جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي

(دراسة ميدانية علي عينة من شركات التأمين السودانية)

A proposed Framework for an Accounting System for Takaful Insurance Operations in the Light of Islamic Accounting Thought

(A Field Study on A Sample of Sudanese Insurance Companies)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثة:

أحلام الطيب خضر حاج الحسين

إشراف:

مشرف رئيسي: **أ.د. بابكر ابراهيم الصديق محمد**

مشرف متعاون: **د. زهير أحمد علي أحمد**

1443هـ- 2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإستهلال

يقول الله تعالى:

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾

سورة المائدة، الآية(2)

كما جاء فى قوله الله تعالى:

وَالْعَصْرِ ﴿ 1 ﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿ 2 ﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿ 3 ﴾

سورة العصر الآيات(1-3)

قوله صلّى الله عليه وسلّم: من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة" رواه مسلم.

قوله صلّى الله عليه وسلّم: والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"رواه مسلم.

الإهـــــــــــداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها

إلى من سهرت الليالي تنير دربي

إلى أروع امرأة في الوجود

أمي الغالية

إلى من كان نجاحنا يعني له الحياة بأثرها

يكفيه نبلاً أنه أدى الرسالة وأنتهى

إلى روح والدي جعل الله الفردوس الأعلى مأواه

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار

إخوة وأخوات عرفوا معنى الخوة

وأضافوا لحياتي دفئاً لا يبعثره صقيع الأيام

إلى أشقائي وشقيقاتي الرائعون

إلى رجلاً تجسدت فيه كل معاني الشهامة والكرم وسمو الأخلاق

زوجي الغالي

إلى الغالي الذي بقدومه عرفت معنى الحياة

إلى الذي أضاف لحياتي لوناً آخراً لم أجده في كل الألوان

إلى أبني الغالي

الباحثة...

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد، الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله وكفى وصلى الله على سيدنا محمد الأشرف المصطفى وعلى آله وصحبة آجمعين.

الشكر أجزله الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ممثلة فى كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات التجارية، أساتذه وإداريين وموظفين وعمال.

أتقدم بوافر الشكر وكثير الإمتنان **للبروفيسور/ بابكر ابراهيم الصديق محمد** الذى أشرف على هذا البحث منذ أن كان فكره، وما بخل على بالنصح والإرشاد والتوجيه والمتابعة، أسال الله أن يجعل كل ما قدمه فى موازين حسناته..

كما أتوجه بالشكر الجزيل لمن جعلتني أقف عاجزة عن شكرها لما بذلته من جهد ولمساندتها لي في كل خطوات البحث ولم تبخل على بجهدها ووقتها الثمين وكانت لي نعم السند والتشجيع شقيقتي الدكتورة/ فايزة الطيب خضر، متعها الله بالصحة والعافية وأمد الله في عمرها.

كما أتوجه بالشكر كل الشكر للدكتور/ زهير أحمد علي الذي لم يبخل على بجهده ووقته الثمين في مساندتي وتزليل كل العقبات منذ بداية البحث وحتى خواتيمه أسال الله أن يجعله زخراً وعوناً لكل طالبي العلم وأمد الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية.

الشكر والتقدير لأسرة مكتبات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النيلين وجامعة الخرطوم، وجامعة القرآن الكريم، وجامعة أم درمان الإسلامية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الى موظفي ومديري شركات التأمين بولاية الخرطوم لما قدموه لي من عون ومساندة.

الباحثة

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على دور نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) في تقديم نماذج إقتصادية تكافلية مقارنة بنظام التأمين التجاري وتعرف دور التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية في شركات التأمين التكافلي كذلك التعرف على أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي. تلخصت مشكلة الدراسة في ماهية الإطار المقترح لإنشاء نظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي والذي على أساسه يحدد إلى أي مدى يقوم نظام التأمين التكافلي الإسلامي بتقديم نماذج اقتصادية تكافلية خالية من الربا ومدى مساهمته في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي وكذلك مساهمته في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الإستبانة كأداة أساسية لإجراء الدراسة الميدانية وتم تحليل البيانات وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتكونت عينة الدراسة من (170) شخصاً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بولاية الخرطوم وشركات التأمين الإسلامي والمراجعين والمساهمين (المؤمن عليهم) والعاملين بالصندوق القومي للتأمين الاجتماعي. وبناءاً على الدراسة الميدانية التي تم إجراءها وعرض البيانات وتحليلها توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها يعتبر التأمين التكافلي الإسلامي عقد تبرع وهو يقوم على أساس التضامن والتكافل وتحمل تبعية الخطر وتوزيعه وأن نظام التأمين التكافلي له دور فاعل في تقديم نماذج اقتصادية تكافلية مقارنة بنظام التأمين التجاري وأن عملية التنظيم المحاسبي والرقابة للعمليات المالية والفنية لها مردود إيجابي في شركات التأمين التكافلي وفي تحقيق أهداف المساهمين والمشتركين كما يساعد توزيع الفائض التأميني في تحقيق أهداف التأمين التكافلي، ويساعد تأهيل وتدريب الكادر البشري في الإحاطة بكافة عمليات التأمين إدارياً ومالياً بما يتوافق مع التطورات الدولية. وبناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحديات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي. أوصت الدراسة بضرورة توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة في مجال العمل المحاسبي عموماً وعلى وجه الخصوص في مجال التأمين التكافلي بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال والعمل على توزيع الفائض التأميني على جميع المستأمنين بصفتهم مساهمين وكذلك أهمية الإلتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأعمال وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة وضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية.

Abstract

The study aimed to determine the role of the (Islamic) Takaful insurance system in providing a Takaful economic model as compared to the commercial insurance system; and to determine the practical role of accounting and supervisory management of the financial and technical operations of the Takaful insurance company, as well as the main challenges and difficulties faced by accounting management of Takaful insurance company. The problem of this study is what framework has been proposed for the establishment of an accounting system for Takaful insurance operations, in accordance with Islamic accounting ideas, to determine to what extent the Islamic Takaful insurance system provides a model of Takaful economy free of usury and to what extent it contributes to the development of the management, accounting and monitoring performance of Takaful insurance companies. It also helps to give people a clear picture of their financial and accounting situation and requires more attention to the financial statements of Takaful insurance companies .This study used historical, deductive and inductive methodology, as well as descriptive and analytical methodology, and uses the questionnaire as the main tool for field research. The data are analyzed according to SPSS. The study sample included 170 teaching staff members at Khartoum's Universitie, Islamic insurance companies, auditors, shareholders and employees of the National Health Insurance Fund. The study reached several conclusions, the most important of which was that the Islamic Takaful insurance was considered a donation contract based on takaful, interdependence, risk-taking and risk allocation; and that the Takaful insurance system has effective in providing a symbiotic economic model compared with the commercial insurance system and that the accounting and monitoring of financial and technical operations have had a positive impact on Takaful insurance companies and on achieving the goals of contributors and participants. The distribution of surplus insurance contributes to the goal of Takaful insurance and training of staff in accordance with international developments to familiarize them with all administrative and financial insurance operations. According to the study results and the challenges to accounting supervision of pension insurance companies. The study recommended that, in accordance with international developments in this field, there must be well-trained and qualified personnel in accounting in general and in Takaful insurance in particular, that insurance surpluses must be distributed to all trustees as contributions, and that the importance of the provisions of Sharia should be observed in all operations, in accordance with the instructions of the Sharia supervisory body. Companies must comply with international accounting standards.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملاحق	ك
المقدمة	1
أولاً: الإطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	8
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي	
المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور وعناصر النظام المحاسبي.	33
المبحث الثانى: أهداف وأهمية وهيكل النظام المحاسبي.	51
المبحث الثالث: النظام المحاسبي فى شركات التأمين.	57
الفصل الثاني: الإطار النظري للتأمين التكافلى (الإسلامى)	
المبحث الأول: مفهوم ونشأة ووظائف وأنواع التأمين.	68
المبحث الثانى: مفهوم ونشأة وتطور وأهداف التأمين التكافلي.	88
المبحث الثالث: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي (التجاري).	111
الفصل الثالث: الإطار النظري للفكر المحاسبي الإسلامي	
المبحث الأول: ماهية ونشأة وأهمية وخصائص وأهداف المحاسبة من منظور إسلامي.	137
المبحث الثاني: معايير ومفاهيم المحاسبة الإسلامية.	156
المبحث الثالث: ضوابط الافصاح والمباديء المحاسبية فى الفكر الإسلامي والفروقات بين المحاسبة الإسلامية المحاسبة التقليدية.	164
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن قطاع التأمين بالسودان.	185

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.	200
المبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.	214
الخاتمة	
أولاً: النتائج	245
ثانياً: التوصيات	247
المصادر والمراجع	249
الملاحق	259

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/3/1)	مرحلة إثبات عملية التأمين	58
(2/3/1)	مرحلة تسديد الأقساط	59
(3/3/1)	مرحلة تحويل الحقوق لمستحقيها	59
(4/3/1)	تسجيل التعويضات من خلال عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة	60
(5/3/1)	تسجيل التعويضات من خلال عملية التسوية (تسديد التعويضات)	61
(6/3/1)	قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من توزيع صافي الفائض التأميني	65
(1/1/3)	كيفية إعداد الميزانية	150
(1/2/3)	إختيار المعايير المالية الإسلامية التالية نسبة لأهميتها من حيث انتشار استخدامها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية	159
(1/2/4)	معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفاكرونباخ	203
(2/2/4)	معامل الثبات	203
(3/2/4)	معامل الصدق	204
(4/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	205
(5/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي	206
(6/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	207
(7/2/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد الدورات التدريبية	208
(8/2/4)	نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (المؤهل العلمي)	209
(9/2/4)	نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (عدد سنوات الخبرة)	210
(10/2/4)	نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (عدد الدورات التدريبية)	212

(1/3/4)	درجات مقياس ريكارد الخماسي	214
(2/3/4)	مقياس مستوى الموافقة حسب الوسط المرجح لمقياس ريكارد الخماسي	214
(3/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول	215
(4/3/4)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الأول	217
(5/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني	219
(6/3/4)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني	221
(7/3/4)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث	223
(8/3/4)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثالث	225
(9/3/4)	التوزيع التكرار لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع	226
(10/3/4)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الرابع	228
(11/3/4)	مناقشة الفرضية الأولي	229
(12/3/4)	مناقشة الفرضية الثانية	231
(13/3/4)	مناقشة الفرضية الثالثة	232
(14/3/4)	مناقشة الفرضية الرابعة	234
(15/3/4)	معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المعدل للفرضية الأولى	236
(16/3/4)	تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الأولى	236
(17/3/4)	معاملات المتغيرات Coefficients للفرضية الأولى	237
(18/3/4)	معامل الارتباط ومعامل التحديد للفرضية الثانية	237
(19/3/4)	تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الثانية	238
(20/3/4)	معاملات المتغيراتCoefficients للفرضية الثانية	238
(21/3/4)	معامل الارتباط ومعامل التحديد للفرضية الثالثة	239
(22/3/4)	تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الثالثة	239
(23/3/4)	معاملات المتغيرات Coefficients للفرضية الثالثة	240
(24/3/4)	معامل الارتباط ومعامل التحديد للفرضية الرابعة	240
(25/3/4)	تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الرابعة	241
(26/3/4)	معاملات المتغيرات Coefficients للفرضية الرابعة	241

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/1)	عناصر النظام المحاسبي	42
(2/1/1)	مكونات الاطار الفكري للمحاسبة المالية	45
(1/2/2)	تطور صناعة التأمين التكافلي	97
(1/3/2)	جوانب الإختلاف بين التأمين التكافلى (الإسلامي) والتأمين التقليدي (التجاري)	117
(1/3/2)	أهم الفروق الجوهرية بين الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامى (التكافلى) بين شركات التأمين التجارية أو (التقليدية)	123
(1/1/3)	مفاهيم المحاسبة الإسلامية	139
(2/1/3)	أنموذج المعاملات عند القلقشندي	146
(1/3/3)	الفرق بين الضوابط الأخلاقية فى الفكر المحاسبي والضوابط الأخلاقية	169
(1/2/4)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	205
(2/2/4)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي	206
(3/2/4)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	207
(4/2/4)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد الدورات التدريبية	208

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	الإستبانة	260
(2)	محكمو الإستبانة	269

المقدمـــــــــــة

وتشمل على الآتي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

التأمين أو نظام التأمين أو الضمان هو وسيلة لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان في كيانه أو أمواله أثناء فترة حياته في سبيل التخفيف من آثارها ووطأتها وجوهر هذه الوسيلة هو التعاون والتكافل الذي يتحقق بإشتراك الأشخاص المعرضين لذات الخطر في مواجهة الآثار أو الأخطار التي قد تنجم عنها بالنسبة لبعضهم البعض وذلك من خلال دفع كل منهم إشتراك أوقسط وتجمع المبالغ (أوالأموال) المتحصلة ثم توزع علي من تحل به الكارثة، وبهذا تتخفف آثار الكارثة علي المشتركين، في تحقيق هذا التعاون، والتأمين هو الواقع العملي كما هو من أفضل الوسائل التي تمكن الإنسان من التخفيف من آثار الكوارث سواءاً وقعت هذه الكارثة بفعل الشخص نفسه بتقصير منه أو بأهماله أو بفعل الغير، وهو وسيلة الأمان التي تتفق وروح العصر الحديث والذي إزدادت فيه متطلبات الحياة، وزاد فيه خطر الآلة وأصبحت مخاطر التطور فيه واضحة.

كانت فعالية التأمين بإعتباره الوسيلة الحديثة لمواجهة المخاطر،وما ترتبه من آثار هي السبب والنتيجة الأبرز الذي أدي الي إزدهاره، وتنوع مجالاته وتطوره وإمتداده الي المجالات المختلفة ليؤمن الأفراد من كل خطر يتعرضون له،سواءاً في أموالهم أو أشخاصهم؛ وفعالية التأمين أيضاً أدت الي قيام بعض الدول بفرض بعض أنواعه كالدول الإسلامية التي قامت بتغيير صيغة التأمين التقليدي الي التأمين التكافلي لذلك بدأ الإهتمام نحو إنشاء شركات التأمين التكافلي بإعتبارها إحدي مقومات النظام الإجتماعي والإقتصادي، خاصة بعد عجز الأنظمة التأمينية المعاصرة في تحقيق هذا التكافل نظراً لإتجاهها الي تحقيق مصالحها وتعظيم أرباحها وإعتبارها وسيلة للتجارة والربح ، وليس للتعاون والتكافل.

يتطلب التأمين العادي والتأمين التكافلي إتباع نظم محاسبية خاصة بها، ويجب عند تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين مراعاة خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين، ومدي ملائمته لطبيعة وظروف وحجم عمليات شركات التأمين عموماً وشركات التأمين التكافلي علي وجه الخصوص.

قد أدركت الدول التى إنتشر فيها الوعى التأميني أهمية هذا النوع من النشاط الإقتصادي فإخضعت هيئات وشركات التأمين لرقابة الدولة حماية للمدخرين والمستثمرين وكذلك حماية للإقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

مع التطور المستمر لصناعة التأمين التكافلي لم يُعد قطاعاً خدمياً، بل أمتد مفهوم هذه الصناعة لتصبح قطاعاً خدمياً وإنتاجياً وإستثمارياً وإجتماعياً، يؤثر فى جميع جوانب الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية لأي دولة بغرض دعم هذه الصناعة التكافلية وحمايتها وضمان إستمرارها فى أداء أهدافها ووظائفها والأسس التى أنشأت من أجلها، لذا كان تدخل المنظم والمراقب حتمية مراعاة خصوصية الأنشطة المتعلقة بهذه الصناعة الإسلامية المتفردة خاصة؛ وبناء على ذلك لما كان النظام المحاسبي يعمل على جمع وتوفير ومعالجة البيانات والمعلومات اللازمة لأطراف متعددة من مستخدمي القوائم المالية بإعتباره أداة للقياس والتعبير والإفصاح عن النتائج التى حققتها المؤسسة، فلا يستقيم هذا النظام ؛ إلا اذا بني على أساس صحيح وسليم من المدخلات،وبالتالي الإستفادة منه فى تحقيق الرقابة والمتابعة، لكافة عمليات المؤسسة، ومن ثم رفع الكفاية الإنتاجية، وبذلك يصبح أداة إيجابية للبناء والترشيد نحو تطوير أغراض التأمين الإسلامي(التكافلي) ويعمل على تحقيق أهدافه وحمايته،وبالتالي وتتمثل مشكلة البحث من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **ما الإطار المقترح لإنشاء نظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي؟**، وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الأتية:

1.الى أي مدي يقوم نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) بتقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري؟

2. ما مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي؟

3. الى أي مدي يقوم النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي؟

4. ما أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي؟

أهمية البحث:

يُعد البحث فى موضوع التأمين التكافلي محاولة جادة حول أهمية نظام التأمين التكافلي بإعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري، حيث حظي بقبول كبير من العلماء والفقهاء والمفكرين المسلمين.

أهمية البحث العلمية:

تنبع أهمية البحث العلمية للأتي:

1. ذلك لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين،وكان ومازال أيضاً محل إهتمام الباحثين والمهتمين فى مجال الإقتصاد الإسلامي والفكر المحاسبي.

2. كما تزداد أهميته فى محاولة تحديد سبل وآليات تنمية نظام التأمين التكافلي،من أجل رفع أدائه وتطوير نشاط شركاته،وذلك من خلال إقتراح إطار محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي.

3. بما يساعد فى تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية لمستخدميها وتلبية حاجة الإدارة لمعلومات محاسبية مفيدة فى مجال التخطيط والرقابة وصناعة وإتخاذ القرارات.

4. بما يمكن ضبط أدائها المالي وإظهار نتائج أعمال الشركات التى تتبني هذا النوع من التأمين بفاعلية، الأمر الذى يحقق لها عناصر النمو والتطور ومنافسة الشركات التقليدية الأخرى.

أهمية البحث العملية:

تتمثل أهمية البحث العملية فيما ما يلي:

1. تتمثل أهمية البحث في تناوله موضوع إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

2. لفت نظر المسئولين والمختصين في النظام الإقتصادي والمحاسبى الي ضرورة الإهتمام بالتنظيم المحاسبي في شركات التأمين الأسلامية وفق الضوابط الشريعة والعلمية.

3. تقديم دراسة علمية هادفة وقيمة والخروج منها بنتائج وتوصيات ومقترحات تفيد القائمين والمختصين بمجال إدارة الإعمال، والمحاسبة والتأمين.

4. رفد وتزويد المكتبة السودانية بدراسة علمية هادفة وجادة.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من عينة من المفحوصين فى مجال شركات التأمين الإسلامي (شركة التأمين الإسلامي، وشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين)، والمراجعين، والمؤمن عليهم (المساهمين) والعاملين بالصندوق القومي للتأمين الإجتماعي، والأكاديميين من اساتذة الجامعات فى ولاية الخرطوم.

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة من مجموعة بلغت (170) فرداً من المفحوصين، الذين يمثلون مجموعة من العاملين فى مجال شركات التأمين الإسلامي(شركة التأمين الإسلامي، وشركة شيكان

للتأمين وإعادة التأمين)، والمراجعين،والمؤمن عليهم (المساهمين) ،والعاملين بالصندوق القومي للتأمين الإجتماعي ومجموعة الأكاديميين من اساتذة الجامعات فى ولاية الخرطوم.

أهداف البحث:

من خلال هذه الدراسة يتم تحقيق عدة أهداف، التى من بينها التعرف على طبيعة التأمين التكافلي وإختلافه مع التأمين التقليدي من حيث المفهوم، والتنفيذ والمعالجة المحاسبية،والتوجه نحو وضع إطار عام لنظام محاسبي يتسم بالمرونة والسهولة والوضوح والشمول، ويساعد على سرعة إستخراج النتائج مستنداً فى ذلك الى الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية السليمة، وموافقة هذا النظام لأحكام القوانين التى تحكم شركات التأمين المطبقة له، وإظهار ملامح التأمين التكافلي وطبيعته وخصائصه التى يقوم عليها، ومن ثم تحديد العمليات الرئيسية لأنشطة التأمين التكافلي ووضع المعالجات لها، كذلك تحديد مسار الدورات المستندية ودليل الحسابات ومتطلبات الإفصاح من القوائم المالية،وعرض مدي التقدم والنجاح الذى تحقق فى صناعة التأمين التكافلي من خلال التعرف على التجارب المحلية،وتجارب بعض الدول العربية والعالمية، وتحديد سبل تنمية صناعة التأمين التكافلي والرفع من أداء شركاته، كما يهدف البحث الي إبراز النقاط الأتية:

1. التعرف على مدي قيام نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) بتقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري.
2. معرفة مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي.
3. الوقوف على مدي قيام النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي.
4. الكشف عن أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.

فرضيات البحث:

قدمت عدة فروض منها الفرضيات التالية:

1. يسهم نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) فى تقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري.
2. النظام المالي والمحاسبي المقترح يسهم في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي.

3. يقوم النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي.

4. هنالك عدة تحديات وصعوبات تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.

حدود البحث:

1. الحدود الموضوعية: تتمثل في إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

2. الحدود المكانية: مؤسسات التأمين الأسلامي العاملة في السودان بولاية الخرطوم بحدودها الجغرافية المعروفة.

3. الحدود الزمانية: وهي خلال الفترة مابين 2019م/ 2020م؛وما حدث فيهما من تطورات في هذا المجال الهام والحيوي.

مصادر جمع المعلومات:

فيما يتعلق بجمع البيانات إعتمدت الدراسة على البيانات من ما يأتي:

1. مصادر البيانات الاولية: التى تتمثل مصادر البيانات الأولية فى الاستبانة، الموجهة لعينة من المفحوصين فى عينة البحث، كأداة من أدوات الدراسة.

2. مصادر البيانات الثانوية: كما إعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر البيانات الثانوية،المتمثلة بالعديد من أنظمة التأمين سواءاً الإسلامية أو التقليدية المتبعة التى تشمل والمراجـــع والدوريات والتقارير والمؤتمرات والندوات وأوراق العمل والبحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فى مجال التأمين بشكل عام.

نموذج البحث:

نموذج البحث في هذه الدراسة يعني توضيح المقصود في ما يناسبه من كيفية تعريف مصطلحات البحث خاصته، التي قد تكون ذاتها أو تشمل على متغيرات البحث، وذلك من أجل تعريف المفاهيم أو التكوينات الخاصة بتحديد الأنشطة أو الاجراءات اللازمة لقياسها، وما يناسب المشكلة المتناوَلة وما يناسب المقصود من دراستها،وحيث ركزت الدراسة الحالية على إيجاد نموذج إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

منهجية البحث:

إستخدمت فى هذا الدراسة المنهج التاريخي، والإستقرائي، والإستنباطى والمنهج الوصفي التحليلي، لعرض أدبيات الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع الدراسة،ولتحديد محاور

الدراسة ووضع الفرضيات، من خلال إستنتاج العديد من جوانب النظام المراد إقتراحه بالرجوع الى القواعد والضوابط التى تحكم الأداء فى مجال عمليات التأمين التعاونى أو التكافلي ونظريات التأمين المختلفة فى هذا الخصوص،ولإختبار الفرضيات، وذلك من خلال إستقراء لبعض أنظمة التأمين المختلفة سواء الأنظمة التقليدية أو الأنظمة الإسلامية،ومن خلال المنهج الوصفى التحليلى يهدف البحث بصفة عامة الى وصف ظواهر وأحداث وأشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها وتصنيف وتحليل وتقديم المعلومات المتعلقة بالظواهر المختلفة لايجاد العلاقة المتداخلة بينها وإمكانية التنبؤ بما ستؤول اليه الظاهرة وبالتالى الحلول المختلفة للمشكلات، كما يهدف الي بناء الإطار النظري لها وذلك بالاعتماد علي أدبيات موضوع الدراسة الحالي، وكذلك في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء في شركات التأمين التكافلي والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها وإستخلاص النتائج منها، ومن ثم الخروج بنتائج يتم صياغتها وتضمينها فى الإطار المقترح.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث إشتملت المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة. تناول الفصل الأول الإطار النظري للنظام المحاسبي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور وعناصر النظام المحاسبي، والمبحث الثانى: أهداف وأهمية وهيكل النظام المحاسبي، والمبحث الثالث: النظام المحاسبي فى شركات التأمين. تناول الفصل الثاني الإطار النظري للتأمين التكافلى (الإسلامى)، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم ونشأة ووظائف وأنواع التأمين، والمبحث الثانى: مفهوم ونشأة وتطور وأهداف التأمين التكافلي، والمبحث الثالث: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي (التجاري). تناول الفصل الثالث الإطار النظري للفكر المحاسبي الإسلامي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ماهية ونشأة وأهمية وخصائص وأهداف المحاسبة من منظور إسلامي، والمبحث الثاني: معايير ومفاهيم المحاسبة الإسلامية، والمبحث الثالث: ضوابط الافصاح والمباديء المحاسبية فى الفكر الإسلامي والفروقات بين المحاسبة الإسلامية المحاسبة التقليدية. تناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن قطاع التأمين بالسودان، والمبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات. وأخيراً الخاتمة وإشتملت على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

فى هذا الجزء من الدراسة تم تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الحالية، وقد تم ترتيبها على حسب وردها من الأقدم والأحدث، وعلى حسب صلتها وعلاقتها بالدراسة الحالية وهى دراسات سودانية أو (محلية) وعربية، وكذلك دراسات إجنبية، والتى أفادت كثيراً فى إثراء أدبيات الدراسة الحالية.

دراسة: محمد، (1983م)[1]:

ركزت الدراسة على توضيح الحكم الشرعي لنظام التأمين التبادلي الإسلامي، كما تطرقت الدراسة لتقويم بعض تجارب التأمين التبادلي كالشركة الإسلامية للتأمين بالسودان، الشركة الإسلامية العربية للتأمين بدبي، إضافة إلى الصندوق القومي التونسي للتأمين التعاوني الزراعي والتعاونية الزراعية المغربية للتأمين بالرباط، وتوصلت الدراسة إلى كون نظام التأمين التبادلي الإسلامي هو البديل الشرعي لنظام التأمين التجاري وذلك بالاستعانة بأقوال وأحكام الفقهاء، كما توصل في دراسته التطبيقية لكون الهيكل العام للنماذج التطبيقية الأربعة المدروسة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛ ومن خلال هذه النتائج يرى الباحث بأن هذه النماذج تعتبر خطوة أولى لتطبيق التأمين التكافلي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، فى أنها ركزت على التأمين التبادلي الإسلامي دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون،بينما تناولت الدراسة الحالية إطار مقترح النظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.وكما تتفق كلا الدراستين فى انها تعتبر خطوة معتبرة ومقدرة لتطبيق نظام التأمين التكافلي الإسلامى.

دراسة: عثمان، (1997م)[2]:

هدفت الدراسة للتعرف علي قطاع التأمين في السودان، كما هدفت الي وصف وتقويم تجربة تحويل قطاع التأمين بالسودان من النظام التقليدي إلى نظام التأمين التبادلي التعاوني الإسلامي) والتي تمت مطلع عام (1991م) بإصدار وتطبيق قانون جديد ينظم أعمال التأمين هناك وفقاً للنظام الإسلامي الذي أجازه علماء المسلمين. كما قام الباحث في هذه الدراسة بتقييم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي في السودان من خلال التركيز على

---

1 محمد مكي سعدو الجرف(1983م)، التأمين التبادلي الإسلامي دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، جامعة أم القري، قسم الاقتصاد الإسلامي،رسالة ماجستير.

2 عثمان بابكر أحمد(1418ه-1997م)، قطاع التأمين في السودان. صادرة عن البنك الإسلامي للتنمية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

ما تم من تجربة عملية في التحول نحو العمل بنظام التأمين التعاوني الإسلامي في السودان، حيث سّلط الباحث من خلال الدراسة الضوء على تجربة التحول لتكون محور الدراسة بشكل يتم من خلاله التعرف على طبيعة التغير الذي تم وكيفية تطبيقه، وهل طبق بحيث يفي بالهدف المطلوب وهو تعميم تجربة العمل وفق نظام التأمين التعاوني الإسلامي. وفي هذا السياق تلخصت أهداف الدراسة فى وصف وتقويم تجربة تحويل قطاع التأمين بالسودان من النظام التقليدي الى النظام التبادلي التعاوني (الإسلامي) والتى تمت مطلع عام (1992م) بإصدار وتطبيق قانون جديد ينظم أعمال التأمين وفقاً للنظام الإسلامي الذي أجازه علماء المسلمين، وفى هذا السياق تسعي الدراسة لتقويم التجربة من خلال التعرف على مدى إلتزام الشركات العاملة هناك بنصوص مواد القانون الجديد وهل حقق الغرض والمقصود منه. تلخصت نتائج الدراسة على أن هنالك مجالات فى نطاق التأمين تحتاج لمعالجات لإتمام التحول نحو نظام التأمين التعاونى. من أهم توصيات الدراسة، أن شركات التأمين الإسلامية تحتاج الى إعمال إعادة التأمين التى لا تتوافر الان على أساس إسلامي إلا فى نطاق محدود جداً.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، فى أنها ركزت علي تقييم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي الى التأمين الإسلامي في السودان،بينما الدراسة الحالية بينما تناولت الدراسة الحالية إطار مقترح النظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي، وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة فى أنها تحاول تطبيق تجربة الإنتقال من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي بصفة خاصة في السودان، من خلال التركيز التحول نحو العمل بنظام التأمين التعاوني الإسلامي في السودان.

دراسة: مجدي، (2005م)[1]:

هدفت الدراسى الى وضع إطار عام لنظام معلومات محاسبي لصناديق التأمين الخاصة ، ويتم تصميمه فى ضوء الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية الإسلامية. من أهم نتائج الدراسة، إن الفكر المحاسبي وضع المفاهيم والأسس الصحيحة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وبخاصة صناديق التكافل الإجتماعي، وانها تعتبر نظاماً متكاملاً للمعلومات المحاسبية، ويتكون النظام المحاسبي لهذه الصناديق من عناصر مادية، تتمثل فى المجموعة المستندية، وأهداف الصناديق وطبيعتها وإحتياجات المعلومات،كما يقوم النظام المحاسبي لهذه الصناديق على مجموعة

---

1 مجدي ترك (2005م) إطار لنظام معلومات محاسبي لصناديق التأمين الخاصة فى ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر الشريف.

من الأفراد الذين يعملون على تحقيق اهدافه، والذين يجب أن تتوفر فيها شروطاً معينة من التكوين الذاتي(القيم الإيمانية والصفات الخلقية والسلوكية) والتأهيل العلمي والعملي والخبرة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بالأسس والمفاهيم الصحيحة فى تطبيقات صناديق التأمين التكافلي، ضماناً للشفافية فى أدائها وتدعيماً لدورها فى منافسة الشركات والصناديق التقليدية العاملة فى نفس المجال.

من خلال مقارنة هذه الدراسة والدراسة الحالية يتبين أن هذه الدراسة تناولت إطار لنظام معلومات محاسبي لصنادق التأمين الخاصة فى ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، كما تناولت الدراسة الحالية إطار مقترح النظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: Hairul, (2005) [1]:

هدفت الدراسة الى تحليل الطبيعة النظرية للتأمين التكافلي من جانبين،الأول المفاهيم العامة والعمليات التأمينية، والثانى المباديء المحاسبية الإسلامية بوجه عام. وتعرضت الدراسة الى مجالات البحوث الحالية المتعلقة بمحاسبة التأمين التكافلي ومقارنتها بالتأمين التقليدي، كما تناولت الدراسة فى ذلك تحليل الأدبيات ذات الصلة بالتأمين التكافلي، والمفاهيم والعمليات والمحاسبة التى تقوم عليها،كما أوضحت الدراسة الأسس والقواعد الإسلامية، التى تنظم علاقة المشاركين فى التكافل. من أهم نتائج الدراسة التى توصلت اليها: وجوب تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions الخاصة بشركات التأمين التكافلي وإستخدامها كأساس فى صياغة وتطوير معايير نظام التأمين التكافلي لإعداد التقارير والمحاسبة فى ماليزيا الذى لا يزال قيد التطور. وإقترحت الدراسة إستراتيجية فعالة للمراقبة والإشراف من الجهات ذات العلاقة لتعزيز سبل التعاون المشترك فى صناعة التأمين التكافلي.

تختلف الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت فى تقديم دراسة توضيحية حول محاسبة التكافل وعمل التقارير والأنظمة الخاصة بها فى ماليزيا، ووجوب تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة بشركات التأمين

1 Hairul Suhaimin Arhar(2005) An Exploratory study on Takaful Accounting,Reporting and Its Regulation in Malysia.

التكافلي وإستخدامها كأساس فى صياغة وتطوير معايير نظام التأمين التكافلي، بينما تبنت الدراسة الحالية تصور مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: عبدالحميد، (2007م)[1]:

هدفت الدراسة الى العمل على تأسيس نظرية المنافسة بالتطبيق على صناعة التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي. وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن المخالفات الشرعية لحقت التأمين التجاري التقليدي، بسبب حقيقته أنه عقد معاوضة مالية فردية،كما خلصت الدراسة الى أن المنافسة المشروعة بضوابطها الشرعية لا مانع منها فى صناعة التأمين، بل هى مطلوبة، كما توصلت الدراسة ايضاً، الى أن النظم الإقتصادية الوضعية فى طبيعتها وتكوينها تفرز منافسة حادة فى إطار تعظيم الثروة ورأس المال والربح، وأخيراً خلصت الدراسة الى أن التأمين التكافلي، يتمتع بمجموعة من المزايا النسبية المستمدة من مبادئه وأحكامه، وأن هذه المزايا النسبية ذاتها تصلح أساساً لمزاياه التنافسية، فى عصر صارت فيه المزايا النسبية مطلباً ملحاً للفوز فى سباق المنافسة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، فى أنها ركزت على معرفة أثر المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي على صناعة التأمين التكافلي،بينما ركزت دراسة الحالية على بناء نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي فى ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: غبيش، وعبدالرحمن، (2008م)[2]:

هدفت هذه الدراسة الى تحديد خصائص وأهداف المحاسبة فى المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من وجهة نظر الأكاديميين فى ليبيا، كما هدفت الى إبراز الأصول النظرية للمحاسبة التقليدية. وتمثلت مشكلة الدراسة فى عدم توفر نموذج محاسبي خاص ببئية العمل الإسلامية، لذلك جاءت الدراسة لمناقشة مشكلة غياب خصائص وأهداف محاسبية خاصة ببئية العمل الإسلامية. من أهم نتائج الدراسة التى توصلت اليها الدراسة: أن بيئة العمل الرأسمالية، والتى نشأت فيها المحاسبة التقليدية تختلف كلية عن بيئة العمل الإسلامية، مما أدي الى ضرورة

---

1 عبدالحميد محمود البعلي (2007م)، بعنوان، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي،(ورقة عمل) ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر وثاق الثاني،جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية،الديوان الأميري.

2 غبيش سليمان، وعبدالرحمن بومطاري(2008م)، خصائص وأهداف المحاسبة فى المؤسسات المالية الإسلامية، (ورقة عمل)، مقدمة للمؤتمر الدولي فى فقه المعاملات والإقتصاد والمالية الإسلامية،20-21/ 10/ 2008م.

إستحداث أهداف وخصائص محاسبية خاصة بهذه البيئة الإسلامية، كما توصلت الدراسة أيضاً الى أن الأكاديميين فى ليبيا يميلون الى دعم الأهداف والخصائص المحاسبية المقترحة للمؤسسات المالية بشكل كبير.

تختلف هذه الورقة البحثية عن الدراسة الحالية، فى أنها ركزت على توفير نموذج محاسبي خاص ببيئة العمل الإسلامية،بينما ركزت الدراسة الحالية على بناء نموذج محاسبي مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي، وذلك وفقاً للفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: معتز، (2008م)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير القيمة العادلة ومدي ملاءمتها لمشاكل المتوسعة في تطبيقها كالوسائل العملية الممكنة لتجاربها في شركات التأميناتُ الأردنية، والتعرف على مدي التزام شركات التأميناتُ الأردنية بتطبيق معايير إلزامية القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ الدالي لهذه الشركات، من بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتعرف على مدي تطبيق بيئة التأميناتُ الأردنية والتزامها بمعايير إلزامية القيمة العادلة.وتكون مجتمع الدراسة من شركات التأميناتُ الأردنية وعددهم (52) شخصاً، من العاملين في بيئة التأميناتُ الأردنية وعينة من شركات التدقيق التي تدقق حسابات شركات التأميناتُ الأردنية وعددها خمس شركات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن شركات التأميناتُ الأردنية تلتزم بتطبيق معاييرَ إلزامية القيمة العادلة كسواعدها الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ الدالي، كذلك وجود تأثيرَ إيجابي لمعايير إلزامية القيمة العادلة كسواعد الإفصاح الوارد فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ الدالي لشركات التأميناتُ، ولها دور إيجابي في بيئة التأميناتُ الأردنية في تطبيق التزام الشركات الأردنية بتطبيق معايير إلزامية القيمة العادلة كسواعد الإفصاح الواردة فيها.

وجه الإختلاف تناولت الدراسة الحالية إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي،بينما تناولت هذه الدراسة، أثر الافصاح باستخدام القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الابلاغ المالي الدولية على الابلاغ المالي في شركات التأمين.

---

1 معتز أمين عبد الحميد.أثر الافصاح باستخدام القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الابلاغ المالي الدولية على الابلاغ المالي في شركات التأمين. جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه، 2008م.

دراسة: هيثم، ومحمد، (2009م)[1]:

تطرقت هذه الورقة الى تحديد مفهوم كل من إجمالي وصافى الفائض التأميني،كما بينت الدراسة كيفية ترحيل وتوزيع الفائض التاميني. من أهم النتائج التى خلص اليها الباحث ما يلي: تحديد سقف أدني لمبلغ الفائض التأميني، وما قل عن ذلك فيبقي فى حساب هيئة المشركين (حملة الوثائق)، وكذلك التأكيد على أن مصاريف ونفقات الإستثمار التى تخص حساب هيئة المؤسسين (حملة الأسهم) تخصم من حسابهم، واذا كان الإستثمار مشترك بين بين حساب حملة الأسهم، وحملة الوثائق، فالنفقات توزع بينهما، كما أنه لا أن يشارك حساب حملة الأسهم فى جزء من النفقات الإدارية لأنه ينتفع منها بشكل مباشر.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، فى أنها ركزت على تحديد مفهوم كل من إجمالي وصافي الفائض التأميني فى شركات التأمين الإسلامي، بينما ركزت دراسة الحالية على بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: رياض، (2010م)[2]:

هدفت الدراسة للمساهمة فى تحديد جملة من المعايير الموضوعية التى يلزم مراعاتها عند إعداد وصياغة قانون التأمين التكافلي، وهي معايير تم بناؤها من واقع الدراية بمختلف الجوانب الفقهية والمهنية والقانونية المتعلقة بصناعة التأمين التكافلي، وأيضاً إثراء الفكر الفقهي المعاصر وتعميق تطبيقاته المتعلقة بتشريعات قطاع التأمين التكافلي، والذي يُعد من الضرورات العلمية وأحد أبرز الصناعات المالية فى هيكل النظام الإقتصادي. وتلخصت مشكلة الدراسة فى عدم وضوح المنهجية العلمية المتبعة فى إعداد وصياغة القوانين المنظمة لأعمال شركات التأمين التكافلي، لا سيما من جوانبها الفقهية والمهنية والتنظيمية والقانونية. من أهم نتائج الدراسة: أثبتت أنه مازال فى مجال تشريعات التأمين التكافلي،مساحة واسعة من الإبتكار والتطوير فى مجال المعايير التقنينية، ولكنها تتطلب البحث والدراسة والتقييم فى سبيل تصميم وإعداد التشريعات والأنظمة الخاصة التأمين التكافلي. من أهم التوصيات التى قدمتها الدراسة ،يري الباحث أنه

---

1 هيثم محمد حيدر، ومحمد ابراهيم مادي(2009م)، الفائض التأميني فى شركات التأمين الإسلامي (ورقة عمل) بحث مقدم الى ملتقي التأمين التعاوني، الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الرياض، الفترة من1/22/20/ 2009م.

2 رياض منصور الخليفي(2010م)،قوانين التأمين التكافلي، الأسس الشرعية والمعايير الفنية، دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلية، مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،11-13/ أبريل 2010م.

يتعين على الهيئات الدولية ذات الصلة بتنظيم وتقنين أعمال المؤسسات المالية الإسلامية أن تبادر الى تكثيف الجهود نحو إعداد وصياغة قانون نموذجي خاص بأعمال شركات التأمين التكافلي، بحيث يستوعب مختلف الجوانب الشرعية والفنية والقانونية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى أنها ركزت على الأسس الشرعية والمعايير الفنية لقوانين التأمين التكافلي ،بينما ركزت دراسة الحالية، على بناء نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: شعبان، (2010م)[1]:

هدفت الدراسة الي التعرف علي الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي التعاوني الإسلامي وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، كما هدفت الى تسليط الضوء على مشكلات الفائض التأميني فى شركات التكافل،وذلك من خلال دراسة الطبيعة القانونية لصندوق تكافل المشتركين وعلاقته بالمشتركين من جهة وبشركة التكافل المديرة من جهة أخري، ومن ثم تحليل طرق معالجة الفائض والعجز فى شركات التكافل. كما عالجت الدراسة عدة أشكاليات منها: شركات التكافل وعلاقاتها بالتعاون والتبرع، وكذلك تناولت مشكلة الطبيعة القانونية لصندوق تكافل المشتركين، كما تناولت أيضاً معايير توزيع الفائض التأمينى وكيفية توزيعه ومتي وعلى من يوزع. ومن أهم النتائج أبرزها: إستناداً إلى مبدأ التكافل الذي تمارس شركات التأمين الإسلامي العمل به، فالفائض التأميني لا يُعد ربحاً إنما هو زيادة في التحصيل كما أنه ملك خاص لحساب هيئة المشتركين لا للشركة المديرة لأعمال التأمين، وكذلك من المهم جداً تحديد ما إذا كان الفائض ناتجاً عن عمليات الإكتتاب أو من إستثمار أقساط التأمين أو من كلا النوعين ، فإذا كان الفائض ناتجاً من إستثمار أقساط التأمين فإن الشركة المديرة قد حصلت على نسبة من الأرباح مضاربة أو وكالة بالاستثمار لذا فلا تحق أن تحصل على أي نسبة من الفائض حتي وأن كان كحافز للموظفين كما هو الحال لدى بعض شركات التأمين التكافلي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى أنها تناولت الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، بينما ركزت الدراسة الحالية على بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي. وكما يتبين من

---

1 شعبان محمد البرواري(2010م)، "الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، (ورقة عمل) مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في فندق كروان بلازا، المنامة (البحرين)، 25-27 مايو 2010م، ص ص 5-6

خلال المقارنة بينهما، أن كلا الدراستين هدفت الي التعرف علي الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي التعاوني الإسلامي، والى إبراز خصوصية قطاع شركات التأمينات.

دراسة: عامر، (2010م)[1]:

هدفت الدراسة إلى بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية في شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي الإسلامي للعمليات الرئيسية لأنشطة التأمين التكافلي، وتحديد مسار الدورات المستندية ودليل الحسابات ومتطلبات الإفصاح في القوائم المالية بما يحقق المرونة وسهولة استخراج نتائج العمليات وفقاً للأصول المتعارف عليها، بعدها عملت الدراسة علي إظهار ملامح التأمين التكافلي وطبيعة العلاقة المترابطة بين المساهمين وحملة الوثائق. وفي الأخير خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج وقد كان أهمها: أن النموذج المقترح والمبني علي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين) كل بشكل مستقل عن الآخر، ويساهم في اعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بهم وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي لكل من المساهمين والمشتركين. وقد أوصت الدراسة بالعمل على إصدار قانون ينظم عمليات التأمين التكافلي وإبراز مرتكزاته وأسسه التعاونية بشكل متوازي مع التطورات الدولية؛ وضرورة العمل على إبراز الجوانب الإيجابية التى يتميز بها نظام التأمين التكافلي، فنياً ومالياً للإستفادة منها فى تحقيق عناصر المنافسة محلياً، وضرورة الإهتمام بالقوي البشرية العاملة فى الشركة، وتأهيل العاملين فنياً من حيث الإحاطة بكافة عمليات التأمين الإدارية ومالياً من حيث المعالجات،وعرض نتائج الاعمال بما يتوافق مع التطورات الدولية فى هذا المجال.

يتبين من خلال خلال المقارنة بين هذه الدراسة والدراسة الحالية انها قد ركزت كلا منهما فى تناول إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

---

1 عامر حسن عفانة (2010م) إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية بغزة، (فلسطين)، رسالة ماجستير.

دراسة: أحمد، (2011م)[1]:

تطرقت هذه الدراسة الى تجديد التأصيل الشرعي لعقد التأمين التكافلي، وكذلك عرض كل من مفهوم الفائض التأميني، تأصيله الفقهي، مكوناته، مستحقوه، وأطراف العلاقة بهذا الفائض. المشكلة التى قامت الدراسة بتناولها هى كيفية التصرف فى الفائض التأميني وتطبيقاتها، حيث تم عرض آليات التصرف فى الفائض التأميني والآثار المترتبة عليها. من أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة تتمثل في، أنه من السمات الفارقة للتأمين التكافلي عن التأمين التقليدي وجود الفائض التأميني،وتستطيع شركات التأمين التكافلي التصرف فى الفائض التأميني بإحدي الصور الأتية: التوزيع حسب ما تراه الشركة فى ضوء عقد التأسيس أو الأطفاء أو بالرصد،وكما يجوز للشركة إستثمار الفائض لحساب المشتركين (حملة الوثائق) على أساس الوكالة بأجر أو المضاربة على حصة من الربح.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى أنها ركزت على تطبيقات التصرف فى الفائض التأميني فى شركات التأمين التعاوني، بينما ركزت الدراسة الحالية على بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: توهامي، (2011م)[2]:

هدفت الدراسة للتعرف على التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، ومعرفة الفروق بين النظام والتنظيم المحاسبي. وتتلخص أشكالية الدراسة حول الكيفية التى تتم بها عملية التنظيم المحاسبي. وقد إجريت هذه الدراسة على عدد من المؤسسات الحكومية الاقتصادية في ولاية ورقلة من خلال إستخدام الاستبيان كأداة أساسية للدراسة. ومن أهم نتائج الدراسة هي ما يلي: أن التنظيم المحاسبي يعتمد على القانون التجاري في تنظيم الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعلى إستخدام عدد من الحسابات والمستندات المحاسبية المتلائمة مع طبيعة النشاط الاقتصادي في هذه المؤسسات ومستوى فهم المحاسبين للتنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الحكومية هو مستوى متوسط ومقبول بالنظر إلى أنهم مهنيين وليس أكاديميون، وإمكانية نجاح النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير وأن يتم تجاوز مرحلة الصعوبة وذلك بالتعود عليه والممارسة وإستغلال الإمكانيات المتاحة، كما إن النظام

---

1 أحمد محمد السعد(2011م) بعنوان، تطبيقات التصرف فى الفائض التأميني، بحث مقدم الى الملتقي الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل فى الفترة من 7-2011/12/8م.

2 توهامي مليكة(2011م) التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الجزائر، جامعة ورقلة، رسالة ماجستير.

المحاسبي المالي يفيد في تنظيم المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى حد كبير لأنه ما جاء إلا للرقي بالنظام المحاسبي الجزائري وجعله مواكباً للأنظمة المحاسبية العالمية أخذاً بعين الاعتبار احتياجات المؤسسة الاقتصادية، كما إن التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي دور إيجابي في تحسين وضعية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مادام هذا النظام يأخذ بعين الاعتبار إحتياجات هذه المؤسسات.

يتبين من خلال المقارنة يتبين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية فى انها تطرقت، موضوع التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والذى له مردود إيجابي في تحسين وضعية المؤسسات المالية والاقتصادية، بينما ركزت الدراسة الحالية على بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: Hifza, (2011) [1]:

هدفت هذه الدراسة الي معرفة زيادة ربحية شركات التأمينات من خلال دمج خدمات التأمين في القطاع الدالي،كما هدفت إلى معالجة أهم العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمينُ من خلال تقدير أداء الشركة الذي يرتبط أداء شركة التأمين لهذه المحددات المحتملة مثل حجم الشبكة، نسبة الخسارة، نسبة الاستثمار، رأس المال، نمو أقساط التأمين. لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على دراسة القوائم الدالية) الميزانية، حسابات النتائج من شركات التأمين كالمنشورات الدالية، كالكتاب السنوي الذي نشرته جمعية التأميناتُ في باكستان، أما العينة في هذه الدراسة تمثلت في (65) شركة في التأمين على الحياة كشركات التأميناتُ العامة. أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين الربحية،وعمر الشركة، وكذلك علاقة ايجابية بشكل كبيرَ بين حجم الشركة كالربحية، وأيضا علاقة بين حجم رأس المال كالربحية.

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة الباحث في أنها تناولت إشكالية الكيفية التي تتم بها عملية التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي في شركات التأمين الإسلامي؛ بينما ركزت الدراسة الحالية على إيجاد نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

1 Hifza Malik , scientific articles, determinants of insurance companies profitability an analysis of insurance sector of Pakistan journal of Academic Research International, ISSN: 2223-9553 Volume 1, Issue 3, November 2011.

دراسة: لعشيبي، وداري، (2011م)[1]:

هدفت الدراسة للتعرف على التنظيم المحاسبي والجبائي في شركات التأمين، وقد تمت هذه الدراسة في شركة أليانس للتأمينات من خلال دراسة الحالة. ومن أهم نتائج الدراسة: إن الدورة المحاسبية في شركات التأمين معكوسة، حيث أن الإيرادات والمتمثلة في الأقساط المحصلة تسبق النفقات والمتمثلة في التعويضات التي تدفع في حال تحقق الخطر المؤمن ضده، كما إن شركات التأمين لا يمكنها تحديد النتيجة الحقيقية للدورة إلا بعد مرور سنوات وهذا راجع إلى كون التزاماتها طويلة الأمد (مدة العقود)، وقلة التأمين ضد بعض الأخطار كالتأمين على الحياة مقابل الإقبال على أنواع الأخرى؛ ونقص الحملات التوعية بضرورة التأمين.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على التنظيم المحاسبي والجبائي في شركات التأمين، بينما ركزت الدراسة الحالية، على نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

كما يتبين من خلال المقارنة، تناول كلا الدراستين موضوع التنظيم المحاسبي في شركات التأمين،كما يتضح إن شركات التأمين لا يمكنها تحديد النتيجة الحقيقية للدورة إلا بعد مرور سنوات وهذا راجع إلى كون التزاماتها طويلة الأمد.

دراسة: مرازقة، وبوهرين، (2011م)[2]:

هدفت الدراسة بشكل أساسي، الى توضيح طرق إعداد القوائم المالية والتقارير المالية،حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،كذلك هدفت الدراسة الى توضيح وتعريف المنظور المحاسبي الإسلامي للقوائم المالية، كما هدفت الى إبراز المعايير المحاسبية الشرعية التى لها علاقة بإعداد القوائم والتقارير المالية. وتتمثل مشكلة الدراسة فى كيفية إعداد القوائم المالية حسب ما جاءت به معايير المحاسبة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث أنواع القوائم، شكلها ومضمونها. من أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة الى أن الإفصاح حسب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

---

1 لعشيبي أسامة، وداري حنان(2011م) التنظيم المحاسبي والجبائي في شركات التأمين، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قسنطينة، رسالة ماجستير.

2 مرازقة صالح؛ وبوهرين فتيحة(2011م)، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، مداخلة للمؤتمر الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بعنوان:الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المركز الجامعي، بغدادية، الجزائر.

تنطبق على القوائم المالية التى تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين، لهذه القوائم حيث يتم الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي والسياسات المحاسبية وعن القيود الإشرافية الإستثنائية وعن الكسب المخالف للشريعة الإسلامية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، فى انها ركزت على توضيح طرق إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، بينما ركزت الدراسة الحالية على إيجاد نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: نور الدين، (2011م)[1]:

هدفت الدراسة؛ الى معرفة التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في النظام المحاسبي المالي الجزائري، وحيث تمت هذه الدراسة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة من خلال دراسة الحالة. وقد توصلت أهم نتائج الدراسة الى إن النظام المحاسبي للتأمينات مستمد من النظام المحاسبي المالي، مع وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين، تتوافق مع خصوصيات هذا النشاط. كما لا يوجد اختلاف بين إعداد القوائم المالية لشركات التأمين مع المنشأة الأخرى، حيث أن هذه السجلات تستعمل لتسجيل البيانات المتعلقة بعمليات التأمين، وإثباتها محاسبياً من خلال القيود المحاسبية، وهي تعتبر المصدر الأساسي لمخرجات النظام المحاسبي، إن التسجيل المحاسبي للعمليات في مؤسسات التأمين يتميز عن باقي القطاعات من حيث أسماء الحسابات أو مفهومها، وطريقة تقييدها وهذا راجع إلى طبيعة نشاط التأمين.

يتضح من خلال المقارنة تختلف الدراسة الحالية، فى انها ركزت على التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في النظام المحاسبي المالي الجزائري. بينما ركزت الدراسة الحالية على إيجاد نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

مع بيان إن هذا النظام المحاسبي للتأمينات مستمد من النظام المحاسبي المالي، مع وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين، تتوافق مع خصوصيات هذا النشاط.

---

1 نورالدين بعليش(2011م)، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة ورقلة، رسالة ماجستير.

دراسة: حليمة، (2012م)[1]:

هدفت الدراسة إلى إبراز وفهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين والتعرف على الحسابات الخاصة بكل نشاط وذلك من خلال الدور المحوري والفعال الذي يلعبه النظام المحاسبي في تلبية إحتياجات شركات التأمين، وكذلك توضيح أن النظام المحاسبي له دور الركيزة الأساسية للتحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالأنشطة التأمينية، والتأكد من مدى التزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية. كما إعتمدت الدراسة على أداتين هما المقابلة الشخصية ودراسة مختلف الوثائق الخاصة بالتأمينات، حيث تم الاعتماد على المقابلة للإجابة على مختلف التساؤلات الخاصة بالمعايير كما مكنت من أخذ رأي المحاسب ومختلف المصالح في معرفة وفهم النظام المحاسبي الخاص بشركة التأمين، كما تم دراسة وتفسير وتحليل مختلف الوثائق للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة؛وخلصت الدراسة الى أن النظام المحاسبي يؤدي إلى تحسين وجودة المعلومات الدالية وبالتالي إعطاء ضمان لمستخدمي هذه المعلومات وذلك من خلال التزام شركة التأمين بتطبيق النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، ذلك أن المحاسبة أداة تساعد في تحديد المبالغ والمتمثلة في الأقساط والتعويضات الخاصة بشركة التأمين.

يتبين من خلال المقارنة أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على مدي ملائمة النظام المحاسبي لشركات التأمين، بينما ركزت الدراسة الحالية على إيجاد نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

كما تناولت هذه الدراسة معرفة الدور الفعال الذي يلعبه النظام المحاسبي في تلبية إحتياجات قطاع شركات التأمين، وبيان أن النظام المحاسبي،له دور هام فى التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالتأمين والتأكد من مدى التزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية، نظراً لطبيعة النشاط الذي تقوم به.

دراسة: طاليب، (2012م)[2]:

هدفت الدراسة الي فهم طبيعة النظام المحاسبي في شركات التأمين وإستعراض معايير المحاسبة الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين وإبراز أهميتها في زيادة الإفصاح المحاسبي المالي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية ومعالجة معايير المحاسبة الدولية للجوانب

---

1 حليمة خنقاوي (2012م) التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي والمالي" دارسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات بورقمة (CAAT)، جامعة قاصدي مرباح، ورقمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير.

2 طاليب فاتح(2012م) محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية: دراسة حالة، الشركة الجزائرية للتأمين،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة.

المحاسبية لشركات التأمين. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة؛ هي أن النظام المحاسبي المالي يواجه صعوبات في تقييم الإستثمارات المالية ويعتبر اللجوء الي استخدام القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية أمر صعب التحقيق. من أهم التوصيات في ضرورة تحديث المعالجات المحاسبية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتوفير الكفاءات المؤهلة لقيادة التغيير في المعايير ومراجعة القوانين التشريعية والتنظيمية سنوياً.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها تطرقت لموضوع محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية،بينما تناولت دراسة الحالية إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: عيساوي، (2012م)[1]:

هدفت الدراسة الى فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين ،كما هدفت الى التعرف على الحسابات الخاصة بنشاط التأمين ومقارنة الحسابات فى مؤسسات التأمين فى ظل المخطط الوطني للمحاسبة، فى ظل النظام المحاسبي المالي، وأيضاً هدفت الدراسة الى معرفة التغييرات التى طرأت عند تطبيق النظام المحاسبي المالي. وتلخصت مشكلة الدراسة فى معرفة مدي تبني النظام المحاسبي (SCF) المعايير المحاسبية الدولية والى أي مدي طبق النظام المالي (SCF) فى قطاع التأمين. من أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة، أن النظام المحاسبي يعمل فى أي مؤسسة من المؤسسات، ومن بينها شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات الى تساعد المستويات الإدارية المختلفة فى تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة،كما توصلت الدراسة أيضاً الى أن النظام المحاسبي يقوم على ركائز لتحقيق أهدافه كنظام للمعلومات المحاسبية،كما توصلت الدراسة الى ان النظام المحاسبي لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخري إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذى تزاوله تلك الشركات نظراً لوجود خصائص مميزة لنشاطها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى أنها تطرقت لمعرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين،بينما تناولت الدراسة الحالية، إيجاد إطار محاسبي يتناسب مع عمليات شركات التأمين التكافلي.

---

1 عيساوي سعيدة(2012م) أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، رسالة ماجستيرالعلوم التجارية، دراسات محاسبية وجبائية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

دراسة: مسعود، (2013م)[1]:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي الجديد للتنظيم المحاسبي لشركات التأمين، بالإضافة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي والتعرف على الحسابات الخاصة به. من أجل معالجة الموضوع اعتمد البحث على المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للنظام المحاسبي الدالي، وكمنهج دراسة الحالة في جانب تبتٍ الجزائر للمعاييرَ المحاسبية كإستخدام تقنية الاستبيان كالمقابلة الشخصية بغية تتبع عينة من شركات التأميناتُ الجزائرية،ووجه الإستبيان للمحاسبين المهنيين في قطاع التأمين والقيام بتربص في شركة التأمين لجمع المعلومات محاولين بذلك الإجابة على إشكالية البحث. من أهم نتائج الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساعد على تسهيل عملية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، كما أن الجزائر تبنت النظام المحاسبي الذي يتوافق مع طبيعة الاقتصاد، في قطاع التأميناتٍ خصائص تميزه عن القطاعات الأخري.

تختلف هذه دراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت فى الوقوف على مدي التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي"دراسة حالة شركات التأمين ، بينما ركزت الدراسة الحالية فى معالجة إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: ظبايبية، (2014م)[2]:

هدفت الدراسة الى محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة ،وكذلك معايير الإبلاغ المالي الدولية والمنصوص عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية،كما هدفت الدراسة أيضاً الى معرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين الجزائرية على تطبيق الإطار النظري للمحاسبة المالية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وتلخصت مشكلة الدراسة فى الوقوف على مدي مقدرة البنية المالية التحتية لشركات التأمين على الإلتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وعلى إمكانية شركات التأمين من إتخاذ القرارات فى حالة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وما اذا كان هنالك معوقات تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايررالإبلاغ المالي الدولية. من أهم نتائج الدراسة، أن عقد التأمين بموجب معيار الإبلاغ الدولي رقم(4) عقود التأمين، هو العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف بخطر

1مسعود شطيبة(2013م) التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي"دراسة حالة شركات التأمين منطقتي ورقلة وغارداية"، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، رسالة ماجستير.

2 ظبايبية سليمة(2014م) دور محاسبة شركات التأمين فى إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

تأميني هام من طرف آخر(حامل الوثيقة) بالإتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع،والذى يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة، وبذلك فإن العقد لا يكون عقد تأمين إلا اذا نقل مخاطر التامين الهامة. كما أوصت الدراسة بإعتماد معيار الإبلاغ الدولي رقم (4) والتفسيرات والمعايير ذات العلاقة لتحقيق الإستفادة القصوي فى مجال إتخاذ القرارات الرشيدة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على دور محاسبة شركات التأمين فى إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية،بينما ركزت الدراسة الحالية على بناء نموذج مقترح لمعالجة العمليات المالية لشركات التأمين التكافلي وذلك على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: عامر، (2014م)[1]:

تهدف الدراسة الى إظهار ملامح التأمين التكافلي مع إبراز الصيغ التى تتبعها شركات التأمين فى إدارة عملياتها التأمينية والإستثمارية،كما هدفت الدراسة أيضاً لمحاولة رسم المعالم الأساسية لإدارة الفائض التأميني، من حيث إستثماره وكيفية حسابه وطرق توزيعه،كما هدفت الدراسة الى تحديد ومعرفة مدي تأثير طرق توزيع الفائض التأميني علي تنافسية شركات التأمين التكافلي. وتتمثل مشكلة الدراسة فى معرفة مدي تأثير آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي. ومن أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة فيما يتعلق بطريقة توزيع الفائض التأميني وأثرها على تنافسية الشركات، تبين أنه لا يوجد تأثير قوي لطريقة توزيع الفائض على التنافسية بالرغم من إختلاف طريقة توزيع الفائض بين الشركتين، وهذا يرجع الى عيوب طريقتي التوزيع المطبقتين، والى صعوبات توزيع الفائض التأمينى. وعلى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسة، أوصت الدراسة بضرورة مراعاة شركات التأمين التكافلي الطريقة التى تخدم تنافسيتها أثناء توزيع الفائض التأميني على المشتركين، كما أوصت الدراسة بتبني السلطات الإشرافية فى كل دولة وإصدار تشريعات وقوانين تنظم نشاط التأمين التكافلي، كما أوصت الدراسة بمناشدة حكومات الدول الإسلامية بتبني النظام الإقتصادي الإسلامي، وإيجاد برامج أكاديمية لسد الحاجة الى ذلك وإستكمال حلقات الإقتصاد الإسلامي.

---

1 عامر أسامة (2014م)، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر، جامعة سطيف.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية، فى أنها ركزت على معرفة مدي أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي بينما ركزت الدراسة الحالية فى محاولة معالجة إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: قاسم، (2014م)[1]:

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية خدمات التأمين التكافلي المقدم من شركة التأمين الاسلامية (السودان)، كما هدفت للتعرف على أهم المعوقات والمشاكل التى حدت من انتشار خدمات التأمين التكافلي والتعرف على الاسباب التى أدت الى انخفاض الوعى التأمينى بخدمات التكافل وكيفية استنباط المخالفات الشرعية ومعالجتها لتتوافق مع النهج الاسلامى، ولقد اتبع الباحث المنهج الوصفى التحليلى ودراسة الحالة وتم الاعتماد على المقابلة والإستبانة كأدوات لجمع البيانات. وتألفت عينة الدراسة من (100) مبحوث من مجتمع الدراسة المكون من شقين (50) إستبانة قدمت للمستفيدين المشتركين فى أنظمة خدمات التكافل المقدمة من شركة التأمين الاسلامية، وعدد (50) إستبانة وزعت لغير المشتركين فى أنظمة التكافل المقدمة من شركة التأمين الاسلامية. تم معالجة البيانات باستخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية فى عرضها. وتوصلت الدراسة الى عدة النتائج أهمها: عدم كفاية المزايا الحالية للوثائق يؤدى الى الاحجام عن الاشتراك فى التكافل، كما أن هناك بعض الشروط والاستثناءات الواردة بالوثيقة التى ربما تكون سبباً فى الاحجام عن الاشتراك، ونقص الدعاية والإعلان عن ماهية التكافل أدى الى عدم الاقبال على التكافل،ومن أفراد العينة المشتركين (96%) أشاروا الى أفضلية التكافل مما يدل على رضاء المشتركين عن خدمات التكافل المقدمة. كما قدمت التوصيات الأتية: يجب على وسائل الاعلام أن تلعب دوراً اكبر فى نشر الوعي التأميني وتطويره وإيجاد آليات لنشر ثقافته على كافة المستويات وبذل أقصى الجهود الرامية لمعالجة غياب الوعي التأميني،وأهمية تنظيم المؤتمرات والمحاضرات عن التكافل وشرح أهدافه ومزاياه، ضرورة ابتكار تغطيات تأمينية جديدة تتماشى مع إحتياجات المستفيدين حتى يستفيد منها ذوى الدخل المحدودة.

---

1 قاسم الفكي على جاد الله(2014م) فاعلية خدمات التأمـــين التكافلي في السودان. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على مدي فاعلية خدمات التأمين التكافلي بالسودان وشركات التأمين الاسلامية، بينما ركزت الدراسة الحالية فى محاولة معالجة إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: مني، (2014م)[1]:

هدفت الدراسة إلي معرفة أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقاريير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقد تعرضت الدراسة لمشكلة توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية، وأثر هذا التوافق علي قابلية المعلومات المحاسبية المقارنة بين المعلومات والموثوقية في التقارير المالية. ومن أهم نتائج الدراسة، تتمثل في إن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بحيث يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية لفترات متتالية لنفس المؤسسة وبين المؤسسات الأخري كما يلبي التوافق إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ويوفر الوقت والجهد والمال لتجميع وتوحيد البيانات، ويسهل عمليات الإتصال وتبادل المعلومات مع الأسواق العالمية ويمكن من مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية. وقد أوصت الدراسة بالإهتمام بموضوع توافق المعايير المحاسبية لما يحققه من فائدة تزيد من جودة المعلومات المحاسبية ، والعمل علي إيجاد إطار مفاهيمي يسهل من إتخاذ القرارات الإستثمارية المحلية والإجنبية.

يتضح من خلال المقارنة أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية فى انها تناولت مدي ملائمة النظام المحاسبي لشركات التأمين،بينما ركزت الدراسة الحالية فى محاولة إيجاد إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

كما حاولت هذه الدراسة، التعرف على أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية،كما يلبي التوافق إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ويوفر الوقت والجهد والمال لتجميع وتوحيد البيانات،ويسهل عمليات الإتصال وتبادل المعلومات.

---

1 مني جباي(2014م) أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية علي الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان، مجلة جامعة النيلين.

دراسة: يونس، (2014م)[1]:

هدفت الدراسة لمعرفة تطبيق النظام المحاسبي الدالي في شركات التأمينُ في الجزائر، وذلك من خلال ومواكبة التطورات والمستجدات التي تأتي بها الدعايةَ الكلية للمحاسبة كالتقارير الدالية. وهدفت الدراسة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأميناتُ كالتعرف على الحسابات الخاصة بها.إعتمد الدراسة على المنهج الوصفي ودراسة الحالة للتعرف على مدى فاعلية الممارسات المحاسبية في شركات التأميناتُ من منظور النظام المحاسبي؛ فيما يتعلق ذلك بجميع البيانات تم إختبار الفرضيات، كما يتكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في شركات التأميناتُ بولاية كرسلة من فئة الايرادات المحاسبية كالدالية. من أهم النتائج التي تم التوصل اليها إن النظام المحاسبي الخاص بشركات التأميناتُ في سطاع خاص مستمد من المحاسبة العامة، كما يعمل على تطوير أداء التنظيم المحاسبي كممارسة العمليات التأمينية، كتبتُ من خلال الدراسة أن شركات التأميناتُ ملتزمة بما جاء في النظام المحاسبي الدالي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على فاعلية الممارسات المحاسبية في شركات التأميناتُ من منظور النظام المحاسبي الدالي لشركات التأمين، وإبراز خصوصية قطاع التأميناتٍ وذلك من خلال مواكبة التطورات والمستجدات،بينما ركزت الدراسة الحالية فى محاولة معالجة إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: Ibrahim & Ahmed, (2015) [2]:

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تطور التأمين الإسلامي على النمو الإقتصادي فى الدول الآسيوية ودول مجلس التعاون الخليجي بإستخدام تقنية (GMM)، لنموذج بيانات اللوحة الديناميكية لمجموعة مكونة من (22) دولة خلال الفترة من (2004م- الى 2012م). من أهم نتائج الدراسة التى توصلت اليها؛ العثور على دليل قوي على وجود تأثير إيجابي وهام من أنشطة التأمين الإسلامي على النمو الإقتصادي، وكذلك العثور على إرتباط إيجابي وجذاب وقوي بين التجارة والنمو الإقتصادي، وهى علاقة إيجابية ولكنها غير مهمة بين مؤشر سعر المستهلك والنمو الإقتصادي فى حين أن الإستهلاك الحكومي يظهر علاقة سلبية.

---

1 يونس صالحي(2014م) مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، رسالة ماجستير.

2 Ibrahim Muhamed Muye& Ahmed Fahmi Shiekh Hassan.”Does Islamic Insurance Development Promote Economic Growth 7 th International Economic and Business Manaement Conference,5th -6th October 2015.Faculty of Economics and Manaement.University of Patra.Malysia Serdang ”

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على إيجاد العلاقة بين أثر تطور التأمين الإسلامي على النمو الإقتصادي فى دول مجلس التعاون الخليجي والدول الإسلامية، بينما ركزت الدراسة الحالية على بناء نموذج لنظام مقترح لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي الإسلامى.

دراسة: بلقاسم، ولعيساوي، (2015م)[1]:

هدفت الدراسة للتعرف التأمين بحيث أن له دور مزدوج، حيث يقوم بتلبية حاجيات المُؤمنين وتجميع المدخرات التى يمكن إستثمارها فى عدة مشاريع إقتصادية تحقق أرباح،كما هدفت للتعرف على دور التأمين بالنهوض بالإقتصاد الوطني والمساهمة فى النمو الإقتصادي، والتعرف على دور التأمين فى قطاع التأمين الجزائري الذى مازال ضعيفاً على الرغم من الإصلاحات، ومعرفة المشاكل والمعوقات التى تقف أمام شركات التأمين، والتعرف على إبراز العوامل المفسرة لوضعية قطاع التأمين فى الجزائر،وإقتراح الحلول اللازمة. وقد إجريت الدراسة على مجتمع مكون من فئتين، الفئة الأولي تتمثل فى شركات التأمين، وقد تم توزيع (20) إستبانة، والفئة الثانية تتمثل فى الأفراد، حيث تم توزيع (40) إستبيان، بشكل عشوائي لكي تشمل جميع المستويات. من أهم نتائج الدراسة إن هنالك مجموعة من العوامل التى تفسر وضعية قطاع التأمين فى الجزائر التى تحد من نموه،منها ضعف تسويق الخدمات التأمينية، وكذلك عدم الإلتزام بالقوانين المتعلقة بالتأمين، وغياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد، ونقص الكوادر المتخصصة فى التأمين. كما أوصت الدراسة بالعمل على تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية فى مجال التأمين،من خلال فتح تخصصات جديدة فى مجال التأمين فى الجامعات الجزائرية،وإنشاء معاهد عليا للتأمين،ووضع إتفاقيات ما بين البنوك وشركات التأمين من أجل نشر ثقافة التأمين وتوزيعه،وتشجيع الدولة للمواطنين على التأمين وتحفيز شركات التأمين على الإستثمار.

يتبين من خلال المقارنة تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية؛ انها ركزت على تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين، بينما ركزت الدراسة الحالية فى معالجة إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.

---

1 بلقاسم زهيدة؛ولعيساوي نوال(2015م)، تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين فى الجزائر: دراسة حالة عينة من شركات التأمين، ب(عين الدفلي، البليدة)، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص تأمينات وبنوك.

دراسة: Hayat, (2015) [1]:

هدفت الدراسة الى تحليل مدي فاعلية الحوافز المقدمة للعاملين بالتكافل الإسلامي فى التخفيف من المشكلات المرتبطة بالعلاقة بين المساهمين والتأمين الأسلامي وتشمل هذه الحوافز(الوكالة) وهي رسوم وكالة مقدمة كنسبة من أقساط التأمين. من أهم نتائج الدراسة، أن هذه الحوافز التى تدفع لموظفي التكافل الإسلامي أدت الى دفع الموظفين الى زيادة حجم المجمع وهذا بدوره أدي الى تقليل متوسط المخاطر لصالح حاملي وثائق التأمين.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها ركزت على تحليل مدي فاعلية الحوافز المقدمة لموظفي بالتكافل الإسلامي فى التخفيف من المشكلات المرتبطة بعلاقة المساهمين والتأمين الإسلامي،فى حين ركزت الدراسة الحالية على بناء إطار لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

دراسة: فلاف، (2015م)[2]:

تناولت الدراسة نظام التأمين التجاري ونظام التأمين التكافلي مشيراً إلى أهم أوجه الإختلاف بينهما وآراء الفقهاء في مدى شرعيته كبديل لنظام التأمين التجاري، ودور هيئة الرقابة الشرعية في ضمان توافق وتطابق نشاط شركة التأمين التكافلي مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وسبل وآليات تنمية نظام التأمين التكافلي، وإبراز دور نشر الثقافة التأمينية التكافلية في تفعيل أداء صناعة التأمين التكافلي، وعرض واقع صناعة التأمين التكافلي على المستوى العالمي والعربي، إضافة إلى عرض ثلاث تجارب تطبيقية لثلاث نماذج في صناعة التأمين التكافلي،هي التجربة السودانية، السعودية وإستشراف مستقبل صناعة التأمين التكافلي في الجزائر. إستخدم البحث المنهج الإستنباطي بإستخدام الأسلوب الوصفي والمنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي. من أهم نتائج الدراسة، يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة في الإقتصاد، الأمر الذي جعل العلماء المسلمين يقومون بالبحث في مشروعيته لمعرفة مدى توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، إن نظام التأمين التكافلي قدم صيغ إدارة خالية من الربا كالمضاربة،الوكالة،الإجارة والوقف ويقوم على أساس ملكية الفائض التأميني لهيئة المشتركين،حظيت صناعة التأمين التكافلي بقبول ملحوظ على المستوى العالمي، رغم أن بدايتها ونشأتها كانت في دولة عربية هي السودان،

---

1 Hayat Khan(2015) .Optimal Incentive for Takaful (Islamic Insurance) operators Journal of Economic Behavior and Organizatoin journey 2015, Department of finance, La Trobe University Bundoor,Melbourne,VIC,3086,Australia.

2 فلاف صليحة(2015م)، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي: تجارب عربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، رسالة دكتوراه.

حيث شهدت إقبالاً وانتشاراً كبيراً، ومما يدل عى ذلك تحرك شركات التأمين الدولية الكبرى باتجاه صناعة التأمين التكافلي كشركة (ايه آي جي) أكبر شركة تأمين في العالم، وشركة (أليانز) الشركة الأولى في أوروبا. وقد أوصي البحث بضرورة تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم نشاط شركات التأمين التكافلي، وتوسيع الدور الإشرافي للجهات الرقابية على نشاط شركات التأمين التكافلي، بالمعايير والضوابط الشرعية،وضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأميني التكافلي.

يتضح من خلال المقارنة تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى انها تناولت متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي: تجارب عربية،بينما حاولت الدراسة الحالية معالجة بناء إطار لمعالجة العمليات المالية فى شركات التأمين التكافلي على ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي.

مميزات الدراسة الحالية:

استكمالاً لهذه الدراسات، وانطلاقاً من أهمية نظام التأمين التكافلي والدور الذي يساهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإننا سنقوم من خلال دراستنا باقتراح جملة من السبل التي تساهم في دعم وتنمية صناعة التأمين التكافلي، ولذلك فإن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى مايلي،تركز غالبية الدراسات على الحكم الشرعي لنظام التأمين التكافلي، ودوره في دعم التنمية الاقتصادية دون محاولة تحديد طرق وآليات تنمية الجانب القانوني والرقابي إضافة إلى دراسة الجانب الفني والمالي، كما لم تدرس سبل تنمية الجانب التسويقي ونشر الثقافة التأمينية التكافلية، وإن كان بعضها قد استعرض سبل دعم جانب من هذه الجوانب دون التفصيل في باقي الجوانب الأخرى؛كما تسعى هذه الدراسة لعرض أهم التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي والعربي؛وتعتبر هذه الدراسة خطوة للتعريف بصناعة التأمين التكافلي والتحسيس بأهميتها وضرورة تكامل جهود كل من الهيئات الإشرافية على قطاع التأمين وشركات التأمين بغرض تنمية صناعة التأمين التكافلي ودعم القدرات التنافسية لشركات التأمين التكافلي.

التعليق علي الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدرسات السابقة يتبين أن تلك الدراسات قد تطرقت موضوعات متعددة، بحيث تناولت العديد منها عرض وتأصيل بعض الجوانب الشرعية لعمليات التأمين،كما أوضحت بعض الدراسات الجوانب الفنية والإدارية،وبعضها تناول الجوانب المالية والمحاسبية، كما نجد أن الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة تناولت موضوع التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في النظام المحاسبي المالي، وكما يتضح أن أغلب الدراسات السابقة إهتمت بتنظيم المحاسبة في مؤسسات التأمين من الناحية التطبيقية، ونلاحظ إن معظم عينة الدراسة في الدرسات السابقة، قد تم إختيار المحاسبين في شركات التأمين ومن حيث المدة نجد أن دراسة كل من مليكة(2011م) ودراسة لعشيبي، وآخر(2011م) ودراسة بعليش(2011م) فقد تمت المعالجة بعد ثلاث سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكما تطرقت معظم الدراسات،مدى ملائمة نشاط التأمين للتنظيم المحاسبي؛ كما عالج بعضها، إشكالية الكيفية التي تتم أثناء عملية التنظيم المحاسبي،كما نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة، تمت في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة وتم تعميم هذه الدراسة على باقي القطاعات، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من ترك(2005م)، ودراسة عفانة (2010م) في أنها تطرقت: للنظام المحاسبي في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، بينما تختلف الدراسة دراسة طاليب(2012م) في انها تركز علي معايير المحاسبة الدولية في شركات التأمين بالجزائر بينما تركز الدراسة الحالية علي التنظيم المحاسبي في شركات التأمين الإسلامية وفق النظام المحاسبي، وأيضاً تختلف الدراسة الحالية عن دراسة حفصة مالك(2011م) في تناول زيادة ربحية شركات التأمينات من خلال دمج خدمات التأمين في القطاع الدالي،بينما الدراسة الحالية تركز علي اشكالية الكيفية التي تتم بها عملية التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي في شركات التأمين الإسلامي.ومن خلال دراستنا نريد دراسة مدى توافق هذه الدراسة مع قطاع التأمين، عليه يمكن القول بأنه من خلال أهم نتائج الدراسات التي تم التوصل اليها الإلمام والتعرف علي وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين، وكذلك الدليل المحاسبي لهذه الأخيرة، وكذا المقومات أو الركائز التي يقوم عليها النظام، كما نستطيع ومن خلال تناولنا للقوائم المالية ومدونة الحسابات التي تخص شركات التأمين معرفة أسس العمليات التأمينية والاختلافات الموجودة بينها وبين المؤسسات الأخرى.

لذا تحتاج المكتبة السودانية الى مثل هذه البحوث والدراسات السابقة، عليه من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة وتسهم بشكل إيجابى تحديد معالم واضحة لإطار محاسبي قادر على ضبط الأداء المالي والفنى لشركات التأمين التكافلي أو التعاوني(الإسلامي) بما يحقق التطور والنماء فى هذا المجال الهام والحيوي ويحقق الأهداف المنشودة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للنظام المحاسبي، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور وعناصر النظام المحاسبي.

المبحث الثانى: أهداف وأهمية وهيكل النظام المحاسبي.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي فى شركات التأمين.

المبحث الأول

مفهوم ونشأة وتطور وعناصر النظام المحاسبي

يُعدُّ النّظام المُحاسبيّ من أهمّ الأنظمة الماليّة في المُؤسّسات والشّركات على إختلافِ أنواعها؛ إذ يُسهم في تقديم تحليلٍ واضحٍ عن طبيعة عملها والنّشاطات الماليّة الخاصّة بها، كما يعمل على إصدار خلاصةٍ حول الوضع الماليّ العام بالاعتمادِ على إرسال تقاريرَ مُحاسبيّة للإدارة؛ حتى تتمكّن من الاطلاع عليها واتّخاذ القرارات المُناسبة ومُتابعة الحالة الاقتصاديّة الخاصّة في المُؤسّسة. وتُعتبر سهولة التّعامل مع النّظام المُحاسبيّ من المُميّزات الخاصّة به، فيُوفّر مرونةً لمُتابعة التفقّدات النقديّة للمُؤسّسة، كما يُساهم في تقديم نتائجَ رقميّةٍ عن أعمالها من خلال توزيعها وفقاً لهيكليّةٍ بيانيّة مُعيّنةٍ، وأيضاً يَستخدِم النّظام المُحاسبيّ مجموعةً من أدوات المُحاسبة لصياغة، وقياس، وتقييم العمليّات المُحاسبيّة التي يتمُّ تطبيقها في المُؤسّسة، ويشمل كل نظامٍ مُحاسبيّ على عناصرَ أساسيّةٍ تُساهمُ في كتابة قيود المُحاسبة للمُؤسّسة، بالإضافة إلى أيّ قيودٍ أُخرى تُؤثّر على الحالة الماليّة الخاصّة به.

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي:

وردت عدة مفاهيم فى تعريف مفهوم النظام المحاسبى كما ورد فى قاموس إدارة الأعمال (2016م)[1]:

يُعرف النظام المُحاسبي بأنّه مجموعةٌ من العمليّات اليدويّة والحاسوبيّة التي تهدفُ إلى إنشاء السجلّات المُحاسبيّة، ومن ثم وضع الضّوابط والطُّرق التي تُساعدُ على تحليلها وتلخيصها؛ حتى يسهل التّعامل معها والاستفادة منها في اتّخاذ القرارات ضمن بيئة المُؤسّسة.

كما يُعرَف النّظام المُحاسبيّ أيضاً بأنّه النّشاطات المُحاسبيّة المُستخدَمة مع السجلّات والتّقارير التي تحتاج لها المُنشأة؛ من أجل الحصول على المعلومات الماليّة التي تُساعدُ في تقييم الأعمال الخاصّة فيها بطريقةٍ صحيحةٍ، عن طريق الاعتماد على مَجموعةٍ من الأساليب التي تُساعد في إنشاء، وحفظ، وإستعادة هذه المعلومات سواءً من خلال تخزينها ورقيّاً أو حاسوبيّاً.

أيضاً يعرف النظام المحاسبى على أنه النظام الذى يعتمد على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه،مثل قياس وتسجيل الأحداث الإقتصادية والمالية وعرضها وتبويبها فى قوائم وتقارير مالية لإيصالها الى مستخدميها من متخذى القرارات

1 Accounting System. Business Dictionary, Retrieved, 2016.p.27.

الإقتصادية والمحاسبية داخل المنشأة وخارجها ، وتتمثل هذه المقومات من عناصر أساسية هى دليل الحسابات والمجموعة المستندية والدفترية والسجلات والقوائم والحسابات الختامية[1].

أيضاً يقصد بالتنظيم المحاسبي؛مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة والتي تلاءم طبيعة عمليات المشروع وأيضاً الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية أو آلية أو كليهما معاً.

كذلك يعرف النّظام المُحاسبيّ علي أنه هو العمليّات التي تشمل تسجيل، وتبويب المُستندات والدّفاتر المُحاسبيّة، ومن ثمّ تحديد الإجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المُتعلّقة بالمُعاملات الإداريّة والماليّة من أجل اختيار الوسائل المُناسبة لعرض النّتائج الخاصّة حيث يتضمن النظام المحاسبي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات[2].

من هنا كان لابد من وضع تعريف للنظام المحاسبى، حتى يسترشد به المحاسب.

عليه فإن النظام المحاسبى يُعد بذلك الإطار العام الذى يحتوى على المبادىء والفروض التى تحدد المستندات والدفاتر والسجلات، وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات التى يجب إتباعها لإحكام عمليات القياس وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق ومحايد.

يمكن أيضاً تعريفه بأنه خطة تمثل مجموعة من الاجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات في شكل قوائم مالية بشكل يكفل تحقيق الاهداف التي تسعي اليها المحاسبة[3].

كما عرف القانون (7-11) المؤرخ ب (25 نوفمبر 2007م) النظام المحاسبي المالي في المادة رقم(03)[4]، منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية."المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" نشير الي أن هذا الاطار التصوري للنظام المحاسبي مستمد من النظام الانجلوسكاسوني ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

---

1 نضال العربيد، مرجع سابق، ص 47.

2 مدونة صالح محمد القراء للعلوم المالية والإدارية، محاسبة، تدقيق الحسابات، الجزء الاول.

3 يوسف كمال. منتدى المحاسب العربى. متاح على الموقع الالكتروني https// accdiscussion.com/ acc7454.html

4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون(7-11) المتعلق بالنظام المحاسبى المالي، الجريدة الرسمية، العدد(74)، بتاريخ، 25 نوفمبر 2007م، ص3

كما يتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص نستخلصها من هذا التعريف ما يلى:

1. يرتكز علي المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2. الإعلان بصفة أكثر وضوحاً وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي وتقييمها واعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

3. يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات وإتخاد القرارات.

لقد كان المفهوم التقليدي للنظام المحاسبي يقتصر علي تقديم البيانات التاريخية التي تساعد في إعداد القوائم في إظهار نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة وإظهار المركز المالي، وتطوره كان نتيجة تنامي إحتياجات المؤسسات من البيانات والمعلومات لممارسة مهامها، فضلا عن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وحاجتها الماسة إلى الإشراف والرقابة على نشاطها الإقتصادي[1].

عليه يعرف النظام المحاسبي على أنه: نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط وإلتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للشركة بقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية.

ثانياً: نشأة وتطور النظام المحاسبي:

مضي علي اصدار النظام المحاسبي(25) عاماً، وكان ملبياً لإحتياجات الوضع الاقتصادي والمحاسبي في مرحلة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، وقد حدثت تغيرات كثيرة في العدد الاول من القرن الواحد والعشرين، المتمثلة بالإنفتاح الإقتصادي والأستثمار الاجنبي، وإصدار بعض التشريعات الخاصة لعدد من المصارف والمؤسسات الحكومية مثل البنوك المركزية وأسواق الاوراق وشركات التأمين والاسواق المالية التي الزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كل هذا إستدعي تحديث النظام المحاسبي ليلبي إحتياجات المرحلة الراهنة والمستقبلية. وإنسجاماً مع هذا الهدف الرئيس لمعايير المحاسبة الدولية، المتمثلة بتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية وإصدار التقارير المالية الملائمة علي المستوي الدولي، سعي الديوان في الحفاظ علي

---

1 لعشبى أسامة، ودارى حنان(2011م) التنظيم المحاسبي والجبائى. رسالة ماجستير، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير، جامعة قسنطينة، ص33.

إستمرارية منحني التوحيد المحاسبي عن طريق توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية والتقارير المالية الملائمة للمقارنة بين مؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص، مع مراعاة التقارب مع معايير المحاسبة الدولية وللارتقاء بمستوي المحاسبة وخدمة الاقتصاد الوطني، ويجعل التقارير المالية تلبي احتياجات الوحدة الإقتصادية، ومستخدمي التقارير، والمحاسب القومي، والجهاز الضريبي ، فضلاً عن كونه يتناول مفاهيم المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف[1].

ثالثاً: مُميّزات النّظام المُحاسبيّ:

يتميّز النّظام المُحاسبيّ في أغلب المُنشآت الإداريّة، والصناعيّة، والتجاريّة بالمُميّزات الآتية[2]:

1. مُرونة العمليّات الماليّة:

هي من أفضل المُميّزات الخاصّة في النّظام المُحاسبيّ؛ إذ يعتمد على تقديم مجموعةٍ من الوسائل التي تُساعد الإدارة في تنفيذ العمليّات الماليّة دون حصول أيّ تعقيدات أثناء العمل؛ وخصوصاً عند استخدام النّظام المُحاسبيّ المُعتمِد على الحاسوب، والذي يُساهم في الحصول على النّتائج الماليّة بطريقةٍ سريعة.

2. إحصاءات الأعمال:

هي عبارة عن مجموعةٍ من النّتائج الرقميّة للعمليّات المُحاسبيّة والماليّة، والتي يُوفّرها النّظام المُحاسبيّ ضمن بيئة العمل، ممّا يُساعد المُدراء والمَسؤولين عن العمل في المُؤسّسة في اتّخاذ القرارات المُناسبة وتطبيق الإجراءات التي تُساعد على تدارك الأخطاء، والعمل على تصحيحها في حال حدوثها.

3. هيكليّة البيانات:

هي من الوسائل والطُرق الحديثة التي تُستخدَم في جمع البيانات المُتشابهة معاً وفقاً لأسمائها، أو أرقامها، أو أيّ تصنيفاتٍ أُخرى يستخدمها النّظام المُحاسبيّ في المُؤسّسة، وتُساعد هيكليّة البيانات في سهولة الحصول على المعلومات المُحاسبيّة.

---

1 ديوان الرقابة المالية .النظام المحاسبي الموحد. ط 2. بغداد (جمهورية العراق)، ص 18.

2 Essential features of Modern Accounting System bkd.com CAP firms Financial Accounting Retrieved 27/11.2016.

رابعاً: مبادئ النظام المحاسبي:

يتبني مشروع النظام المحاسبي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها ب (13) مبدأ وهي[1]:

1. الدورة المحاسبية:

عندما تكون الدورة المحاسبية سنة تبدأ في(01/01 وتنتهي في 12/31) اذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من اثني عشر شهراً، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء وتوقف وفي هده الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

2. إستقلالية الدورات:

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها ومن اجل تحديده يتعيين أن تنسب اليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

3. مبدأ قاعدة الوحدة المحاسبية:

تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية علي مبدأ الفصل بين الأصول والخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة والمساهمين من ناحية أخري، وعليه فيجب ألا تأخد القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان الا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

4. مبدأ قاعدة الوحدة الإقتصادية:

لابد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة بالعملة الوطنية[2].

5. مبدأ الاهمية النسبية:

تكون المعلومة ذات اهمية إذا كان غيابها من القوائم المالية يمكن أن يؤثر علي القرارات الإقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

---

1 ابراهيم بورنان، والطاهر مخلوف. النظام المحاسبي المالي بين المباديء المحاسبية والمعايير الدولية، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول: الإطار المفاهيمى للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه فى ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009م، ص604.

2 Le System Compatible Financier ministersdes Finance, Conceal national de la Comptablitie ENAG ,edtions Alger, 2009, p6.

6.مبدأ الحيطة والحذر(التحفظ):

يقصد بهذا المبدأ عدم أخذ الأرباح المتوقعة فى الإعتبار إلا عند تحققها، فى حين أن الخسائر المتوقعة تؤخذ فى الحسبان قبل حدوثها، ويهدف هذا المبدأ الى عدم تضخيم أرباح المنشأة،إلا بارباح حقيقية وفى نفس الوقت الإحتياط لأي خسائر متوقعة.

7. مبدأ إستمرارية الطرق:

إن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة ، ذلك لأن إنسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات[1].

8. مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية علي أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة،بخلاف فأنه يمكن تعويض للتكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة مثل:الأدوات المالية والأصول البيولوجية[2].

9. مبدأ عدم المماس بالميزانية الإفتتاحية:

يجب إن تكون الميزانية الأفتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية أقفال السنة المالية السابقة.

10. مبدأ اسبقية الواقع الأقتصادي علي الشكل القانوني:

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الإقتصادية حسب حقيقتها الأقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلاً عملية القرض الإجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية ايجار،أما من الناحية الأقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

11. مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر الإصول الأصول والخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة علي أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر الاصول والخصوم والأعباء بالتتابع أو علي أساس صافي[3].

---

1 الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية،المحاسبة المالية، الجزء الاول، ص 8.

2 ابراهيم بورنان، والطاهر مخلوف. مرجع سابق، ص 604.

3 جريدة المحاسبين (صوت المحاسب). المبادىء المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي. متاح على الموقع الألكتروني www.almohasben.com

12. الصورة الصادقة:

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتي تتوفر هذه الصورة لابد من إحترام القواعد والمبادئ المحاسبية وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة علي تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها، وإذا كانت قاعدة أو مبدأ يؤثر سلباً علي هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

13. مبدأ القيد المزدوج:

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمي "القيد المزدوج" حيث يمثل كل تسجيل علي الاقل حسابين أثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل إحترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساوياً للمبلغ الدائن.

خامساً: أدوات النظام المحاسبي:

يَستخدم النّظام المُحاسبيّ في أيّ بيئة عملٍ مجموعةً من الأدوات التي تُساعده على تطبيق الوظائف الخاصّة به، ومن أهمّ هذه الأدوات[1]:

1. القيود المُحاسبيّة:

هي عبارةٌ عن مجموعةٍ من العمليّات المُحاسبيّة التي يقوم المحاسب بكتابتها من أجل إجراء توازنٍ بين أطرافها، وتُساعدهُ على تسجيل النّشاطات الماليّة الخاصّة في المُؤسّسة،وتقسمُ هذه القيود لنوعين، وهما:

أ. القيود الفرديّة: تتكوّن من طرفين فقط للقيد المُحاسبيّ، وهما المَدين والدّائن.

ب.القيود المُزدوجة: هي التي تتكوّن من أكثر من طرف للقيد المُحاسبيّ، مثال: من مَدينون/ الصّندوق، المُشتريات إلى دائنون/ الالتزامات.

2. أُسس التّقييم المُحاسبيّة:

هي الوسائل المَستخدمة في تقييم العمليّات الماليّة الخاصّة في المؤسسة، وتُقسم إلى نوعين، وهما:

أ. الأساس النقديّ: هو الأساس الذي يعتمد على فكرة تسجيل العمليّات الماليّة اليوميّة أو المُتعلّقة بفترةٍ زمنيّة قصيرةٍ ومُحدّدة.

ب. أساس الاستحقاق: هو الأساس الذي يعتمد على تسجيل العمليّات الماليّة مُحاسبيّاً عند تقييدها سواءً تمّ تحصيلها أو ما زالت قيد التّحصيل في تاريخٍ لاحقٍ يُطلَقُ عليه مُسمّى تاريخ الاستحقاق.

---

1 يوسف كمال. منتدى المحاسب العربى. متاح على الموقع الالكتروني https// accdiscussion.com/ acc7454.html

3. التّقارير:

هي كافّة النّماذج الورقيّة والإلكترونيّة التي يصدرها قسمُ المُحاسبة ضمن النّظام المُحاسبيّ، والتي تُساعد على نقل نتائج العمليّات، والتّصورات، والخُلاصات حول طبيعة العمل الماليّ للمُؤسّسة إلى الإدارة، ممّا يُساهمُ في اتّخاذ القرارات المُناسبة وفقاً للوضع الماليّ الخاصّ في المُؤسّسة.

سادساً:عناصر النّظام المُحاسبيّ:

يبني أي نظام علي مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام الكامل ،وكما نعلم فإن المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات، وكل نظام ليكتمل لابد له من مجموعة من العناصر ،وفيما يتعلق بالنظام المحاسبي فإنه مبني علي مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل أجزاء من التي تتولي عملية إثبات النشاطات والصفقات والفعاليات،التي تؤثر علي اصول والتزامات وحقوق الملكية للمشروع ومن هذه العناصر الأساسية[1]:

1. الوثائق المحاسبية (المجموعة المستندية):

الأحداث المالية الداخلة في محيط أعمال المنشأة والتي يكون لها أثر في إحداث تغير في مركزها المالي، لابد وأن تثبت ووسيلة إثبات هذه الأحداث هو تسجيلها في وثائق أولية ضمن تنظيم محاسبي معين، مثال ذلك عمليات البيع النقدي أو علي الحساب، فإن فاتورة البيع المدون فيها نوعية وقيمة البضاعة المباعة، تعتبر وثيقة محاسبية لإثبات عمليات البيع وكذلك سندات دفع المصروفات المختلفة،أو تحصيل إيرادات معينة، هي وثائق محاسبية لإثبات حصول تلك المعاملات، هذه الوثائق المحاسبية تختلف من منشأة لإخري ،كل حسب ظروفه المالية ونوعية المعلومات التي تحتويها كل وثيقة، ولكن جميع المنشآت الإقتصادية التي تستخدم نظاماً محاسبياً لابد لها من إثبات معاملاتها المالية في أولية تكون السند والمرجع في إثبات حدوث تلك المعاملات.

2. التعليمات المحاسبية:

في بعض المنشآت تسمي تلك التعليمات بالدليل المحاسبي أو اللائحة الداخلية للنظام المحاسبي، ومهما تكون التسمية فإن الصفة المشتركة لها هو وصف وتحديد سير العمل المحاسبي بالمنشأة وتحديد النماذج والسجلات المطلوب إعدادها والتسجيل فيها وكذلك مسؤوليات الأشخاص في الإعداد والتوثيق والتصديق عليها لدلك نجد أن من أساسيات أي نظام محاسبي وجود تعليمات

---

1 يوسف كمال. منتدى المحاسب العربى. متاح على الموقع الالكتروني https// accdiscussion.com/ acc7454.html

محددة لتدوين حدوث المعاملات المالية وإثباتها وكدلك الطريقة الخاصة بالمنشأة بجمع تلك المعلومات والتأكد منها.

3. السجلات المحاسبية (المجموعة الدفترية):

النظام المالي المتكامل في المنشأة لا يعتمد فقط علي وثائق أولية تثبت حدوث المعاملات المالية بل لابد من نقل المعلومات المالية الموجودة في تلك الوثائق إلي سجلات محاسبية محددة حسب طريقة إجرائية معينة ،تلك السجلات المحاسبية هي دفاتر معروفة بالإسم ، والصيغة تستعمل لتجميع وتبويب المعلومات المالية ، ومن أنواع هده الدفاتر دفتر اليومية العامة واليوميات الفرعية، دفاتر الأستاد المختلفة،إمساك هذه الدفاتر يكون في بعض الحالات بنص القانون أو النظام التجاري المطبق في البلدان التي تمارس فيها المنشأة نشاطاتها ، وكدلك حجم وعدد هذه السجلات أو الدفاتر المحاسبية يختلف من منشأة إلي أخري بحسب حجمها وطبيعة النشاط فيها.

4.التقارير المحاسبية:

من واقع السجلات المحاسبية يستخرج المحاسبون تقارير مالية تبين نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، وكدلك تبين مركزها المالي الذي يشرح ما تملكه من أصول وما تلتزم به من من خصوم. هذه التقارير المالية هي المحطة النهائية لإجراءات النظام المحاسبي وبيت القصيد فيه، فهدف النظام المحاسبي ككل هو تجميع وتسجيل وتبويب المعلومات المالية المؤثرة في أصول وخصوم المنشأة ومن ثم استخراج تقارير مالية بنتيجة تلك العمليات في شكل قوائم مالية للإستخدام الداخلي والخارجي بها، التقارير المالية علي هذه الصورة تكمل حلقة الوصل ما بين القائمين علي إدارة وتنظيم النظام المحاسبي بالمنشأة والأشخاص الآخرين المستخدمين للمعلومات المحاسبية داخل المنشأة مثل مديري الإدارات والرؤساء والأشخاص أوالهيئات الأخري خارج المنشأة مثل: المستثمرين، وأصحاب الأعمال، والجهات الحكومية المختلفة.

الشكل (1/1/1)

عناصر النظام المحاسبي

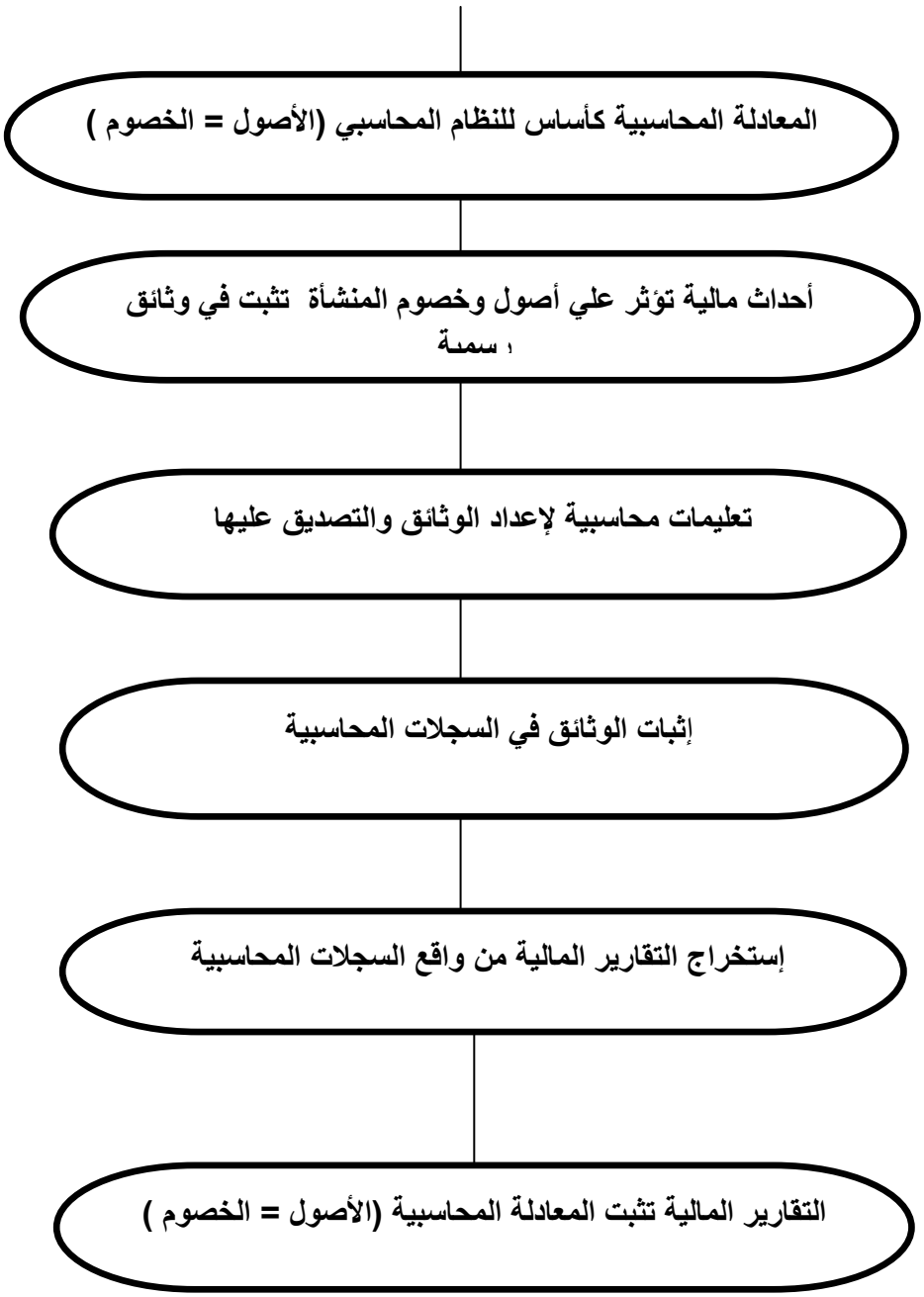

المصدر: يوسف كمال، منتدى المحاسب العربى، https// accdiscussion.com / acc 6097.html

بالرجوع للشكل رقم (1/1/1) اعلاه يتبين أنه لعناصر النظام المحاسبي، التى تضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهي، الإطار التصوري للمحاسبة المالية، والمعايير المحاسبية، ومدونة الحسابات.

كما يتضمن النظام المحاسبي ثلاثة عناصر رئيسية وهي: الاطار التصوري للمحاسبة المالية، المعايير المحاسبية، مدونة الحسابات، وسيتم شرحها بالتفصيل فيما يلي:

1. الإطار التصوري المفاهيمي (النظري) للمحاسبة المالية Conceptual Framework For Accounting:

يشبه الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، ويجب الإلتزام به، للتمكن من تحقيق الخطوة الأولي في الدورة المحاسبية،وخير تشبيه هنا لدستور الدولة فالنظام الحكومي للدولة مرتبط بدستورها، ومن دونه تكون الأمور غير منظمة وعشوائية، ولهذا عند ظهور أي قرار حكومي أو تشريع يجب أن يتماشي مع الدستور قلباً وقالباً وفي حالة مخالفته يتم رفضه جملة وتفصيلاً[1].

علي ذلك يعتبر الإطار النظري للمحاسبة نظام متناسق من الأهداف المترابطة والأساسية، والتي تؤدي إلي معايير متوافقة تحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.

الإطار النظري السليم يجب أن يساعد في تطوير وإصدار مجموعة متناسقة من المعايير والممارسات التي تستند إلي أساس واحد، كما يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية وكدلك يزيد من الثقة فيها، ويؤدي إلي تعضيد إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتماثلة، فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطريقة واحدة وأخيراً فإن الأطار النظري يقدم حلولا عملية للمشاكل الجديدة التي قد تظهر نتيجة التطور الإقتصادي[2].

يوضح الإطار الفكري للمحاسبة السبب الذي من أجله يعمل النظام المحاسبي بطريقة دون أخري، إذ أن كل إجراءات المحاسبة يحكمها إطار أو خلفية نظرية وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB سلسلة من المطبوعات تشرح الإطار الفكري الفكري للمحاسبة أطلق عليها "قوائم مفاهيم المحاسبة المالية" ويجب أن نعلم أن الفهم الجيد لمفاهيم المحاسبة يجعل من السهل تعلم أي إجراء محاسبي طالما أننا نعرف السبب الذي من أجله يجب أن يتم عمل هذا الإجراء بطريقة معينة[3].

حيث يهدف الإطار الفكري للمحاسبة إلي إيجاد إطار نظري يكفل تبرير إستخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية السائدة وتقييم الممارسات المحاسبية، والتنبؤ بالآثار المترتبة علي تطبيق إجراءات محاسبية جديدة.

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هذا الإطار عام 1976 كما يلي: (يمثل الإطار النظري دستوراً أو نظاماً متماسك من الأهداف والأسس المترابطة التي تؤدي إلي إيجاد معايير

---

1 حسن أحمد غلاب؛ وآخرون(2003م) أساسيات المحاسبة المالية. عين شمس: مكتبة عين شمس، ص23.

2 كمال الدين مصطفي الدهراوي؛ وعبدالوهاب نصر علي(2006م) المحاسبة المالية(1). دار الجامعيين للطباعة، ص58.

3 نعيم دهمش؛ ومحمد أبونصار، ومحمود الخلايلة(د.ت) مباديء المحاسبة: العلمية والعملية. الجزء الاول، ص25.

ثابتة قادرة علي وصف طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية، حيث تحدد الأهداف أغراض المحاسبة، والأسس ماهي إلا الخلفية الفكرية التي ترتكز عليها المحاسبة وتهدف إلي المساعدة علي إختيار الأحداث التي تتم المحاسبة عنها، وكيفية قياس تلك الأحداث والوسائل الكفيلة بتوصيلها الي الجهات ذات العلاقة، وتعتبر المفاهيم من هذا النوع أساسية نظرا لأن المفاهيم الأخري تنبع منها كما أن تكرار الإشارة إلي تلك المفاهيم تعتبر ضرورية لوضع وتفسير وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقرير)[1].

إن الإطار الفكري للمحاسبة ووفقاً لوجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية يهدف إلي التالي:

أ. مساعدة مجلس معايير المحاسبة المالية علي إصدار المعايير المحاسبية.

ب. تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة في حالة عدم توافر معايير بشأنها.

ج. الحد من الإجتهادات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية.

د. تعزيز قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة ودلك من خلال تخفيض عدد البدائل المحاسبية.

الإطار النظري للمحاسبة مكون من ثلاث مستويات هي[2]:

المستوي الأول: يحدد أهداف القوائم والتقارير المالية.

المستوي الثاني: يحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعناصر القوائم المالية.

المستوي الثالث:يحدد مفاهيم القياس والإعتراف (الفروض، والمبادئ، والمحددات).

---

1 آدم الصاوي(2014م) منتدي المحاسب العربي. متاح فى الموقع الالكتروني.https// accdiscussion.com

2 يوسف كمال. منتدى المحاسب العربى. متاح على الموقع الالكتروني:https// accdiscussion.com / acc 6101.html

الشكل (2/1/1)

مكونات الاطار الفكري للمحاسبة المالية

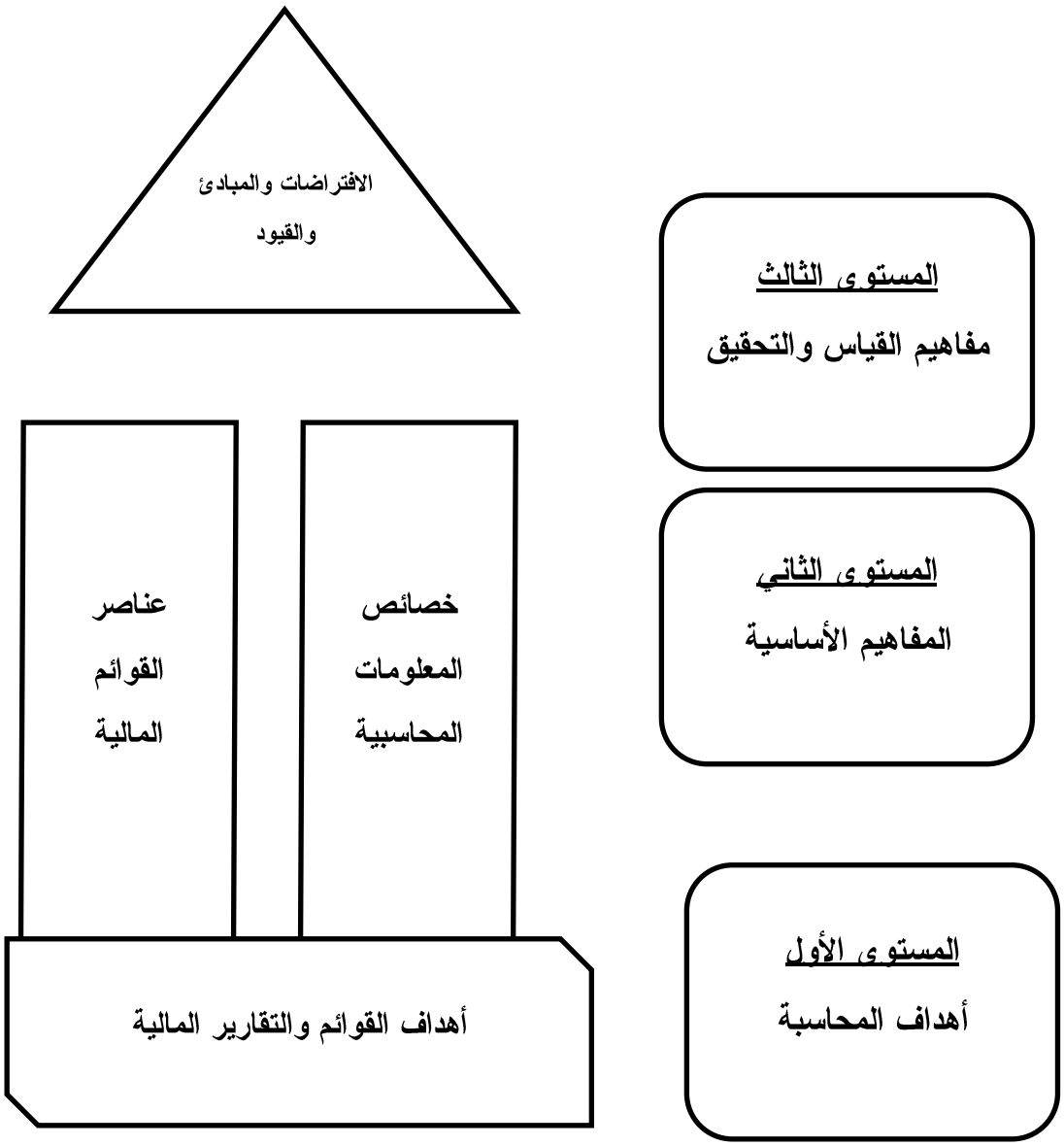

المصدر: يوسف كمال. منتدى المحاسب العربى. متاح على الموقع الالكتروني / https:// accdiscussion.com acc 6101.html

بالنظر للشكل رقم (2/1/1) أعلاه يتبين أن الاطار الفكري يتكون من ثلاثة مستويات تضم مفاهيم القياس والتحقق والمفاهيم الأساسية وأهداف المحاسبة.

2. المعايير المحاسبية:

عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية علي أنها عبارة عن قواعد إرشادية يعود اليها المهنيون من أجل دعم إجتهاداتهم وإستلهام حكمتهم علي الرغم من أنها لا تلغي الحكمة أو الإجتهاد كما يمكن تعريفها بأنها وصف مهني للممارسات المهنية المقبولة بشكل عام ، والهدف منها هو الحد من درجة الإختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة بالإضافة إلي

أنها تعتمد كإطار عام لتقييم كفاءة ونوعية العمل الفني ومن أجل تحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية[1].

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية الدولية بأنها مجموعة من المقاييس ، أو المبادي أو النماذج أو الإرشادات العامة التي تؤدي إلي ترشيد وتوجيه الممارسة العملية المحاسبية والتدقيق المالي أو مراجعة الحسابات كما أنها تختلف عن الإجراءات ، فالمعايير المحاسبية تتصف بالإرشاد العام أوالتوجيه بينما الإجراءات تتناول الصيغة التنفيذية للمعايير المحاسبية علي شكل حالات تطبيقية معينة.

لقد بدأ الإهتمام فى بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية فى العقود الثلاثة الاخيرة للعديد من الاسباب أهمها[2]:

أ. تضاعف المعاملات التجارية بين الشركات والاعمال الدولية.

ب. تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.

ج. تضاعف الإستثمارات بين مختلف الدول الاجنبية خلال الفترات السابقة،وإحتمال تضاعفها فى الفترات اللاحقة بين الدول.

د. الحاجة لمعايير الدولية لتكون أساس يتم الإسترشاد بها فى العمليات التجارية.

هـ. مشكلات العملات الإجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.

و. ظهور المنظمات المحاسبية والدولية فى عملية مشاركتها فى المحاسبة الدولية.

لهذه الاسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية والحاجة الى معايير محاسبية دولياً.

لمعايير المحاسبة الدولية عدة أهداف مهمة وتسعي لتطبيقها في المجالات المحاسبية ومنها الأتي[3]:

أ. تستخدم في إعداد البيانات المالية ، وتجهيز القوائم المحاسبية والتي تقبل قبولاً دولياً.

ب. تساهم في تحقيق التنسيق بين الإجراءات ، والقواعد الخاصة بالمحاسبة.

ج. توفر الوقت والجهد أثناء إعداد القوائم المالية من خلال توحيد الإجراءات المحاسبية معا.

د. تدعم عمليات التبادل النقدي الدولي، مما يساهم في زيادة كفاءة الأسواق المالية.

---

1 مامون حمدان. مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، قسم المحاسبة، ص 106. متاح فى الموقع: www.kantakji.com

2 متاح على الموقع الالكتروني .www.shatharat,net/vb

3 سالمي محمد الدينوري(2009) قائمة التدفقات النقدية فى ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة،قسم التسيير، تخصص محاسبة، رسالة ماجستير.

هـ. تساعد الشركات في الحصول علي التمويل المالي المناسب، لتنجز كافة المشاريع التي تنفدها.

إن كافة دول العالم تقريباً تهتم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية كجزء من أجزاء عملها المحاسبي، وقد أوصت الهيئات الدولية المحاسبية بضرورة جعل معايير المحاسبة أساساً من أساسات العمل المحاسبي داخل المنشآت بكافة قطاعات الأعمال، أما في الوطن العربي فإعتمدت أغلب الدول العربية علي ربط إقتصادها مع معايير محاسبية قانونية تتوافق مع معايير محاسبية قانونية، تتوافق مع المعايير الدولية في نصوصها باعتمادها علي الترجمة الصحيحة للمعايير الدولية حتي يسهل تطبيقها عند الحاجة لها أثناء إعداد القيود المالية، وترحيلها إلي القوائم، والدفاتر المحاسبية الخاصة بها.

تهتم معظم دول العالم تقريباً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية كجزء من أجزاء عملها المحاسبي، وقد أوصت الهيئات الدولية المحاسبية بضرورة جعل معايير المحاسبة أساساً من أساسيات العمل المحاسبي داخل المنشآت بكافة قطاعات الأعمال، أما في عالمنا العربي والإسلامي فإعتمدت أغلب الدول العربية علي ربط إقتصادها وفقاً للضوابط والتشريعات الإسلامية، وبصفة خاصة في مجال التأمين التجاري،الذي روي أن يكون تأميناً تعاونياً تكافلياً، إضافة مع معايير المحاسبية التي تتوافق مع المعايير المحاسبية القانونية، والمعايير الدولية في نصوصها بإعتمادها علي الترجمة الصحيحة للمعايير الدولية حتي يسهل تطبيقها عند الحاجة لها أثناء إعداد القيود المالية،وترحيلها إلي القوائم،والدفاتر المحاسبية الخاصة بها. ويتبين وجود العديد من الصعوبات التي تواجه هذا المجال الهام والحيوي، خاصة ما يتعلق بالضوابط والإسلامية،وكذلك المعايير الدولية، وهي تحتاج للتأصيل والتحديث والتقنين، بما يتوافق مع الأهداف المنشودة فى تحقيق وظائف التأمين التعاونى(التكافلي) الإسلامي.

3. مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي:

تتكون مدونة الحسابات فيما يلي[1]:

أ. مبادي مخطط الحسابات: يُعد كل كيان مخطط حسابات واحد علي الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجه إلي الإعلام الخاص بالتسيير والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل

1 عادل عشي(2010) الأداء المالي للمؤسسة: قياس وتقييم، الجزائر، جامعة بسكرة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، قسم التسيير، تخصص محاسبة، رسالة ماجستير، ص 54.

الحركات المحاسبية . وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعي طبقة وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

i. طبقات حسابات الوضعية.

ii. طبقات حسابات التسيير.

كل طبقة طبقة تقسم إلي حسابات تعرف بأعداد دات رقمين أو أكثر في إطار تقنيين عشري.

ب. الإطار المحاسبي الإجباري: تشكل خلاصة مخطط حسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين أثنين الإطار الواجب تطبيقه علي جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها . وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لإحتياجاتها وتقترح مدونة حسابات ذات ثلاث أرقام أو أكثر.

سابعاً: المكونات الرئيسية للنظام المحاسبي فى الشركات والمؤسسات:

بالنسبة للمؤسسات والشركات فيتكون النظام المحاسبي من العناصر التالية[1]:

1. الأصول:

هى الموارد الإقتصادية التى يملكها رجال الأعمال أو الشركات ، وهى ملكية ملموسة أو غير ملموسة ملائمة لسداد الديون، يمكن إعتبارها أحد الأصول.

فالأصول بعبارة بسيطة هى الأشياء ذات القيمة التى يمكن تحويلها بسهولة الى نقد، مع إن "النقد فى حد ذاته يعتبر أحد الأصول".

عليه تنقسم الأصول الى ما يأتي[2]:

أ. الأصول الثابتة: وهى ما حازته المنشأة من مبانى وأراضي ومعدات وتجهيزات لإستخدامها فى الإنتاج، أو فى تسهيل أمور العمليات التجارية.

ب. الأصول الملموسة: هى جميع الأصول التى يكون لها جوهر مادي ،ومن الأمثلة على ذلك المبانى والمعدات.

ج. الأصول غير الملموسة: هى ما دفعته المنشأة أو إلتزمت بدفعه لتحصل على منفعة ليس لها وجود مادي،وتتضمن حقوق الإختراع،وحقوق التأليف، واسم الشهرة.

---

1 Economics Principles in action (2003).Appear Saddle River, New jersey(07458) person prentice Hall Sullivan, Arthur, p.272.

2 عبدالله الفيصل(2006م).المحاسبة :مبادئها وأسسها.الرياض:دار الخريجي، ص 57.

2. الإلتزامات:

هى كل ما على المؤسسة للغير ،سواء أكانوا أفراداً، مؤسسات أخري وتشمل الإلتزامات المالية،وتسليم البضاعة التى اشتراها الزبائن،وخصوصاً فى المؤسسات التجارية التى تعمل على نقل البضائع لزبائنها.

3. رأس المال:

هو رأس المال، والمبني(أوالمقر) والامور الأساسية لتأسيس المؤسسة،وقبل العمل على الإعلان عنها فى سوق الأعمال.

4. الدخل:

هو قيمة الأرباح المالية التى تحققها المؤسسة نتيجة لأعمالها،ويشمل الدخل على المال الخاص بالمشتريات،أو تقديم الخدمات للزبائن والمستهلكين،والذى ينتج عنه تأثير إيجابى على رأس مال المؤسسة، مما يؤدى الى زيادته وتغطية النفقات المالية العامة،ورواتب الموظفين.

5. المصاريف:

هى المبالغ المالية التى تدفعها المؤسسة من أجل شراء أشياء أساسية، كالمستلزمات المكتبية، وأجهزة الحاسوب، وبدل النقل والمواصلات، ودفع الفواتير العامة كالكهرباء، والماء، والهاتف، وأى مصروفات أخري لم تكن ضمن حسابات المؤسسة، ولكن يجب على النظام المحاسبي الإعتراف بها ضمن السجلات والتقارير المالية.

خلاصة المبحث:

يُعد النظام المحاسبى من أهم الأنظمة المالية فى المؤسسات والشركات على إختلاف أنواعها،إذ يسهم فى تقديم تحليل واضح عن طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها،كما يعمل على إصدار خلاصة الوضع المالي العام بالإعتماد على إرسال تقارير محاسبية للإدارة حتى تتمكن من الإطلاع عليها، وإتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة الحالة الإقتصادية الخاصة فى المؤسسة.

تعتبر سهولة التعامل مع النظام المحاسبي من المميزات الخاصة به، فيوفر مرونة لمتابعة التفقدات النقدية للمؤسسة كما يساهم فى تقديم نتائج رقمية من أعمالها من خلال توزيعها وفقاً لهيكلية بيانية معينة، وأيضاً يستخدم النظام المحاسبي مجموعة من أدوات المحاسبة لصياغة وقياس وتقييم العمليات المحاسبية التى يتم تطبيقها فى المؤسسة.

كما إشتمل هذا المبحث على مفهوم ونشأة وتطور وعناصر النظام المحاسبي،حيث تطرق الى مفهوم النظام المحاسبي، الذى ورده بعده عدة تعريفات للنظام المحاسبي كما تناول نشأة وتطور النظام المحاسبي، ومميزات النظام المحاسبي،ومباديء النظام المحاسبي وأدواته، وعناصره الإطار التصوري (المفاهيمي) للنظام المحاسبي،كما إشتمل المبحث على تعريف للمعايير المحاسبية، التى لا يستوي بدونها النظام المحاسبي ،وأهدافها وتطبيقها، وأخيراً تناول المبحث مدونة حسابات النظام المحاسبي والمكونات الرئيسية للنظام المحاسبي فى الشركات والمؤسسات.

المبحث الثانى

أهداف وأهمية وهيكل النظام المحاسبي

أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي:

تبرز أهم اهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي[1]:

1. توفير معلومات مالية مفهومة وموثوقة بها دولياً.
2. إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية ،الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة.
3. جعل القوائم المالية للمؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة.
4. قواعد التقييم العامة والخاصة حيث يضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذلك متابعة العمليات العادية والخاصة.
5. عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الاصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغيير الخزينة ،حالات تغير الاموال الخاصة، الملاحق.
6. نشر معلومات وافية، صحيحة، موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي الي زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في في المؤسسات وتساعد في فهم افضل للمعلومات التي تشكل اساس اتخاد القرار من المستعملين.
7. ترقية النظام المحاسبي ليتوافق والانظمة المحاسبية الدولية.
8. يؤدي الي زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
9. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.
10. يعتمد علي القيمة العادلة في تقييم اصول المؤسسة بالأضافة الي التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني ، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
11. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالأضافة الي جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

---

1 لعشيش جمال(2011م) محاسبة المؤسسات والجباية وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: متيجة للطباعة، ص3

ثانياً: أهمية النظام المحاسبي:

يكتسب النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويسهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية . كما تكمن أهمية النظام المحاسبي في إستخدام المنشأة له لإحكام السيطرة وإدارة كل ما تقوم من أعمال محاسبية كتسجيل المعاملات ،والتبويب، والتلخيص علي هيئة بيانات مالية تستفيد منها الإدارة ، كما يقوم النظام المحاسبي بإعداد الفواتير ليتم تسجيلها علي علي شكل قيود يومية وترحيلها إلي دفتر الأستاد ليصار إلي إعداد قائمة ميزان المراجعة وما يليها من مراحل محاسبية.

فالنظام المحاسبي يدرج كل ما تقوم به المنشأة من عمليات محاسبية بدءاً من تسجيل العملية وصولاً لإعداد القوائم المالية ثم الدفاتر، ولا يقتصر عمله علي ذلك بل يتعدي ليصل الي تحديد العمليات والإجراءات التي يتوجب اتباعها خلال سير عمل النظام، ويشار إلي أن النظام المحاسبي يتضمن وسائل الرقابة علي النظام، وأساليب عرض النتائج أيضاً.

ثالثاً: هيكل النظام المحاسبي:

المقصود بهيكل النظام المحاسبي مجموعة الترتيبات المحاسبية التي تشكل البناء الاساسي أو الاطار العام الذي تحدث بداخله عمليات تحويل البيانات المعنية الي تقارير المعلومات أو القوائم المطلوبة.

هذه الترتيبات، والتي تشمل بصفة أساسية علي ما يلي[1]:

1. الدليل المحاسبي.
2. المجموعة المستندية.
3. المجموعة الدفترية.

يلاحظ انه بينما تشترك كل من نظم المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف الفعلية ومحاسبة المسؤليات في حقيقة أن هياكلها الاساسية يجب أن تحتوي علي هذه العناصر الثلاثة مجتمعة الا أن هذه الانظمة تختلف فيما بينها إختلافات جذرية بشأن مضمون كل عنصر تلك من تلك العناصر.

1. الدليل المحاسبي:

الدليل المحاسبي هو خريطة تصف الخطوط العامة التي تجري علي أساسها عملية تمييز وحصر وتجميع البيانات المحاسبية المناسبة لغرض القياس في ظل المعالجة اليدوية التقليدية، ويستقبل كل نظام محاسبي بالدليل أو الادلة المناسبة بتحقيق اغراضه.

---

1 عاطف سليمان.هيكل النظام المحاسبي، ص 1. www.wattpad.com

فنظام المحاسبة المالية يعتمد في الاساس علي دليل واحد هو دليل الحسابات المالية؛ وهذا الدليل ما هو الا خريطة تتضمن أسماء مختلف الحسابات الاجمالية والفرعية التي تتضمن قائمتي الدخل والمركز المالي مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة بشكل يوضح العلاقات القائمة بينها كما يحتوي هذا الدليل علي شرح موجز لطبيعة كل حساب والقوعد التي تحكم.اما في نظام محاسبة التكاليف فان غرض قياس وضبط التكلفة الفعلية لوحدة المنتج يقتضي إستخدام مجموعة من الادلة المتخصصة نذكر منها[1]:

أ. دليل عناصر التكاليف.

ب. دليل مراكز التكلفة.

ج. دليل وحدات التكلفة.

د. دليل حسابات التكاليف.

بالمثل فان نظام محاسبة المسؤليات يستلزم تصميم أدلة مختلفة مثل دليل مراكز المسئولية سواء كانت مراكز تكلفة ،أو مراكز ربحية ، أو مراكز إستثمار ، ودليل عناصر التكاليف القابلة والغير القابلة للتحكم علي مستوي المراكز المختلفة.

يمكن تلخيص آثار التشغيل الالكتروني علي الدليل المحاسبي كعنصر من عناصر هياكل الانظمة المحاسبية فيما يلي[2]: ازدياد أهمية الدليل المحاسبي: فالدليل المحاسبي بوجه خاص يعتبر من الضروريات الاساسية لنجاح تصميم نظم التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية . ذلك أن كل دليل يحتوي علي خطة منظمة لترقيم المفردات التي يحتوي عليها سواء كانت هذه المفردات حسابات مالية أو عناصر تكاليف او مراكز تكلفة او مراكز مسؤولية. هذه الارقام ذاتها تمثل الاكواد التي يستخدمها مخطط البرنامج في تصميم عمليات الادخال والتسجيل والبحث والاسترجاع والمعالجة التي تتضمن البرامج التطبيقية. وبدون هذه الارقام الكودية تصبح العمليات السابقة بطيئة ومعرضة للكثير من للاخطاء، كما تصبح احجام ملفات البيانات متضخمة وتشكل عبئاً علي الذاكرة اثناء التشغيل.

---

1 عاطف سليمان.هيكل النظام المحاسبي، ص 2.www.wattpad.com

2 المرجع السابق، ص3

2. المجموعة المستندية:

المستندات "هي سند القيد في المحاسبة وبرهان قانونيته وصحته . ثم أنها ضرورة محاسبية لتحقيق مبدأ من أهم المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في المحاسبة المالية هو مبدأ الموضوعية وقابلية البيانات للتحقيق والمراجعة.

في المحاسبة المالية تتعلق معظم المستندات بإثبات نشأة الانفاق أو الالتزام بالانفاق ويتكون الجانب الاعظم منها من مستندات تنشأ خارج الوحدة المحاسبية؛ولا تستخدم المستندات الداخلية الا في الاحوال التي يتعذر فيها الحصول علي مستند مؤيد للعملية.أما في المحاسبة الادارية فأن الكثير من المستندات والنماذج والكشوف التحليلية يتم اعدادها داخلياً في الغالب الاعم . والمستندات انواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة المنشأة مثل صورة فاتورة البيع،والخارجية هي المحررة بمعرفة الغير مثل مثل أصل فاتورة الشراء.

تعتبر المستندات ذات أهمية لأنها دليل إثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المنشأة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم إستخدامها في اثناء عملية مراجعة الحسابات.

3. المجموعة الدفترية:

تنقسم الدفاتر الاساسية الي نوعين وهما:

أ. دفتر اليومية: هو الدفتر الذي تقيد فيه العمليات المالية للمنشأة وفقاً لقاعدة "القيد المزدوج أولا"بأول حسب تسلسل تاريخ حدوثها.

يتم التسجيل في دفاتر اليومية وفقا للخطوات التالية:

i. كتابة التاريخ.
ii. كتابة اسم الحساب المدين في خانة البيان علي السطر الاول من القيد (في أقصي اليمين) مع المبلغ.
iii. كتابة أسم الحساب الدائن في خانة البيان علي السطر التاني من القيد (في أقصي اليسار) مع المبلغ.
iv. أعطاء شرح مختصر لكل عملية بعد كل قيد.
v. ترك سطر دون كتابة بعد كل قيد لتحقيق استقلال ووضوح كل قيد عن غيره من القيود.
vi. التأكد من تساوي المبالغ المدينة مع المبالغ الدائنة.

أنواع القيود:

i. القيد البسيط : يكون في كل من طرفه المدين وطرفه الدائن حساب واحد فقط .

ii. القيد المركب : يتكون طرفه المدين أو طرفه الدائن أو كلاهما من اكثر من حساب واحد.

ب. دفتر الاستاذ: هو سجل ترحل اليه جميع العمليات التي تم تسجيلها في دفتر اليومية حيث يتم تجميع العمليات المتجانسة والتي من نوع واحد في حساب واحد.

بعض التعريفات الخاصة بإستخدام دفتر الاستاذ:

i. الترحيل: هو نقل القيود من دفتر اليومية العامة الي دفتر الاستاذ العام.

ii. رصيد الحساب: هو الفرق بين مجموع قيم العمليات في الجانب المدين ومجموع قيم العمليات في الجانب الدائن من الحساب، والرصيد هو الجانب المتمم للجانب الاقل سواء الجانب المدين أو الدائن.

iii. رصيد مدين: يكون رصيد الحساب مدين اذا كان مجموع الجانب المدين اكبر من مجموع الحساب الدائن.

iv. رصيد دائن: يكون رصيد الحساب دائن اذا كان مجموع الجانب الدائن اكبر من مجموع الجانب المدين.

v. الحساب بدون رصيد: يكون الحساب بدون رصيد اذا كان مجموع الجانب المدين مساوياً لمجموع الجانب الدائن ويسمي في هذه الحالة بالحساب المقفل أما الحسابات التي لها رصيد فتسمي حسابات مفتوحة.

vi. الحسابات ذات الطبيعة المدينة مثل حسابات الاصول والمصروفات تكون ارصدتها مدينة.

vii. الحسابات ذات الطبيعة الدائنة : مثل حسابات الخصوم.

خلاصة المبحث:

تناول المبحث أهداف وأهمية وهيكل النظام المحاسبي،بحيث تمثلت أهم اهداف النظام المحاسبي المالي، فى نشر وتوفير معلومات مالية مفهومة، ووافية ،وصحيحة ،وموثوق بها دولياً وتتمتع بشفافية أكبر ، تؤدي الي زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في في المؤسسات وتساعد في فهم افضل للمعلومات التي تشكل اساس اتخاد القرار من المستعملين، وإعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة،وعرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية ، وكذلك ترقية النظام المحاسبي ليتوافق والانظمة المحاسبية الدولية ،الامر الذي يؤدي الي زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة ،كما تطرق البحث الى أهمية النظام المحاسبي المالي،بحيث يكتسب أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويسهم تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية،كما له دور هام فى إحكام السيطرة وإدارة كل ما تقوم من أعمال محاسبية كتسجيل المعاملات ،والتبويب، والتلخيص وكذلك إعداد الفواتير ليتم تسجيلها علي علي شكل قيود يومية وترحيلها إلي دفتر الأستاد ليصار إلي إعداد قائمة ميزان المراجعة وما يليها من مراحل محاسبية. كما تناول هيكل النظام المحاسبي،الذى يقصد به مجموعة الترتيبات المحاسبية التي تشكل البناء الاساسي او الاطار العام الذي تحدث بداخله عمليات تحويل البيانات المعنية الي تقارير المعلومات أو القوائم المطلوبة،والذي يشتمل على الدليل المحاسبي ،والمجموعة المستندية والدفترية،كما تطرق لآثار التشغيل الالكتروني علي الدليل المحاسبي كعنصر من عناصر هياكل الانظمة المحاسبية ،والتى من أهمها ازدياد أهمية الدليل المحاسبي والمجموعة المستندية والتى هى ضرورة محاسبية لتحقيق مبدأ من أهم المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في المحاسبة المالية هو مبدأ الموضوعية وقابلية البيانات للتحقيق والمراجعة،وكذلك المجموعة الدفترية، وتنقسم الي نوعين وهما،دفتر اليومية، ودفتر الاستاذ، وأيضا أنواع القيود،التى تتمثل فى القيد البسيط، والقيد المركب.

المبحث الثالث

النظام المحاسبي فى شركات التأمين

أولاً. خصائص النظام المحاسبي فى شركات التأمين:

لابد أن لسمات نشاط التأمين إنعكاساتها على السمات الرئيسية للنشاط المحاسبي فى منشأت التأمين وأهم الخصائص التى يتميز بها النشاط المحاسبي فى منشآت التأمين ما يلى[1]:

الفرع الأول: مفهوم الوحدة المحاسبية:

يمكن تقسيم منشأة التأمين الى وحدات صغيرة ،يمثل كل منها مركزاً من مراكز المسؤولية، مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز من هذه المراكز،أما كيفية النظر الى هذه الوحدة المحاسبية ،أو كيفية تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة،فإن نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي فى منشأة التأمين.

الفرع الثاني: عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي:

يرتكز نشاط التأمين أساساً على مبدأ توافر عدم التأكد ،أى أن طبيعته إحتمالية،كما يؤدى الى صعوبة قياس النفقات والإيرادات،كما يؤدى الى إتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح وخسارة فى ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التى يمكن التوصل اليها فى حال التأكد، كما يلاحظ صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية نظراً لعدم وجود عناصر هذه التكلفة،ومع ذلك فهنالك ضرورة لتحديد الأسعار مقدماً، مما يتطلب الإعتماد على الخبرة السابقة،وأفتراض أن إتجاه الأحداث مستقبلاً لن يختلف كثيراً عن إتجاهها الماضي،ومن هنا فإن تحديد التكلفة يعتمد على مجموعة من الفروض والإحتمالات التى تؤثر بدرجة كبيرة أيضا على دقة نتائج الأعمال المحققة فى منشآت التأمين.

الفرع الثالث: الإستغلال الفرعي لأنشطة التأمين وأثره محاسبياً:

قد يطلب من شركة التأمين تبيان نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين،وهذا يتطلب توصيفاً دقيقاً لعناصر الإيرادات والنفقات، وتحديد أسس عادلة لتوزيع النفقات على الفروع المختلفة،بغية الوصول الى نصيب كل فرع تأمينى من اجمالي النفقات ،وبالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع على حده،وبعد تحديد نتيجة الأعمال لكل فرع على حده يتم ترحيلها الى الحسابات الختامية للمنشأة ككل تمهيداً للوقوف على أعمال المنشأة بشكل إجمالي.

---

1 محمود محمود الساجي(2006م) المحاسبة فى شركات التأمين على ضؤ المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين. جامعة المنصورة: المكتبة العصرية، ص 24.

ثانياً: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يخضع للترتيبات التى جاء بها النظام المحاسبي الجديد،كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري، أما مستعملوا المعلومات المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد هم (المسيرين، أعضاء الإدارة، والهياكل الداخلية للمؤسسة، وأصحاب رؤوس الأموال، المساهمين، بنوك، الإدارة الضريبية، موردين، زبائن وعمال، التأمين، والجمهور).

ملاحظة:

يستثني من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية،كما يمكن للكيانات الصغيرة التى لا يتعدي رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية بسيطة[1].

ثالثاً: التسجيل لأهم العمليات:

1. تقوم شركات التأمين بتسجيل أقساط التأمين على ثلاث مراحل كالأتي[2]:

أ. مرحلة إثبات عملية التأمين: وتتم بإمضاء العقد وينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن له.

الجدول (1/3/1)

مرحلة إثبات عملية التأمين

***	***	من ح/أقساط صادرة للتحصيل،	***	***
	***	،الى ح/ القسط التجارى(الصافي)		***
		ح/القسط التجاري (الإضافي)		***
	***	ح/ الرسم على القيمة المضافة		***
	***	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية		***
	***	ح/ طابع الحجم		
		إثبات عملية التأمين		

المصدر: نور الدين بعيليش(2011م)، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين الجزائري ،مرجع سابق،ص 58

بالرجوع للجدول رقم (1/3/1) أعلاه يبين مرحلة إثبات عملية التأمين.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون(07-11)، المادة(4) المتعلق بالنظام المحاسبى المالي،الجريدة الرسمية ،العدد(74)،بتاريخ،25 نوفمبر 2007م، ص 3.

2 نور الدين بعيليش(2011م)، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري،جامعة ورقلة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،الجزائر،رسالة ماجستير، ص58.

ب. مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد:

الجدول (2/3/1)

مرحلة تسديد الأقساط

*** أو ***		من ح/البنك أو ح/ الصندوق الى ح /أقساط صادرة للتحصيل تسديد القسط	*** ***	***

المصدر: بعيليش(2011م)، ،مرجع سابق،58-59..

بالنظر للجدول رقم (2/3/1) أعلا نجد أنه مرحلة تسديد الأقساط.

ج. تحويل الحقوق لمستحقيها:

فى هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها.

الجدول (3/3/1)

مرحلة تحويل الحقوق لمستحقيها

*** *** ***	***	من ح/الرسم على القيمة المضافة ح/ صندوق الكوارث الطبيعية ح/طابع الحجم الى ح/ البنك	*** *** ***	***

المصدر : بعيليش(2011م)، مرجع سابق،ص 59

بالرجوع للجدول(3/3/1) أعلاه يبين مرحلة تحويل الحقوق لمستحقيها.

2. تسجيل التعويضات:

عند وقوع أى حادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث فى أجل(48) ساعة من وقوع الحادث ،حيث يقوم الخبير بتقييم الأضرار،وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة ويتم التسجيل كما يلي:

أ. عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة.

الجدول (4/3/1)

تسجيل التعويضات من خلال عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة

(***)		من ح/أضرار العمليات المباشرة ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار	*** ***	
	(***)	الى ح/أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة		
		(إثبات الأضرار والمصاريف (حقوق الغير)		***

المصدر :بعيليش(2011م)،التنظيم المحاسبي، مرجع سابق، ص59.

بالنظر للجدول (4/3/1) أعلاه،يبين تسجيل التعويضات من خلال عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة.

ب. عملية التسوية (تسديد التعويضات):

الجدول (5/3/1)

تسجيل التعويضات من خلال عملية التسوية(تسديد التعويضات)

(***)		من ح/أضرار أو مصاريف للدفع على العمليات ،المباشرة	***	
	(***)	الى ح/ النقديات تسديد الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة		***

المصدر: بعيليش(2011م)، التنظيم المحاسبي،مرجع سابق، ص 60

بالرجوع الجدول(5/3/1) يتبين انه لتسجيل التعويضات من خلال عملية التسوية(تسديد التعويضات).

ثالثاً: وظائف المحاسبة فى شركات التأمين:

أن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي، هو إيجاد سجل منظم للأنشطة التى يمكن التعبير عنها فى صورة مالية، هى التى تمارسها الوحدة الإقتصادية معبراً عنها بوحدة النقد،ومن أمثلة أنشطة القطاع التأمينى، إصدار الوثائق،العمولات،إعادة التأمين ،المخصصات،الإستثمارات،التعويضات، والإستردادات، وأي مصروفات أخري...ألخ.

حيث تقوم المحاسبة فى شركات التأمين بالوظائف التالية[1]:

1.إجراء مجزي بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية،وصولاً الى مجموعة من المفاهيم المحاسبية الـــتأمينية التى تعكس طبيعة النشاط التأميني.

2. قياس وتحليل وتسجيل الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين فى ضؤ المتطلبات القانونية ،مع مراعاة أن يتم التسجيل أولاً بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني.

3. تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقية والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتأمين مع بيان أثر هذه البنود على الحسابات والنواتج الختامية لشركات التأمين.

---

1 ثناء محمد طعيمة(2002م)،محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقى والعملي.عمان:إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص 75.

رابعاً: إصدارات المعايير الخاصة بصناعة التأمين الإسلامي:

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس التشريعي بمملكة البحرين من إصدار معيارين دوليين بشأن صناعة التأمين التكافلي الإسلامي الدولي رقم (12) والخاص بالتأمين التكافلي ثم تبعه بعد ذلك إصدار المعيار الشرعي الدولي الخاص بنفس الصناعة رقم (26) وقد تحدث المعياران الدوليان عن تفاصيل مهمة في الصناعة حيث صدرت بتقديم ضاف شرح طبيعة نظام التأمين التكافلي الإسلامي رقم (12) والذي تم تخصيصه لإعمال شركات التأمين التكافلي.

خامساً: العلاقة المالية في شركات التأمين التكافلي:

يقوم الهيكل المالي لشركات التأمين التكافلي علي قسمين مختلفين من الحسابات هما حساب المساهمين (حملة الأسهم) ويمثل نظامياً رأس مال الشركة وحساب المشتركين المؤمن عليهم (حملة الوثائق) ويمثل نظاميا صندوق التأمين التكافلي وقد يعبر عنهما بصندوق االمساهمين وصندوق المشتركين وفيما يختص بحساب المشتركين (الصندوق التكافلي) يقوم المؤمن عليه (المشترك) بسداد الإشتراك التعاون لصالح صندوق المشتركين ولا يخلو إما إن يقع الضرر عليه فيعوض من صندوق التأمين التكافلي أو لا يقع فإن عوض نظير الضرر فقد تحقق مقصود التكافل الجماعي بالنسبة له وإن لم يقع فقد تحقق أيضا مقصود الكافل الجماعي منه بالنسبة لغيره من المشتركين فإن تحقق فائض مالي في صندوق التامين لم يجز صرف هذا الفائض لجهة أخري غير جماعة المشتركين المتكافلين بواسطة صندوق التكافل.

يقصد بالتنظيم المحاسبي مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة والتي تلائم طبيعة عمليات المشروع وأيضاً الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية أو آلية أوكليهما معاً.

يجب عند تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين التكافلية مراعاة الخصائص التالية:

1. ضرورة ملاءمة النظام المصمم لطبيعة وظروف وحجم وعمليات كل شركة التأمين.
2. موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له.
3. توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورة المستندية لعمليات التأمين المختلفة.
4. تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كل منهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين.

5. توفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية والإشرافية والرقابية وأجهزة تقييم الآداء.

6. إقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من حيث (التكلفة- الوقت – الجهد)

سادساً: أهداف النظام المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية:

المؤسسات المالية الاسلامية تركز في عملياتها علي الجانب الاستثماري أيضاً فلابد من إثبات قدرة هذه المؤسسات علي القيام بالعمل الاستثماري لذلك فان من اهداف المحاسبة في هذه المؤسسات هوقدرة ممارسة العمل الاستثماري عن طريق تقديم معلومات معدة علي أساس معايير محاسبية ملائمة تهدف محاسبة شركات التأمين التكافلي إلى تحقيقها منها[1]:

1. قياس النشاط والرقابة عليه والمساعدة فى إتخاذ القرارات عن طريق القوائم والتقارير.

2. إدارة المشروع،والمحافظة على الأموال لتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي من ناحية النظام ويتم اختيار الأساليب والطرق المحاسبية التي تساعد في ضبط الأداء المالي بكفاءة وفاعلية.

3. يساعد التنظيم المحاسبي على تزويد إدارة شركة التأمين التكافلي بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقييمها طبقاً لمعايير الاستثمار الإسلامي.

4. إظهار حقوق والتزامات كل من المساهمين وحملة الوثائق التأمينية وذلك لمعرفة الوضع المالي.

5. قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة زمنية معينة من الربح أو الخسارة طبقاً لأسس القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي وبيان العائد على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

6. توزيع نتائج الأنشطة الفائض التأميني بين أصحاب الحسابات الاستثمارية الخاصة بحملة الوثائق بالإضافة إلى توزيع نتائج الأنشطة الخاصة بإستثمارات المساهمين والتي تحدد نصيب كل طرف في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

7. بيان المركز المالي لشركة التأمين التكافلي الذي يعكس أداء الشركة في تشغيل واستخدامات الأموال.

---

1 نضال فارس العربيد(2013م) المحاسبة فى شركات التأمين. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، ص34

8. تحديد مقدار زكاة المال المتعلقة بما يملكون لكل من أصحاب الحسابات الاستثمارية وكذلك المساهمين وضبط أسس توزيعها طبقاً للقواعد المنظمة حسب الاتفاق.

9. تزويد هيئات التحكيم الإسلامي المنوط بالتحكيم في الخلاف بين المتعاملين مع الشركة بالبيانات والمعلومات المساعدة في أداء مهامها.

10. تزويد هيئة الرقابة الشرعية بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى إلتزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

11. تزويد أجهزة الرقابة الخارجية بالبيانات والمعلومات التي تساعدها في الرقابة على أداء الشركة في ضوء القوانين والتعليمات والسياسات المنظمة.

سابعاً: القواعدُ المحاسبيةُ لاحتسابِ الفائضِ التأمينّي:

القواعد الرئيسية لحساب الفائض التأميني[1]:

1. قواعد حساب الفائض التأميني:

من خلال ما سبق من مفاهيم نستطيع الوقوف على أهم القواعد التي تمكننا من احتساب فائض التأمين التكافلي ويمكن ذكر ما يلي:

أ. قاعدة حساب الفائض التأميني الصافي:

الفائض التأميني الصافي= الفائض التأميني الإجمالي + صافي عوائد الإستثمار.

الفائض التأميني الإجمالي = الاشتراكات (الأقساط) – [التعويضات (المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية)+ المصاريف التسويقية والإدارة التشغيلية + المخصصات والإحتياطات الفنية والقانونية].

صافي عوائد الاستثمار= عوائد الاستثمار كاملة– حصة الشركة المساهمة منها.

مما سبق تصبح المعادلة الكاملة لحساب الفائض التأميني كما يلي:

فائض التأمين التكافلي= الاشتراكات (الأقساط) – [التعويضات (المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية) + المصاريف التسويقية والإدارة التشغيلية + المخصصات والاحتياطيات الفنية والقانونية]+ (عوائد الاستثمار كاملة – حصة الشركة المساهمة منها).

---

1 أحمد محمد السعد(2011م)، تطبيقات التصرف فى الفائض التأميني.بحث مقدم الى الملتقي الثالث للتأمين التعاوني، الرياض (السعودية):الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الفترة من 7–12/8/ 2011م، ص ص20– 21.

ب. قاعدة حسم نصيب المتنازلين عن حصتهم من الفائض التأميني:

هذا في حالة المنسحب المتبرع ، ويكون الفائض هنا كما يلي:

الفائض بعد حسم نصيب المتنازلين = مجمل مجموع حصص الفائض الصافي- نصيب المنسحب المتبرع.

2. قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من توزيع صافي الفائض التأميني:

يحسب للمشترك من فائض التأمين بنسبة حصته من أقساط التأمين، وهي مقدار أقساط التأمين التي دفعها مقسومة على مجموع أقساط التأمين كلها، وهذه النسبة تضرب في صافي الفائض التأميني لينتج مقدار حصته من هذا الفائض وهذا كالأتي:

الجدول (6/3/1)

قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من توزيع صافي الفائض التأميني

حصة المشترك الواحد من الفائض= أقساط التأمين التي دفعها× الفائض المخصص للتوزيع / إجمالي أقساط التأمين

المصدر: أحمد محمد السعد(2011م)، تطبيقات التصرف فى الفائض التأميني، بحث مقدم الى الملتقي الثالث للتأمين التعاوني، الرياض: الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الفترة من 7-12/8/ 2011م، ص ص 21-22

بالرجوع للجدول (6/3/1) أعلاه يبين قاعدة حساب حصة المشترك الواحد من توزيع صافي الفائض التأميني.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الأول النظام المحاسبي، حيث تطرق المبحث الأول لمفهوم ونشأة وتطور وعناصر النظام المحاسبي، بينما تطرق المبحث الثانى أهداف وأهمية وهيكل النظام المحاسبي ،أما المبحث الثالث، فتناول النظام المحاسبي فى شركات التأمين.

يُعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية فى المؤسسات والشركات على إختلاف أنواعها؛ إذ يسهم فى تقديم تحليل واضح عن طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها، كما يعمل على إصدار خلاصة حول الوضع المالي العام بالإعتماد على إرسال تقارير محاسبية للإدارة،حتي تتمكن من الإطلاع عليها وإتخاذ القرارات المناسبة،ومتابعة الحالة الإقتصادية الخاصة فى المؤسسة.

تعتبر سهولة التعامل مع النظام المحاسبي من المميزات الخاصة به، فيوفر مرونة لمتابعة التفقدات النقدية للمؤسسة، كما يسهم فى تقديم نتائج رقمية عن أعمالها من خلال توزيعها وفقاً لهيكلية بيانية معينة، وأيضاً يستخدم النظام المحاسبي مجموعة من أدوات المحاسبة لصياغة، وقياس، وتقييم العمليات المحاسبية التي يتم تطبيقها فى المؤسسة،ويشمل كل نظام محاسبي على عناصر أساسية تسهم فى كتابة قيود المحاسبة للمؤسسة، بالإضافة الى أي قيود أخري تؤثر على الحالة المالية الخاصة بها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتأمين التكافلى (الإسلامى)

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للتأمين التكافلي (الإسلامي) وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم ونشأة ووظائف وأنواع التأمين.

المبحث الثانى: مفهوم ونشأة وتطور وأهداف التأمين التكافلي.

المبحث الثالث: مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي (التجاري).

المبحث الأول

مفهوم ونشأة ووظائف وأنواع التأمين

نظراً لأهمية التأمين فى حياتنا اليومية وجب علينا الإحاطة بمفهومه،حيث أن إطلاق مصطلح ما أو تسمية معينة على ظاهرة أو نشاط أو مؤسسة،تختلف مدلولاته وتتباين مفاهيمه وتتفرع معانيه،من حيث المحتوى اللغوى لهذا المصطلح أو من حيث الغرض العلمي منه،أو من حيث الوظيفة التى يقوم بها ،فضلاً عن السبب التاريخي لنشأته،وعليه فإن البحث عن عن تعريف التأمين يدفعا حتما فى الخوض فى مدلوله اللغوى ووصفه القانوني وكذا محتواه الإقتصادي وجوانبه الفنية.

حيث يؤدي التأمين دور هام فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية بفضل ما يقدمه من أمان وطمأنينة لأفراد المجتمع ،وهو نظام يصمم ليقلل من الأخطار التى قد تحدث مستقبلاً.

لإبراز هذا الدور نتعرض أولاً للتأمين من حيث النشأة والتعريف،وكذلك أنواع التأمينات وتقسيماتها، وعمليات التأمين وإعادة التأمين والتأمين المشترك.

أولاً: نشأة التأمين:

تطور التأمين وإنتشر فى السنوات الأخيرة نظراً لحاجة الفرد للأمن والإستقرار النفسي لذا وجب علينا تبيان نشأة التأمين وتعريفه.

يتسم نظام التأمين بالحداثة نسبياً فلم تكن نشأته على يد المشرع بل محصلة تطور طويل وبطىء،ليعيش الإنسان فى أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة، والبدايات الأولى له كانت فى صورة التضامن بين أهل الحرفة،لتبادل المعونة بينهم،حيث يتحمل الأعضاء الخسارة التى قد تلحق أحدهم بإشتراك كل منهم بمبلغ من المال، وكان المجال الأول لظهور التأمين هى المخاطر البحرية أثر إزدهار التجارة، وهذا فى صورة نظام القرض البحري[1].

فعند البابليين ورد فى قانون حامورابى سنة (2250) قبل الميلاد،على أن التجار يتفقون فيما بينهم فى حالة ما إذا فقد أحدهم سفينته ستشيد له سفينة أخري بديلاً عنها، أما اذا فقدها نتيجة لخطأ أو أبحارها الى مسافات لا تذهب اليها السفن عادة فلا يحق له المطالبة بأخري جديدة.أما الفينيقيين بررت لديهم صورة أوضح للعقد حيث يتعهد شخص لمالك السفينة بتحمل مخاطر الرحلة البحرية مقابل مبلغ معين فإذا هلكت السفينة يفقد المتعهد القرض الذى دفعه للمالك،أما اذا

---

1 فوزي رشيد(1979م) الشرائع العراقية القديمة.عمان: دار مجدلاوي للنشر، ص15.

وصلت بسلام فإن المقترض يحصل على فائدة مرتفعة بجانب مبلغ القرض،وهذا النظام وإن كان يحقق الأمان بالنسبة للمالك إلا أنه يُعد ربا، ومنذر بالمقامرة ويتسم بالطابع الفردي مما يبعده عن مفهوم التأمين الذى يقوم على أساس التعاون المتبادل، مما أدى الى تحريم القرض الربوي من طرف الكنيسة والتطور نحو ظهور التأمين البحري بمعناه الحقيقى فى القرن الرابع عشر،حيث إزدهرت التجارة فى حوض البحر الابيض المتوسط،فقد أصبحت هنالك حماية للمتلكات فى النقل البحري،سواء الحمولة أو السفن نفسها ،والأضرار الناجمة عن تعطل الآلات وكذلك غرق أو نهب السفن من طرف القراصنة وهذا ما نص عليه قانون ويسبي سنة(1300م).

أقدم وثيقة تأمين فى العالم محفوظة بمتحف جنوب ايطاليا وتحمل تاريخ 22 ابريل (1329م)، كما توجد آثار لأول عقد تأمين أُبرم سنة(1374م)، لضمان حمولة سفينة سانتاكلارا ،والتى كانت متوجهة الى جزيرة ماريوكا الاسبانية، وقد تم تحويل الالتزام برد قرض الى قسط يدفع مقدماً.

قد إنتقلت هذه المهنة الى انجلترا آنذاك يسمى اللومبارد،ثم ظهرت جماعة انجليزية تسمى اللويدز وكان يرأسها أدوارد اللويدز وذلك سنة (1688م) والذى جعل من مقهى بجانب التايمز فى لندن نادياً ومقراً لإجتماعيات الأطراف المهتمة بالتأمين،وتطورت الأعمال وأصبحت تبرم على شكل عقود تأمينية محررة وممضاة بشكل رسمى،وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة(1745م)، صفة الشرعية فإزدادت بذلك هيئات اللويدز متانة وقوة عبر العصور، فأصبحت أكبر نظام تأمينى فى العالم[1].

أما التأمين البري فقد ظهر أثر الحريق الكبير الذي شب فى لندن،والذى تسبب فى خسائر كبيرة وهائلة، وعقب هذا الحريق ضمت شركات التأمين البحري الى عملياتها العادية التأمين ضد الحرائق، ولكن نظراً لإقتصارها على تأمين المبانى فقد دعت الحاجة الى ظهور شركات للتأمين، تقوم بتأمين الأثاثات والمبانى والبضاعة، ونتيجة لهذه الحاجة الملحة من جهة وتطور الحياة الإقتصادية فى انجلترا من جهة أخري ظهرت شركات المساهمة للتأمين، ضد خطر الحريق، ومن أجل حماية المؤسسات الصناعية والتجارية حماية كاملة ومنذ ذلك الحين أخذ يبرز هذا النوع فى معظم بلدان العالم، وخاصة فى فرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية،ثم ظهرت صورة جديدة للتأمين على الحياة وذلك بوضع جداول واحصاءات خاصة بالوفيات، وتتيح تحديد درجة

---

1 محمود جودت ناصر(1998م)، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوى للنشر، ص22.

إحتمال الوفاة وقسط التأمين على نحو علمي وفنى دقيق مما أدى الى إكتساب الشرعية والقانونية والعملية بعد أن كان يعتبر من قبيل المضاربة على حياة الانسان[1].

خلال القرن (19) التاسع عشر ظهرت التأمينات من المسؤولية وحوادث العمل ومن الأضرار التى تسببها الخيول وتأمين السيارات،وهذا كله بسبب تطور الثورة الصناعية وإنتشار الآلات الميكانيكية،وقد ظهرت إعادة التأمين من طرف ليودس وهذا لإعطاء ضمانات أكثر للشركات المتواجدة فى الميدان ، وذلك مع تطور الأسس العلمية والعلمية لحساب الإحتمالات والتى هى من أصل فرنسي باسكال وبرونولي، وإستعمال أدوات رياضية وإحصائية لاغرانج ولابلاس والمنطق باسكال وفرمان، والتقديرات الأولية للمجتمع جون غرنت،كل هؤلاء اثروا على المؤشرات الحسابية لقسط التأمين وبذلك إعتمد المنهج العلمي[2].

أما فى القرن الحالي تعددت مظاهر التأمين وإزدادت حجم عملياته وكثرت مجالاته بسبب تطور الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية، وتعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها والتمركز السكاني فى المدن، فأصبح يغطى الكثير من الأحداث الطبيعية كالوفاة والأمراض التى تصيب الحيوان والنبات، بالإضافة للمخاطر الناجمة عن الحروب، والنقل الجوي بعد ظهور الطائرات، والتأمين ضد الحوادث وتكسر الآلات، والتأمين على الديون والمسؤولية المدنية،والمسؤولية عن فعل الغير، ومسؤولية الطبيب أو الجراح ،ونظراً لتطور العلم وإستخدام الذرة فى التجارب النووية ورحلات الفضاء وإختراع الأقمار الإصطناعية تنوعت منتجات التأمين والعقود المبرمة،والتى سوف تظل فى تطور دائم مادام العلم ليس له حدود.

ثانياً: مفهوم التأمين:

التأمين أو نظام التأمين أو الضمان،هو وسيلة لمواجهة المخاطر التى يتعرض لها الإنسان فى كيانه أو أمواله أثناء فترة حياته فى سبيل التخفيف من وطأتها،وجوهر هذه الوسيلة هو التعاون الذى يتحقق بإشتراك الأشخاص المُعرضين لذات الخطر فى مواجهة الآثار التى تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم،وذلك بدفع كل منهم لإشتراك أو لقسط وتجمع المبالغ المتحصلة ثم توزع على من تحل بهم الكارثة.

بهذا تحقق آثار الكارثة على المشتركين فى تحقيق هذا التعاون، فالتأمين هو واقع عملي وهو من أفضل الوسائل التى تمكن الإنسان من التخفيف من آثار الكوارث،سواء وقعت هذه

1 Denis Clair,Lambart(1996),Economie des assurances,Armaad Collin Masson,p.8.
2 Denis Clair,Lambart(1996),p.10.

الكوارث بفعل الشخص نفسه،بتقصير منه أو بإهماله ،أو بفعل الغير. وهو وسيلة الأمان التى تتفق وروح العصر الحديث الذى كثُرت فيه متطلبات الحياة وإزدادت فيه خطر الآلة وأصبحت مخاطر التطور فيه واضحة، وكانت فعالية التأمين، بإعتباره الوسيلة الحديثة لمواجهة المخاطر وما ترتبه من آثار،هى السبب الأبرز الذى أدى الى إزدهاره، وتنوع مجالاته، وتطوره، وامتداده الى المجالات المختلفة، ليؤمن الأفراد من كل خطر يتعرضون له سواء فى أموالهم أو أشخاصهم وفعالية التأمين أيضاً أدت الى قيام بعض الدول بفرض بعض أنواعه ضماناً لحصول بعض فئات الشعب على تعويض عن وقوع حادث معين.

تعريف التأمين:

التأمين لغة:

التأمين مشتق من كلمة أمن،والامن ضد الخوف، والتي تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأصل أن يستعمل في سكون القلب[1].

كما يقال أمن أمناً وأماناً وأمانة وأمنة :اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمين، ويقال لك الأمان : أي قد أمنتك، وأمن البلد: اطمأن فيه أهله، وأمن الشر :منه سلم، وأمن فلاناً على كذا : وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أميناً عليه[2].

فى الأصل مصادر ويجعلُ الأمانُ تارةً اسماً للحالة التى يكون عليها الإنسان فى الأمن تارةً اسماً، لما يُومن عليها لإنسان وهو يجمع على تأمينات.

التعريفات الفقهية:

تعددت التعريفات الفقهية للتأمين وإختلفت فيما بينها، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى أن التأمين ينطوي على جانبين، فالجانب الأول قانوني،والاخر فني، فمن الفقهاء من ركز على الجانب الأول مُبرزاً أداة التأمين القانونية، أي عقد التأمين ومنهم من ركز على الجانب الفني للتأمين على حساب جانبه القانوني، فيما يذهب جمهور الفقهاء الى أن التعريف الدقيق للتأمين يجب أن يتعرض لجانبيها القانوني والفني، وإلا كان تعريفاً ناقصاً.

الجانب القانوني للتأمين يتمثل فى العلاقة بين المُؤمن ،والمُؤمن له،والتى تنشأ عن عقد التأمين الذى يربط بينهما،وهذه العلاقة تفترض أن هنالك خطراً، أو حادثاً،يخشي وقوعه للمُؤمن له، فيسعي هذا الأخير لتأمين نفسه من هذا الخطر أو الحادث،وذلك عن طريق التعاقد مع المُؤمن،

---

1 أحمد بن محمد علي الفيومي المقرى(1987م) المصباح المنير،ج(1)، معجم عربي/ عربي .بيروت: مكتبة لبنان، ص42.

2 المعجم الوسيط(1999م)،ج(1). القاهرة. مجمع اللغة العربية. دار المعارف، ص 27.

وهو عادة شركة التأمين الذى يلتزم بتغطية هذا الخطر عند وقوعه، مقابل قسط معين يلتزم بدفعه المُؤمن له.

أما الجانب الفني للتأمين،فيتجاوز تلك العلاقة الفردية،ويتمثل فى الأسس الفنية التى يستند اليها المُؤمن فى تغطية الخطر. ذلك أن المُؤمن عند قيامه بتغطية الخطر المُؤمن منه لا يقبل ذلك على وجه المضاربة، وإلا أصبح التأمين عملية مُقامرة أو مراهنة، وكان عقداً غير مشروع،وإنما تقوم شركة التأمين بالتعاقد مع عدد كبير من المُؤمن لهم وتتقاضي من كل منهم قسطاً معيناً بحيث انه عند تحقق الخطر لأحدهم، تقوم الشركة بتعويضه بمجموعة الأقساط التى تتقاضاها من سائر المُؤمن لهم، وتقوم الشركة عند تحديد القسط الواجب على المُؤمن له دفعه بالإستعانة بقوانين الإحصاء، بحيث يمكن تحديده بدقه على نحو لا يعرضه للخسارة أو لخطر جسيم.

مودي ذلك أن عملية التأمين تقوم على تعاون المُؤمن لهم لمواجهة الأخطار التى يتعرضون لها، ويكون دور المُؤمن إدارة هذا التعاون وتنظيمه، إستناداً الى الأسس الفنية وقوانين الإحصاء، ومن هنا يمكن ملاحظة ما يؤخذ على الكثير من التعريفات الفقهية للتأمين.

عرف الفقيه الفرنسي مارسيلفر ديناندیلانیول التأمين بأنه: عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمي المُؤمن ان يعوض شخصاً آخر يسمي المُؤمن له عن خسارة إحتمالية يتعرض لها هذا الأخير،مقابل مبلغ من النقود هو القسط الذى يقوم المُؤمن له بدفعه الى المُؤمن.

بينما ذهب جانب من الفقه المصري الى تعريف التأمين بأنه"عقد يأخذ فيه المُؤمن على عاتقه طائفة معينة من الأخطار،يخشي العاقد إن وقوعها ويرغب المُستأمن ألا يتحملها مُنفرداً ،فى مقابل جعل يُسمي قسط التأمين أو الإشتراك يدفعها لمُستأمن"

قد أخذ على هذين التعريفين وما شابهما، النظر الى التأمين من ناحيته القانونية فقط بإعتباره عقداً يتم بين شخصين هما المُؤمن والمُؤمن له،وإغفالها الناحية الفنية للتأمين والأسس الفنية التى تقوم عليها عملية التأمين،وعدم إبرازه لفكرة التعاون بين المُؤمن لهم،كما أخذ على هذا التعريف أيضاً انه ليس تعريفاً جامعاً،فهو يُقيم التأمين على أساس انه يؤدي الى تعويض المُؤمن له عن خسارة إحتمالية،فهذا الوصف لا يصدق إلا على التأمين من الأضرار كالتأمين ضد الحريقأو ضد السرقة.

أراد بعض الفقهاء وضع تعريف للتأمين يجمع بين جانبيه الفني والقانوني، فتم تعريفه بأنه:عملية فنية تُزاولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المُتشابهة، وتحمل تبعتها عن طريق المُقاصة وفقاً لقوانين الإحصاء ،ومن مقتضي ذلك حصول المُستأمن أو

من يُعينه،حال تحقق الخطر المُؤمن منه،على عوض مالي،يدفعها لمُؤمن فى مقابل وفاء الأول الأقساط المتفق عليها فى وثيقة التأمين.

أُخذ على هذا التعريف انه أهتم بإبراز الجانب الفني لفكرة التأمين أكثر من إهتمامه بالجانب القانوني لهذه الفكرة ،كما أُخذ عليه أيضاً النقص فى بعض الإيجاز،وفى محاولة لإبراز جانبي التأمين،الفني والقانوني،على قدم المساواة،اتجه بعض الفقهاء الفرنسين الى وضع تعريف قانوني للتأمين يليها التعريف الفني لهذه العملية،حيث يرى هؤلاء الفقهاء أن التعريف القانوني لعقد التأمين يصبح لا معنى له ما لم يُكمل بتعريف فني لعملية التأمين ،وعلى ضؤ ذلك عرفت الفقيهة (ايفونلا مبرتفافر) التأمين على أن التعريف القانوني للتأمين،بأنه عقد بمقتضاه يحصل المُستأمن على تعهد المُؤمن بأداء معين فى حالة تحقق الخطر،مقابل مبلغ معين يسمى القسط أو الإشتراك[1].

أما التعريف الفني للتأمين يعرف بأنه، هو عملية بمقتضاها يتولي المُؤمن تنظيم التعاون بين عدد من المُؤمن لهم، يتعرضون لمخاطر معينة،ويقوم بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة لهم،بفضل الرصيد المشترك للأقساط التى يجمعها منهم.

كان للتعريف الأخير الفضل فى إبراز جانبي علمية التأمين ووضعها على ذات المستوي من الأهمية، دون تغليب لأحدهما على الآخر،ورغم ذلك فإنه يُوخذ عليها الفصل بين جانبي التأمين فى تعريفين مستقلين،على نحو يوحى بأن الأمر يتعلق بشيئين منفصلين، مع أن الحقيقة خلاف ذلك، فالمقصود وضع تعريف للتأمين وهو عملية واحدة وإن تعددت جوانبها، ولذلك فضل جمهور الفقهاء وضع تعريف واحد للتأمين يحيط فى ذات الوقت بجانبيها القانوني والفني،ولذلك فقد ساد فى الفقة الفرنسي،تعريف الفقيه(جوزفهيمار) للتأمين،حيث عرفه بأنه"عملية يحصل فيها أحد الطرفين وهو المُؤمن له،نظير قسط يدفعه على تعهد الطرف الآخر وهو المُؤمن،بأداء معين عند تحقق الخطر المتفق عليه من الطرف الآخر،وهو المُؤمن ،تعهد بمقتضاه يدفعه هذا الأخير أداءً معيناً وذلك بأن يأخذ المُؤمن على عاتقه مجموعة من المخاطر،ويجري بينها المقاصة طبقاً لقوانين الإحصاء".

يؤيد غالبية الفقهاء فى الدول ذات النظام القانوني اللاتيني(الفرنسي) هذا التعريف.

---

1 ابراهيم أبوالنجا(د.ت)، التأمين فى القانون الجزائري الأحكام العامة طبقاً لقانون التأمين الجديد. ط.3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص 55.

التعريفات التشريعية:

يقصد بالتعريف التشريعى للتأمين ذلك التعريف الذى وضعه المشرعون فى دولة ما،لذا فهو قد يختلف شكلاً بين دولة وأخري،دون أن يختلف جوهراً، فالفرق بين تعريف المشرع المصري والمشرع اللبناني للتأمين على سبيل المثال يكمن فى المصطلحات المستخدمة،فالمشرع اللبناني يستخدم مصطلح (الضمان) بدلاً من "التأمين" و(الضامن) بدلاً من " المُؤمن " و(المضمون) بدلاً من "المُؤمن له" .ويراعي أن السائد فى القوانين العربية إستخدم مصطلحا التأمين، المُؤمن،و المُؤمن له، ومن الأمثلة على التعريفات التشريعية[1]:

تعريف القانون المصري: عرفت المادة(747) من التقنين المدني المصري للتأمين بانه؛"عقد يلتزم المُؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المُؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخري يؤديها المُؤمن له للمُؤمن".

تعريف القانون اللبناني: عرفت المادة(950) من قانون الموجبات وعقود الضمان بأنه"عقد بمقتضاه يلتزم شخص يقال له (الضامن) بعض الموجبات عند نزول بعض الطواري بشخص المضمون أو بأمواله،مقابل دفع بدل سمي القسط أو الفريضة".

تعريف القانون السوري: عرفت المادة(713) من القانون المدني السوري التأمين بأنه"عقد يُلزم المُؤمن بمقتضاه وذلك لقاء قسط أو دفعية مالية أخري يُؤديها المُؤمن له للمُؤمن".

تعريف القانون الكويتي:عرفت المادة(773) من القانون المدني الكويتي التأمين بأنه"عقد يلتزم المُؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المُؤمن له أو المستفيد،مبلغ من المال أو إيراد مُرتباً أو أي عوض مالي آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك فى نظير مقابل نقدي يؤديه المُؤمن له للمُؤمن".

تعريف القانوني الأردني:عرفت المادة (920) من القانوني المدني الأردني التأمين بأنه"عقد يلتزم به المُؤمن أن يؤدي الى المُؤمن له،أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر فى حالة وقوع الحادث المُؤمن ضده،أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المُؤمن له الى المُؤمن".

تعريف القانون الجزائري:عرفت المادة(619) من القانون المدني الجزائري، التأمين بأنه"عقد يُلزم المُؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المُؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين

---

1 لطفي محمود عيسي،ومصطفي خضير(1966م)، دراسات فى المحاسبة المتخصصة.القاهرة: دار المعارف، ص6

لصالحه، أو إيراد مُرتباً أو أي عوض مالي آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك فى نظير مقابل قسط أو أي دفعه مالية يؤديها المُؤمن له للمُؤمن".

تعريف القانون الإيراني:عرفت المادة الأولي من قانون التأمين الإيرانى نظام التأمين بانه"عقد يلتزم فيه أحد الطرفين بأن يعوض الخسائر اللاحقة بالطرف الآخر أو يدفع له مبالغ محددة عند وقوع الأحداث وذلك إزاء دفع المبلغ أو المبالغ التى يدفعها الطرف الآخر ،وهذا يدعي المُلتزم (المُؤمن) وطرف الإلتزام (مؤمن) كما يدعي المبلغ الذى يدفعه مُؤمن للمُؤمن "قيمة التأمين" ويدعى ما يُؤمن موضوع التأمين".

ثالثاً: أهمية التأمين وفوائده للأفراد والمجتمع:

للتأمين فوائد عديدة سواءاً بالنسبة للأفراد أو المجتمع بشكل عام ومنها ما يلي[1]:

1. مظهر حضاري.

2. وسيلة من وسائل الأمن والإستقرار النفسي بحيث يوفر التأمين الطمأنينة فى نفوس الأفراد والشركات،لانه يضفى نوعاً من الحماية ويساعد على التخفيف من حدة النتائج السيئة للاخطار،ويحفظ رؤوس الأموال المنتجة،وييسر إعادة بناء المشاريع والمنشآت عند تعرضها للخطر والضرر،من خلال تعويضها عن الخسائر عند تعرضها للخطر والضرر، وتلافي خسارة كبيرة محتملة الوقوع تؤدي الى شل حياة الفرد والقضاء على مستقبله إن وقعت، وليس له تأمين ضد الخطر.

3. كما يوفر التأمين الوقاية والأمان للأفراد والشركات على السواء من خلال دراسة مسببات الخطر ووضع الحلول والإجراءات المناسبة لمعالجة كل نوع من أنواع الخطر.

4. يلعب دوراً حيوياً فى تكوين رؤوس الأموال وتوظيفها، فشركات التأمين أوعية إدخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل.

5. تحقيق مبدأ التعاون بين مجموعة من الأفراد معرضين لنفس الخطر،وتأمين مستقبلهم بالمشاركة فى تحمل الأخطار التى ربما يتعرضون لها.

6. يساعد التأمين على الإدخار،والمتمثل فى الأقساط المتجمعة لدي شركات التأمين ،والتى تساعد عائلة الفرد بعد وفاته عند التأمين على الحياة مثلاً.

---

1 زياد رمضان(1998م)، مباديء التأمين: دراسة عن واقع التأمين.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ص21-22

7. يوفر التأمين فائدة كبيرة للإقتصاد الوطني من خلال قيام شركات التأمين بإستثمار أقساط التأمين المتجمعة لديها فى المشروعات العامة والخاصة من خلال القروض التى تقدمها للشركات أو الأفراد،كما يساعد التأمين فى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

8. التأمين وسيلة من وسائل تشجيع منح الإئتمان بما يوفره من ضمانات للمقرضين على أموالهم، بحيث يسهل التأمين فى حصول الأفراد على القروض من المصارف لأن أغلب المصارف تتردد فى منح القروض للأفراد خوفاً من عدم تسديدها عند وفاتهم ،ولكن عندما تعلم المصارف أن الأشخاص الذين يرغبون فى الحصول على القرض يمتلكون وثيقة تأمين على الحياة فإنها لاتتردد فى منحهم القروض،لأنها ستكون قادرة على إستيفاء قيمة القرض من شركة التأمين عند وفاة الشخص المقترض.

9. التأمين عمل عالمي بمعنى أنه يتعدي الحدود الأقليمية للدولة التى تعمل بها شركة التأمين (التأمين البحري مثلاً).

رابعاً: وظائف التأمين:

تتضمن وظائف التأمين الباعث الذى تدفع اليه الفوائد والثمرات التى ترجي من عقد التأمين،سواء أكان للفرد أو للمجتمع ككل وتتمثل هذه الفوائد فيما يلى[1]:

1. الأمان.
2. الائتمان.
3. الادخار.

قد تم تفصيل هذه الوظائف عند عبدالسميع المصري كما يأتى[2]:

الوظيفة الأولي: عامل من عوامل الأمان:

إن التأمين يبعث فى نفوس الأفراد الأمان والطمأنينة،لأنه من قبيل الإحتياط لأحداث المستقبل ومفاجآت القدر،فهو يؤمن الشخص من خسارة قد تلحقه فى ماله أو تصيبه هو أو غيره فى نفسه وهذا الأمان الذى يحققه التأمين يوجد فى نوعى التأمين:

1. التأمين من الأضرار.
2. التأمين على الأشخاص.

---

1 محمود محمود السجاعي(2007م) المحاسبة فى شركات التأمين، المكتبة العصرية، ص 11.

2 عبدالسميع المصري(1980م)، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة وهبة، ص ص14-16.

الوظيفة الثانية: التأمين وسيلة من وسائل الإئتمان:

يقولون إن التأمين وسيلة من وسائل الإئتمان،فهو يساعد الفرد فى الحصول على ما يحتاج اليه من إئتمان بوسائل متعددة،ذلك أن الوسيلة التى يعتمد عليه أغلب الأفراد فى الحصول على ما يحتاجون اليه من قروض هى تقديم مال من أموالهم إما عقاراً أو منقولاً ضماناً للقرض،ومادام هذا المال موجوداً لم يتلف أو يهلك يظل الضمان قائماً ومتحققاً،ولكن هذا المال موجوداً لم يتلف أو يسرق أو يحرق فيضيع ما كان يعول عليه الدائن من ضمان،فتفادياً لهذا الإحتمال وتمكيناً للدائن من الحصول على حقه جرت العادة على أن يلزم القرض للمقترض بأن يؤمن على الشىء المرهون ضد السرقة أو ضد الحريق،حتى اذا وقع شىء من ذلك حل التأمين محل الشىء المرهون.

قالوا أيضاً انه اذا لم يكن لدي الراغب فى الإئتمان ما يقدمه ضماناً للدائن،وكان يعتمد فى سداده للدين على ثمره عمله،فإنه يستطيع الحصول على الإئتمان الذى ينشده اذا ينشده هو أمن على حياته لصالح الدائن فيؤول مبلغ التأمين فى حالة وفاته الى دائنه.

كما يستطيع المستأمن أن يقترض من نفس شركة التأمين بضمان وثيقة التأمين على الحياة الخاصة به فى حدود نسبة من الأقساط المدفوعة.

الوظيفة الثالثة: تكوين رؤوس الأموال:

يؤدي التأمين وظيفة مهمة وهى تكوين رؤوس الأموال عن طريق جمع الأقساط التى يدفعها المستأمنون، وهذه المبالغ الطائلة يجب بطبيعة الحال أن توظف فى أوجه النشاط المختلفة،فالأموال التى تجمعها شركات التأمين تفيد المستأمنين والإقتصاد القومى على حدِ سواء.

ثم إن شركات التأمين تحتفظ تحت أيديها بمبالغ كبيرة،وهى تستطيع أن تستثمر هذه المبالغ فى السندات العامة، التى تصدرها الدولة عند حاجتها الى قروض،كما تستثمرها فى غير ذلك من الأوراق المالية أى أسهم وسندات الشركات من الدرجة الأولى عادة.

خامساً: عقد التأمين:

يعرف عقد التامين بأنه هو عقد يلتزم بمقتضاه أن يؤدي الى المُؤمن له أو "المُستفيد" الذى إشترط التأمين لصالحه مبلغاً،أو إيراداً مرتباً أو عوض مالي آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين فى العقد نظير قسط أو أى دفعه مالية يؤديها المُؤمن له[1].

---

1 صالح بن عبدالله بن حميد(2003م)، التأمين التعاوني الإسلامي، الموقع الالكترونى Islamto day.net

كما يعرف عقد التأمين على أنه إلتزام طرف لآخر بتعويض نقدي يدفعه له ،أو من يعنينه،عند تحقق حادث إحتمالي معين فى العقد،مقابل ما يدفعه له هذا الأخير من مبلغ نقدى فى صورة قسط أو نحوه[1].

إن هذا التعريف عام وينطبق على التأمين التجاري، الذى هو أقدم أنواع التأمين الحديث، ويقوم على تعهد الجهة المُؤمنة لأن تدفع الى المُؤمن له العوض المالي عند حدوث الخطر المحتمل مقابل أقساط محددة يلتزم المُؤمن له بدفعها.

عليه نستخلص أن التأمين عبارة عن عقد يبرم بين مؤمن (شركة التأمين) ومؤمن له، يلتزم فيه الأول بأن يؤدي للثاني أو للمستفيد بتعويض مالي عند وقوع الخطر المنصوص عليه بالعقد، وذلك مقابل قسط أو دفعة يؤديها المؤمن له للتأمين.

أهداف التأمين:

التأمين من الأنشطة الربحية ذات الأهداف المتعددة التى من بينها ما يأتي[2]:

1. توفير حجم ملائم من المدخلات التى يمكن الإعتماد عليها تأخذ مصادر تمويل استثماره التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالدولة.
2. تغطية الأنواع المختلفة من الأخطار التى يتعرض لها الفرد والمنشآت.
3. المحافظة على الموارد القومية (الثورة القومية) واستعراض ما يتلف منها نتيجة تعرضنا للأضرار التى تؤدي الى نفاذها أو جزء منها.
4. تمكين الأفراد والمنشآت من التخطيط فى ظل عوامل متغيرات يمكن قياسها بدرجة مرتفعة نسبياً من التأكد، وذلك نتيجة تعويضهم عن الخسائر التى قد تلحق بهم مستقبلاً من جراء أضرار الخطر سواء أكانت بشرية أو مادية، وتأخذ هذه الخدمات بشكل التعويض.
5. إن نشاط تعاقدي، نشاط التأمين يبدأ عن طريق إبرام عقد بين المؤمن والمؤمن له وشركة التأمين هى المؤمن.

---

1 عثمان بابكر أحمد (1997م) قطاع التأمين فى السودان،تجربة التحول من التأمين التقليدي الى التأمين الاسلامي ،البنك الاسلامي للتنمية:المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ص 18.

2 عبدالماجد عبدالله(د.ت) محاسبة المنشآت المتخصصة،أم درمان،دار جامعة أم درمان الاسلامية للطباعة والنشر،ص 19.

أركان عقد التأمين:

التأمين بإعتباره عقداً يتكون من ثلاثة أركان وهي[1]:

1.العاقدان: وهما المُؤمن أى الشركة، والمُؤمن له أو"المُستأمن"وهو طالب التأمين، وقد يتوسط بينهما وسطاء، وهم الوكيل المفوض، والمندوب ذو التوكيل العام والسمسار.

2.الصيغة: هى الإيجاب والقبول ويمثلها العقد المكتوب الذى ينظم العلاقة بين الطرفين،من حيث الحقوق والواجبات والإلتزامات والشروط والإستثناءات، وكيفية التنفيذ والتبليغ،حيث جري العرف بين شركات التأمين على أن التعاقد لا يتم بمجرد الإتفاق الشفهي وانما من خلال وثيقة التأمين الموقعة من الطرفين.

3.محل العقد: يتكون محل العقد من العناصر التالية[2]:

أ. الخطر.

ب. القسط.

ج. مبلغ التأمين.

فالقسط هو محل إلتزام المُؤمن له أو"المُستأمن"،ومبلغ التأمين هو محل إلتزام المُؤمن، أما الخطر فهو محل إلتزام كل من المُؤمن له أو"المستأمن" والمُؤمن،والمراد هنا إحتمال الوقوع أو عدمه،وليس المقصود به الضرر أو المخاطرة.

كما أضاف زياد رمضان بأن أركان عقد التأمين يقوم على الدعائم التالية[3]:

1. طرفا التعاقد: وهما المُؤمن والمُؤمن له.
2. الخطر موضوع التأمين.
3. مبلغ التأمين.
4. قسط التأمين.
5. مدة التامين.
6. المستفيد(الذى قد يكون هو نفسه المُؤمن له).
7. الشخص (أو الشىء) موضوع التأمين وهو قد يكون المُؤمن له والمستفيد فى نفس الوقت.

---

1 على محي الدين القره داغي(2004م)، التأمين الإسلامي: دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية. دار البشائر الإسلامية، ص ص 31-33.

2 على محي الدين القره داغي، مرجع سابق، ص 44

3 زياد رمضان(1998م)، مباديء التأمين:دراسة عن واقع التأمين. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص29.

عناصر عقد التأمين:

تتضمن عناصر عقد التأمين ثلاثة عناصر وهي[1]:

أ. الخطر.

ب. المؤمن له.

ج. قسط التأمين.

د. مبلغ التأمين.

الآثار الإجتماعية والإقتصادية للتأمين:

يُعد التأمين سمة رئيسية فى المجتمعات المعاصرة ،التى شهدت بصورة جلية نمو دوره الإقتصادي والإجتماعي، وفيما يلى ملخص لتأثير التأمين الإيجابي على النواحى الإقتصادية والإجتماعية[2]:

أولاً: الآثار الإقتصادية:

حيث يساهم التأمين فى تحقيق النواحي الاقتصادية التالية:

1. المساعدة على إستقرار المشروعات من حيث الأموال والعاملين.
2. زيادة الكفاية الإنتاجية.
3. حفظ الثروة المستغلة.
4. القيام بوظيفة التمويل.
5. تحسين ميزان المدفوعات.
6. توفير الرخاء والرفاهية الاقتصادية.
7. الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي فى الدولة.
8. مكافحة التضخم،والتقلبات الاقتصادية وحالات الركود أو الازمات،التى تنعكس آثارها بشكل سلبي على الخدمات التأمينة.

ثانياً: الآثار الإجتماعية:

كما يساهم التأمين فى تحقيق النواحى الإجتماعية الأتية:

1. يسهم التأمين فى تحسين الكثير من الأوضاع الإجتماعية، مثل تشجيع الفرد على الشعور بالمسؤولية نحو نفسه وأسرته، وبالتالي نحو المجتمع الكبير.

---

1 محمود محمود السجاعي(2007م) المحاسبة فى شركات التأمين، المكتبة العصرية، ص 12.

2 زياد رمضان، المرجع السابق، ص ص 104-106.

2. محاربة الأمراض الإجتماعية، مثل المرض والبطالة والتقليل من حدة نتائج الحوادث بفعل تشجيع التركيز على عوامل الوقاية من الأخطار.

3. للتأمين على الحياة فوائد إجتماعية مختلفة منها حماية الأسرة وتقديم العون لها فى حالة وفاة رب الأسرة،كما انه يعتبر وعاء أدخارياً ويشجع الفرد على عدم الإسراف وتنظيم الإنفاق ويساعد على تنظيم اقتصاديات الأسرة.

رأي الدين فى التأمين:

ذكر البلقينى، وواصف لقد أنفق الافراد والجماعات منذ فجر التاريخ جزءاً كبيراً من مواردهم المالية والجسمانية، وكذلك من وقتهم لإشباع رغبتهم فى الأمان مواجهة الأخطار وما يترتب عليها من خسائر[1].

قد أبدى بعض علماء وأحبار اليهود عدة تحفظات على نظام التأمين قائلين أن إتباعه يُمثل إعتراضاً على مشيئة الله، غير أن غالبية هؤلاء يقبلون به طالما كان يُطبق بإعتدال دون مغالاة.

يشير بعض رجال الدين المسيحى أن التأمين نظراً لأنه لم يذكر بصورة محددة فى الكتاب المقدس فلابد من اللجوء الى الإعتماد على المباديء والتعاليم الكتابية بصورة إجمالية، ونظراً لأن بعض المباديء الكتابية تنص على وجوب طاعة المسيحي المُومن للسلطات،فيجب عليها الإذعان لما تفرضه الدولة على المواطنين.

من أمثلة ذلك التأمين الإلزامي على الصحة أو السيارة مثلاً،لأن الله يدعو الإنسان الى رعاية أسرته وحماية مصالحها والتخطيط للمستقبل، فيمكن أن يعتبر التأمين على الحياة تدبيراً حكيماً أو وكالة حكيمة على المصادر المالية،كونه يصب فى خانة التخطيط والإستعداد لوفاة أحد الوالدين المفاجي غير المتوقع،ويستشهد هؤلاء بآيات من الكتاب المقدس تقول بأن المرء إذا أراد أن يخدم الآخرين يجب عليه أن يبدأ بخدمه عائلته، فالتأمين فى ضؤ هذا يمكن أن يكون وسيلة جيدة ومناسبة لتحقيق هذه الأهداف، ورغم ذلك فإن هنالك بعض الطوائف والجماعات المسيحية التى تعارض التأمين معارضة شرسة وتعتبر تطبيقه دليل ضعف الإيمان، ومن أبرز تلك الجماعات طوائف تجديدية العماد، مثل المينوناتية، والاميشوالهوتير تيونو الأخوة فى المسيح، ولكن رغم ذلك فإن كثيراً من هؤلاء يشارك فى برامج تأمينية الخاصة بالطائفة،والتى تعمل على توزيع المخاطر بين أبنائها فقط.

1محمد توفيق البلقينى،وجمال عبدالباقى واصف(2004م)، مباديء إدارة الخطر والتأمين. المنصورة: دار الكتب الأكاديمية، ص124.

يفرق الإسلام بين نوعين من التأمين، وهما التأمين التعاونى والتأمين التجاري.

أما عن التأمين التعاونى كما أشار الشيخ البروفسير الصديق الضرير هو عمل تدعو الشريعة،ويثاب فاعله إن شاء الله،لانه من التعاون على البر والتقوي،وقد أمرنا الله به،فإن كل مشترك فى هذه العملية يدفع شيئاً من ماله عن رضا وطيب نفس، ليتكون منه رأس مال للشركة يعان منه ما يحتاج الى معونة من المشتركين حسب الطريقة التى يتفق عليها المشتركون،وسواء أكان هذا النوع من التأمين فى صورة تأمين بحري أو بري أو تأمين على الحياة أو تأمين من الحوادث أو تأمين من الأضرار فهو جائز شرعاً[1].

كما إن التأمين التعاوني هو عقد يقوم على تبرعات يتم جمعها من مجموعة المشتركين بهدف إستخدامها فى مساعدة المحتاجين، ولا يعود للمشتركين من هذه التبرعات شىء سواء رؤوس الأموال أو الأرباح أو أي عائد إستثماري آخر،لأن هذه الأموال تعتبر تبرعات من المشتركين يرجي منها الثواب من الله لا الربح،فهذا النوع من التأمين ليس تجارياً.

أما النوع الآخر هو التأمين التجاري كما ورد زياد رمضان بأنه هو التأمين الذى تقوم به الشركات المساهمة،التى تهدف فى العادة الى تحقيق الربح. ويعرف التأمين التجاري على انه هو عقد بين شركة التأمين والمُستأمن،يقضي بأن يدفع المُستأمن مبلغ من المال فى صورة أقساط محددة على أن يأخذ تعويض فى حالة تحقق خطر معين، وتحصل شركة التأمين على أرباحها أولاً: من الفرق بين الأقساط المدفوعة من عملائها والتعويضات التى يتم إنفاقها فى حالة تحقق الخطر، وثانياً: من عوائد إستثمارات الدخل وفقاً للمعادلة التالية[2]:

الربح= الأقساط المحصلة + إستثمارات الدخل – الخسائر المحققة – مصروفات عملية التأمين.

التأمين التعاونى جائزُ فى الاسلام حيث يعتبر شكل من أشكال التعاون على البر والتقوي والتصدق ومساعدة المحتاجين والمنكوبين، كما جاء فى قوله تعالي: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} سورة المائدة، الآية(2).

يعتبر التأمين التعاونى من عقود التبرعات لامن عقود المعاوضات كالتأمين التجاري.

أما عن التأمين التجاري فقد اجمعت كل المجامع الفقهية فى العالم العربي والإسلامي على حرمته وعدم جواز التعامل به بكافه صوره وأشكاله،ومن هذه المجامع، مجمع الفقه الإسلامي

---

1 الصديق محمد الامين الضرير(1428هـ–2007م)، التأمين:الكتاب الأول. الخرطوم: شركة مطابع السودان المحدودة للعملة، ص46.

2 زياد رمضان(1419ه–1998م)، مباديء التأمين:دراسة عن واقع التأمين. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 19.

الدولي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي،والمجمع الفقهي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي،والمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث،ومجمع فقهاء الشريعة بأمريكا وغيرها.

قد أجمع على ذلك أيضاً كبار فقهاء الإسلام المعاصرين بإستثناء بعض الآراء الفردية القليلة،على أن التأمين التجاري غير جائز شرعاً،وهذا رأى أكثر الفقهاء الذين بحثوا هذا الموضوع،وهؤلاء المانعين قد اختلفوا فى علة المنع،وجملة العلل هى الغرر،والربا،والقمار.وأصل المنع من عقود الغرر ورد فى حديث صحيح رواه الثقات عن جمع من الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهي عن بيع الغرر. وقد وضع الفقهاء
المجتهدون شروطاً للغرر يكون مؤثراً ومفسداً للعقد وهي[1]:

1. أن يكون الغرر فى عقد من عقود المعاوضات المالية.
2. أن يكون كثيراً.
3. أن يكون فى المعقود عليه أصالة.
4. ألا تدعو الى العقد حاجة.

من أشهر العلماء الذين أفتوا بحرمة التأمين التجاري،الشيخ الحنفي ابن عابدين،والشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخا الأزهر الشريف،والشيخ محمد ناصر الدين الألباني،والشيخ محمد بن صالح العثيمين ،والشيخ ابن باز،والدكتور يوسف القرضاوى،وقد جاء هذا التحريم بناءاً على توافر عدة أشكال لمعاملات مالية محرمة فى عقد التأمين ومنها:

1. الغرر:

حيث يعتبر عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الإحتمالية التى لا يعلم المُستأمن فيها مقدار ما سوف يُعطيه أو يأخذه وقت العقد،فقد يدفع المُستأمن بعض الأقساط ثم يتحقق الخطر فيستحق ما إلتزمت به شركة التأمين ،وقد يدفع جميع الأقساط ولا يتحقق الخطر فلا يأخذ شيئاً.

كذلك شركة التأمين لاتستطيع أن تحدد فى وقت العقد ما سوف تعطي أو تأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده، وتعتبر من صور الغرر الفاحش،وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر كما فى الحديث الصحيح.

---

1 الصديق محمد الامين الضرير(1428هـ–2007م)، التأمين:الكتاب الاول. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص69.

2.المقامرة:

يترتب على عقد التأمين التجاري مخاطرة مالية لكلا الطرفين،فقد يتضرر أحد الطرفين نتيجة لوقوع حادث ليس هو المُتسبب فيه،بل انه مبنى على الإحتمال المحض الى يُعد كلا طرفى العقد فى حالة جهالة تامة بمدى تحققه.

مع وجود الجهالة التامة،والمخاطر يصبح العقد شكل من أشكال المقامرة ويدخل فى عموم النهي عن الميسر كما ورد فى قوله تعالي:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} سورة المائدة الآية (90). وتعتبر أداة المُستأمن من عدمها فى عقود التأمين التجاري مسألة إحتمالية كالقمار ،فإن تحقق الخطر،يحصل على قيمة التأمين واذا لم يتحقق الخطر ضاع ماله.

3.الربا:

يشتمل عقد التأمين التجاري،من وجهة النظر الإسلامية على نوعين من الربا،ربا الفضل،وربا النسيئة فإذا دفعت شركة التأمين نقوداً للمُستأمن أكثر مما دفع المُستأمن لها،كان ذلك ربا الفضل من ناحية وربا النسيئة من ناحية أخري،لأن الشركة دفعت هذه المبالغ بعد فترة.

أما إذا دفعت شركة التأمين للمُستأمن مثلما دفع،فيكون هذا ربا نسيئة فقط.وكلا النوعين من الربا غير جائزين بإجماع علماء المسلمين،ويُعد التأمين التجاري من الربا الصريح حيث يتضمن مقابلة نقود بنقود أكثر أو أقل منها.

4. أكل أموال الناس بالباطل:

فى حالة عدم تحقق الخطر تأخذ شركة التأمين أموال المُستأمن بلا مقابل،أو العكس فى حالة تحقق الخطر، وأخذ شيء بلا مقابل فى عقود المُعاوضات التجارية غير جائز شرعاً.كما ورد فى قوله تعالي: (ياأيها الذين آمنو لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل).

5. الإلزام بما لا يلزم شرعاً:

إذ يُحرم عقد التأمين أيضاً لأنه يلزم شركة التأمين بضمان خطر للمُستأمن ليس تهيئ لمتسببه فيه وبالعودة الى صورة الضمان فى الفقة الإسلامى،فإنه ليس لأحد أن يضمن ما لغيره بالمثل أو بالقيمة،إلا اذا كان قد إستولي على هذا المال بغير حق أو أضاعة على صاحبه أو أفسد عليه الإنتفاع به حرقاً أو هدماً وبغيرهما أو بالغرر أو الخيانة أو كفل أداء هذا المال،ولا يتحقق أيُ من هذه الحالات فى عقد التأمين التجاري،حيث أن الشركة ليس لها أي دخل فى أي من هذه الخسائر لا بالمُباشرة،ولا بالتسبب،كما أن شركة التأمين لا تُعد كفيلاً شرعياً.

أنواع التأمين:

تتنوع صور وأشكال وأنواع التأمين فى الوقت الحاضر حتى أصبحت لا تقع تحت حصر واحد،وبصفة خاصة مع التطورات السريعة فى العصر الحديث،حيث أصبح التأمين يمتد الى مجالات لم تكن محصورة من قبل ،وقد إستقر الرأي على تقسيم أنواع التأمين الى عدة معايير وهي:

1. التقسيم تبعاً للخطر المُؤمن عليه:

طبقاً لهذا المعيار نجد ثلاثة أنواع للتأمين وهي[1]:

أ. التأمين على الأشخاص: وهى التأمينات المتعلقة بالإنسان،من حيث وجوده وحياته،أو من حيث صحته وسلامته،مثل التأمين من المرض ومن العجز ومن الحوادث المختلفة التى تصيب الإنسان كما يشمل بالإضافة الى ذلك الحوادث السعيدة كالزواج والإنجاب وغيرهما،ويهدف الى دفع مبلغ من المال إذا تحققت الكارثة بصرف النظر عن الضرر الذى ينشأ عنه،فلا يخضع لمبدأ التعويض، حيث يستولي المُؤمن له على مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله،اذا تحقق الخطر المُؤمن منه ،دون النظر الى نتيجة الضرر الذى أصابه،بل حتى اذا لم يصب بأى ضرر،ويشتمل على نوعين أساسين:التأمين على الحياة،والتأمين ضد الحوادث والإصابات والجسدية،كما يضاف لها التأمين من المرض.

ب. تأمين الممتلكات: ويشمل تأمين الأخطار التى تصيب ممتلكات الأشخاص،وهذا المجال أوسع للتأمين، ويدخل فى التأمين من الأخطار التى مصدرها الإنسان، كالسرقة، أو طبيعية كالزلازل، والفيضانات، والأعاصير...ألخ.

ج. تأمين المسؤولية المدنية: ويتعلق بالأضرار التى تصيب الغير،ويكون الشخص مسئولاً عنها ويدخل ضمن هذا النوع من التأمين ثلاثة أطراف هى؛المُؤمن(شركة التأمين)،والمُؤمن له(دافع الأقساط) ،المتضرر(قابض مبلغ التأمين)، ولا يمكن إعتبار المتضرر هو المستفيد،والخطر المُؤمن منه،فى التأمين هو المسؤولية وليس هو الضرر الذى يصيب المتضرر،بل هو الضرر الذى يصيب المُؤمن له من رجوع المتضرر عليه.

---

1 حربي محمد عريقات؛ وسعيد جمعة عقل(2008م)، التأمين وإدارة الخطر:النظرية والتطبيق.عمان(الأردن): دار وائل للنشر والتوزيع، ص 37.

2. التقسيم تبعاً للموضوع:

أ. التأمينات البحرية: وهذا النوع الذى سبق جميع أنواع التأمينات الأخري فى النشأة، ويخصص الأخطار التى تهدد السفن وحمولتها خلال رحلاتها، أو عند إرسائها بالميناء، وكل عملية نقل بحري وقد نظم الأمر رقم (95-07) المتعلق بالتأمينات والصادر بتاريخ 1995/1/25م، وكل أنواع التأمينات ووضع بأحكامها.

ب. التأمينات البرية: ظهر هذا النوع بعد ظهور التأمينات البحرية، وتهدف الى تغطية الأخطار التى تهدد الشخص فى البر وتنقسم الى تأمينات على الأضرار،وتأمينات على الأشخاص.

ج. التأمينات الجوية: وهى أحدث عهداً من التأمينات البحرية والبرية،وقد ظهرت مع ظهور الطائرات، وتهدف الى تغطية الأخطار التى تتعرض لها أو تحدثها المركبات الهوائية،أثناء رحلاتها أو عند توقفها فى المطار، وجميع الأخطار التى تتعلق بعملية النقل الجوي وقد نظم الأمر رقم (95-07) أيضاً هذا النوع من التأمينات ووضع أحكامه[1].

3. التقسيم على أساس العلاقة مع النظام العام:

يكون التأمين على حسب هذا التقسيم إما إختيارياً أو إلزامياً[2].

أ. التأمينات الإختيارية: وهى التأمينات التى يقوم المُؤمن له بالتعاقد عنها إختيارياً،اذا ما رغب فى تفادي الأعباء المالية، المترتبة عن مخاطر معينة محتملة.

ب. التأمينات الألزامية: وهى التامينات التى يلتزم المُؤمن له بالتعاقد عنها وفقاً لأحكام القانون مثلاً: التأمينات الإجتماعية (ضد الأصابات من أمراض مهنية، أو حوادث مهنية، أو حوادث العمل)، والتأمينات على السيارات،والتأمينات لممارسة المهن الخطيرة (كالتأمينات على المسؤولية من طرف المقاولين والمهندسين)،والتأمين على النشاطات الإجتماعية والجماعية، التى يتوقع فيها أخطار يومية (كالتأمين فى مجال الرياضة) بالإضافة الى التأمين من الكوارث الطبيعية[3].

---

1 الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية(1995م)، العدد رقم (13)، 8 مارس 1995م، ص 10.

2 بلقاسم زهيدة؛ولعيساوي نوال(2015م)،تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين فى الجزائر:دراسة حالة عينة من شركات التأمين، ب(عين الدفلي،البليدة)،جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير،تخصص تأمينات وبنوك.

3 زياد رمضان(1419ه-1998م)، مباديء التأمين:دراسة عن واقع التأمين. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 19.

خلاصة المبحث:

التأمين أو نظام التأمين أو الضمان،هو وسيلة لمواجهة المخاطر التى يتعرض لها الإنسان فى كيانه أو أمواله أثناء فترة حياته فى سبيل التخفيف من وطأتها،وجوهر هذه الوسيلة هو التعاون الذى يتحقق بإشتراك الأشخاص المُعرضين لذات الخطر فى مواجهة الآثار التى تنجم عن تحقيقه بالنسبة لبعضهم،وذلك بدفع كل منهم لإشتراك أو لقسط وتجمع المبالغ المتحصلة ثم توزع على من تحل بهم الكارثة.

تعددت التعريفات الفقهية للتأمين وإختلفت فيما بينها،ويرجع ذلك بصفة أساسية الى أن التأمين ينطوي على جانبين،فالجانب الأول قانوني،والاخر فني. كما يوجد تعريف تشريعى للتأمين وهو الذى وضعه المشرعون فى دولة ما. وقد تطور التأمين وإنتشر فى السنوات الأخيرة نظراً لحاجة الفرد للأمن والإستقرار النفسي لذا تم تسليط الضوء على نشأة التأمين وتعريفه.

يؤدي التأمين دور هام فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية بفضل ما يقدمه من أمان وطمأنينة لأفراد المجتمع ،وهو نظام يصمم ليقلل من الأخطار التى قد تحدث مستقبلاً. كما أن للتأمين مزايا عديدة سواءاً بالنسبة للأفراد أو المجتمع بشكل عام، كما أن للتأمين عدة وظائف أهمها إن التأمين يبعث فى نفوس الأفراد الأمان والطمأنينة، لأنه من قبيل الإحتياط لأحداث المستقبل ومفاجآت القدر.وكذلك فإن للتأمين العديد من الآثار الإجتماعية والإقتصادية للتأمين، بحيث يُعد التأمين سمة رئيسية فى المجتمعات المعاصرة ،التى شهدت بصورة جلية نمو دوره الإقتصادي والإجتماعي، ونجد أن للتأمين عدة صور وأشكال مختلفة، على حسب الموضوع والتقسيم.

المبحث الثانى

مفهوم ونشأة وتطور وأهداف التأمين التكافلي

يُعد مصطلح التأمين التكافلي الأحدث نسبياً،حيث شاع إستخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الأسم وعقدت بالخرطوم عام 1995م. وهناك عدة آراء للعلماء المعاصرين في العلاقة بين التأمين التكافلي والتأمين التعاوني والتأمين الإسلامي.

حيث يري بعض العلماء المعاصرين وجود اتفاق واختلاف بين التأمين التكافلي وبين كل من التأمين التعاوني والتأمين الإسلامي وإن الأفضل هو إستخدام مصطلح التأمين الإسلامي بدلا من مصطلح التأمين التكافلي وبدلا من مصطلح التأمين التعاوني وذلك كما يري أ.د حسن حامد حسن حيث يقول (التأمين التكافلي علي الحياة نوع من أنواع التأمين التعاوني ، والذي يشمل جميع أنواع التأمين التي تتوافر فيها أسس وشروط التأمين الإسلامي وقد إعتاد الكتاب في التأمين الإسلامي علي تسمية التأمين الإسلامي أي والذي تتفق أحكامه مع الشريعة الإسلامية بالتأمين التعاوني أو التبادلي أو التكافلي وهذه التسمية تعني أن أهم أسس التأمين الإسلامي هو التعاون أو التكافل أو التبادل . وقد وجدت في الغرب صيغ للتأمين التعاوني أوالتبادلي في الغرب . ولذا فإننا نفضل أن نسمي التأمين الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التأمين الإسلامي؛ فالتعاون والتكافل من أهم أسس التأمين الإسلامي ولكنه ليس الأساس الوحيد ثم إن لهذا التعاون في نظر الشريعة الإسلامية ضوابط وشروط لا يكون التأمين إسلامياً إلا بتوافرها.

أولاً: نشأة التكافل:

إختلف المهتمون بالتأمين حول تحديد بداية ظهور التأمين التكافلي فذهب البعض بأن بداية ظهوره،كانت فى بلاد العرب، وذهب فريق آخر للقول بان ظهوره كان فى أوربا،وذهب فريق آخر للقول بأن قدماء المصريين فى العصور القديمة هم أول من عرف نظام التأمين التعاوني، عليه نتناول فيما يلي أسانيد الآراء الثلاثة[1]:

1. ظهوره فى بلاد العرب:

يرى أنصار هذا الرأي أن العرب ،أول من عرف نظام التكافل وذلك قبل ظهور الإسلام،أى فى الجاهلية وبعد ظهور الإسلام،واستدل هؤلاء المهتمين بالتأمين على رأيهم هذه بالأسانيد التالية:

---

1 نعمات محمد مختار(2005م)، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 222.

أ. الإيلاف الذى أبرمه بنو عبد مناف أثناء رحلتي الشتاء والصيف التى كانوا يقومون بها، وقد ورد فى قوله تعالي: {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ{1} إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاء وَالصَّيْفِ{2} فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ{3} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ{4} سورة قريش الآيات(1-4)

قد جاء فى تفسير هذه السورة أن تجار قريش كانوا يخرجون للتجارة فى رحلتين إحداهما فى فصل الشتاء وفيها يذهبون الى اليمن،والثانية فى فصل الصيف وفيها يذهبون الشام،وكانوا يتعرضون أثناء رحلاتهم هذه لمخاطر الطريق من غارات قطاع الطرق ونهب بضائعهم وكذلك كانوا يتعرضون للكوارث الطبيعية، فعمد أصحاب الإيلاف (وهم أربعة أخوه من بنو عبد مناف) الى عقد إتفاق مع قاطني البلاد والمناطق التى يمرون بها ليأمنوا على تجارتهم من أخطار الطريق، وكان هذا الإيلاف أو العقد يقضي بإغاثة وتعويض من تتعرض تجارته للنهب أثناء الرحلة، وبموجب هذا العهد كان تجار قريش يخرجون الى مختلف الامصار فلا يتعرض لهم أحد ولا تتعرض تجارتهم للنهب،وكانوا يقومون بدفع تعويض لمن تتلف أو تنهب بضاعته[1].

ب. من صور التأمين التى تعارف عليها العرب قبل الإسلام أيضاً نظام العاقلة،فقد كانت العواقل تتعاون فى دفع الدية عن الجاني فى الجناية الخطأ،وقد أقر الإسلام هذا النظام وأبقي عليه حتى أن صحيفة المدينة، وهى أول دستور إسلامي نص على نظام العواقل وحث على العمل به ،وهى صورة واضحة من صور التأمين التكافلي[2].

ج. نصت صحيفة المدينة التى وضعها رسول الله صلي الله عليه وسلم، على عدة صور من صور التأمين منها؛ النص على فداء الأسري المسلمين، عن طريق تعاون المسلمين على دفع ما يفدون به أسراهم،وكذلك تضمنت الصحيفة بنداً ينص على وفاء دين الغارمين، وذلك عن طريق تعاون المسلمين وإشتراكهم فى دفع الدين عن من يعجز من المسلمين عن الوفاء بدينه، وهذا النظام قبل فرض الزكاة ونظام الغارمين كثير الشبه بنظام تأمين الدين الذى عرف مؤخراً.

د. قيام سيدنا عمر بن الخطاب،بتسجيل أصحاب كل حرفة حسب سكنهم فى سجل خاص بهم فمن اصابه عجز عن العمل من أعضاء الحرفة ألزم بقية الأعضاء بدفع إعانه له.

2. ظهور التأمين التعاوني فى أوربا:

يري أنصار هذا الرأي أن التأمين التعاوني بدأ ظهوره فى أوربا وفى المانيا على وجه التحديد،حيث ظهر فيها القرن الخامس عشر أو السادس عشر الميلادي،وكان يغطي أخطار أوبئة

---

1 نعمات محمد مختار، مرجع سابق، ص 222.

2 أحمد ابوالسعود(2008م)،عقد التأمين بين النظرية والتطبيق. الأسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص37.

ونفوق المواشى وأخطار الحريق،ثم أتسعت مظلته ليشمل التأمين فى حالتي الوفاة أو المرض، وقامت أول جمعية تأمين تعاونية فى المانيا عام (1726م)، وبعد ذلك ظهرت بعض الهيئات الصغيرة فى مختلف الدول،كالجمعيات التعاونية للتأمين وجمعيات التأمين الذاتي وصناديق التأمين الخاصة.

3. ظهوره فى العصور القديمة:

يري أنصار هذا الرأي أن أول ظهور للتأمين التعاوني كان فى العصور القديمة،حيث عرفه قدماء المصريين وطبقوه فى جمعيات دفن الموتي، حيث كان المشتركين فى الجمعية يقومون بدفع إشتركات لمواجهة تكاليف التحنيط والدفن.

بالتالي يتضح أن التأمين التكافلي من ضروريات الإنسان منذ أقدم العصور وتطور حتى أخذ أشكالاً عديدة حتى وصل الى إطار جديد قائم على المشاركة والتعاون بين كافة الأطراف المشاركة فى هذا النظام تحت مسمي شركات التأمين التكافلي[1].

مسميات التأمين التعاوني، التبادلي، التكافلي، الإسلامي:

التأمين التعاوني:

ذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة من المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.

التأمين التبادلي:

سمي بذلك لسببين هما:

أ. أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه.

ب. يسمي كذلك ايضاً لأن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن.

ج. التأمين التكافلي، ويعد هو الأحدث نسبياً حيث شاع إستخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الإسم وعقدت بالخرطوم عام 1995م.

---

1 نعمات محمد مختار،مرجع سابق، ص 224.

التأمين التكافلي لغةً وإصطلاحاً:

تعريف التأمين التكافلي لغةً:

إن أصل كلمة التكافل في اللغة تأتي من الكلمة " كفالة "،وهي الضمان للديون ، أو الإلتزام بالحفظ والرعاية ومقتضي صيغة التكافل التي هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر أن كلا منهما ضامن للآخر[1].

التأمين التكافلي إصطلاحاً:

يطلق التأمين التكافلي علي جميع أنواع التأمين الملتزمة بالضوابط الشرعية فالتكافل هو التأمين الإسلامي المقابل للتأمين التقليدي.

يعرف التأمين التكافلي بأنه،إتفاق مجموعة من المشتركين فيما بينهم علي دعم بعضهم بعضاً متعاونين في تحمل الخسارة الناتجة من المخاطر. وفي ترتيبات التأمين التكافلي يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مشترك باعتباره التزاماً يتبرع به، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار.

كما يعرف بأنه هو طريقة من خلالها تكون كل القوي الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على، مصالح الآحاد ودفع الغرر، أي جلب النفع للغير ودفع الضرر عنهم[2].

من أبرز تعريف للتأمين التعاوني المركب ما ذهب اليه ملحم، فعرفه بأنه "عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال علي سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم علي أساس التكافل والتضامن عند تحقق الخطر المؤمن منه، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة علي أساس الوكالة بأجر معلوم".

قد عرفت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة التأمين التكافلي الإسلامي، بأنه اتفاق أشخاص يتعرضون لإخطار معينة علي أساس الإلتزام بالتبرع ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الإعتبارية وله ذمة مالية مستقلة يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها وذلك طبقاً للوائح والوثائق ويتولي

---

1 أحمد بن محمد علي الفيومي المقرى(1987م) المصباح المنير، ج(1). معجم عربي/. بيروت: مكتبة لبنان، دار الكتب العلمية، ص 42.

2عبد الحميد محمود البعلي، ووائل إبراهيم الراشد(2004م)، نظام التأمين التكافلي الإسلامي: قواعده، فنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري. الكويت: الديوان الأميري، ص19.

إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو تديره شركة مساهمة بأجر لتقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق[1].

كذلك يعرف التأمين التكافلي علي انه تنظيم تعاقدي يهدف الي تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة، حيث يقوم كل منهم بدفع مبلغ مالي علي سبيل التبرع يدعي (الاشتراك) بما يؤدي الي تكوين صندوق يسمي(صندوق المشتركين) يتم من خلاله دفع التعويض لمن يستحقه ويكون هذا الصندوق منفصلاً بشكل تام عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي الذى يسمي حساب المساهمين.

عرف أيضاً أنه" تعاون منظم تنظيماً دقيقا بين عدد من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد، حتى إذا ما تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أضرار جسيمة تحيق بمن نزل الخطر به منهم[2].

تقوم مؤسسة التأمين التكافلي بإدارة صندوق المشتركين وإستثمار الاموال المتجمعة فيه مقابل عمولة معينة بما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها.

أما فيما يتعلق بأصناف التأمين التكافلي فتنقسم أعمال التأمين التكافلي الي التأمين التكافلي العائلي والدي يشمل عمليات التأمين علي الحياة وتكوين الاموال والتأمين علي المرض والتأمين علي الحوادث البدنية المرتبطة بالتأمين التكافلي العائلي. والتأمين التكافلي العام الذي يشمل عمليات التأمين علي الممتلكات والتأمين علي المسؤوليات.

يتم النص علي وجوب ممارسة التأمين التكافلي صلب شركة مختصة بما يعني التخلي عن خيار النافدة، وتحديد أسس ومبادئ عقد التأمين، مع إعتماد النموذج المزدوج وهو النموذج الاكثر شيوعاً والذي ينص علي اعتماد الوكالة بالنسبة الي عمليات الاكتتاب وتتقاضي مؤسسة التأمين التكافلي مقابل ذلك مبلغاً معلوماً أو نسبة من الاشتراكات بإعتبارها وكيلاً،والمضاربة بالنسبة الي عمليات الاستثمار مقابل نسبة من عائدات بإعتبارها مضارباً التوظيفات، وبالنسبة الي تركيبة ومهام هيئة الرقابة الشرعية، فعلي مؤسسة التأمين التكافلي تكوين رقابة شرعية تضم علي الاقل ثلاثة أعضاء يقع تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد علي الا يكونوا من المساهمين في المؤسسة أو من العاملين بها. وتتمثل مهمة هيئة الرقابة الشرعية في مراقبة جميع معاملات

---

1 المعايير الشرعية(2010م)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة(البحرين)، ص364.

2 عبدالحميد محمد البعلي؛ ووائل ابراهيم الراشد(2009م)، نظام التأمين التكافلي الإسلامي: قواعده وفنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري. الكويت: الديوان الأميري، ص21

المؤسسة والاشراف عليها وإبداء الرأي في مدي تطابقها مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها . وتكون القرارت الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ملزمة لمؤسسة التأمين التكافلي، هذا الي جانب إحداث خطة المدقق الشرعي من بين موظفي الشركة ووجوب الفصل التام بين حساب المساهمين وحساب المشتركين، وكذلك مراعاة احكام الشريعة ومبادئها في التوظيفات المالية بالنسبة الي المشتركين والمساهمين علي حد السواء بما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية وهناك العديد من الشواهد الدالة على إقرار الشريعة للفكرة الاجتماعية والفنية للتأمين التكافلى على النحو التالي:

1.من القرآن الكريم:

قوله تعالى: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ{2} سورةالمائدة، الآية(2)

كما جاء فى قوله تعالى:{ وَالْعَصْرِ{1} إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ{2} إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ{3}سورة العصر الآيات(1-3) فالآيات التي تحث على التعاون في شتى المجالات، تدل على أن الإسلام دين التعاون والتراحم ،فالخالق سبحانه أمرنا بالتعاون على الخير ومحاربة الشر، وأوجب على الناس أن يعين بعضهم بعضاً في ميادين الحق والخير والبر.

2. من السنة النبوية:

أ. قوله صلّى الله عليه وسلّم": من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة" رواه مسلم.

ب. قوله صلّى الله عليه وسلّم" :والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"رواه مسلم.

ج. وفي قوله صلّى الله عليه وسلّم: "إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم"(أرملوا:فني طعامهم أو قارب) فهذه صورة مثالية للتكافل والتعاون، وفي عمل الأشعريين دليل واضح على التأمين التكافلى أيده رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بقوله عنهم إنهم مني وأنا منهم.

نشأة وتطور التأمين التكافلي الاسلامي:

بعد أن إستقر الأمر علي حرمة التأمين التجاري وإقرار التأمين التكافلي بديلاً مشروعاً له بقرار خاص صادر عن المجمع الفقهي الاسلامي، كان لابد من سياسة التعامل بالتأمين التكافلي

والارتقاء به الي المستوي الذي تندفع به الحاجة الي التأمين التجاري ، فبدلت علي مدار العقدين الماضيين جهود مشكورة تكللت بالنجاح ونتج عنها تأسيس شركات تأمين اسلامي تعمل بمقتضي التأمين التكافلي ولكن بصورة متطورة . وكان الدافع علي تطوير التامين التكافلي زيادة أعداد المستأمنين لتصبح بمئات الالاف ، وتنوع الاخطار المؤمن منها لتشمل أنواعاً كثيرة فإقتضي الامر وجود شركة متخصصة بالتأمين تتولي إدارة أعمال التأمين التكافلي إكتتاباً وتنفيداً علي أساس الوكالة بأجر معلوم؛ إلا من أهم العوامل التي شجعت علي انشاء شركات التأمين التكافلي صفة الجشع ولإستغلال التي مارستها شركات التأمين التجاري بعد أن أصبح هدفها الأول هو الربح، وزاد من إستغلالها أن التأمين في بعض صوره أصبح الزامياً كالتأمين علي السيارات، وتأمين أصحاب الأعمال علي حياة العمال، وتأمين البضائع المستوردة ونحو ذلك وقد أحدث ذلك ردة فعل ساهمت في تأسيس عدد من شركات التأمين التكافلي علي أساس التأمين التعاوني وهو أمر اقلق مضاجع شركات التأمين التجاري لأنه حل محلها في النطاق الواسع الذي كانت تعمل فيه وبمنهجية إسلامية متميزة تقوم علي أساس تقديم الحماية للمستامنين بكلفة متكافئة . إن العمليات المصرفية بمجملها،سواء أكانت تسهيلات مالية لأغراض الاستيراد والتصدير أو الصناعة أو منح القروض أو لأغراض الاستثمار فانها جميعاً تحتاج الي الضمان أو التأمين اللازم . هذا بالأضافة الي حاجة المصارف الملحة الي التأمين علي موجوداتها من أموال ثابتة ومنقولة حتي تطمئن الي استمرارية ممارستها لأعمالها وتحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها بأمان ولقد كان نتيجة التنبه لما لأنشاء مؤسسة مصرفية إسلامية من آثار إجتماعية وإقتصادية ، ذلك أن هنالك فئة كبيرة من المواطنين لم تكن تجد تجد وسيلة لقضاء حوائجها دون تحرج شرعي، التي وجدت ضالتها في البنوك الأسلامية ومن ثم تم تنشيطها وتحريكها والتفاعل مع دورة الاقتصاد الوطني. وقد وجدت البنوك الاسلامية، كما أنها جاءت لتتعاضد معها في حماية مدخراتها. ولقد كان للمصارف الاسلامية الدور الفاعل والمميز في تأسيس شركات التأمين التكافلي ودعمها ورعايتها وانجاحها، فكثير من هذه الشركات منبثق عن عن بعض المصارف الاسلامية وتقوم المصارف الاسلامية بالتأمين علي ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها لدي تلك الشركات.

مع التطور المستمر لصناعة التأمين (التكافلي- التجاري) لم يعد قطاعاً خدمياً بل امتد مفهوم هذه الصناعة لتصبح قطاعاً إنتاجياً وخدمياً وإستثمارها وإجتماعياً يؤثر في جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة وبغرض دعم هذه الصناعة التكافلية وحمايتها وضمان استمرارها في أداء أهدافها التي أنشئت لأجلها، كان تدخل المنظم والمراقب حتمية مراعاة

خصوصية الأنشطة المتعلقة بهذه الصناعة الإسلامية خاصة، ولهذا الغرض تم تصميم النموذج المقترح الذي تتمثل أهم مقوماته إبراز وتأصيل القواعد والأسس التي تقوم عليها عملية ضبط الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي. وتتمثل فروض النظام المحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية التي تتم في شركات التأمين التكافلي مما يحقق فرص التقاء أهداف المساهمين والمشتركين الأمر الذي يسهم في تطوير مقومات النمو والتقدم لتلك المؤسسات الإسلامية مما يدعم استمرارية وجودها في المجتمع، وإنه من الطبيعي كلما زادت درجة التحرر والإنتشار كانت هناك حاجة أكثر لوجود ضوابط ورقابة كافية على شركات التأمين التكافلي حتى يتثني لنظم الإشراف والرقابة تطوير سوق التأمين الإسلامي وتنميته فيعيد نظام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين السليم برمته ضرورة حتمية للحفاظ على كفاءة وسلامة وعدالة واستقرار سوق التأمين المحلي والعالمي على حد سواء وقد كان للنموذج المبني على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاصة بصناعة التأمين الإسلامي يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق والمشتركين كل بشكل مستقل عن الآخر ويساهم بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأيضاً المعايير الدولية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي لكل من المساهمين والمشتركين وإرساء أسس نظام مالي سليم وتوجيه المدخرات توجيها أمثلا نحو مجالات التنمية العديدة وفقاً للمعطيات الجديدة وأن تتجاوز الدور الروتيني لها بتواجد هيئات إشراف ورقابة (مالية وشرعية) على قطاع التأمين الإسلامي لضمان حماية كافية للمؤمن لهم وشركات التأمين والمجتمع ككل وهو يشمل الآتي[1]:

إصدارات المعايير الخاصة بصناعة التأمين الإسلامي:

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس التشريعي بمملكة البحرين من إصدار معيارين دوليين بشأن صناعة التأمين التكافلي الإسلامي الدولي رقم (12) والخاص بالتأمين التكافلي ثم تبعه بعد ذلك إصدار المعيار الشرعي الدولي الخاص بنفس الصناعة

1 عبد الستار الخويلدي(2012م) مشروع قانون نموذجي في التأمين التكافلي: مع نظام أساسي نموذجي لشركة تأمين تكافلي. الدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر، ص ص 7-8.

رقم (26) وقد تحدث المعياران الدوليان عن تفاصيل مهمة في الصناعة حيث صدرت بتقديم شرح طبيعة التأمين التكافلي الإسلامي رقم (12) والذي تم تخصيصه لإعمال شركات التأمين التكافلي.

العلاقة المالية في شركات التأمين التكافلي:

يقوم الهيكل المالي لشركات التأمين التكافلي على قسمين مختلفين من الحسابات هما حساب المساهمين (حملة الأسهم) ويمثل نظاميا رأس مال الشركة وحساب المشتركين المؤمن عليهم (حملة الوثائق) ويمثل نظامياً صندوق التأمين التكافلي وقد يعبر عنهما بصندوق المساهمين وصندوق المشتركين وفيما يختص بحساب المشتركين (الصندوق التكافلي) يقوم المؤمن عليه (المشترك) بسداد الأشتراك التعاون لصالح صندوق المشتركين ولا يخلو إما أن يقع الضرر عليه فيعوض من صندوق التأمين التكافلي، أو لا يقع فإن عوض نظير الضرر فقد تحقق مقصود التكافل الجماعي بالنسبة له وإن لم يقع فقد تحقق إيضاً مقصود التكافل الجماعي منه بالنسبة لغيره من المشتركين فإن تحقق فائض مالي في صندوق التأمين لم يجز صرف هذا الفائض لجهة أخري غير جماعة المشتركين المتكافلين بواسطة صندوق التكافل. يصد بالتنظيم المحاسبي مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة والتي تلائم طبيعة عمليات المشروع وايضاً الوسائل المحاسبية المتبعة سواءاً كانت يدوية أو آلية أو كليهما معاً ويجب عند تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين التكافلية مراعاة الخصائص التالية[1]:

1. ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة وظروف وحجم وعمليات كل شركات التامين.
2. موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له.
3. توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورة المستندية لعمليات التأمين المختلفة، وتقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كل منهم وتطبيق نظام الرقابة في شركة التأمين، وتوفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية والإشرافية والرقابية وأجهزة تقييم الأداء وإقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من حيث (التكلفة، الوقت الجهد). كما أن المصارف الأسلامية تعتبر جهة إيداع واستثمار لأموال شركات التامين التكافلي ومن أشهر شركات التامين التكافلي الإسلامي واسبقها تأسيساً حسب تصنيفها الشكل (1/2/2) التالي أدناه:

---

1 عبد الستار الخويلدي، مرجع سابق، ص8

الشكل (1/2/2)

تطور صناعة التأمين التكافلي

السنة	تطور صناعة التأمين التكافلي
1964	عقد فى دمشق إجتماع للمجمع الفقهي نوقش فيه موضوع التأمين، حيث أتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بديلاً عنه.
1979	قام بنك فيصل الاسلامي فى السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الاسلامية السودانية وفى نهاية السنة قام بنك دبي الاسلامي فى الامارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الاسلامية للتامين فى أمارة دبي.
1983	أسست شركة التكافل الاسلامية في البحرين ،وشركة التكافل الاسلامية فى لكسمبورج.
1984	دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ فى ماليزيا وتأسست شركة التكافل الماليزية.
1985	تأسست فى المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني،كما تأسست فى نفس السنة الشركة الاسلامية للتأمين وإعادة التأمين فى البحرين.
1992	شركة التامين الاسلامية العالمية في البحرين، ولبنك البحرين الاسلامي دور مهم في انشائها واستثمار أموالها.
1994	تأسست شركة التكافل الاندونسية.
1995	تأسست شركة التكافل السنغافورية وشركة التعاون الإسلامية فى قطر.
1996	شركة التامين الاسلامية في الاردن وتأسست بدعم من البنك الاسلامي الاردني.
2003	أسست فى ماليزيا شركة الاخلاص للتكافل.
2004	أسست فى ماليزيا شركة ماي بان للتكافل
2005	تأسست فى ماليزيا شركة تكافل كومبروس.
2007	تأسست شركة الاولي للتأمين المساهمة العامة المحدودة فى الاردن.
2009	بلغ عدد الشركات الاسلامية التكافلية (173) شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين.
2013	إرتفع عدد شركات التأمين التكافلي فى العام الى (206) شركة.

المصدر: بن منصور عبدالله كوديد سفيان، التأمين التكافلي من خلال الوقف، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب دول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 3-2012/12/4م، ص4 .

بالرجوع للشكل رقم (1/2/2) أعلاه نجد أنه يوضح تطور صناعة التأمين التكافلي، ويتضح أنه عرفت صناعة التأمين التكافلي عدة تطورات عبر التاريخ وكان أهم تحدي وفق التسلسل التاريخي كما جاء فى الشكل أعلاه.

أما في العالم العربي فقد بلغ عدد شركات التأمين ما يزيد عن (173) شركة، لذلك أوجب هذا التوسع مراقبي التأمين في الدول التي تعمل بها شركات التأمين وأعادة التأمين والمجازة للعمل وفق مفهوم التأمين التعاوني بالعمل علي إنشاء نظم وقوانين تنظم وتراقب نشاط التأمين واعادة التأمين التكافلي جنباً الي جنب مع أنظمة وقوانين تنظيم أعمال التأمين التقليدي؛ هذا وقد بلغ عدد شركات التأمين التكافلي حوالي(206) شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين والبعض الآخر شركات تأمين موزعة في العالم.

دوافع ومؤشرات نمو التأمين التكافلي:

1. لمحة عن سوق التأمين التكافلي العالمي:

شهد التأمين التكافلي الإسلامي في العالم نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية،دفعه لأن يحجز لنفسه مكانة كبيرة في سوق التأمينات العالمية ويجعله منافساً قوياً للتأمين التقليدي الذي ظل لسنوات عديدة يحظي وحيداً بكعكة هذا القطاع.

فنجد اليوم وفقاً للإحصائيات المتوافرة في هذا الخصوص تزايد ملحوظ في شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي ليصل عددها إلي أكثر من (54) شركة في المنطقة العربية و(103) شركات في العالم،وهو أمر لم يكن موجودا في الماضي القريب، إن لهذه الإحصائيات دلالة واضحة علي تنامي الطلب علي المنتجات التأمينية التكافلية وحاجة السوق المالي لها.

قد عرفت صناعة التأمين التكافلي نمواً لوجود الدوافع التالية[1]:

أ. توافق التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة الإسلامية والمستند إلي قرارات المجامع الفقهية والدولية.

ب. يشكل عدد المسلمين ما نسبته (20%) من سكان العالم ، يتنامي لديهم الرغبة في الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بما فيها أحكام المعاملات المالية، والمتضمنة صيغ التأمين الإسلامي، وهو سوق واعد.

ج. إرتفاع معدلات النمو السكاني في العالم الإسلامي.

د. يغلب علي التركيبة الإسلامية للعالم الإسلامي فئة الشباب المثقف الواعي الدي يخطط للمستقبل.

---

1 مولاي خليل(د.ت)التأمين التكافلي: الواقع والآفاق.(ورقة عمل) ،الجزائر:المركز الجامعى غليزان، ص ص10-11.

هـ. النمو المذهل في القطاع المالي الإسلامي حيث بلغ حجم السوق المالي الإسلامي260 مليار دولار أي ما يعادل 20% من القطاع المالي العالمي.

و. تدني حجم الإنفاق علي التأمين التقليدي بالنسبة لمعدل دخل الفرد في دول العالم الإسلامي حيث بلغت حوالي(1-1.7 %) مقارنة بـ (7-7.5%) في دول الغرب، مما يعني أن الباب ما زال مفتوحا أمام الحملات الترويجية لصناعة التكافل بغية إقناع الجمهور بالتمتع بالطمأنينة من خلال التغطيات التأمينية التكافلية.

ز. تصاعد وتيرة النمو الصناعي والتجاري لدي الدول المهتمة بصناعة التكافل.

ح. الإصلاحات التشريعية التي تبنتها بعض الدول والمتمثلة فيما يلي:

ط. جعل صيغة التأمين التكافلي هي الصيغة التامينية الوحيدة كما هو الأمر في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان.

ي. تشجيع بعض الدول علي الإستثمار في مجال التأمين التكافلي كما هو الحال في ماليزيا والكويت وقطر.

أهداف نظام التأمين التكافلي الإسلامي، تشمل[1]:

أ. التعاون: يقوم النظام على أساس التعاون والتكافل والتضامن بين مجموعة من الإفراد لدفع الأضرار ومجابهة الحوادث.

ب. خدمة الأعضاء: يهدف نظام التأمين التكافلى الإسلامي إلى خدمة أعضائه والتي تتمثل في تأمينهم من المخاطر عن طريق تكافلهم وتضامنهم في معاونة من يصيبه الضرر منهم مالياً، وليس الهدف هو المتاجرة بتوفير الأمان وتحقيق الأرباح.

ج. العضوية المفتوحة: يعتبر كل فرد عضواً مشتركاً مع الآخرين وليس مساهماً وما يقوم بسداده يعتبر تبرعاً منه عن رضاء تام لتعويض من يصيبه ضرر، وإذا لم يحدث ضرر فيظل مالكاً لما دفعه بالإضافة إلى نصيبه مما يكون قد ساقه الله من رزق من عائد إستثمار الفائض ، ويمكن لأي فرد الإنضمام في أي وقت.

د. إستثمار فائض الإشتراكات: يستثمر فائض الإشتراكات في المجالات التي تجيزها الشريعة الإسلامية وبذلك تنتفي شبهة الربا، ومن أهم صيغ الإستثمار الإسلامي: نظام المضاربة والمشاركة والمرابحة والإستصناع والإجارة والسلم.

---

1 التأمين التكافلي الإسلامى وآفاقة المستقبلية https/ elasrag.wordpress.com

هـ. فائض عمليات التأمين: إذا أسفـرت عمليات التأمين عن فائض يوزع على أعضاء الجماعة التأمينية.

و.الفصل بين أموال أصحاب الشركة وأموال الجماعـة التأمينية (المشتركين): يلزم أن تحتفظ شركة التأمين التكافلى الإسلامي بحسابات منفصلة لكل من أموال المؤسسين والمشتركين وتوزيع عائد إستثمار الأموال بينهما، ولا يجوز للمؤسسين الإشتراك في فائض العمليات التأمينية.

ز. المشاركة في الإدارة: من حق كل عضو في الجماعة التأمينية أن يرشح نفسه في إدارة نشاط الشركة، ولا يجوز أن ينفرد بإدارتها مجموعة مستقلة ويجوز أن يحصل مجلس الإدارة على مكافأة تخصم من الفائض قبل التوزيع.

ح. تكوين الإحتياطيات لمواجهة العجز إذا تجاوزت التعويضات: إذا تجاوزت التعويضات المدفوعة الإشتراكات المحصلة من المشتركين، يمكن لمجلس الإدارة تغطية هذا العجز عن طريق الإحتياطيات المكونة من الفوائض قبل التوزيع.

ط. تخضع الأنشطة والعمليات للمراقبة الشرعية: للتأكد من أن كافة الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها شركة التأمين الإسلامية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فيوجد في الشركة هيئة يطلق عليها اسم " هيئة الرقابة الشرعية والتي تتكون من فريق من علماء المسلمين المؤهلين في الشريعة الإسلامية والإقتصاد والتأمين، وتقوم هذه الهيئة بالمراقبة على تلك العمليات وتصدر الفتاوى المطلوبة لتسيير العمل.

أسواق التأمين التكافلي في الوطن العربي:

تم رسمياً إطلاق تقرير التكافل الدولي في ابريل 2012م، الذي تم إعداده بالتعاون مع شركة الإستشارات العالمية إرنست اند يونغ ، اثناء انعقاد فعاليات مؤتمر التكافل الدولي السنوي السابع بفندق دوست ثاني في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يعد تقرير "إرنست اند يونغ" أحد المبادرات الرائدة التي لا يقتصر هدفها الرئيس علي تحديد مستوي التميز التنافسي، بل يمتد ليشمل تعزيز مستوي التميز التنافسي والقيادة الإستراتيجية وتحسين الأداء في مجال التأمين الإسلامي علي المستوي العالمي ويركز التقرير في إصداره الخامس علي تحليل الإستراتيجيات الأساسية التي يجب أن توظفها مؤسسات التكافل الرائدة في سبيل ضمان إستمرار النمو بالتزامن مع دخول صناعة التأمين الإسلامي العالمي المرحلة الثانية من مراحل تنمية السوق.

في حديثه قبل إطلاق التقرير، قال الرئيس التنفيذي لمؤتمر التكافلي العالمي، ديفيد ماكلين: "شهدت صناعة التكافل تدويلاً كبيراً في العقد الأخير بفضل التوسع الكبير الدي حققته الصناعة متجاوزة الأسواق التقليدية عالية النمو في دول الخليج العربي وماليزيا، ما دفع عدداً من الدول إلي تعديل أنظمتها القانونية والتشريعية وإصدار إرشادات وتوجيهات جديدة في سبيل دعم الطلب المتزايد علي منتجات التأمين التكافلي في أسواقها المحلية؛وعلي رغم أن التوقعات العامة لصناعة التأمين التكافلي لا تزال إيجابية، إلا انه من الضروري مواجهة التحديات المتزايدة المتمثلة في زيادة التنافس ليس بين شركات التأمين التكافلي فحسب، بل ومن شركات التأمين التقليدية التي تدخل سوق التأمين التكافلي وكذلك انخفاض الأرباح من الإكتتاب ومحافظ الإستثمار بحيث تحافظ الصناعة علي مستوي نموها الحالي والوصول إلي مستوي 25 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2015م".

صرح مدير التأمين بشركة إرنست اند يونغ ماليزيا براندون سانتا ماريا في مداخلته أمام مؤتمر التكافل العالمي :قمة قادة آسيا 2012 في العاصمة الماليزية كوالالمبور (يونيو 2012م) "إن حجم التكافل لعالمية ارتفع بنسبة 19% لتصل إلي 8.3 مليارات دولار في في العالم 2010. وبلغت مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي هذه الأقساط 5.68 مليار دولار بينما وصلت مساهمة جنوب شرق آسيا إلي2 مليار دولار".

بحسب تقرير صدر مؤخراً عن بنك نيجارا ماليزيا شهدت صناعة التكافل معدل نمو مركب بنسبة 27 % من حيث الأقساط الصافية بين عامي 2005 و2010م. وتمثل المنافسة القوية واللوائح الجديدة ونقص الخبرة في صناعة التكافل المخاطر الرئيسية التي تواجه أسواق التكافل الناشئة حديثاً علي إستراتيجيات التسعير العدوانية للدخول في منافسة مع الشركات التقليدية الراسخة بيد أن هذه الإستراتيجيات لا تعتبر قابلة للإستمرار وتفرض ضغوطاً كبيرة علي الربحية في هذه الصناعة. وثمة متطلبات تنظيمية صارمة علي نحو متزايد فيما يتعلق برأس المال والملاءة المالية وهي تعبر عن توجه المنظمين للمستقبل المنشود".لقد أصبح الكثيرون فى عالمنا العربي والاسلامي يعتقدون أن التأمين التكافلي (أو التعاونى) بهذه الصورة التى قدم بها صار ضرورة من ضرورات الحياة فى هذا العصر،ويجدون مايبررون به هذه الضرورة[1].

الخرطوم 2018/3/7م، سونا أعلن دكتور عثمان الهادي المدير العام لشركة اعادة التأمين الوطنية والراعي الماسي لملتقى التكافل بالخرطوم والمزمع عقده في الفترة 12-13 مارس

1 عبدالسميع المصري(1980م) التأمين الاسلامي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة وهبى، ص21.

الجاري بالسلام روتانا، أعلن عن إقامة معهد التأمين الإفريقي بالخرطوم الذي يؤصل لتجربة السودان الرائدة والسباقة في مجال تطوير صناعة التأمين على مستوى العالم . وأوضح أن الملتقى سيناقش المبادئ الاساسية لنظام التأمين والممارسة وتحديات صناعة التكافل وتعزيز القدرات التنافسية للشركات وعدد من المحاور مشيراً الى أنه يشارك في الملتقى (300) عضواً من (17) دولة.

فى لقاء تفاكري مع الدكنور عثمان الهادي الخبير السوداني فى مجال التأمين الإسلامي؛ قال في منبر وكالة السودان للانباء اليوم حول الإعلان لملتقى التكافل إن السودان مؤهل بأن يقود تجربة التأمين الإسلامي بصورة عالمية أن عدداً مقدراً من العلماء والخبراء والفقهاء السودانيين تركوا بصماتهم في تأسيس التأمين بعدد من الدول كما أن رجال الاعمال السودانيين لهم السبق في مجال التأمين، وأشار الى الأثر السلبي الذي تركه الحظر الاقتصادي على السودان خاصة في تعامل شركات التأمين السودانية مع الاوربية والامريكية، مبينا أن المرحلة القادمة بعد فك الحظر سيفتح الباب واسعاً للتعامل مع شركات أخرى؛ وقال إن الثقافة التأمينية لدى المواطنين ضعيفة وعزاها لانتشار الأمية وعدم دراسة التأمين في المناهج الدراسية ، دعيا الإعلام لتكثيف دوره في رفع الوعي التأميني عبر الوسائط المختلفة تناول الهادي دور الشركات في المسئولية المجتمعية التى تقوم على التكافل وتوزيع الفوائض لعمل الخير ومن جانبه أوضح الاستاذ آدم أحمد حسن نائب رئيس الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي أن الاتحاد يضم (35) شركة تأمين منتشرة في العالم ويسعى لزيادة عضويته لتصل(200) شركة وقال "أصبح التكافل مرغوباً في العالم ووضع أصحاب المعارف التأمينية من الخبراء السودانيين معايير محددة للعمل التأميني التكافلي، وقامت شركات التكافل بالاتحاد بإختيار السودان مقراً للاتحاد، كما أن الامين العام ونائب الرئيس سودانيان، وقال "هذا اعتراف بدور السودان في تأسيس التكافل والمنبع الاساسي الذي تقوم عليه تجربة التكافل وأبان، أن الملتقى يجيء برعاية النائب الاول لرئيس الجمهورية تأكيداً لاهتمام الدولة بالتكافل[1].

أسس نظام التأمين التكافلي:

يقوم نظام التأمين التكافلى الإسلامي على الأسس التالية: أسس فقهية، أسس تعاونية.

---

1 عثمان الهادي. شركات التأمين السودانية رائدة صناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم، 2018م، موقع منبر سونا. https://www.suna-sd.net/ar/single?id=6016

1. الأسس الفقهية:

من الأسس الفقهية لنظام التأمين التكافلى الإسلامي الذى قرر مجمع الفقه الاسلامى بمكة المكرمة فى شعبان 1398هـ، الموافق يوليو1978م جواز التأمين التعاوني بدلاً من التأمين المحرم، وتتضمن ما يلي[1]:

أ. يعتبر التأمين التكافلى الإسلامي من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والإشتراك في تحمل المسئولية عن نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر.

ب. خلو التأمين التكافلى من الربا بنوعيه ربما الفضل وربا النسيئة فليست عقود المساهمين ربوية ولا يوظفون ما جمع من الإشتراكات في معاملات ربوية.

ج. أن لا يضر جهل المساهمين في التأمين التكافلى بتحديد ما يعود عليهم من النفع لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة.

د. الإستثمار الإسلامي لأموال المشتركين في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وفي مجال الطيبات بعيداً عن الربا.

2. الأسس التعاونية:

أما الأسس التعاونية لنظام التأمين التكافلى الإسلامي منها[2]:

أ. يمارس التأمين على الأساس التعاوني،طبقاً للشريعة الاسلامية،لانه جائز شرعاً بإتفاق الفقهاء ،بل هو مرغوب فيه،لانه من قبيل التعاون على البر.

ب. أن يكون المعنى التعاوني ظاهراً فيه ظهوراً واضحاً،وذلك بالنص صراحة.

ج. أن معنى التأمين التعاوني الاسلامي،حيث أن الشركة فى حقيقتها شركة للمُستأمنين الذين دفعوا الاقساط على سبيل التبرع ويعود التبرع ،ويعود عليهم هم الفائض،ولا يحصل أصحاب رأس المال على مقابل مادي من أعمال التأمين.

يتبين بأن أهم أسس نظام التأمين التكافلي(التعاونى) التى يقوم عليها منها ما يلي:

---

1 يوسف عبدالرحمن (1412هـ-1991م)، المؤجز فى التأمين الاسلامي بين النظرية والتطبيق: الكتاب الاول. القاهرة: مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، ص ص27-28.

2 المرجع السابق، ص ص 31-32.

أ. الأمن: التأمين مشتق من الأمن، والأمن مصدر من الفعل الثلاثي أمن ويعني طمأنة النفس وزوال الخوف . وقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات تدكر فيها معاني مختلفة للأمن مما يدل علي أهميته في الدنيا والآخرة.

إن الأمن مطلب فطري للإنسان لذلك طالب الإسلام بأن يتخد المرء كل أسباب الحيطة والحذر والنجاة من أسباب التلف والهلاك لقوله الله عز وجل:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعاً{71}سورة النساء الاية(71)

وقوله الله تعالي أيضاً:{وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُواْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ{195} سورة البقرة الآية(195)

من أحاديث النبي صلي الله عليه وسلم التي عظم الأمن قوله: "من بات آمنا في سربه معافاً في بدنه وعنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها ." وقدست الشريعة الإسلامية من القواعد والأحكام ما يكفل قيام مجتمع آمن ومطمئن ليقوم الإنسان بدوره كخليفة الله عز وحل في الرض يعمرها ويبدع فيها.

ب. التعاون والتكافل: يقوم المجتمع المسلم علي التعاون بأوسع معانيه إذ يعد أحد المقومات الأساسية والأصول الجوهرية التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، والتأمين باعتباره فكرة ونظاماً يقوم علي التعاون والتضامن، مما يجعله محققاً لمقاصد الشريعة متفقا مع غايتها وأهدافها. غير أن الشريعة إذ جعلت التعاون غاية مطلوبة فقد بينت الطريقة التي يتحقق بها هذا التعاون والتضامن ولم يترك ذلك لهوي الناس ، وعلي هذا فإن التأمين بفكرته ونظامه هو تعاون منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر معين أو مجموعة من الأخطار حتي إذا تحقق الخطر في حق بعضهم تعاون الجميع علي تعويض من نزل به الخطر . فهو تضامن وتكافل يؤدي إلي توزيع الخطر علي مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الدي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ،بدلاً من أن يبقي الضرر علي عاتق المصاب وحده. فالمقصود بالتكافل هو أن تتلاقي كل القوي الإنسانية في المجتمع من أجل المحافظة علي مصالح الآحاد من الضرر، ولعل أبلغ تعبير جامع لهذا التكافل قول النبي صلي الله عليه وسلم " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً.

ج. الإحتياط للمستقبل: الإحتياط للمستقبل وتوقي مفاجآت الحوادث فكرة تقررها الشريعة الإسلامية وتشهد بها أصولها ونصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية، فالله عز وجل ربط المسببات

بأسبابها وجعل ذلك من سنة الله عز وجل في الكون، ولنا في سورة يوسف أسوة حسنة فالله عز وجل يرشد المسلمين إلي الإحتياط للمستقبل بالإدخار من سنين الخصب إلي سنين الجدب.

قوله الله تعالي: {يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ{46} قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ{47} سورة يوسف الآيات(46-47)

كما في السنة النبوية المطهرة حديث النبي صلي الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص حين عاده في عام حجة الوداع ، " قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله ؟ قال لا قلت فالشطر قال لا قلت الثلث قال فالثلث الكثير إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس " يتفق الفقهاء علي ان الإسلام يدعو إلي تأمين الحياة المستقبلية وإن الإدخار والإحتياط للمستقبل ليس منافِ للتوكل علي الله.

خصائص ومزايا التأمين التكافلي:

المراد بخصائص التأمين التكافلي الاسلامي هي تلك الصفات التي يمتاز بها عن غيره من أنواع التأمين ، وأهم تلك الخصائص ما يلي:

1. أنه عقد تأمين جماعي يتم تنفيده وكالة عن المستأمنين:

فجميع المستأمنين يجمعهم عقد التامين التعاوني بحيث يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره والمؤمن له، فهو مؤمن له لأنه بإشتراكه في التأمين أخد صفة المستفيد فإكتسب بذلك حق الحصول عن التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ما ألم به الخطر المؤمن منه.وهو أيضاً مؤمن لغيره من خلال أقساط التأمين التي يدفعها كمشترك في التأمين فالمال الذي يدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له فيه صفة الشريك فهو يساهم بجزء من ماله في تلك التعويضات علي سبيل التبرع. أى أن الصيغة العملية التى شرعها الاسلام للتعاون وبذل التضحيات هى عقود التبرع التى لا يقصد المتعاون فيها عوضاً مالياً مقابلاً لما بذل،ومن ثم جازت هذه العقود[1].

2. عقد الوكالة في التأمين التكافلي:

يتمثل بقيام شركة التأمين بإدارة صندوق التأمين التعاوني الذي يشمل كافة العمليات التأمينية وذلك نيابة عن المستأمنين أنفسهم وبأجر معلوم يحدد قبيل نهاية السنة المالية للشركة. فنظراً لكثرة المستأمنين (المشتركين في التأمين) وتعذر إدارة التأمين من قبلهم كان لابد أن تتولي إدارة العمليات التأمينية جهة أخري متخصصة تكون مهمتها التعاون مع المستأمنين، وإستيفاء

1 عبدالسميع المصري(1980م) التأمين الاسلامي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة وهبة، ص30

أقساط التأمين ودفع التعويضات للمتضررين وفق أسس ومعايير محددة وبإسلوب علمي وفني دقيق وهذه الجهة هي شركة التأمين.

3. إنه لا يكتفي من حيث الغاية بترميم آثار المخاطر بإسلوب تعاوني:

بل يتعدي ذلك إلي تحقيق الأرباح للمستأمنين والمساهمين فالغاية الربحية مقصودة تبعاً في التأمين التكافلي ومقصودة أصلاً بالنسبة للمساهمين وأن تحقيق الربح لا ينفي عن التأمين التكافلي صفة التعاون إذا كان ذلك وفق الضوابط الشرعية المعينة التي تجعل السبيل للحصول عليه مشروعاً.

من أهم قنوات الربح المشروع في التأمين التكافلي ما يلي:

أ. أرباح استثمار المتوفر من أقساط التأمين الخاصة بالمستأمنين في مشاريع انتاجية مشروعة علي أساس المضاربة، وإقتسام الأرباح بين الشركة بوصفها الطرف المضارب وبين المستأمنين بوصفهم الطرف صاحب المال.

ب. أرباح إستثمار أموال المساهمين بالطرق المشروعة من أصل رأس المال بعد تغطية كافة الإلتزامات المالية الخاصة بحسابهم وتكون كلها للمساهمين،حيث أن الشركة تحتفظ بحسابين ماليين منفصلين عن بعضهما.

فالأول: حساب المستأمنين (حساب حملة الوثائق).

الثاني: هو حساب المساهمين الدي يشكل رأس مال شركة التأمين والأرباح الناتجة عن إستثمار أموال المساهمين تكون للمساهمين أنفسهم.

ج. الأجرة المعلومة التي تتقاضاها الشركة من أموال المستأمنين في مقابل إدارتها للعمليات التأمينية علي أساس الوكالة بأجر معلوم.

د. إن أقساط التأمين التي يدفعها المستأمنون تبقي ملكيتها للمستأمنين انفسهم بعد إستيفاء كافة الحقوق المالية التي تتطلبها العمليات التأمينية كدفع التعويضات للمتضررين، وتكاليف إعادة التأمين، وتكوين الإحتياطات الضرورية وغير ذلك من المصاريف التي تتطلبها العملية التأمينية.

هـ. إن من غايات التأمين التكافلي الأساسية المحافظة علي حفظ المال الذي يعتبر مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية وتشجيع المؤمنين علي ذلك من خلال إستحقاقهم للفائض التأميني.

و. إنه يعمل علي حفظ الأموال والممتلكات المشروعة التي يتم التأمين عليها وتكون نافعة للمجتمع ولا يساعد علي إقتناء وحفظ الأموال غير المشروعة التي تلحق ضرراً بالناس وتعتبر من الخبائث.

ز. التميز الفني والمعرفي والشرعي:إن التأمين بشكل عام علم قائم بذاته والتأمين التكافلي لكونه بديلاً للتأمين التجاري وحديثاً في نشأته يتطلب خبرة ومعرفة متخصصة في مجال التأمين لممارسته وتطبيقه، نظراً لطبيعته الخاصة التي تجمع بين المعرفتين الشرعية والفنية فالعمليات التأمينية لابد لسلامة ممارستها من وجود كوادر فنية مؤهلة تأهيلاً متميزاً من الناحيتين التامينية والشرعية لأن قيامها بواجبها بكفاءة واقتدار يدفع عجلة تقدمها علي غير صورتها الصحيحة له آثار لا تحمد عقباها في مسيرة شركات التأمين الإسلامية من الناحيتين المادية والمعنوية.

ح. أنه يدخل في مسمي عقود التبرعات لأنه لا يخلو من معني المعاوضة، فما يدفعه المستأمن من الأقساط يكون متبرعاً به كلياً أو جزئياً لمن ألم بهم الخطر من المستأمنين بأخذه من المستأمن من تعويضات عند نزول المصيبة به يكون إستحقاقاً له من جملة الأموال المتبرع بها من بقية المستأمنين كلياً أو جزئياً أيضاً، والقاعدة في ذلك كما يقول الدكتور حسين حامد حسان: إن المتبرع لجهة أو لجماعة تجمعهم صفة معينة فإنه يدخل في الإستحقاق مع هذه الجماعة إذا توافرت فيه هذه الصفة كمن تبرع لطلاب العلم فإنه يستحق نصيباً من هذا التبرع إذا طلب العلم ، فلا يقال في هذه الحالة أنه يأخد مقابلاً أو عوضاً لما بدل وانما يقال إنه يستحق نصيباً من المال المتبرع به لتوفر صفة الإستحقاق فيه فهو يدفع متبرعاً ويأخذ من مال التبرع فإنتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة[1].

فكل مستأمن متبرع ومتبرع له وبصفة الزامية تتطلبها طبيعة عقد التأمين التعاوني ، لأن موضوع العقد هو التزام المستأمنين بتحمل الخسائر الناجمة عن الأضرار المؤمن عليه عند حدوثها علي أساس التبرع المتبادل بينهم، والتخريج الفقهي لتبادل الإلتزام بالتبرع في عقد التأمين التعاوني أساسه قاعدة التزام التبرعات عند المالكية؛ ولما كان عقد التأمين التعاوني يدخل ضمن عقود التبرعات فلا يؤثر فيه الغرر في إستحقاق التعويض فزيادة التعويض عن الأقساط التي دفعها المستأمن لا يعد من قبيل الربا المحرم لأن الربا لا يكون إلا في عقود المعاوضات.

فالمستأمن في عقد التأمين التعاوني متبرع بما يستحق عليه من التعويضات التي تدفع للمتضررين والتعويض الذي يدفع في حال تضرره لا يأخذه عوضاً أو مقابلاً لما دفعه من أقساط، وإنما يأخذه تبرعاً علي أساس أنه أحد المستحقين للمال المتبرع به من قبل المستأمنين.

---

1 حسين حامد حسان، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، متاح في:
http://www.hussein-hamed.com/pagedetails.aspx?id=116

ط. أنه يصلح كبديل للتأمين التجاري في جميع أنواعه ولكن مع اختلاف في الماهية فالأخطار التي يصلح التأمين لتغطيتها في التأمين التكافلي كثيرة ومتعددة تشمل جميع الأخطار التي تتفر بها المصلحة التأمينية الجائزة شرعاً وبناءاً علي ما تقدم فإن التأمين التكافلي بخصائصه المميزة يحقق الغاية المنشودة من التأمين فيما يتعلق بترميم الأخطار والأضرار التي تصيبهم ، بإسلوب تكافلي تعاوني ينسجم مع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والمبادئ والقواعد الفقهية التي تحث علي التعاون والتكافل بين المسلمين.

الضوابط الشرعية لممارسة التأمين التكافلي:

تمارس شركة التأمين الإسلامية التأمين الإسلامي وفق الأسس والمبادئ الشرعية التالية[1]:

1. ممارسة العمليات التأمينية على أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع عن التأمين التجاري الذي أجمع على حرمته جمهور الفقهاء بحيث تشمل الممارسة جميع أنواع التأمين المعروفة ولابد أن يكون التعاون بارزاً بروزاً واضحاً بحيث يكون قصداً أساسياً لا ثانوياً وأصيلاً لا تابعاً وهذا الضابط له أثره البارز في الحكم الشرعي على التأمين، ليخرجه من معني المعاوضة إلى معني المعاونة والتبرع والمناصرة وذلك لما تقرر من أنه يغتفر فى عقود التبرعات ما لا يغتفر في عقود المعاوضات.

2. الالتزام بالأحكام الشرعية في جميع أعمال الشركة وذلك وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة، والتي تقوم بالتدقيق على سجلات الشركة وعقودها، واتفاقيات إعادة التأمين وفي مجالات استثماراتها وتتأكد من أن جميع تلك الأعمال قد تمت إدارتها وفق الأصول الشرعية. كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإجراء التعديلات والإضافات اللازمة لمعاملات الشركة بحيث تصبح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3. كل عقد تأميني كان الربح فيه قصد أصيل يكون محرماً، وإن هذه حقيقة لا يتجاوزها من له معرفة بكنه التأمين وجوهره، وهذا من أشد ما تجادل فيه المخالفون في المسألة بل أن علة (الغرر) من أكثر الشبهات المثارة حول التأمين ومن أبرز ما علت به الأصوات، وزاد حوله اللغط وتراشقت به سهام الفقهاء والباحثين وإن أي عقد تأمين قصد الربح فيه غير ظاهر أو تابع (مثل أجور العاملين أعضاء مجلس إدارة ومحاسبين وموظفين) أو منعدم (تطوع) فإنه وإن كانت فيه شبهة معاوضة (إذ هو قائم على أساس: التزم بالتبرع لك، بشرط أن تلتزم بالتبرع لي) إلا أن

---

1 نعمات محمد مختار (2005م) التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص224.

معني التبرع فيه أظهر فيلحق به ويمكن أن يكون هذا من تطبيقات قياس الشبه في فن الأصول فيقاس على عقد التبرع لأنه أكثر شبها به من عقد المعاوضة وبالتالي تجري على سائر أحكام عقود التبرعات فيغتفر الغرر الحاصل فيه.

4.عدم تأمين الممتلكات التي تدار بطريق غير مشروع أو يكون الغرض من انشائها يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية كالبنوك التجارية.

5. لإدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين من قبل شركة الإسلامية كجهة مستقلة على أساس الوكالة بأجر معلوم، يحدد إبتداء قبيل بداية كل سنة مالية وتدفع من اشتراكات المستأمنين (حملة الوثائق) ولا يؤثر ما تحصل عليه الشركة من أجور ومصاريف ادارية يكون عادلا وتوصف العلاقة هنا على أنها وكالة بأجر وكل ذلك مما يفرق التأمين التجاري الإسترباحي (التقليدي)، الذي يكون بين طرفين: المستأمن المغلوب والشركة الغالبة، وبين التأمين الإسلامي القائم على مبدأ التكافل والتعاون.

6. أن يكون طرفا العقد المؤمن والمؤمن له بمثابة ذمة مالية واحدة بحيث تكون هذه الذمة المالية واحدة ومستقلة وملكية صندوق التأمين التعاوني مشاعة بينهم ويتحمل جميعهم الغرم كما يتقاسمون الغنم، وهذا التكييف مهم جداً، وإلا انطوت العملية على أكل المال بالباطل واختلاط الأموال.

7. إدارة أموال معيدي التأمين المحتفظ بها من قبل الشركة كإحتياطات فنية لمواجهة ودعم الكفاءة المالية للشركة المسندة وذلك وفق الأسس الشرعية في إدارة واستثمار الأموال لدى المصارف الإسلامية.

8. وضع الأسس التفصيلية للشركة من قبل جماعة من الخبراء المختصين في التأمين التكافلي وإدارة أعمال التأمين من خلال كوادر فنية مدربة ومؤهلة،تجمع بين الكفاءة في العمل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

9. إستثمار المتوفر من أقساط التأمين علي أساس عقد المضاربة بحيث تكون الشركة طرفاً مضارباً، والمستأمنون الطرف صاحب المال والأرباح بين الفريقين حصة شائعة محدودة ابتداء قبيل بداية كل سنة مالية.

10. تقديم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن إذا لم تف الأقساط المستوفاة من المستأمنين لتغطية العجز ولم يكن لدي الشركة رصيد إحتياطي من أرباح المتوفر من أقساط التأمين.

11. توزيع الفائض التأميني علي جميع المستأمنين لأنهم أصحاب الحق فيه.

خلاصة المبحث:

يري بعض العلماء المعاصرين وجود اتفاق واختلاف بين مسميات التأمين التعاوني، التبادلي، التكافلي، الإسلامي، كما يري البعض إن الأفضل هو إستخدام مصطلح التأمين الإسلامي بدلا من مصطلح التأمين التكافلي وبدلا من مصطلح التأمين التعاوني وذلك كما يري أ.د حسن حامد حسن.

قد إختلف المهتمون بالتأمين حول تحديد بداية ظهور التأمين التكافلي فذهب البعض بأن بداية ظهوره،كانت فى بلاد العرب،وذهب فريق آخر للقول بان ظهوره كان فى أوربا،وذهب فريق آخر للقول بأن قدماء المصريين فى العصور القديمة هم أول من عرف نظام التأمين التعاوني وهناك العديد من الشواهد الدالة على إقرار الشريعة للفكرة الاجتماعية والفنية للتأمين التكافلى فى القرآن الكريم والسنة النبوية والمطهرة وأقوال الفقهاء، كما نجد أن هنالك عدة دوافع ومؤشرات لتطور ونمو التأمين التكافلي، بحيث يقوم نظام التأمين التكافلى الإسلامي على أسس فقهية، وأسس تعاونية.

كما أن ممارسة العمليات التأمينية على أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع عن التأمين التجاري الذي أجمع على حرمته جمهور الفقهاء بحيث تشمل الممارسة جميع أنواع التأمين المعروفة ولابد أن يكون التعاون بارزاً وواضحاً بحيث يكون قصداً أساسياً لا ثانوياً وأصيلاً لا تابعاً وهذا الضابط له أثره البارز في الحكم الشرعي على التأمين، ليخرجه من معني المعاوضة إلى معني المعاونة والتبرع والمناصرة.

المبحث الثالث

مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي (التجاري)

لقد إستقر الأمر على حرمة التأمين التقليدي بكافة أنواعه وجواز التأمين التكافلي وإعتباره البديل الشرعي للتأمين التقليدي، وذلك بقرار صادر من المجمع الفقهي الإسلامي. بعدها لم يكن هناك خيار سوى التفكير بتطوير التعامل بالتأمين التعاوني وإيجاد تصور جديد واسع يسمح بتكوين شركات تأمين إسلامية يكون التأمين التكافلي هو محور عملها وأساس معاملاتها.

أولاً: جوانب الإختلاف في التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي:

يتضمن التأمين التكافلى؛ التأمين على الممتلكات أو على الأشخاص عبر إصدار وثائق تأمين تكافلية لتغطية الأخطار المختلفة التى يتعرض لها الأفراد فى أشخاصهم أو ممتلكاتهم ويختلف التأمين التكافلى عن التأمين التقليدى فى عدة أمور منها الأتى[1]:

1. التأمين التكافلى عقد تأمين جماعى يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع لتعويض الأضرار التى قد تصيب أحدهم عند تحقق الخطر المؤمن عليه.
2. يوجد به أكثر من طرف من المؤمن عليهم الذين يتم توزيع الأقساط عليهم لتقليل حدة الخطر عند وقوعه على أحدهم وشركة التأمين كطرف آخر، وبالتالى توزع الأخطار هنا على أكثر من فرد.
3. لا يقوم النظام التأمينى التكافلى على الربح بالأساس ولكن هدفه الأول هو تقليل حدة الأخطار بتوزيعها على أكثر من فرد، والقسط يكون بصورة مبلغ مالى يتم دفعه من المؤمن له للشركة ويستخدم الفائض من التعويض المدفوع فى حالة الضرر كربح مالى للشركة.
4. يتم توزيع الأقساط به على أكثر من مؤمن ويكون فى الغالب منخفضاً لأنه يتم توزيعه على أكثر من شخص،والفائض هنا بعد دفع التعويض يتم توزيع الزيادة فيه على المشتركين بعد استثمارها.
5. التأمين التكافلى يكون المشترك به شريك فى الشركة وجزء منها،عن طريق إدارة صندوق الاشتراكات المجمع من المشتركين حملة الوثائق.

---

1 حسام الشقويري.التأمين التكافلي. موقع مجلة صحيفة اليوم الاسابع الالكترونية، 2020/11/10م، ص1.

كما يمكن أن نوجز بعض جوانب الإختلاف في التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي، وهي كالآتي[1]:

أ. من حيث الشكل: ففى التأمين التقليدي أو (التجارى) يكون عقد التأمين بين طرفين أحدهما المؤمن له، أو(المستأمن) والثانى شركة التأمين بوصفها المؤمن وتكون أقساط التأمين التى يلتزم بدفعها المؤمن له أو(المستأمن)، ملكاً للشركة ؛ تتصرف بها كما تشاء وتستغلها لحسابها ، أما فى التأمين التكافلى فإن طرفي العقد فيه هم المشتركين "المؤمن لهم" فكل مشترك "مؤمن له"، أو(مستأمن له) له صفتان فى آن واحد ... صفة المؤمن لغيره والمؤمن لنفسه ، ودور شركة التأمين هو إدارة العمليات التأمينية وأموال وإستثمارات التأمين والمضاربة بإسلوب شرعى على أساس الوكالة بأجر معلوم،ويتفق وأحكام الشريعة الإسلامية،والأقساط التي تستوفى من المؤمن لهم تكون ملكيتها لهم وليس للشركة ويتم إستثمار المتوفر منها لصالح المؤمن لهم.

ب. من حيث الغاية والهدف: في التأمين أو(التقليدي) الهدف الأساسي لشركة التأمين هو تحقيق أكبر قدر من الربح للمساهمين على حساب المؤمن لهم،وتحقيق الأمان والحماية للمستأمنين إن كان مقصوداً فإنه يقصد تبعاً وإستثناء.

أما فى التأمين التكافلى فإن المقصد الأساسى منه هو تحقيق الأمان والحماية من خلال التعاون بين المستأمنين"المؤمن لهم"، على ترميم آثار المخاطر التى تصيب أحدهم أو أيا منهم على أساس التبرع، فما يدفعه كل مشترك مستأمن أو "مؤمن له" من أقساط، إنما يريد به التعاون مع بقية المشتركين أو (المستأمنين) "المؤمن لهم" إنما هو مما خصصه المشتركين لذلك تبرعاً منهم له وهو التعويض عما لحقه من ضرر ،أو فى تخفيف الضرر أو رفعه عن أحدهم إذا ما نزل به ضرر بحدوث الكارثة أو الخطر المؤمن منه ... والغاية الربحية مقصودة تبعاً وليس أصالة.

ج. من حيث حجم قسط التأمين: في التأمين التقليدي يكون قسط التأمين مرتفعاً دائماً لتحقيق أكبر قدر من الربح، لأن فائض الأقساط التأمينية بعد دفع التعويضات للمتضررين يكون ربحاً للشركة،بحيث يدفع المشترك (المؤمن له) قسط مقدم يتم تحديده طبقاً للأساليب الفنية سواء كان التأمين تكافلياً أو تجارياً.

ففي التأمين التكافلي فإن قسط التأمين يكون منخفضاً نسبياً لإتاحة فرصة الإشتراك فيه لأكبر عدد من المؤمن لهم، وفي الحالات التي يكون فيها القسط أكثر من المعدل فتكون فائدة

---

1 مجلة بيت التأمين المصري السعودي الالكترونية، 2016م، ص1

الزيادة فيه للمشتركين "المؤمن لهم" حيث يتم إستثمار المتوفر من هذه الأقساط بأسلوب شرعي يعود بالربح عليهم.

بصورة أخرى فإن التأمين التكافلى يختلف عن التأمين التجارى بالنسبة للفائض المحقق من النشاط التأمينى ففي التأمين التكافلي يتم توزيع جزء من الفائض على المشتركين في التأمين طبقاً للنظام الأساسي لكل شركة ، بينما يكون الفائض التأمينى فى التأمين التجارى حقاً للمساهمين بالكامل، وهذا يجعل قسط التأمين التكافلى أقل منه فى التأمين التجارى فى الواقع وإن كان يبدو متساوياً معه في بداية التعاقد ، ويختلف القسط فى التأمين التجارى عنه فى التأمين التكافلى لصفته، فالقسط فى التأمين التجارى يدفع مقابل العوض المالى الذى تلتزم الشركة بدفعه للمؤمن له فى حالة تحقق الخطر المؤمن ضده ، فاذا لم يقع الخطر لا تدفع الشركة له شيئا مع تملكها للقسط كاملا ً،والتأمين التجارى أو(التقليدي) عقد معاوضة، أحد العوضين محدد وهو القسط الذى يدفعه المؤمن له والعوض الاخر مجهول حصوله ومجهول مقداره ومن هنا دخله الغرر ، اما القسط فى التأمين التكافلى فيدفعه المشترك متبرعاً به كله أو بعضه لمن يتحقق له الخطر المؤمن ضده من المشتركين، وهو واحد منهم،فالتأمين التكافلى هو عقد تبرع فى حقيقته وان كان المتبرع قد حصل على عوض نظير تبرعه، ولكونه عقد تبرع لم يؤثر فيه الغرر مع وجوده.

د. من حيث المشروعية: التأمين التقليدي محرم بجميع أنواعه عند أكثر الباحثين، أما التأمين التكافلي، فذهب أكثر الباحثين في التأمين إلى القول بجوازه، حيث أفتى بجوازه في مؤتمر علماء المسلمين الثاني المنعقد في القاهرة عام "1965م" ومؤتمر علماء المسلمين السابع عام "1972م" والمجمع الفقهي الإسلامي في دورته التي عقدت بمكة المكرمة في العاشر من شعبان عام "1398هـ" حيث قرر بالإجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية من جواز التأمين التكافلي بدلا من التأمين التقليدي المحرم حيث، إستدل المجمع على ذلك بالأدلة التالية[1]:

1.إن التأمين التكافلي يخلو من الربا بنوعيه الفضل والنساء،فعقود المساهمين فيه ليست ربوية ولا تستغل أقساط التأمين في المعاملات الربوية.

2.إن التأمين التكافلي من عقود التبرعات التي يقصد بها التعاون على توزيع الأخطار والإشتراك في تحمل المسؤولية عند حدوث الكوارث وذلك عن طريق مساهمة الأشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر.

---

1 مجلة بيت التأمين المصري السعودي الالكترونية، 2016م، ص2.

3.إن التأمين التكافلي يخلو من المقامرة والغرر والجهالة، وإن معرفة المساهمين فيه بتحديد ما قد يعود بالنفع عليهم لا يضر لأنهم متبرعون.

هـ. من حيث طبيعة العقد: فإن التأمين التتقليدي هو من عقود المعاوضات. بينما عقد التأمين التكافلي يدخل في مسمى عقود التبرعات وفيه من المعاملة التي هي أساسها التعاون والتبرع فهي خالية من المعاوضة بتاتاً.

و. من حيث إستثمار الأموال: فإنه في التأمين التقليدي تستثمر الأموال على أساس الربا المحرم، أما في التأمين التكافلي فإن إستثمار أموال التأمين يكون بالطرق المشروعة وليس فيه شئ من الربا.

كما إن إستثمار أموال التكافل يتطلب قنوات ونسب إستثمار تختلف عن استثمار اموال التأمين التجارى ، حيث يوجب نظام التكافل باستثمار الأموال فى الأوعية الإستثمارية التى تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وحيث أن الإطار التشريعى فى مصر لم يقنن بعد عمل شركات التكافل فإن شركة التأمين التكافلية العاملة فى السوق المصرى تلتزم بإستثمار أموال حملة الوثائق فى القنوات وبالنسب طبقا للقواعد التى تضعها هيئة الرقابة على التأمين فى هذا الشأن، بينما تقوم الشركة باستثمار أموال المساهمين فى الأوعية الإستثمارية التى تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يمكن أن نذكر الفروق بين التأمين التقليدي والتأمين التعاوني الإسلامي: كما جاء فى[1]:

1. العلاقة بين المستأمن وشركة التأمين التقليدية التي ينظمها عقد التأمين هي علاقة مبادلة مالية إحتمالية بين الالتزام من المستأمن بالأقساط والالتزام من شركة التأمين بالتعويضات (علاقة تقوم على المعاوضة). وينحصر حق المستأمن في التعويضات عند وجود السبب، مع حق شركة التأمين المطلق في الأقساط دون تدخل المستأمن في استثمارها أو الاستحقاق في الفائض. أما في التأمين الإسلامي فإن علاقة المستأمنين بالشركة هي علاقة تقوم على التبرع وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لمن يصيبه ضرر وهي علاقة تقوم على الوكالة من حيث الإدارة أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة أو وكالة بالاستثمار. والاشتراكات وعائد استثمارها تظل ملكاً مشتركاً للمستأمنين تتحدد حقوقهم فيها بحسب نظام التأمين وأسباب الاستحقاق في

---

1 على محيى الدين، القرة داغي (2009م) **التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته**، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الأسلامي الرياض السعودية، فندق الانتركونتنتال، المنعقد خلال الفترة 20-2009/1/22م، ص 479.

التعويض أو في الفائض التأميني. على أن يظهر ذلك في كل عقد من عقود التأمين التعاوني الذي تطرحه الشركة (شركة التأمين الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية) للاكتتاب وبخط بارز والذي ينص على: "يعتبر المؤمن له بقبوله التعامل مع الشركة على أساس هذه الوثيقة مشتركاً مع غيره من المؤمن لهم لدبها على أساس تعاوني وتقوم الشركة باستثمار أقساط التأمين كلياً أو جزئياً على أساس عقد المضاربة نظير حصة شائعة للشركة من الربح بصفتها مضارباً، تحدد في الإعلان العام في مركز الشركة وفروعها قبيل بداية كل عام ميلادي".

2. لجهة في التأمين التجاري من حيث المؤمن والمؤمن له جهة منفكة، إذ هما طرفان مستقلان يمثلان جهتين بينهما عقد معاوضة، جهة المؤمن له (وهو المشترك) وجهة الشريك المؤمن (وهي الشركة)، فيتوجه حينئذ النظر إلى هذا العقد من حيث دورانه بين الغُنم والغُرم والغرر لكل من طرفي العقد، بينما في التأمين التعاوني فإن الجهة متحدة، فهما طرفان متحدان متعاونان، مؤمن له وهو المؤمن نفسه، فليسا طرفاً عقد معاوضة لجهتين منفكتين، فلا يتوجه النظر إلى هذا على أنه عقد بين طرفين مستقلبن، يدور كل منها بين الغنم والغرم.

3.إن محفظة التأمين ليست مستقلة عن أموال الشركة في التأمين التقليدي، وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة، بخلاف شركات التكافل، فإن محفظة التأمبن فبها منفصلة تماماً عن أموال الشركة، وليست مملوكة لها، وإن عقد التأمين التقليدي عقد معاوضة بين المستأمن والشركة، يدفع حامل الوثيقة بموجبه أقساط التأمين إلى الشركة، وتدفع الشركة إليه مبالغ التأمين، عند توافر الشروط، من أموالها المملوكة لها. أما شركات التأمين الإسلامي فإن المستأمنين فيها يتبرعون بالأقساط إلى محفظة التأمين، وهي تتبرع إليهم بالتعويضات حسب شروطها.

4. الأرباح الحاصلة من استثمار الأقساط كلها مملوكة في التأمين التقليدي للشركة بحكم كون الأقساط مملوكة لها، ولا حق للمستأمنين في هذه الأرباح. أما ما يستحقونه من مبالغ التأمين أو التعويضات عند الأضرار المؤمن عليها فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين، لا من حيث إنهم يساهمون في الاستثمار بخلاف شركات التكافل، فإن أرباح الأقساط فيها ليست مملوكة للشركة، وإنما هي مملوكة لمحافظة التأمين المملوكة للمستأمنين، ولا يستحق المستأمنون في التأمين التقليدي أية حصة في الفائض التأميني، فإنه بأسره مملوك للشركة، وهو الربح المقصود لها من وراء عمليات التأمين أما في شركات التكافل، فالفائض كله مملوك للمحفظة، ويوزع كله أو جزء منه على المستأمنين.

5. تمارس شركات التأمين التقليدية كافة أنواع التأمين بينما تمارس شركات التأمين الإسلامي أنواع التأمين المشروعة التي تقع في مجال الحلال الطيب، ولا تخضع شركات التأمين التقليدية للرقابة الشرعية بينما تخضع شركات التأمين الإسلامية للرقابة الشرعية. وقد صدر عن مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم/9/ بخصوص موضوع التأمين وإعادة التأمين وقد ورد فيه: إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من 10 – 16 ربيع الاخر 1406هـ بعد أن تابع العروض المقدمة من العلماء المشاركين في الدورة حول موضوع التأمين وإعادة التأمين وبعد أن ناقش الدراسات المقدمة وبعد تعمق البحث في سائر صوره وأنواعه والمبادئ التي يقوم عليها والغايات التي يهدف إليها، وبعد النظر فيما صدر عن المجامع الفقهية والهيئات العلمية بهذا الشأن، قرر ما يلي:

1. إن عقد التأمين التجاري ذا القسط الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كبير مفُسد للعقد ولذا فهو محرم شرعاً.

2. إن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون، وكذلك الحال بالنسبة لإعادة التأمين القائم على أساس التأمين التعاوني.

3. دعوة الدول الإسلامية للعمل على إقامة مؤسسات التأمين التعاوني وكذلك مؤسسات تعاونية لإعادة التأمين حتى يتحرر الاقتصاد الإسلامي من الاستغلال ومن مخالفة النظام الذي يرضاه الله لهذه الأمة.

الشكل (1/3/2)

جوانب الإختلاف بين التأمين التكافلى (الإسلامي) والتأمين التقليدي (التجاري)

التأمين التكافلي(الإسلامي)	التأمين التقليدي (التجاري)
1.التأمين التكافلي قائم على التعاون ويدخل فى مسمي عقود التبرعات،ويخلو من الربا وغيره من المحظورات الشرعية.	1.التأمين التقليدي (التجاري) من عقود المعاوضات ولايخلو من الربا والغرر وغيره، من المحظورات الشرعية،حيث لا تتحرج شركات التأمين التجارية أن تقوم بالتأمين على أمور محرمة وأن تستثمر أموالها باسلوب ربوي.
2.وجود هيئة رقابة شرعية،حيث أنها تقوم بالتدقيق على سجلات الشركة وعقودها واتفاقيات إعادة التأمين ومجالات إستثمارها وتتأكد من أن جميع هذه الأعمال قد تمت إدارتها وفق الأصول الشرعية ،وخالية من أى محظور شرعي ،لأنها بذلك تنوب عن عمن لا نائب له.	2.وجود لجنة فنية فقط.
3.العلاقة القائمة بين المؤمن له(وهوالمستأمن) والمؤمن(هم المستأمنين) هم شركاء متضامنين فى الغنم والغرم.	3.العلاقة القائمة بين الشركة والمؤمن له تقوم على أساس تجاري تحكمه ظروف العرض والطلب.
4. يعود اصل قيمة القسط المدفوع الى صاحبه على أساس انه فائض تأميني بعد إستقطاع حصته من التعويضات والمصاريف.	4.لا يعود أصل أو أي جزء من قيمة القسط المدفوع بأى حال من الأحوال الى صاحبه المؤمن له.
5.عوائد إستثمارات أصول الأقساط تخص أصحابها المؤمنين بعد إستقطاع حصة الشركة "كمضارب"	5.عوائد إستثمارات أصول الأقساط تؤول لصالح الشركة التجارية(المساهمين) فقد دون غيرهم.
6.تهدف الشركة فى المقام الأول الى توفير التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع وتنميته.	6.تهدف الشركة الى تحقيق أعلى ربحية ممكنة للمساهمين.
7.أرباح الشركة ناتجة عن إستثمار أموالها الذاتية وعن حصتها"كمضارب" من عوائد إستثمار فائض أقساط التأمين وعن الأجر المعلوم مقابل إدارتها بصندوق التأمين التعاوني	7.أرباح الشركة ناتجة عن إستثمار أموالها الذاتية بالإضافة الى الأرباح التجارية الناتجة عن عمليات التأمين كاملة.
8.تمتاز بوجود رأس مال ثابت؛ يخص المساهمين ورأس مال لآخر متغير يخص حملة الوثائق.	8.لديها رأس مال واحد يخص المساهمين فقط.

المصدر: من إعداد الباحثة، 2021م.

بالرجوع للشكل رقم (1/3/2) أعلاه، نجد انه يتناول جوانب الإختلاف بين التأمين التكافلى (الإسلامي) والتأمين التقليدي (التجاري).

ثانياً: الفائض التأمينى فى شركات التأمين التكافلي وطريقة توزيعه:

1. مفهوم الفائض التأميني:

هناك جملة من التعريف تبرر مفهوم الفائض التأميني من أهما ما يلي[1]:

أ. الفائض التأميني، هو الرصيد المالي المتبقي من أقساط المشتركين وإستثماراتها، بعد سداد التعويضات وإقتطاع رصيد الإحتياطات الفنية وتغطية جميع المصروفات والنفقات، وهو ملك مطلق لحملة الوثائق يتقاسمونه، على حسب ما يحدده نظام التأمين المقر من قبل حملة الوثائق، وليس للمساهمين فى شركة التأمين الإسلامية أي حق على الفائض التأميني.

ب. يعرف الفائض التأميني بأنه الرصيد المالي المتبقي فى حساب المشتركين (حملة الوثائق) من مجموع الأقساط ،التى قدموها وعوائد إستثماراتها، وعوائد إعادة التأمين بعد تسديد المطالبات، ورصد الإحتياطات الفنية وتغطية جميع المصاريف والنفقات[2].

ج. يقصد بالفائض، ما تبقي من أقساط المشتركين والإحتياطات وعوائدها بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة، أو التى ستدفع خلال السنة،فهذا الناتج ليس ربحاً،وإنما يسمى الفائض[3].

د. أما التعريف المحاسبي للفائض، فيقصد به الفرق بين الإيرادات والمصروفات فى صندوق التكافل عند نهاية العام فغذات زادات الإيرادات عن المصروفات كان الفائض إيجابياً وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً[4].

2. أنواع الفائض التأميني:

هنالك نوعان من الفائض التأمينى، أحدهما قابل للتوزيع والآخر غير قابل للتوزيع،ويتم فيما يلي توضيح هذين النوعين وهما[5]:

---

1 عبدالستار الخويلدي.مشروع قانون نموذجي فى التأمين التكافلي، ص 8.

2 أحمد محمد السعد(2011م)، تطبيقات التصرف فى الفائض التأميني.بحث مقدم الى الملتقي الثالث للتأمين التعاوني ،الرياض:الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الفترة من 7-12/8/ 2011م،ص 14.

3 عجيل حاسم النشمي(2012م)،مباديء التأمين الإسلامي،الدورة العشرون لمؤتمر الفقة الإسلامي الدولي ،الجزائر، ص 9.

4 شعبان محمد البراوي(2010م)، الفائض التأميني فى شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالادارة،(ورق عمل) مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،المنعقد فى المنامة (البحرين)، فى الفترة من 25/ 27/مايو 2010م، ص 56.

5 هيثم محمد حيدر،ومحمد ابراهيم مادي(2009م)، الفائض التأميني فى شركات التأمين الإسلامي(ورقة عمل) بحث مقدم الى ملتقي التأمين التعاوني،الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الرياض(السعودية) فى الفترة من20/22/1/ 2009م، ص 15.

أ. الفائض التأميني الإجمالي: وهو يمثل الفرق بين الإشتراكات والتعويضات ،مخصوماً من المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة.

هو غير قابل للتوزيع، وهذا النوع من الفائض ليس ناتجاً من جهد قامت به الشركة فى إستثمار الإشتراكات.

ب. الفائض التأميني الصافى: هو الذى يضاف الى الفائض الاجمالي ما يخص المؤمن لهم من عائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف[1].

الملاحظ أن معظم الباحثين فى هذا المجال يستعملون مصطلح الفائض التأميني على نحو مطلق، وهم يريدون الفائض الصافي،لانه يمثل المرحلة النهائية التى يؤدي اليها الفائض من أقساط التأمين.

ثالثاً: كيفية التصرف فى الفائض التأميني فى شركات التأمين الإسلامية:

1. رصد الفائض التأميني فى صندوق خاص يسمي صندوق المخاطر عند من لايري جواز توزيع الفائض على حملة الوثائق على أساس أن قسط التأمين المدفوع من المشترك كله هبه ولا يجوز الرجوع بشىء من الهبة لأنها خرجت من ملك صاحبها.

2. رصد الفائض التأميني فى حساب خاص بصفة إحتياطات فنية خاصة فى السنوات الأولي من عمر الشركة عند من يرى توزيع الفائض على حملة الوثائق.

3. صرف الفائض التأميني فى وجوه الخير كلياً أو جزئياً بعد رصده فى حساب وجوه الخير فى الشركة.

4. توزيع الفائض التأمينى كلياً أو جزئياً على حملة الوثائق بحيث يصبح نصيب المشترك من الفائض جزءاً من مجموع الأموال الفردية التى يملكها ويتصرف فيها.

رابعاً: معايير الفائض التأمينى فى شركات التأمين الإسلامية:

إن الفائض التأمينى حق خاص بحملة الوثائق وملك شرعى لهم يتم التصرف به من قبل إدارة الشركة بما يحقق مصالحهم وفق اللوائح المعتمدة مثل تكوين الإحتياطات لصندوق التأمين التعاوني المملوك لهم، أو توزيعه عليهم أو التبرع به فى وجوه الخير نيابة عنهم ولا تستحق الشركة المديرة لأعمال التأمين شيئاً منه لا على سبيل الأجرة، ولا مقابل الإستثمار لانه إذا أخذ

---

1 العيفة عبدالحق،ومحمد ابراهيم مادي(2012م)، الفائض التأميني وتوزيعه فى شركات التأمين الإسلامي، (ورقة عمل)، بحث مقدم الى الملتقي الدولي السابع حول الصناعة التأمينية:الواقع العملي وآفاق التطوير،تجارب دول ،جامعة حسيب بن بوعلي، 3- 4/ ديسمبر 2012م، ص7

بصفة الأجرة لإدارة أعمال التأمين فيجب أن تكون معلومة لأن الإجارة من عقود المعاوضات المالية التى تفسدها الجهالة الفاحشة ،والفائض قد يوجد وقد لا يوجد ،والأجرة تستحق سواء وجد الفائض أم لم يوجد، ولا يجوز أيضاً أن يؤخذ شيء من الفائض مقابل إستثمار الأقساط،لأن مقابل الإستثمار يجب أن يكون نسبة معلومة من الأرباح المتحققة،وإن أخذ حصة من الفائض يؤدى الى جهالة المقابل المالي للإستثمار لأن الفائض قد يوجد ،وقد لا يوجد فتفسد المضاربة التى على أساسها يتم الإستثمار.

نظراً لأن شركات التأمين الإسلامية حديثة عهد بالظهور مقارنة بشركات التأمين التجاري (التقليدى)، فإنها تختلف فيما بينها من حيث المعيار الذى تعتمده كل شركة لتوزيع الفائض التأمينى.

قد تم التوصل مؤخراً الى وضع جملة من المعايير لتوزيع الفائض التأمينى فى شركات التأمين الإسلامية ،من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فى البحرين، بحيث يترك لإدارة كل شركة حرية إختيار المعيار الذى تراه مناسباً،حيث تم إعتماد المعايير، الأول والثانى والثالث من قبل الهيئة.

من أهم هذه المعايير ما يلى[1]:

المعيار الأول: شمول توزيع الفائض التأمينى لجميع حملة الوثائق دون تفريق بين من حصل على تعويضات، ومن لم يحصل، بنسبة إشتراك كل منهم لأن كل مشترك متبرع للآخرين بما يدفع لهم من تعويضات وما بقى من إشتراكه يجب أن يرد اليه بعد خصم ما تتطلبه العمليات التأمينية من مصاريف ونفقات وتكوين الإحتياطات.

هذه الطريقة تغلب مراعاة جانب المعنى القانونى الذى يشعر به المكتتب حتى لو حصل على تعويضات مستغرقة لأقساطه أو أقل منها ويجري العمل بهذا المعيار فى شركة التأمين الإسلامية فى الأردن وكل من شركة التأمين الإسلامية،وشركة البركة للتأمين فى السودان.

المعيار الثانى: شمول توزيع الفائض التأمينى لحملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأمينى.

هذه الطريقة تراعي إستفادة الحاصلين على مزايا التعاون مهما قلت،فتعتبر ذلك إستفادة تعفى من شمول التوزيع لهم.

---

1 العيفة، مرجع سابق، ص ص 7-8.

المعيار الثالث: وهو يشمل من حصل على تعويضات إستغرقت جميع أقساطه وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه.

فالذين حصلوا على تعويضات إستغرقت جميع أقساطه لا يستحقون شيئاً من الفائض التأمينى، أما الذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطه فيعطون من الفائض التأمينى ويكون حظهم منه ؛حصتهم من الفائض كاملة مخصوماً منها الجزء من التعويض الذى حصلوا عليه.

المعيار الرابع: توزيع نسبة مئوية ثابتة من الفائض التأمينى المخصص للتوزيع على المستأمنين (حملة الوثائق) والإحتفاظ بالباقي فى الشركة.

المعيار الخامس: تقسيم الفائض التأمينى المخصص للتوزيع بين حملة الوثائق بحيث يُعطى المتضررون الذين دفعت لهم تعويضات نصف ما يُعطى لغير المتضررين.

المعيار السادس: التوزيع بأى طريقة أخري تقرها هيئة الرقابة الشرعية للشركة.

أهم سبل إستثمار الفائض التأمينى فى شركات التأمين الإسلامية:

يمكن إستثمار الفائض التأمينى فى الحالات والكيفيات التالية[1]:

1. إستثمار الفائض التأمينى المرصد فى صندوق المخاطر أوفى حساب الإحتياطات الفنية على أساس المضاربة أو الوكالة بأجر معلوم، وينص على ذلك فى وثائق التأمين ليصبح معلوماً من قبل حملة الوثائق كما هو معمول به فى شركة التأمين الإسلامية فى الأردن ضمن ما يعرف بفقرة التأمين التعاونى.

فإذا كان الإستثمار على أساس المضاربة فتكون الشركة المديرة هى الطرف الذى يقوم بالعمل، وحملة الوثائق هم الطرف صاحب المال،ويكون الربح حصة شائعة تقدر بنسبة مئوية معلومة فى حالة تحققه.

إذا كان الإستثمار على أساس الوكالة بأجر معلوم فإن الشركة تكون وكيلة عن حملة الوثائق فى تنمية وإستثمار جزء من أموالهم (الفائض المرصد) مقابل نسبة مئوية من الربح المتحقق تماماً كالأجر مقابل إدارة العمليات التأمينية.

تضاف حصة الشركة من الأرباح الى حساب المساهمين ،أما حصة الوثائق فتضاف الى جملة أموالهم المرصدة فى صندوق المخاطر أو حساب الإحتياطات الفنية الخاصيين بهم.

---

1 العيفة، مرجع سابق، ص ص8–9.

2. إستثمار الفائض التأمينى المرصد فى حساب وجوه الخير قبل توزيعه على أساس المضاربة أو الوكالة بأجر معلوم كإستثمار الفائض المرصد فى صندوق المخاطر وحساب الإحتياطات الفنية والفرق الوحيد بين هذه الحالة والتى قبلها أن الأرباح المتحققة الخاصة بحساب وجوه الخير تضاف الى الحساب نفسه ولايملكها حملة الوثائق.

فتكون الغاية من الإستثمار بالنسبة لهذا الحساب، هى تنمية وزيادة أموال وجوه الخير، ويزداد تبعاً لذلك الأجر والثواب بالنسبة لحملة الوثائق لأن أصل المال ونماءه يكون صدقة.

3. أما الفائض التأمينى المخصص للتوزيع فإن نصيب كل مشترك يصبح ملكاً خاصاً به يدخل فى حسابه الخاص فى الشركة ولا يجوز إستثمار شىء منه إلا بإذن صاحبه ونظراً لتدني القيمة المالية لحصة كل مشترك من الفائض التأمينى فإن مثل هذا الإستثمار لا يكون مجدياً إلا إذا كان عدد الراغبين فى الإستثمار كبيراً ورغبوا بإستثمار مخصصاتهم من الفائض من قبل الشركة؛فعندما يمكن أن تستثمر تلك الأموال على نحو ما تقدم فى الحالتين السابقتين.

خامساً: الفرق بين الفائض التأميني فى شركات التأمين الإسلامية والشركات التجارية:

يعتبر الفائض التأميني من الفروق الجوهرية التي يتميز بها التأمين الإسلامى الذى إنشأت على أساسه شركات التأمين الإسلامية عن شركات التأمين التجارية التقليدية والذى تعمل بمقتضاه شركات التأمين التقليدية لأن الفائض التأمينى يعاد فى التأمين الإسلامى للمشتركين على أساس انه زيادة من الأقساط التى أُخذت منهم مع نمائها المشروع بعد تغطية كافة المطالبات على أساس الإلتزام بالتبرع بينهم لانه من عقود التبرعات[1].

أما فى التأمين التجاري فإن تلك الزيادة المتحصلة من الفرق بين التعويضات والأقساط تعتبر ربحاً خاصاً بالمساهمين لأن التأمين التجاري عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه وبناء عليه فتطبق على التأمين التجاري أحكام المعاوضات المالية ،أما التأمين الإسلامي فإنه يعمل بموجب عقد التأمين التعاوني فتنطبق عليه أحكام التبرعات.

لا شك أن عقد التأمين بصفة عامة يشتمل على الغرر المتمثل فى إحتمالية وقوع الحادث المؤمن منه أو عدم وقوعه،ويشتمل أيضاً على الجهالة المتمثلة بمقدار التعويض المستحق فى حالة وقوعه.

---

1 العيفة، مرجع سابق، ص9

من المقرر شرعاً أن عقود المعاوضات المالية، لا تصح مع الغرر والجهالة، فى حين أنهما لا يؤثران فى عقود التبرعات، ولذلك كان عقد التأمين التجاري محرماً وعقد التأمين التعاوني مشروعاً ، وسنتطرق في الشكل (1/3/2) التالي الي ما يلي:

الشكل (1/3/2)

أهم الفروق الجوهرية بين الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامى (التكافلى) بين شركات التأمين التجارية أو (التقليدية)

العبارة	شركات الإسلامي (التكافلي)	شركات التأمين التجاري
المعني	ما فاض من الاشتراكات وأرباحها بعد أداء التعويضات والمصروفات ودفع مبالغ إعادة التأمين وتجنيب الاحتياطات والمخصصات	الزيادة الحاصلة في رأس المال بعد تقليبه بالتجارة والاستثمار
حقيقته	تبع لا قصد ، فليس مقصودا أصالة إذ التأمين التكافلي قائم على عقد التبرع المنظم الملزم	مقصود أصالة ، ويدخل في حساب عناصر قسط التأمين إذ التأمين قائم على عقد المعاوضة القانوني الفردي المالي
الهدف منه	التعاون على تفتيت الخطر والتكافل في تحمل الضرر وتعويضه والتبرع به ابتداء ، إذ أن حكمه حكم أصله.	المعاوضة ومصلحة المساهمين أي شركة التأمين فقط.
الملكية	من حق حملة الوثائق وحدهم ومملوك لهيئة المشتركين.	من حق المساهمين وحدهم ومملوك لشركة التأمين
التوزيع	وفقا لما يقرره نظام الشركة ومجلس الإدارة حسبما تقتضيه مصلحة حملة الوثائق والتأمين التكافلي	حسبما يقتضيه القانون ومصلحة المساهمين في شركة التأمين

المصدر: العيفة عبد الحق، محمد ابراهيم مادي(2012م) الفائض التأميني وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب دول جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 3- 4، ديسمبر 2012م، ص ص 8-9.

بالرجوع للشكل رقم (1/3/2) أعلاه يتبين انه يوضح أهم الفروق الجوهرية بين الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامى (التكافلى)، بين شركات التأمين التجارية أو (التقليدية).

سادساً: عيوب نظام التأمين التكافلي:

تتمثل عيوب نظام التأمين التكافلي فيما يلي[1]:

1. إلتزام العضو فى التأمين التكافلي ليس محدداً، حيث لا يعرف العضو مقدار المبلغ المطلوب بدفعه كل سنة، إذ أن ما يدفعه كل عام يتوقف على مقدار الخسارة التى تقع فعلاً،وهذا من أهم عيوب هذا النظام.

2. الخسائر ليست مضمونة الدفع بالكامل، فقد يحدث أن يتحقق الإعسار لبعض الأعضاء ،كما انه ليس هنالك ما يضمن الدفع فى مثل هذه الحالة نظراً لعدم وجود رأسمال لهيئة التأمين التكافلي.

3. من عيوب هذا النظام أيضاً، أن عدد الأفراد لا يكون بالكثرة المطلوبة لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة، ونظراً لقلة العدد، يكون مدي الذبذبة حول الإحتمال الحقيقي لوقوع الخطر واسعة، أي أن الخسارة الواقعة قد تكون أكبر بكثير أو أقل بكثير من الخسارة المتوقعة، ومن السهل تصور مقدار الخطورة فى الحالة الأولي.

4. شركات التأمين التكافلي إستخدمت نفس وثائق التأمين التجاري مع وضع إطار شرعى لها ولم تجتهد بنفسها أو مستعينة ببيوت خبرة متخصصة للخروج بوثائق تأمين تكافلي نابعة من الشريعة وليست متوافقة مع الشريعة ومقاصدها.

5. معظم القيادات والعاملين فى هذه الشركات من أصحاب الخبرات فى مجال التأمين التجاري، ولم يحصلوا على التأهيل والمعارف الكاملة عن التأمين التكافلي.

6. معظم المؤتمرات والندوات والدراسات الأكاديمية إنصبت على الجانب النظري والفقهى، ولم تتطرق للتطبيق ومعالجة السلبيات ومساعدة،وهذه الشركات الوليدة على تقويم مسارها بإستمرار.

7. لا توجد مراجعة شرعية خارجية على أعمال شركات التأمين التكافلي أسوة بمراجعة الحسابات لتوضيح مدي إلتزام كل شركة بتطبيق ما يفتى به والإلتزام بكل ما هو شرعي فى معاملاتها[2].

1رمضان أبو السُعود(1994م) المُوجز في شرح العُقود المُسماة،عُقود البيع والمُقايضة والتأمين. بيروت: الدار الجامعيَّة، ص113.

2 ناصر عبدالحميد(2009م)، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني(ورقة عمل) بحث مقدم الى ملتقي التأمين التعاوني، الرياض (السعودية)، الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل،فى الفترة من 20/ 22 /2009/1م، ص40.

8. كثير من العاملين بهذه الشركات لا يعلم ما هو الفرق بين التأمين التجاري ،والتأمين التكافلي ويمارس عمله بنفس مفهوم وأداء التأمين التجاري،سواء فى قبول الاخطار أو معالجة المطالبات أو قبول طلبات الحماية والإدخار ويرجع ذلك لنقص الموارد البشرية المؤهلة والتى سببها ما يلي[1]:

أ. عدم وجود مقررات دراسية للتأمين التكافلي فى المعاهد والجامعات.

ب. عدم وجود منهج تدريبي يعمل على سد النقص فى مجال المعارف والمهارات للتأمين التكافلي.

ج. الإعتماد على الإجتهادات الفردية فى التنمية الذاتية للعاملين فى مجال التأمين التكافلي.

د. عدم وجود نظام رسمي يكون مسئول عن إعداد الموارد البشرية لهذه الصناعة ويؤكد جودتها.

هـ. عدم وجود شهادات مهنية للعاملين فى هذا المجال أسوة بشهادات ممارسة مهنة التأمين التجاري وما شابهها.

سابعاً: متطلبات نجاح صناعة التأمين التكافلي:

تتطلب نجاح صناعة التأمين التكافلي الإهتمام بالنقاط التالية بالنسبة للقائمين عليه[2]:

1. يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تقدم شهادة سنوية على مدي إلتزام شركة التأمين التكافلي بأحكام الشريعة فى معاملاتها أي ما يسمى بالرقابة اللاحقة وذلك ضماناً لعدم إنحراف المؤسسة عن الإلتزام الشرعي الذي قامت عليه.

2. على مؤسسات التأمين التكافلي أن تتكاتف من أجل عقد اللقاءات التثقيفية والدورات التدريبية والعمل على إنشاء مركز أبحاث متخصص فى التأمين التكافلي يحدد أصول الصناعة وفنياتها الشرعية والتقنية،ويخلص فى النهاية الى إعداد مشروع يصبح مصدراً مرجعي معتمداً لصناعة التأمين التكافلي.

3. ينبغي على مؤسسات التأمين التكافلي المباشر أن تدعم مؤسسات إعادة التأمين التكافلي ،من خلال إحالة جزء من مخاطرها اليها،فالأصل إن المعيد التكافلي إنما وجد من أجل سد فراغ فى صناعة التأمين التكافلي.

4. تدعيم الدور التنافسي لمؤسسات التأمين التكافلي فى ظل العولمة المالية من خلال رفع رأس مال هذه المؤسسات وتشجيع الإندماج وتزويدها بكفاءات بشرية تجمع ما بين المعرفة والشرعية.

---

1 ناصر عبدالحميد، مرجع سابق، ص41.

2 أحمد سالم ملحم(2012م) التأمين الإسلامى. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص128.

ثامناً: دور الفائض التأميني فى تقدم وإزدهار صناعة التأمين الإسلامية:

إن الإحتفاظ بكامل الفائض التأميني أو بجزء من لتكوين الإحتياطات الفنية خاصة فى بداية عمر الشركة يعتبر من الناحية التأمينية قراراً حكيماً لانه يقوى الملاءة المالية لصندوق التأمين التعاونى الذى له حكم الشخصية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أموال المشتركين.

إن زيادة مقادير الإحتياطات المكونة من الفائض التأميني تمكن الصندوق من معالجة المطالبات المالية الكبيرة،والتغلب عليها بنجاح لأنها تشكل خط الدفاع الأول عن مصلحة المشتركين التأمينية وتحميهم من اللجوء الى الإقتراض من أموال المساهمين.

إن توزيع الفائض التأميني على المشتركين فى التأمين الإسلامي يقلل من القيمة الفعلية لأقساط التأمين على الصعيدين الفردي والمؤسسي، ويعتبر حافزاً تشجيعياً لمواصلة التأمين لدي الشركات الإسلامية،مقارنة مع نظيراتها من الشركات التقليدية فى أسواق التأمين، لأن مقدار القسط يُوخذ بعين الإعتبار لدي بعض الفئات والمؤسسات التى لاتعطي الجانب الشرعي إهتماماً كبيراً عند رغبتها فى التأمين، فإنخفاض قيمة قسط التأمين تبعاً لما يُعاد منه بصفة فائض تأميني،يشجع تلك الفئات على التأمين لدي الشركات الإسلامية.

يضاف الى ذلك بأن الإستمرار فى توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق،وتأكيد ملكيتهم له، وإختصاصهم به على أساس انه زيادة من الأقساط التى دفعوها وأرباح إستثمارها يولد لديهم حس الشعور بالمسؤولية وينمي فيهم الغيرة على أموال حملة الوثائق المتمثلة بأقساط التأمين التى يملكونها.

كما يولد بين جمهور حملة الوثائق سلوكاً رفيعاً يتمثل فى المحافظة على الأشياء المؤمن عليها، وحسن التصرف بها أثناء إستخدامها وعم التفكير فى إستغلال أموال حملة الوثائق أو النيل منها بغير وجه مشروع، وإذا ساد مثل هذا الخلق الرفيع والسلوك القويم، تقل أو تنعدم الحوادث المفتعلة، ويقل تبعاً لها حجم التعويضات ويترتب على ذلك زيادة فى الفائض التأميني.

من ناحية أخري فإن الإستمرار فى توزيع الفائض التأميني أو التصرف به لمصلحة المشتركين فى عقد التأمين التعاوني يساهم مساهمة كبيرة فى ترسيخ فكر التأمين الإسلامي فى أذهانهم ويشجع غيرهم على التأمين لدي شركات التأمين الإسلامية، ويؤكد مصداقية تلك الشركات وإلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية فى تقديمها لخدمات التأمين بمقتضي عقد التأمين التعاوني البديل الشرعي للتأمين التجاري. ولاشك أن ذلك يؤدي الى تقدم وإزدهار صناعة التأمين الإسلامي وإنتشارها فى الأسواق المحلية والعالمية.

قد ازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، لذلك بدأ الإهتمام نحو إنشاء شركات التأمين التكافلي باعتبارها إحدى مقومات النظام الاجتماعي والاقتصادي وخاصة بعد عجز النظم التأمينية المعاصرة في تحقيق هذا التكافل، فى تحقيق هذا التكافل نظراً اتجاهها إلى تحقيق مصالحها ومما لا ريب فيه أن المجتمع الذي لا يتضامن أفراده وجماعاته علي تجنب كل ما فيه ضرر وخطر يؤول أمره إلى التفكك ويستشري فيه السؤ[1].

تاسعاً: أثر الفائض التأميني فى التنمية الإجتماعية:

لقد أظهرت الممارسات العملية لتوزيع الفائض التأميني أن عدداً لا يستهان به من حملة الوثائق لا يراجعون الشركة لأخذ مستحقاتهم من الفائض التأميني وخاصة فائض التأمين الألزامي للمركبات، إما لعدم معرفتهم أو لكونه قليلاً،أو لتعذر حضورهم لكونهم مسافرين عبوراً من البلاد التى يومنوا مركباتهم فيها.

يتكون من مجموع تلك المبالغ المالية المتواضعة مبالغ مالية كبيرة،الأمر الذى دفع بعض إدارات الشركات لعرضه على هيئات الرقابة الشرعية فيها للإسترشاد برأيها فى كيفية التصرف فى تلك الأموال.

قد إستقر رأي بعض تلك الهيئات ومنها هيئة الرقابة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية فى الأردن على أن تلك المبالغ تُرصد فى حساب خاص يسمى حساب وجوه الخير وتُنفق فى المجالات التى سبق ذكرها آنفاً.

لا شك أن مثل هذا الإنفاق الخيرى يساهم مساهمة فاعلة فى إعمار وتفعيل دور المؤسسات الدينية كالمساجد ومراكز تحفيظ القرآن وكليات تدريس علوم الشريعة الإسلامية،كما يساهم فى تفعيل دور المؤسسات الإجتماعية كالجمعيات الخيرية التى تُعنى بشؤون الفقراء والمحتاجين وجمعيات رعاية شؤون الأرامل والأيتام وجمعيات العناية بذوي الإحتياجات الخاصة وبالإضافة الى هيئات الإغاثة الخيرية ذات الأهداف الإنسانية المتعددة.

فعلى سبيل المثال فإن شركة التأمين الإسلامية فى الأردن تنفق من حساب وجوه الخير فى هذه المجالات حوالي (عشرون ألف) دينار،فى شهر رمضان المبارك من كل عام.

---

1 عامر حسن عفانة. إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين(غزة)،2011م، ص21.

إن مساهمة الفائض التأميني فى هذه المجالات الإجتماعية الخيرية،يعكس الصبغة الإسلامية التى تسمى بها هذه الشركات(شركات التأمين الإسلامي) ويُجدر معنى التعاون على البر والتقوى الذى قامت على أساسه بأروع صورة وأوسع معانية،فلا ينحصر بين حملة الوثائق بل يتعداهم وبجزء من أموالهم ليشمل غيرهم من الأفراد والمؤسسات ضمن إطار شامل من التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع الواحد تحقيقاً لقوله تعالي: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ سورة المائدة، الآية(2).

لا سيما أن الفائض التأميني يعتبر من أهم نظم التأمين التعاوني الإسلامي القائم علي دفع تعويضات المتضررين من حملة الوثائق واعتبار المتبقي من الأموال فائضاً يوزع علي المستأمنين حيث تعد طريقة معالجة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي من أحد الفروق الجوهرية بين شركات التأمين التكافلي[1].

عاشراً: التحديات والصعوبات التى تواجه تطبيق نظام التأمين التكافلى:

يُعد قطاع التأمين من القطاعات المهمة فى الإقتصاد،وهذا خلال مساهمته فى بعث الضمان والأمن والطمانينة للأفراد، بالإضافة الى عمله على تحقيق إستقرار المشروعات مما يسمح بتحسين ميزان المدفوعات للدولة والدخل الوطني،ولما للتأمين من دور فى دعم التنمية الإقتصادية فقد أخضعه العلماء المسلمين للبحث والدراسة لمعرفة مدى توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، غير انه رغم النجاح الذى حققته صناعة التأمين التكافلي.

لا زالت هنالك جملة من التحديات التى تقف أمام إنتشار وتطور هذه الصناعة فى البلدان الإسلامية ومن ضمن هذ التحديات[2]:

1. تحديات متعلقة بالبيئة التشريعية للتأمينات الإسلامية:

لا تزال شركات التكافل فى معظم البلدان تمارس عملها دون وجود قانون خاص للإشراف والرقابة عليها، مما يجعل هذه الشركات بعيدة عن الضبط بمعايير ثابتة ومحددة ومعلنة من قبل الدولة، فلا تزال شركات التكافل تعمل فى تلك الدول تحت سلطة هيئات الرقابة والإشراف التى صممت لشركات التأمين التقليدية.

---

1 سالم أحمد سالم ملحم. إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005م، ص47.

2 مولاى خليل(د.ت) التأمين التكافلى: الواقع والآفاق (ورقة عمل)غيزان(الجزائر): المركز الجامعى، ص12.

كمثال عن ذلك التأمينات الإسلامية فى المغرب، فقانون التأمينات فى المغرب لا يفرق بين المنتجات الإسلامية والمنتجات التقليدية فى لوائحه التنظيمية،الى حد الأن لم يظهر للوجود قانون خاص بالتأمينات الإسلامية،وتبغى هذه الأخيرة خاضعة للقانون الذى ينظم التأمينات التقليدية،وإكتفي المشرع المغربي بالسماح لمؤسسات التأمين الإسلامية بتحديد شروط العملية فى عقد التأمين.

هذا التحدي يمكن التغلب عليه من خلال إصدار قانون خاص للرقابة والإشراف على شركات التكافل كما هو معمول به لدى بعض الدول نحو (ماليزيا، أندونيسيا، السودان، ومصر، وحتى انجلترا).

2. التحديات المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية:

مما لا شك فيه ان كل مؤسسة مالية إسلامية تراقبها هيئة شرعية تسهر على رصد توافق المنتجات المطروحة للجمهور وكل المعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية لإنجاح مسيرتها وتطويرها.

فى قرار أصدره مجلس المجمع الفقهى الإسلامى الدولي تحت رقم (19/3) 177، بشأن دور الرقابة الشرعية فى ضبط أعمال البنوك الإسلامية، أهميتها، شروطها، طريقة عملها، بتاريخ (26/ ابريل 2009م)، وجاء فى مضمونه "يقصد بالرقابة الشرعية إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية المتعلقة بنشاط المؤسسة المالية ومتابعة تنفيذها،والتأكد من سلامة تطبيقها"[1].

يعرف نفس القرار هيئة الرقابة الشرعية بأنها هى مجموعة من العلماء المتخصصين فى الفقة الإسلامي وبخاصة فقة المعاملات، لا يقل عددهم عن ثلاثة ممن تحقق فيه الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي تقوم بإصدار الفتاوي والمراجعة للتأكد من أن جميع معاملات المؤسسة مع أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة وتكون قراراتها ملزمة.

لقد ركز على ضرورة إستقلالية هذه الهيئة على جميع الأصعدة (المالية والإدارية) لضمان هذه الإستقلالية نص على مجموعة من الشروط التى يجب مراعاتها عند إنتقاء وتعيين أعضاء الهيئة الشرعية مديراً تنفيذياً أو موظفاً بالإدارة تفادياً لأية تهمة متوقعة.

---

1 المجمع الفقهى الإسلامى الدولي(2009م)، دور الرقابة الشرعية فى ضبط أعمال البنوك الإسلامية، أهميتها، شروطها، طريقة عملها، جدة(السعودية)، (26/ابريل 2009م)، تحت رقم(19/3)،177.

لكن الواقع أبان عن عيوب كثيرة بحيث كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة عن إستقالات جماعية لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية،بسبب الصدامات وتضارب المصالح مع مجالس الإدارة لبعض البنوك الإسلامية،مثلما حدث فى إحدي المصارف الإسلامية السعودية سنة 2007م.

قد طالب مؤخراً العديد من الخبراء والمختصين بتفعيل دور الرقابة الشرعية بتحريرها من الضغوطات التى تمارسها مجالس الإدارة للمؤسسات المالية الإسلامية لإباحة بعض التصرفات والعمل على إيجاد مكاتب رقابة شرعية مستقلة تماماً عن المؤسسات المالية.

لكن على الرغم من هذه الضوابط والإجراءات الإحترازية التنظيمية، تبقي مهمة هذه الهيئات لا تخلو من بعض النقائض والعوائق التى من شانها أن تؤثر مستقبلاً على إزدهار الإقتصاد الإسلامي بصفة عامة ونمو صناعة التأمين التكافلي بصفة خاصة نذكر منها ما يلى:

أ. ضعف التأهيل الفنى والمهني فى مجال التأمينات بالنسبة لأعضاء الهيئة،مما يؤثر سلباً على إصدار الفتوي بشكلها الصحيح،أى التكييف الشرعي الصحيح للمسالة محل البحث.

ب. كثرة إنشغالات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،وتعدد عضوياتهم فى أكثر من هيئة إذ إن هنالك تخوف من صعوبة خلافة الجيل الأول للفقهاء والمتخصصين فى الصناعة المالية الإسلامية.

وفى هذا الصدد كشفت دراسة حديثة صادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات بعنوان: الهيئات الشرعية بالبنوك الإسلامية (CIBAFI) المالية الإسلامية.

إن المصارف الإسلامية الإسلامية سوف تواجه الكثير من المشاكل فى المرحلة القادمة عند تشكيلها هيئات الرقابة الشرعية ،أبرزها قلة عدد الفقهاء المتخصصين فى المعاملات المصرفية والمسائل الإقتصادية الحديثة، مما يؤدي الى عدم وجود تصور واضح للقضايا ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي.

إن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للنظام المالي الإسلامي،فالإساس الذى قامت عليه المؤسسات المالية الإسلامية، وإلتزامها وتطبيقها فى معاملاتها للأحكام الشرعية،كما أن وجودها يعطى المؤسسة المالية الإسلامية الصبغة الشرعية،ويعطى الجمهور الثقة فى التعامل معها وتأكيد قوى على أن المؤسسات المالية الإسلامية، ليست الوجه الآخر للافته تجارية تخص المؤسسات المالية الربوية.

3. التحديات المتعلقة بثقافة التكافل:

قد ذكر الدكتور موسي القضاة[1] بأن التحديات المتعلقة بثقافة التكافل هى إدارك حقيقة التكافل التى تطبقها شركات التكافل ومعرفة أهداف قيام صناديق التكافل وأهم الفروق بين التأمين التجاري والتكافلي.

هنالك ضعف فى نشر الثقافة والتوعية التأمينية من خلال شركات التأمين التكافلي ،حيث يمثل هذا الموضوع تحدياً كبيراً وحقيقياً فى كيفية إيصال الفكرة،إذ يتطلب تضافر جهود جميع أطراف هذه الصناعة من شركات وجهات رقابية حكومية ومزودي الخدمة التأمينية بمختلف أشكالها.

4. تحديات تتعلق بالمشروعية:

تشير معظم الدراسات حول تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية إن الميزة التنافسية للمنتج تكمن فى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي فى مشروعيته، لكن بعد تعاظم الحصة السوقية للمؤسسات المالية الإسلامية،خاصة بعد إنهيار كل ما يتنافي مع الأخلاق فى خضم الازمة المالية العالمية الأخيرة، تسعي المؤسسات المالية التقليدية، جاهدة للظفر بجزء من حصة المؤسسات المالية الإسلامية بخلق شبابيك أو نوافذ إسلامية (أسلمة المؤسسات المالية التقليدية) أو بطريقة أخري يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

أ. إستناد شركات التأمين التقليدية للفتاوي التى صدرت من بعض العلماء بإباحة التأمين التقليدي.

ب. تبني بعض علماء الشريعة آراء تنفي الفرق بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي؛بحيث يمكن للشائعات والأقاويل المغرضة والإفتراءات حول عدم صحة المنتجات التأمينية الإسلامية المطروحة شرعاً،أن تهز مكانة هذه الصناعة الإسلامية،ولكن بفضل إجتهاد علمائنا الأجلاء تم رفع الشبهات عنها وإعادة بعثها بتوضيح الفروق الجوهرية بينها وبين التأمين التجاري.

تجدر الإشارة الى انه وضع حد لهذه التجاذبات بفتوى صادرة عن المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث فى دورته التاسعة عشر المنعقدة فى إستنبول بتركيا عام 2009م، برئاسة العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، تقضي بشرعية التأمين التكافلي شريطة إحترام الأسس والمبادىء التى تميزه عن التأمين التجاري المنصوص عليها والمؤكدة بصريح العبارة فى نص الفتوى.

---

1 موسى مصطفى القضاة (د.ت) التحديات التي تواجه صناعة التكافل، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية، ص ص 3-5.

5. تحديات متعلقة بإعادة التكافل:

لا قيام لشركات التأمين ولا إزدهار لصناعة التأمين إلا بترتيبات إعادة التأمين ولقد واجهت شركات التأمين التكافلي هذه المشكلة فى بداية حياتها، وأول من واجهها هى شركة التأمينات السودانية،أول شركة تأمين تكافلية،التى تحتم عليها التعامل مع شركات إعادة التأمين التجارية فى ظل غياب شركات إعادة التامين الإسلامية(إعادة التكافل) لكن تحت شروط معينة حددتها لجنة الفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني،وهذا لضمان توافقها مع مباديء التأمينات الإسلامية.

هذه الرخصة المشروطة جاءت بناءاً على مبدأ مفادة إن عدم إجراء ترتيبات إعادة التأمين قد يترتب عليه تقويض المشروع إذ أن الإعتماد على رأسمال الشركة والأقساط قد يترتب عليه فى حالة حدوث خسائر ضخمة إنهيار شركة التأمين التكافلي،إذ كانت هنالك حاجة ماسة لإعادة التأمين،ولضمان إستمرارية شركات التأمين الإسلامية المستحدثة فى تقديم خدماتها المالية الإسلامية.

عليه يمكن أن نلخص الضوابط التى أقرتها هيئة الرقابة الشرعية لترتيب عملية إعادة التأمين لدي شركات إعادة التأمين التجارية كما يلي:

1. تقليل النسبة التى تدفع من الاقساط لشركات إعادة التأمين التجارية الى أدنى حد ممكن(القدر الذى يزيل الحاجة).
2. العمل على إنشاء شركة إعادة تأمين تكافلي تغني عن التعامل مع شركات إعادة التأمين التجاري.

إلا ان هذه العقبة بدأت بالتلاشى بعد ظهور عدة شركات للتكافل فى العالم، مما دفع لإنشاء شركات إعادة تكافل عالمية ضخمة مثل الشركة الماليزية"ري تكافل"،"سعودي ري"،"ايشيان ري تكافل".

كما أن إرتفاع عدد شركات التكافل وشركات إعادة التكافل دفع كبريات الشركات إعادة التأمين العالمية مثل شركة"سويس ري" السويسرية لإنشاء نوافذ إعادة التكافل (retakafulwindow) (لتجتذب حصتها من سوق التكافل) بإعتباره سوق واعد لإستقطاب وجلب المزيد من رؤوس الأموال المسلمة وخاصة الخليجية.

لكن صناعة إعادة التأمين التكافلي ما زالت تواجه عديداً من التحديات وتتعدد أمامها المعوقات، ومازالت تحتاج الى جهد كبير من قبل القائمين على المالية الإسلامية، حتى تحقق

الهدف المرجو منها، ويتفق الخبراء على أن تطور صناعة التامين التكافلي مرهون بمدي إستعداد شركات إعادة التكافل لحمايتها وتتمثل أهم التحديات فيما يلي:

أ. ضعف القدرة المالية لشركات إعادة التكافل.

ب. إنخفاض عدد شركات إعادة التكافل على المستوى المحلي فى بعض البلدان.

6. التحديات المتعلقة بصندوق التكافل:

صندوق التكافل فى شركات التكافل إما أن يحقق فائضاً أو يلحق به عجزاً وفى هذه الحالة نجد بعض التحديات[1]، ففى حالة الفائض، قبل أن نعرج على التحديات، يجب أن نوضح معني الفائض، ولقد عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فى المعيار الشرعي للهيئة رقم(26) حول التأمين"خصم جميع المصاريف والتعويضات المدفوعة وهذا الناتج ليس ربحاً وإنما يسمي الفائض" لكن الإشكال المطروح منذ نشأة شركات التأمين يكمن فى كيفية توزيع الفائض فى حالة تحققه،وتباين وجهات النظر حول ذلك وتعدد الحلول المقترحة،إذ نص البند(5/5) فى المعيار الشرعي للهيئة حول التأمين الإسلامي على كيفية التصرف فى الفائض كما يلي[2]:

يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على الصرف فى الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل: تكوين الإحتياطات،أو تخفيض الإشتراكات،أو التبرع به لجهات خيرية أو توزيع جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض.

هناك من يعتبر أن هذا الفائض أصلاً ليس ملكاً للمشتركين بل لصندوق التكافل إذ يري أحد الباحثين فى أمور صناعة التأمين التكافلي أن الفائض ليس ملكاً للمستأمنين يتصرفون فيه كما يشاءون لأن القسط خرج عن ملكهم بالتبرع به ودخل فى ملك الشركة، لا يعود الفائض اليهم،وانما يتصدق به.

تنص لوائح شركات التكافل على أن الفائض فى صندوق التكافل ملك لحملة الوثائق (المشتركين)، وهو ما ثبته هيئة المحاسبة والمراجعة فى المعيار الشرعي رقم(26) والمعيار المحاسبي رقم(12).

---

1 أحمد محمد صباغ. الفرص والتحديات فى صناعة التأمين التكافلي، عمان(الاردن)، ص23.

2 محمد مكي سعدو الجرف(1988م) التأمين التعاوني والتكافلي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، جامعة أم القري (المملكة العربية السعودية)، قسم الإقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه.

هذه الإختلافات أدت بشركات التأمين التكافلي للتعامل مع الفائض المحقق على طريقتها الخاصة نتيجة غياب قاعدة موحدة ومتعارف عليها للتوزيع فبعض الشركات تقوم بتوزيع الفائض التأميني بعدة طرق هي:

أ. شمول التوزيع للمشتركين الذين لم يحصلوا على تعويض.

ب. التوزيع على المشتركين الذين لم يحصلوا على تعويض أقل من أقساطهم.

يري الدكتور موسي القضاة العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية فى شركة البركة للتكافل، أن الطريقة التى تحقق معني التكافل هى التى لا تفرق فى التوزيع بين من حصل ومن لم يحصل من المشتركين.

7. التحديات الإجتماعية والقانونية:

تتمثل فى عدم التفهم بالقدر الكافي لأهداف ورسالة المؤسسات المالية والإسلامية وإطار عملها فى ظل أهداف وأولويات الإقتصاد الإسلامي.

يمتد ذلك الى الصعوبات الفقهية المتعلقة بتكييف عمليات المصارف الإسلامية بأنواعها المختلفة.

الرؤية الإستراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي (الإسلامي):

بدأت المسيرة التطبيقية للتأمين التكافلي الإسلامى من خلال إنشاء بنك فيصل الإسلامى السوداني، لأول شركة تأمين إسلامية فى العالم فى العام(1969م) بالسودان ،مروراً بإنشاء الشركة الإسلامية للتأمين (إياك) فى العام(1980م)، والتى تمثل مقرها القانوني فى إمارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة،ومقرها الفعلي فى مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وما تبعها فى العام (1982م)، إنشاء شركة التكافل الإسلامية (البحرين) التابعة لدار المال الإسلامي، ومقرها فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وفى العام(1984م)، تم إنشاء شركة التكافل الماليزية فى كوالالمبور بماليزيا،وبيت التأمين السعودي التونسي بتونس،وشركة البركة للتأمين فى مدينة الخرطوم بالسودان،لتصل الى واقعنا المعاصر حيث توسع نشاط صناعة التأمين التكافلي الإسلامي عالمياً، حتى بلغت عدد شركاته (تكافل وإعادة تكافل) فى العام(2014م)، نحو(205) شركة، بمساهمات قدرها(2201) مليار دولار،منهم(72) فى دول مجلس التعاون الخليجي،تستحوذ منهم السعودية وحدها على (28) شركة بمساهمات(801) مليار دولار، لتحقق المرتبة الأولى،ثم تأتي أيران فى المرتبة الثانية بعدد (19) شركة، بمساهمات (705) مليار دولار[1].

1 Islamic Financial Service Industry (2016) Stability Report ,op.cit.p 25.

خلاصة الفصل:

فى هذا الفصل الثانى من الدراسة الذي تناول التأمين التكافلي (الإسلامي) ففى المبحث الأول تطرق لمفهوم ونشأة ووظائف وأنواع التأمين،بينما تضمن المبحث الثانى، مفهوم ونشأة وتطور وأهداف التأمين التكافلي، أما المبحث الثالث، فقد إشتمل على مقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي (التجاري) عليه نستخلص ما يلي:

1. إن صناعة التأمين الإسلامي تمثل ركناً أساسياً من أركان الإقتصاد الإسلامي.
2. كما تعتبر شركات التأمين الإسلامي جزءاً من النسيج الإجتماعي والإقتصادي فى بلدانها.
3. ينبغي أن يتقرر أن التأمين التعاوني لا يمكن أن ينتشر أو يحقق أهدافه،كغيره من المشروعات والنظم ،إلا مع توافر كثير من الوعي العلمي والإقتصادي والكفاية الفنية، فى علم الرياضيات والأحصاء،كما يحتاج الى إحسان فى جمع مدخرات المستأمنين وإستثمارها فهو صناعة تتطلب أجهزة متخصصة،فنية ،ومالية ، وإدارية.
4. لابد من جهة حكومية تشرف على شركات التأمين وأنظمتها وتراقب علاقاتها بالمستأمنين، حتى لا يؤدي إهمال ذلك الى إنفلات سوق التأمين والتلاعب بأموال الناس،وبخاصة الراغبين الصغار،فيدخل السوق شركات صغيرة ومكاتب وسطاء مما يتسبب فى ضياع ثروات الأمة.
5. نجاح نظام التأمين التكافلي يتطلب تضافر جميع الجهود وعلى مختلف الأصعدة ،ويشمل ذلك الجهات الرقابية والشرعية ودوائر التدقيق المختلفة.
6. قيام العلماء وأهل الإختصاص ومراكز البحوث وخبراء التأمين الإسلامي بتقديم المزيد من البحوث والدراسات.

الفصل الثالث

الإطار النظري للفكر المحاسبي الإسلامي

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للفكر المحاسبي الإسلامي وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية ونشأة وأهمية وخصائص وأهداف المحاسبة من منظور إسلامي.

المبحث الثاني: معايير ومفاهيم المحاسبة الإسلامية.

المبحث الثالث: ضوابط الافصاح والمباديء المحاسبية فى الفكر الإسلامي والفروقات بين المحاسبة الإسلامية المحاسبة التقليدية.

المبحث الأول

ماهية ونشأة وأهمية وخصائص وأهداف المحاسبة من منظور إسلامي

الإسلام منهج حياة متكامل لكل نواحي الحياة وشريعته صالحة لكل الأزمنة والأمكنة وهي شريعة للناس جميعاً وتقوم على مجموعة من القواعد الكلية الثابتة وهذا يعطيها الثبات كما أنها تركت الفروع والتفاصيل لتتكيف حسب الظروف والأحوال وهذا يعطيها صفة المرونة.

قد عالج الفكر الإسلامي الجوانب الاقتصادية في حياة الناس من مختلف جوانبها النظرية والعلمية وأرسي الفكر الإسلامي النظريات الاقتصادية في حياة الناس من مختلف جوانبها النظرية والعلمية وأرسي الفكر الإسلامي النظريات الاقتصادية التي لابد للعالم من العودة إليها إن اراد التقدم والرخاء دون إضرار أو إفساد ومن الجوانب التي عالجها الفكر الاقتصادي الإسلامي الشامل جانب من المحاسبة الذي أطلق عليه فقهاء المسلمين "كتابة الأموال"، وقد وضع الفكر الإسلامي القواعد الكلية لعلم المحاسبة والتي تعتبر بمثابة الدستور الحقيقي لمهنة المحاسبة، ولكن بعد الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصادي لبلاد الإسلام أصبحت جميع العلوم بما فيها المحاسبة علوم غربية سواءاً من حيث الفكر أو من حيث التطبيق، ولكن هنالك مجموعة من العلماء المسلمين أبت إلا أن تظهر الحق وتوضح للعالم أن الإسلام سبق الغرب بمئات السنين في معرفة العلوم الاجتماعية والتطبيقية وإرساء قواعدها فظهرت العديد من الكتابات التي توضح تاريخ المحاسبة في الإسلام وقواعدها وإجراءات تطبيقها. تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية والتي تتأثر بقيم ومثل وأخلاقيات وسلوكيات أفراد المجتمع الذين تتم المحاسبة على معاملاتهم،كما أنها تتطور من الأساليب والإجراءات التنفيذية مع التغيرات المستمرة في الظروف المحيطة للوفاء بالاحتياجات من المعلومات المحاسبية.

المحاسبة في الفكر الإسلامي لها مفهومها وخصائصها التي تعكس القيم العقائدية والأخلاقية والسلوكية للمجتمع المسلم كما أنها كذلك متطورة في أساليبها وإجراءاتها لتأخذ بالأساليب التقنية الحديثة، لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجد فهو أولي الناس بها.

أساسيات الفكر المحاسبي في الإسلام:

نتناول فى هذا الجزء دراسة مواضيع مختلفة تمثل أساسيات الفكر المحاسبي في الإسلام تتمثل في:

أولاً: مفهوم المحاسبة الإسلامية:

هنالك أسئلة كثيرة تدور حالياً حول نظرية المحاسبة الإسلامية في حد ذاتها فالبعض يرى أن المحاسبة الإسلامية ماهي إلا فكرة ظهرت في رؤوس الإسلاميين لتحقيق أغراض سياسية وهنا يكون الحديث عن الجوانب السياسية التي تؤثر وتتأثر بالمحاسبة، فهنالك من يعتقد أن المحاسبة الإسلامية ما هي إلا أداة لتأكيد الهوية المالية للأمة ومحاولة أسلمة الجانب الاقتصادي من قبل بعض قادة ومفكري ومنظري الحركات الإسلامية عندما عجزت عن تحقيق أهداف سياسية سريعة في بلدان العالم الإسلامي التي يغلب على جلها إن لم يكن كلها.

تعريف المحاسبة في الإسلام:

مدلول كلمة محاسبة في القرآن الكريم: لم ترد كلمة المحاسبة كمصدر في القرآن الكريم ولكن ورد فعلها وهو حاسب ويعني المسائلة والجزاء في الدنيا والآخرة في ضوء المحصي والمسجل من أعمال وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى: {وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَاباً شَدِيداً وَعَذَّبْنَاهَا عَذَاباً نُّكْراً} سورة الطلاق الآية (8).

لقد جاءت كلمة محاسبة لكلمة حساب وتعني العد والإحصاء وأساس ذلك قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً} سورة الإسراء الآية (12) ولقد وردت كلمة حاسب الأموال في القرآن بأنه الشخص الذي يتولى الرقابة والمحافظة على الأموال وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى{وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً} سورة النساء الآية(86). يفهم من الآيات السابقة أن لفظ محاسبة يعني المساءلة والمناقشة والجزاء في ضوء المسجل من تصرفات وأعمال وهي مرادفة لكلمة حساب ولفظ محاسب يعني المراقب والحفيظ.

مفاهيم المحاسبة الإسلامية:

معادلة الميزانية عند بن سلام:[1]

صافي الأصول=الأصول النقدية+ عروض مقدمة نقداً بسعر المثل+ الديون المدينة المليئة–الديون الدائنة.

1 سامر كانتاكي(1431هـ) مركز ابحاث فقة المعاملات www.kantakji.com

الشكل (1/1/3)

مفاهيم المحاسبة الإسلامية

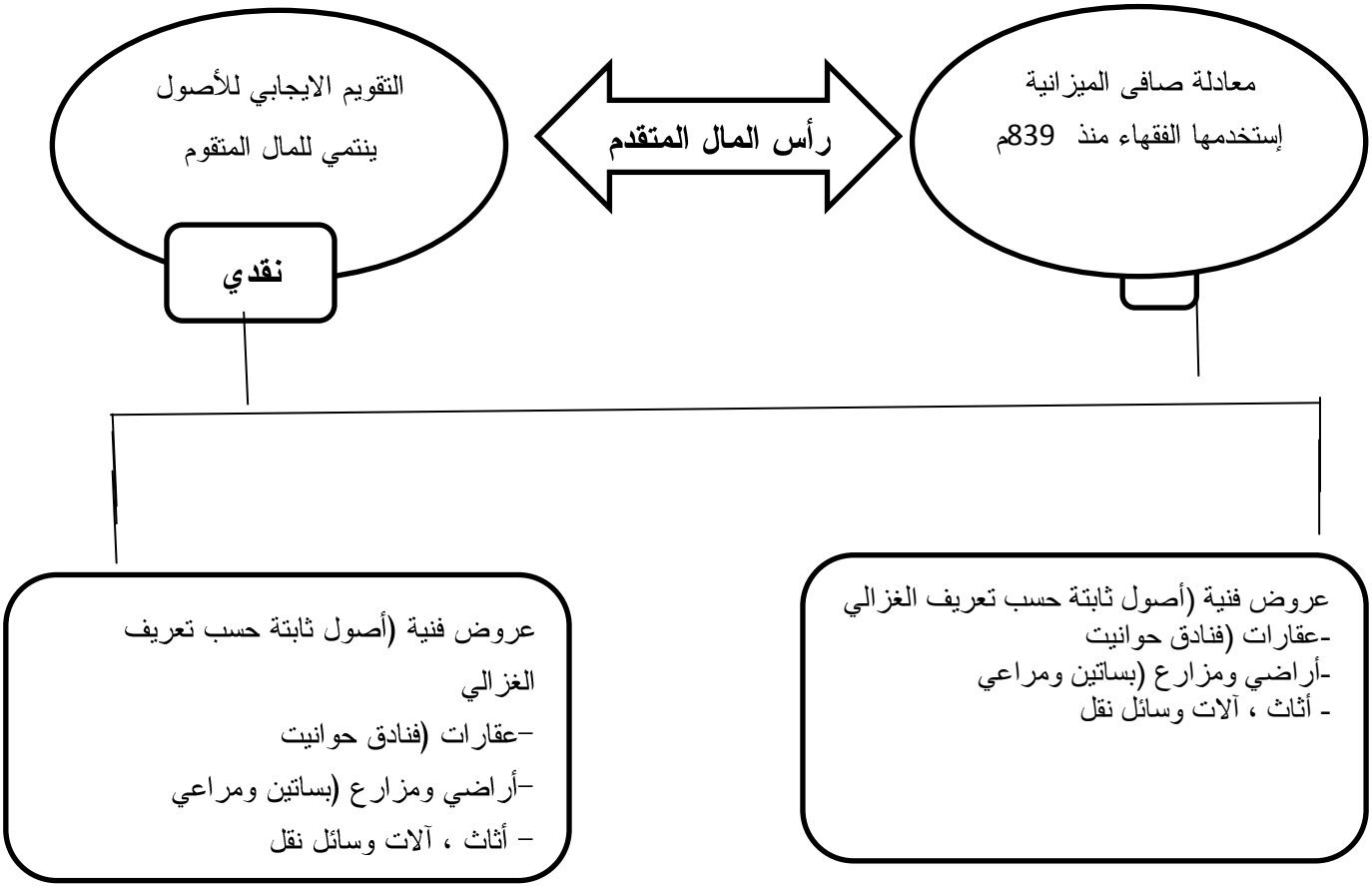

المصدر: حسن شحاتة، المحاسبة الإسلامية: www.iefpedia.com

بالرجوع للشكل رقم (1/1/3) يبين مفاهيم المحاسبة الإسلامية.

مدلول كلمة محاسبة في السنة النبوية الشريفة:

من خلال دراسة الأحاديث الشريفة تبين لأن مفهوم المحاسبة فيها لا يختلف عن مفهوم المحاسبة الواردة في القرآن الكريم السابق بيانه وتعني العد والإحصاء لأجل المناقشة والمساءلة والجزاء.

في ضوء ما سبق يمكن تعريف المحاسبة في الفكر الإسلامي: بأنها أحد فروع علم كتابة الأموال الذي يتعلق بعد وإحصاء واثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والإفصاح عنها بهدف المساعدة في المساءلة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات[1].

هي عملية منهجية مخططة تشمل إجراءات وقواعد وآليات لتسجيل الأحداث المالية وتصنيفها، وتبويبها، وتلخيصها، وتوصيلها إلي المستفيدين منها لاتخاذ قرارات إسلامية في

1 حسن شحاتة.المحاسبة الإسلامية. www.iefpedia.com

توصيل المعلومات وتوزيع نتائج الأحداث (توزيع الأرباح النامية/ الخسائر المحققة) خلال حول معين وفق الأطر والقواعد الإسلامية[1].

المحاسبة مجموعة من المبادئ والقواعد والاجراءات التي تعتمد عليها في التحقق من صحة وصدق العمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية واثباتها وقياسها بغرض تقديم المعلومات عنها لتحديد الحقوق والالتزامات وبيان نتيجة النشاط ولاتخاذ القرارات بواسطة مستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية[2].

ثانياً: إهتمام الإسلام بالمحاسبة:

إهتم الإسلام بالمعاملات مثل اهتمامه بالعبادات ووضع العديد من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ومعاملات الدولة الإسلامية مع الغير كما طور طرق وأساليب كتابة الأموال التي كانت سائدة عند العرب من قبل. وتطورت صنعة الكتابة، وتخصص فيها أناس وظهرت الدفاتر وصممت نظم المحاسبة.[3] ومن أدلة اهتمام الإسلام بالمحاسبة قول الله تبارك وتعالى في أطول آية في القرآن الكريم:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ وَلاَ تَسْأَمُواْ أَن تَكْتُبُوْهُ صَغِيراً أَو كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللّهِ وَأَقْومُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُواْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}سورة البقرة الآية(282)، ولقد إستنبط فقهاء الإسلام من هذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة ، الأسس المحاسبية في الفكر الإسلامي ، كما أهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بالكتابة وأشار في كثير من أحاديثه إلي أهمية المحاسبة فكان يحاسب العاملين على الزكاة في ضوء المسجل بالأوراق والسجلات التي يحتفظون بها ولقد اشار الفقهاء وكتاب الإسلام إلي دور المحاسبة في صدر الإسلام فيقول الحريري على سبيل المثال:" إن صناعة الحساب موضوعة على

---

1 سامر مظهر قنطقجي (2011م) المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق (ورقة بحثية) منشورة بموقع مركز أبحاث فقة المعاملات الاسلامية، ص28 WWW.Kantakji.com

2 محمد عبد الحليم عمر(د.ت) الأخلاق الإسلامية والمحاسبة. جامعة الأزهر، ص32.

3 منتدي موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي(2010م) المحاسبة الإسلامية www.iefpedia.com

التحقيق وإن قلم المحاسب ضابط ، وإن الحسبة هم حفظة الأموال ولولا قلم الحساب لأدوات ثمرة الاكتساب لاتصل التغابن إلي يوم الحساب ولكن نظام المعاملات محلولا، وجرح الظلامات ممدوداً وجيد التناصف مغلولاً وسيفاً مسلولاً.

إزدادت أهمية المحاسبة في صدر الدولة الإسلامية بعد انتشار شركات المضاربة والعنان والمفاوضة والوجوه والأبدان والأنواع الأخرى من الشركات، وكذلك بعد تأسيس بيت المال والدواوين الأخرى.

كان الهدف من المحاسبة في صدر الدولة الإسلامية يتمثل أساساً في تحديد وقياس أرباح الأنشطة المختلفة سواء أكانت تجارية أو زراعية أو خدمية أو غير ذلك، وكذلك تقويم العروض (الأموال) وبيان الدائنة والمديونية ليساعد ذلك في تقدير وحساب زكاة المال ومساعدة المتعاملين في تحديد الأسعار والمساومة عليها واختيار أفضل الصفقات أو الرحلات التجارية[1].

كان التسجيل الإحصائي من أهم الأساليب المحاسبية التي إستخدمت في صدر الدولة الإسلامية على أساس قاعدة الاضافة والخصم، وكانت الدفاتر والسجلات، أما إن تأخذ شكل صحائف سائبة أو مجلدة وكانت الحسابات تأخذ شكل القوائم ذات الأعمدة المتجاورة وكان يتولى هذه المهام كتبة الأموال الذين أهتم بهم الإسلام اهتماماً ملحوظاً من حيث القيم والأخلاق والسلوك لدورهم في المحافظة على أموال المسلمين، كما وضع فقهاء المسلمين مجموعة الخصائص التي يجب أن تتوفر في من يعمل بمهنة كتابة الأموال من أهمها مايلي:

1. العقيدة السليمة والإيمان العميق بالإسلام كعقيدة وشريعة نظام وحياة.
2. الصدق والأمانة والعفة والنزاهة والعدل والدقة وهذه منبثقة من القيم الإيمانية.
3. الكفاءة والمقدرة على أداء المهنة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

قد تبين بالدراسة والتحليل ان المحاسبة في الفكر الإسلامي لها ذاتية وتقوم على مجموعة من الأسس التي تعطي لها سمة العلم المستقل الذي يقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية قواعد وأحكام العمليات المحاسبية ،والتي قد تتشابه في طبيعتها مع علم المحاسبة الوضعي (المعاصر) ومع قواعده المحاسبية.

من هنا تثار هذه التساؤلات:

س1: هل تختلف المحاسبة في الإسلام عن المحاسبة (الوضعية) التقليدية؟

س2: كيف يكون هنالك فكر محاسبي في الإسلام مع عدم وجود شركات أو مصانع أو منظمات؟

1حسن شحاتة.المحاسبة الإسلامية. www.iefpedia.com

س3: هل يصلح الفكر المحاسبي في الإسلام أن يطبق في الوقت الحاضر؟

كل هذه التساؤلات تساهم في تجميع الجهود ومصادر الفكر والمنهج لأستخراج أسس وقواعد محاسبية وأحكام يمكن تطبيقها في الوقت الحالي.

ثالثاً: نشأة وتطور المحاسبة الإسلامية:

يقال أن لوكا باتشيليو الإيطالي هو الذي وضع أسس علم المحاسبة الحديثة في عام 1949م حين ألف كتاباً تحدث فيه عن المحاسبة والقيد المزدوج والدفاتر المحاسبية واقترح ثلاثة دفاتر هي التسويدة واليومية والأستاذ ، ولكن الدارس لكتابات العلماء المسلمين الذين سبقوا باتشيليو بمئات السنين يجد بما لا يدع مجالاً للشك ان المسلمين سبقوا باتشيليوا في الحديث، عن قواعد المحاسبة والدفاتر التي تحدث عنها باتشيليو في كتابه وان النظام المحاسبي في الدولة الإسلامية وفي بيت المال خاصة قد طبق هذه القواعد قبل أن يعرفها باتشيليو ونذكر من هذه الكتابات ما يلي[1]:

* العالم المسلم قدامة بن جعفر المتوفي سنة 918م/ 337هـ ألف قبل وفاته كتابة " الأموال وتطرق فيه إلي الأمور المحاسبية في بيت المال وكذلك ألف كتاباً أسماه " الخراج وصنعة الكتابة " الذي يقول فيه :" وهذا الديوان (يقصد بيت المال) ينبغي ان يعرف الهدف منه، فإن علم ذلك كان دليلاً على الحال فيه والغرض منه إنما هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يلي:

1. ما يرد إليه من أموال.
2. ما يخرج عنده من نفقات.
3. ما يرفع من الختمات مشتملاً على ما يرفع إلي دواوين الخراج والضياع والحمول ويجب على صاحب بيت المال كي تصح أعماله وتنتظم أعماله أن يقوم بما يلي[2]:

أ. إثبات جميع كتب الحمول من جميع النواحي قبل اخراجها إلي دواوينها وكذلك سائر الكتب النفادة إلي بيت المال من جميع الدواوين.

ب. أن يكون لصاحب بيت المال علامة (ختم أو توقيع) على الكتب والصكوك الصادرة عن بيت المال يتفقدها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها.

* ومن كتاب جعفر يتضح ما يلي:

1. ضرورة توفير المستندات الداخلية والخارجية المؤيدة للعمليات المالية.

1عصام البحيصي(1969) المحاسبة في الإسلام. غزة (فلسطين)، ص90.

2 المرجع السابق، ص ص90-91

2. قيد وإثبات جميع الإيرادات والمصروفات من واقع المستندات المؤشرة بعلامة خاصة.

* العالم المسلم القلقشندي يقول في كتابه الذي ألفه قبل أكثر من الف عام 1320م 739هـ والذي تحدث فيه عن كتابة الأموال(المحاسبة)" فإلي ضبط اصولها وفروعها ومفردها ومجموعها ويكتبها بأمانة تضم أطرافها ونزاهة تحلى أعطافها وكتابة تحفز جليها ودقيقها وليحرر واردها ومصروفها وليلاحظ جرائد حسابها".

كذلك جاء في نفس الكتاب في وصف النظام المحاسبي والمحاسب، "فإن للدولة من الأقلام ضابطاً لها ومن الحساب نظاماً أصبح عليها سياجاً وحافظاً يصون الأموال ويحرز النفقات قربا وبعدا وليباشر هذه الوظيفة من إذا أمسك دفاتره أظهر مآثره وإذا نسيت الجمل أبدى تذاكره فلا يخرج شيء عنده بلا ثبوت[1].

* الإمام النويري يتحدث في كتابه " نهاية الأرب في فنون الأدب " عن صنعة الكتابة وأهمية كتاب الحسابات فيقول:" وبكتابة الحساب تحفظ الأموال وتضبط الغلال وتحد قوانين البلاد وتميز الطوارف من التلاد".

* يعرف الحريري المتوفي عام 1096م 515هـ كتابه الأموال- المحاسبة، فيقول" إن صناعة الحساب موضوعة على التحقيق وان قلم الحساب ضابط وان الحسبة (أي المحاسبين) هم حفظة الأموال ولولا قلم الحساب ولكن نظام المعاملات محمولاً وسيف التظالم مسلولاً.

هذه الأمثلة هي غيض من فيض مما كتبه علماء المسلمين وهي توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن المسلمين سبقوا باتشيليو بمئات السنين في معرفة قواعد وأصول ومبادئ المحاسبة الحديثة وتحدثوا عن دفاترها ومستنداتها وإجراءاتها ولعل حديث باتشيليو عن المحاسبة في تلك الفترة جاء بعد أن كانت الفتوحات الإسلامية قد انتشرت في كل مكان حتى وصلت إلي فرنسا في قلب أوربا حاملة منها شعاع العلم والمعرفة إلي المناطق التي يفتحها المسلمون علومهم ومعارفهم في شتى العلوم والمعارف وإن كان البعض من أهل هذه البلاد أدعي إستحداثه لهذه العلوم واختراعه لها.

هنالك عدد من المفكرين الذين يعتقدون أن المحاسبة الإسلامية قائمة منذ القدم وإن أسسها وفروضها ومفاهيمها مستقاة من الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة) حيث أن تسجيل العمليات المالية ودعمها بالمستندات قد جاء في أطول آية في القرآن وهي آية الدين في سورة البقرة ، بل

---

1 عصام البحيصى،مرجع سابق، ص 91.

أن كثير من الأسس الأخرى جاءت بأكثر تفصيلاً واضعة بذلك حداً سهلاً للتفرقة بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية.

في الحقيقة يمكن القول أن المحاسبة الإسلامية كنظرية لا تزال في بدايتها كنظرية علمية لها فروضها وأسسها ومفاهيمها وأهدافها. ولعل الأسئلة المتناولة في المحافل الأكاديمية هي أن كان من الصواب أن تؤسس المحاسبة الإسلامية من الصفر أو أن تقوم بالأخذ من نظرية المحاسبة التقليدية والبناء عليها وعدم الأخذ بما لا يتناسب مع الشريعة.

رابعاً: المحاسبة في بيت مال المسلمين:

كانت الأموال في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تحفظ في بيته حيث كانت توزع في اليوم التالي على مستحقيها وأحياناً في نفس اليوم وكذلك الحال في عهد سيدنا ابوبكر الصديق ولكن مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية وتنوع ايراداتها ومصروفاتها وزياداتها بشكل كبير في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وبعد زيادة الفتوحات فقد أمر عمر بن الخطاب بإنشاء بين المال بغرض حفظ وصيانة الأموال والتصرف فيها حسب مقتضيات الأمور وطبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وكان بيت المال في ذلك الوقت بمثابة وزارة المالية في العهد الحالي ومنذ نشأة بيت المال فقد قام على أساس أسلوب التخصص في العمل فأنشئ على هيئة دواوين يختص كل ديوان منها بنوع معين من الإيرادات والمصروفات وتم أنشاء بيت المال في كل ولاية من ولايات الدولة الإسلامية وكان التسجيل في بيوت المال في الولايات المختلفة يتم باستخدام اللغة الخاصة بها ثم تم توحيد التسجيل باللغة العربية في عهد الدولة الأموية وكانت أهم الدواوين في بيت المال هي[1]:

1. ديوان الصدقات وعشور الأراضي.
2. ديوان الجزية.
3. ديوان الغنائم والركاز.
4. ديوان الضوائع (المال الذي لا يعرف مالكه).
5. ديوان الزكاة.
6. ديوان الخراج.

في بيوت المال كانت تعمل ميزانيات دورية يطلع عليها الوالي ويتحقق من بنودها وكانت بيوت المال الفرعية في الولايات المختلفة على علاقة مباشرة مع بيت المال الرئيسي في عاصمة الدولة الإسلامية، كما أن إختيار رئيساً لبيت المال يخضع لمجموعة من الشروط حيث يجب أن

---

1 البحيصي،مرجع سابق، ص ص 91-92

يتوفر في هذا الشخص مجموعة من الشروط كالأمانة والتقوى والفقه والعدل، ولعل من أهم أسباب تأخر إنشاء بيت المال في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق هو قلة الموارد في صدر الدولة الإسلامية وفي الوقت الذي زادت الموارد تم إنشاء بيت المال ويقضي النظام الإسلامي أن يكون إعداد الحسابات في بيت المال وخاصة في ديوان الزكاة حسب الشريعة الإسلامية، وان تنفق الأموال في مصارفها الشرعية المحددة.

خامساً: النظام المحاسبي في بيت المال:

1. المبادئ المحاسبية المطبقة في بيت المال:

أ. التسجيل التاريخي: حيث تم التسجيل في دفاتر بيت المال أولاً بأول حسب التسلسل التاريخي من اليوم والشهر والسنة الهجرية.

ب. الموضوعية: حيث يتم التسجيل من واقع المستندات المؤيدة للإيرادات والمصروفات.

ج. الدورية: حيث يتم التسجيل في الدفاتر بشكل دوري كما يتم إعداد القوائم والتقارير بشكل دوري.

د. التسجيل النقدي والكمي: حيث يتم تسجيل العمليات كما في شكل نقود مطلقة أو بشكل كميات عينية.

هـ. التكلفة الجارية: حيث يتم تسجيل العمليات على أساس التكلفة الإستبدالية الجارية.

و. الترميز: حيث كان هنالك رموز معينة تستخدم في بيت المال في إعداد العمليات المحاسبية من أجل تسهيل عملية استخراج المعلومات كما تساعد في عملية المراجعة.

ز. التوحيد: أي توحيد المفاهيم والإجراءات المحاسبية المطبقة في بيوت المال الفرعية في الولايات الإسلامية مع تلك المطبقة في بيت المال الرئيسي في عاصمة الدولة الإسلامية.

2. الدفاتر المستخدمة في بيت المال:

أ. **دفتر تعليق اليومية:** وفيه يسجل كل ما يتجدد في اليوم من إيرادات ومصروفات ولا يترك شيء مهما قلت قيمته أو ارتفعت دون تسجيل وهو يشبه في الفكر المحاسبي المعاصر دفتر اليومية.

ب. **دفتر المخزومة:** وفيه تسجل المعاملات اليومية لكل فرع من فروع الإيرادات والمصروفات ويتم إعداده من عدة نسخ حسب عدد الأشخاص الذين يجب ان ترفع هذه بذلك يشبه دفتر اليومية المساعد في الفكر المحاسبي المعاصر.

ج. **دفتر الجريدة:** وفيه يسجل أسماء أصحاب الاستحقاق ومعاملاتهم المدينة والدائنة مع بيت المال،ويسجل فيه ايضاً موجودات المشروع من القنية وعروض التجارة والتغيرات التي تطرأ عليها وكان التسجيل يتم في هذا الدفتر من واقع تعليق اليومية وهو بذلك يشبه دفتر الأستاذ في الفكر المحاسبي المعاصر.

أدوات القيـــاس:[1]

إبتدع علماء المسلمون أدوات قياس لخدمة فقه المعاملات وبما يتناسب مع العرف في كل بلد، وامتازت أدوات القياس بالدقة لأنها أداة لتحقيق العدالة، وتعددت هذه الأدوات وخير مثال نذكره هو نموذج المعاملات عند القلقشندي، ويمكن تلخيصها بالشكل (2/1/3) التالي أدناه:

الشكل (2/1/3)

أنموذج المعاملات عند القلقشندي

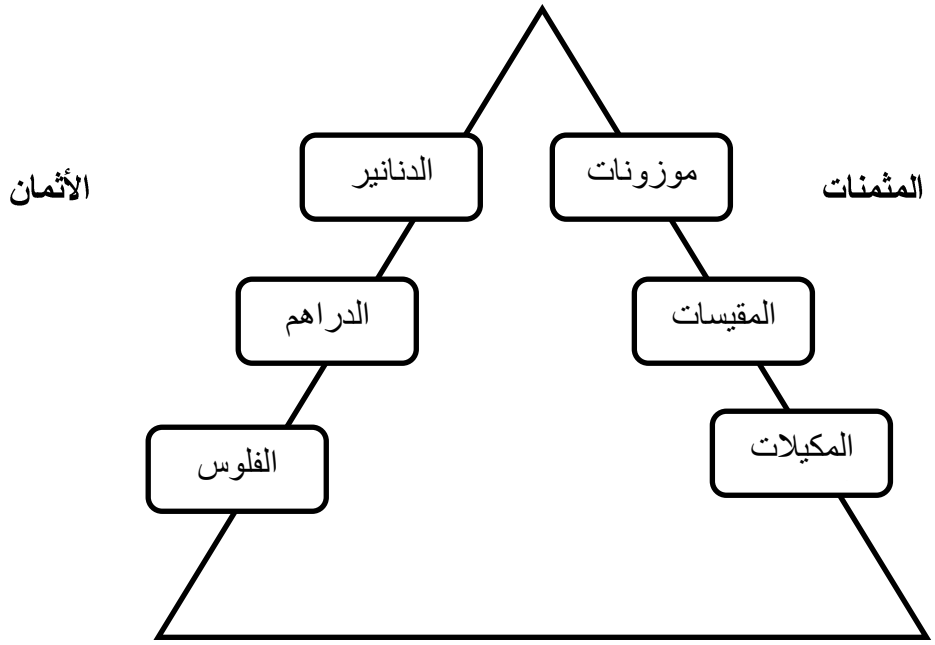

المصدر: ابي يعلى محمد بن الحسين الماوردي(1978م)، الاحكام السلطانية، القاهرة: مصطفى البابى الحلبي، ص178

بالنظر للشكل رقم (2/1/3) يبين أنموذج المعاملات عند القلقشندي حيث يتضح فيه العلاقة بين المثمنات من موزونات ومقيسات ومكيلات والتي يتم فيها معرفة المقدار الكمي، وبين الأثمان من دنانير ودراهم وفلوس، والتي فيها يتم معرفة المقدار القيمي، وتكتمل العلاقة بين المقدارين الكمي والقيمي بالسعر، فنقول سعر الكيلو كذا دينار أو سعر المتر كذا درهم وهكذا، وقد أشار القرآن الكريم لأداة هي قوام ما سبق من علاقات الا وهي الميزان ، وهو أحد الآلات التي يقع بها

1 ابي يعلى محمد بن الحسين الماوردي (1978م)، الاحكام السلطانية. القاهرة: مصطفى البابى الحلبي، ص178

تقدير المقدرات،قال الله تعالى{وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ{7}أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ{8}وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ{9}سورة الرحمن الآيات(7-9).

ومن أهم أدوات المثمنات[1]:

الزراع: وبه تقدر الأطوال، قال الله تعالى{ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ{32} سورة الحاقة الآية(32) وقد خضع هذا المقياس لدراسات عديدة بهدف تحقيق المقياس الأمثل، فالزراع سبعة، أقصرها القاضية ثم اليوسفية ثم السوداء ، ثم الهاشمية الصغرى وهي البلاغية ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادة ثم العمرية ثم الميزانية. فأما القاضية وتسمى الدور أيضاً فهي أقل من ذراع السوداء بإصبع وثلثي أصبع وضعها القاضي بن أبي ليلى، واليوسفية هي أقل من الذراع السوداء بثلثي أصبع وقد وضعها أبو يوسف.

الذراع السوداء هي أطول من زراع الدور بأصبع وثلثي أصبع وضعها الرشيد.

أما الذراع العمرية فهي زراع عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قال الحكم بن عتيبة أن عمر عمد إلي أطولها ذراعاً وأقصرها فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها وزاد عليها قبضة وإبهامها قائمة ثم ختم في طرفيه بالرصاص. والذراع المأمونية تقدر بالذراع السوداء ذراعين وثلثي ذراع وثلاثة أصابع ووضعها المأمون[2].

الجريب: هو عشر قصبات في عشر قصبات(3600 ذراع).

القفيز: عشر قصبات في قصبة(360 ذراعاً وهو عشر الجريب).

العشير: قصبة في قصبة (36 ذراعاً وهو عشر القفيز).

القصبة: ستة ذراع.

الوسق: 60 صاعاً أو 60 قفيزاً

الصاع: 5.33 رطلاً.

أما أهم أدوات الأثمان فهي[3]:

الدرهم: ونحتاج لمعرفة وزنه ونقده، فإما وزنه (فاستقر على سته دوانق ، وزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل (3)، وكان للعرف دور مهم عند الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فلما رأى

---

1 سامر مظهر قنطقجي (2003م) دور الحضارة الإسلامية فى تطور الفكر المحاسبي،جامعة حلب،كلية الإقتصاد، رسالة دكتوراه، ص ص 32-33.

2.أبي يعلى محمد بن الحسين الماوردي (1978م)،ا لأحكام السلطانية. ط3. القاهرة: شركة مصطفى البابي الحلبي، ص180

3 مرازقة صالح؛ وبوهرين فتيحة (د.ت) القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية،بعنوان الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، (ورقة عمل)، ص ص 6-8

اختلاف الدرهم قال أنظروا إلي أغلب ما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري فجمع بينهما فكان اثنى عشر دانقاً فأخذ نصفهما فكان ستة دوانيق فجعل الدرهم الإسلامي.

سادساً: الهدف من دراسة المحاسبة في الإسلام:

1. المحافظة على الأموال ومراجعة المكاسب وتنظيم المعاملات المالية.
2. توافر الحجج الكتابية في حالة المنازعات أمام القضاء لأن الشهادة القائمة على الكتابة أقوى.
3. المساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة لأن اتخاذ القرار يبنى على ما هو مسجل بالدفاتر.
4. تحديد نتيجة الأعمال لفرض الزكاة في نهاية السنة لأن ذلك يحدد صافي رأس المال العامل وصافي الربح أو الخسارة كما يحدد أساس حساب زكاة المال.
5. المساعدة في تحديد وقياس حقوق الشركاء في الأموال والأرباح في حالة الانضمام والانفصال.
6. تقييم الأداء للأفراد لتحديد مدي الالتزام في قواعد الشريعة الإسلامية ومن ثم تقرير الثواب والعقاب[1].

سابعاً: خصائص المحاسبة في الإسلام:

1. إن الفكر المحاسبي في الإسلام يستمد قواعده من القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإسلامي.
2. ترتكز المحاسبة في الإسلام على العقيدة والايمان الراسخ بأن المال ملك الله ويجب التصرف فيه وفق ما حدده الله.
3. المحاسبة في المنهج الإسلامي تتولي العمليات الا محاسبية من خلال محاسب يتصف بالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة.
4. المحاسبة في المنهج الإسلامي تتعلق بالعمليات المالية المشروعة.
5. يعتبر المحاسب في المنهج الإسلامي مسؤول امام المجتمع عن مدي التزام الوحدة الاقتصادية بأحكام الشريعة الإسلامية.
6. تهتم المحاسبة في المنهج الإسلامي بالنواحي السلوكية للعنصر البشري.

ثامناً: أحكام عامة للمعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي:

1.نظم الله سبحانه وتعالى أساس محاسبة الحقوق والالتزامات حين أمر عباده قبل اربعة عشر قرناً بكتابة الديون مهما كانت ضئيلة في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين إلي أجل

---

1 حيدر بن عطا (2017م)، مدخل إلي المحاسبة في الفكر الإسلامي. دار شهرزاد للنشر والتوزيع.

مسمى فاكتبوه" وهذا تشريع بضرورة تسجيل الحقوق والالتزامات وهذا هو الأساس الذي قام عليه علم المحاسبة وهو ضرورة توفير المستند الذي يؤيد حدوث العملية المالية.

2.حث الله سبحانه وتعالي عباده على الكسب الحلال وأحل لهم التجارة في الطيبات من السلع وأداء المنافع والخدمات بقوله تعالي" فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه".

3. حرم الله أنواعاً من المعاملات لمنع انتشار الفساد في الأرض كالربا والميسر والرشوة كما حرم اكتناز الأموال لما في ذلك من تعطيل لهذه الأموال من المشاركة في عمارة الأرض كما حرم الله سبحانه وتعالي تطفيف الكيل والميزان.

4. أمر الله سبحانه وتعالى برد الحقوق إلي أصحابها والوفاء بكافة العهود والالتزامات ، في الوقت الذي دعا فيه أصحاب تلك الحقوق بتأجيل المطالبة بها عند العسرة فقال تعالى" وإن كان ذو عسرة فنظرة إلي ميسرة".

5. أمر الله سبحانه وتعالي بإعطاء الأجير حقه كاملاً غير منقوص وقبل أن يجف عرقه حتى يكون التعامل الإنساني هو الأساس في العلاقة بين العمال والملاك حتى لا يختل التوازن الذي قد يختل المجتمع ويحل البغض والانانية محل المودة والاحترام.

6. الزكاة فريضة في الإسلام وبدونها لا تكتمل أركانه وهي تطهر المال والنفس والولد وتقتل في الإنسان غريزة الشح والبخل وتعمل على تماسك المجتمع كي يبقى قوياً عزيزاً.

7. الإسلام حين رسم الكيان الاقتصادي الكامل للجماعة يراعي في ذلك النظام المتوازن في محاسبة الحقوق والالتزامات بحيث لا تطغي حقوق الفرد على الجماعة ولا تطغي حقوق الجماعة على الفرد كما يراعي التوازن في الكسب والانفاق الاقتصادي الصالح والتي لها عائد مادي ونفسي[1].

تاسعاً: قائمة المركز المالي حسب معايير المحاسبة الإسلامية:

لا يختلف تعريف قائمة المركز المالي وفق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية عن التعاريف الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وانما يكمن الاختلاف في مضمون القائمة، حيث يتم إعدادها وفق الشريعة الإسلامية[2].

1. **التعريف بقائمة المركز المالي:** ينتج عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة تبيان الوسائل التي تستخدمها من أجل إنتاج وبيع المنتجات والخدمات للزبائن حيث يشكل الفرق بين الايرادات

---

1 مرازقة، وبوهرين، مرجع سابق، ص8.

2 المرجع السابق، ص ص8-9.

والتكاليف النتيجة التي تحققها المؤسسة وهذه النتيجة نحصل عليها من خلال قائمة المركز المالي التي تتكون من جانبين:

أ. الأصول: تمثل أوجه الاستثمار، سواء كانت أصولاً ثابتة أو أصولاً متداولة.

ب. الخصوم: تشتمل على مصادر الأموال سوآءاً كانت من أصحاب المشروع أو من غيرهم.

والهدف من إعداد الميزانية هو تحديد المركز المالي للمؤسسة في تاريخ محدد، ومن خلال ما سبق نستطيع أن نعرف الميزانية بأنها عرض مصادر واستخدامات الأموال المتعلقة بالمؤسسة في تاريخ معين.

2. **كيفية إعداد الميزانية:** تستخدم المحاسبة في اصطلاح الأصول للتعبير عن الممتلكات والخصوم للتعبير عن حقوق الآخرين، كما يستخدم اصطلاح حقوق الملكية للتعبير عن حقوق صاحب أو اصحاب المؤسسة ومن ثم يمكن وضع المعادلة المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول (1/1/3)

كيفية إعداد الميزانية

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

المصدر: مرازقة، وبوهرين، مرجع سابق، ص8.

بالرجوع للجدول رقم (1/1/3) يتبين أنه يتناول كيفية إعداد الميزانية.

يطلق على القائمة المحاسبية، التي تبين أصول المؤسسة في جانب، وخصوم المؤسسة وحقوق الملكية في جانب آخر، اسم قائمة المركز المالي. وانطلاقاً من المعادلة المحاسبية فإن جانبي القائمة يكونان دوماً متساويين وبسبب تساوي أو توازن جانبي قائمة المركز المالي، يطلق عليها كذلك أسم الميزانية وتشمل الميزانية العناصر التالية[1]:

أ. الأصول: وتسمى ايضاً بالموجودات وهي كل شيء قادر على توليد تدفقات نقدية ايجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل، ويجب أن يكون الموجود قابل للقياس المالي مع جواز التصرف بالموجود من الناحية الشرعية وتتكون الأصول من العناصر التالية:

- الأصول المتداولة: وتتكون من النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلي نقدية خلال دورة العمليات العادية للمؤسسة أو خلال سنة واحدة اذا كانت دورة العمليات تستغرق أكثر

1 مرازقة، وبوهرين، مرجع سابق، ص9.

من سنة وتدرج الأصول المتداولة في الميزانية طبقاً لدرجة سيولتها أو سرعة تحويلها إلي نقدية.

- الأصول الثابتة: يطلق إصطلاح الأصول الثابتة على الأصول المعمرة التي تشترى بغرض الاستعمال وليس بغرض البيع. وتدرج الأصول الثابتة في الميزانية مرتبة طبقاً للبنود الأقل ثباتاً أي التي تبقى في المؤسسة لفترة أقصر، أولاً، ثم التي تبقى لفترة أطول ، وهكذا لذا تظهر الأصول الثابتة في الميزانية عقب الأصول المتداولة.
- الأصول غير الملموسة: يطلق إصطلاح الأصول غير الملموسة على التي تفتقد الكيان المادي الملموس، مثال لذلك: شهرة المحل ، حقوق الاختراع ، العلامات التجارية. وتوضع هذه المجموعة بعد الأصول الثابتة.

ب. تعرف الخصوم بأنها تعهدات اقتصادية على المؤسسة يعترف بها وتقدر طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وخصوم المنشأة هي الديون أو الالتزامات على المؤسسة تجاه الآخرين، وتتكون الخصوم من العناصر التالية:

- الخصوم المتداولة: يستخدم اصطلاح الخصوم المتداولة للإشارة إلي الالتزامات التي يتطلب الوفاء بها استخدام الأصول المتداولة أو اللجوء إلي خصوم متداولة جديدة ، وتبوب الالتزامات المنتظر سدادها ، خلال سنة واحدة أو أقل، تحت الخصوم المتداولة بحسب حلول موعد تصفيتها أو سدادها بعد ذلك وهكذا.
- الخصوم الثابتة: يطلق على الديون المستحقة على المنشأة التي تستغرق فترة سدادها أكثر من سنة " ديون طويلة الأجل " أو خصوم ثابتة". وإذا كان جزء من الخصوم الثابتة يستحق السداد في مدى سنة أو أقرب من تاريخ قائمة المركز المالي، فإن المبلغ المستحق يدرج ضمن الخصوم المتداولة.

ج. حقوق الملكية: هي باقي قيمة الأصول، بعد استبعاد قيمة الالتزامات، لذا فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات. فعندما يستثمر أصحاب الملكية أموالاً في مشروع، فإن تقييم الأصول هو الذي يحدد المبلغ المضاف إلي حقوق الملكية. وحينما يتم تلخيص نتائج العمليات فإن الزيادة في قيمة الأصول ، هي التي تحدد مبلغ صافي الدخل المضاف إلي حقوق الملاك. ويختلف تسجيل بيانات حقوق الملكية في الميزانية ، طبقاً للشكل القانوني للمؤسسة ، وما اذا كانت مؤسسة فردية ، أو شركة أشخاص ، أو شركة مساهمة. ويتم إعداد القوائم المالية (ومن ضمنها الميزانية) بالاعتماد على أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة.

المعايير المحاسبية المتعلقة بإعداد قائمة المركز المالي:

(26) معيار محاسبي متعلق بإعداد القوائم المالية من حيث مضمونها وطرق الافصاح بها سواء كانت متعلقة بالمصارف أو شركات التأمين، ومن أجل توضيح أكثر سوف نركز على القوائم المالية الخاصة بشركات التأمين التكافلي. ليس هنالك اختلاف بين القوائم المالية الخاصة بشركات التأمين التجاري والتأمين التكافلي ما عدا في توزيع الفائض بالنسبة لشركات التأمين التكافلي[1].

بيان المركز المالي لشركة تأمين تكافلي للأشخاص كما هو في (يوم/ شهر/ سنة):

الموجودات: موجودات عمليات تكافل الأشخاص:

* ممتلكات الآت ومعدات.

* موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

* موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر.

* موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

* قروض حملة وثائق التأمين التكافلي العائلي.

* تكاليف اكتاب وثائق تأمين مؤجلة.

* حصة معيدي التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة.

* مصاريف مدفوعة مقدما وموجودات أخرى.

* مبالغ مستحقة من المساهمين.

* ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً.

* حصة معيدي التكافل من المطالبات تحت التسوية.

* اشتراكات وأرصدة اعادة تأمين تكافلي مدينة.

* نقد وأرصدة لدي البنك.

* مجموع موجودات تكافل الأشخاص:

- موجودات المساهمين.

- ممتلكات ومعدات.

- استثمارات في شركات زميلة.

- موجودات غير ملموسة.

- الاستثمارات بالتكلفة المطفأة.

---

1 مرازقة، وبوهرين، مرجع سابق، ص ص 10-11.

- استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآجر.
- أدوات مالية مشتقة.
- استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- استثمارات عقارية.
- ودائع قانونية إلزامية.
- مستحقات من المشتركين.
- ذمم مدينة ودفعات مقدمة اخرى.
- ودائع.
- النقد وما في حكمه.
- مجموع موجودات المساهمين.
- مجموع الموجودات.
- المطلوبات وحساب المشتركين وحقوق المساهمين.

المطلوبات:

- إجمالي مطلوبات التكافل.
- مطلوبات عقود التكافل.
- مجموع عقود التكافل.
- مجموع المخصصات الفنية.
- ذمم تكافل دائنة.
- مجموع مطلوبات التكافل.
- مطلوبات عقود التكافل.
- مجموع المخصصات الفنية.
- ذمم تكافل دائنة.
- مطلوبات المساهمين.
- ذمم الإجارة الدائنة.
- مطلوبات المساهمين.
- مكافأة نهاية الخدمة.
- ذمم دائنة أخرى.

- مجموع التزامات تكافل الأشخاص.
- حساب المشتركين.
- حساب تكافل الأشخاص.
- الفائض/ العجز في حساب المشتركين.
- قروض مقدمة من المساهمين.
- توزيع الفائض المقترح على المشتركين.
- إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- مجموع الفائض/ العجز في حساب المشتركين.

*** حقوق المساهمين:**

- رأس المال.
- الأرباح / الخسائر المدورة.
- الإحتياطات.

*** مجموع حقوق المساهمين العائدة لمساهمي الشركة:**

- حقوق الأقلية غير المسيطرة.
- إحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

*** مجموع حقوق المساهمين:**

مجموع المطلوبات وحساب المشتركين وحقوق المساهمين.

عليه نرى أن اهتمام الإسلام بالشؤون المالية منذ القدم أمر حيوي كان لابد منه حتى لا تصير فوضى بالدولة الإسلامية فكان لابد من مسك الحسابات بالدفاتر وتنظيم الاقتصاد الإسلامي في ذلك الوقت ، فكانت الشؤون المالية ببيت مال المسلمين تسير على خير حال حتى جاء التطور في الشئون المالية بالعصر الحديث ومازال ولا غنى عن الإسلام في كل شئون الحياة ناهيك عن الشؤون المالية.

خلاصة المبحث:

عالج الفكر الإسلامي الجوانب الاقتصادية في حياة الناس من مختلف جوانبها النظرية والعلمية وأرسي الفكر الإسلامي النظريات الاقتصادية في حياة الناس من مختلف جوانبها النظرية والعلمية وأرسي الفكر الإسلامي النظريات الاقتصادية التي لابد للعالم من العودة إليها إن أراد التقدم والرخاء.

قد وضع الفكر الإسلامي القواعد الكلية لعلم المحاسبة والتي تعتبر بمثابة الدستور الحقيقي لمهنة المحاسبة، ولكن بعد الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصادي لبلاد الإسلام أصبحت جميع العلوم بما فيها المحاسبة علوم غربية سواءاً من حيث الفكر أو من حيث التطبيق ، ولكن هنالك مجموعة من العلماء المسلمين أبت إلا أن تظهر الحق وتوضح للعالم أن الإسلام سبق الغرب بمئات السنين في معرفة العلوم الاجتماعية والتطبيقية وإرساء قواعدها فظهرت العديد من الكتابات التي توضح تاريخ المحاسبة في الإسلام وقواعدها وإجراءات تطبيقها.

من أهم خصائص المحاسبة في الإسلام،إن الفكر المحاسبي في الاسلام يستمد قواعده من القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإسلامي،والمحاسبة في المنهج الإسلامي تتولي العمليات المحاسبية من خلال محاسب يتصف بالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة.

تعتبر معايير المحاسبة المالية الإسلامية، مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة.

المبحث الثاني

معايير ومفاهيم المحاسبة الإسلامية

أولاً: معايير المحاسبة المالية الإسلامية:

هي مجموعة من الارشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات والمحاسبة التي يقوم بها البنك أو شركات التأمين الإسلامي من اثبات وقياس وعرض وافصاح خلال الفترة الزمنية ، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة من قبل البنك الإسلامي أو شركة التأمين الاسلامية وقد عكفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استناداً إلي أحكام الشريعة الإسلامية الغراء[1].

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بموجب اتفاقية بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 شباط 1990م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في آذار 1991م في البحرين بصفتها منظمة دولية مستقلة، وقد حظيت الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم وعددها يزيد على (200) عضو في أكثر من (45) بلد. وتتكون الهيئة من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة وهو الذي يقسم بدوره إلي لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة والضوابط، والمجلس الشرعي الذي يتكون من أعضاء لجنة المراجعة والصياغة إضافة إلي لجان المعايير الشرعية والأمانة العامة للهيئة، وتقوم هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية حالياً بمنح شهادتين مهنيتين الأولى وهي شهادة محاسب قانوني إسلامي وهي تعني بالقسم المحاسبي اللازم للعمل في الشركات التي تخضع للشريعة الإسلامية، أما الشهادة الثانية فهي مراقب ودقق شرعي وهي تعني بضمان مطابقة عمل الشركة مع المبادئ والمعايير والفتاوي الشرعية.

أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية لما يأتى[2]:

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات الإسلامية.

---

1 عصام البحيصي (1969م)، المحاسبة في الإسلام. غزة (فلسطين)، ص ص 29-36

2 البحيصي، مرجع سابق، ص ص 31-32.

2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات واصدار النشرات الدورية واعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

3. اعداد واصدار معاير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في اعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين اجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

4. مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية لتواكب التطور في انشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

5. إعداد واصدار ومراجعة وتعديل البيانات والارشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين.

6. السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات الارشادية المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارات وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

معايير المحاسبية المالية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البحرين.

حيث أصدرت الهيئة معايير المحاسبة المالية الإسلامية الآتية حتى مايو 2007م (اصدار 1429/ 2008) كما يلي[1]:

(أ) بيانات المحاسبة المالية:

1. أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
2. مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(ب) معايير المحاسبة المالية:

1. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
2. المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

---

1 مبارك العوض محمد.معايير المحاسبة المالية الإسلامية.مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، البحرين(المنامة)، 27 – 29 أبريل 2010م، ص ص 1-2.

3.التمويل بالمضاربة.

4. التمويل بالمشاركة.

5. الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

6. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.

7. السلم والسلم الموازي.

8.الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك (المعدل).

9. الزكاة.

10. الاستصناع والاستصناع الموازي.

11. المخصصات والاحتياطيات .

12. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.

13. الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.

14. صناديق الاستثمار.

15. المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية.

16. المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية.

17. الاستثمارات.

18. الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.

19. الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.

20. البيع الآجل.

21. الافصاح عن تحويل الموجودات.

22. التقرير عن القطاعات.

23. توحيد القوائم المالية.

الجدول (1/2/3)

إختيار المعايير المالية الإسلامية التالية نسبة لأهميتها من حيث انتشار استخدامها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية

التسلسل	رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الاصدار
1	-	أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	أكتوبر 1993م
2	-	مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	أكتوبر 1993م
3	1	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	أكتوبر 1993م
4	2	المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء	فبراير 1996م
5	3	التمويل بالمضاربة	فبراير 1996م
6	4	التمويل بالمشاركة	فبراير 1996م
7	5	الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	مايو 1996م
8	6	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	يونيو 1997م
9	7	السلم والسلم الموازي	يونيو 1997م
10	8	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك (المعدل)	ديسمبر 1998م
11	11	المخصصات والاحتياطيات	يونيو 1999م
12	17	الاستثمارات	أبريل 2002م
13	20	البيع الآجل	يونيو 2003م

المصدر: مبارك العوض محمد.معايير المحاسبة المالية الإسلامية.مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية لثاني، البحرين (المنامة)، 27-29 أبريل 2010م، ص3.

ثانياً: المفاهيم المحاسبية في الفكر الإسلامي:

***المال:** المال في اللغة هو ما تميل إليه النفس وتهواه.

والفقه الإسلامي له تعريفان[1]:

1. تعريف الإمام أبوحنيفة: المال هو كل ما يمكن حيازته والانتفاع به.

1 البحيصي، مرجع سابق، ص 33.

2. تعريف الإمام الشافعي: المال هو كل ما يمكن الانتفاع به ولا تنتفي صفة المال عنه إلا بترك الناس كل الناس له، أما إذا تركه جزء من الناس وانتفع به جزء آخر فإنه يعتبر مال. وعلى ذلك فالأصول المعنوية كشهرة المحل وحق الاختراع وغيرها تعتبر مال حسب رأي الإمام الشافعي ولا تعتبر مال حسب رأي الإمام أبوحنيفة لعدم إمكانية حيازتها.

يقسم المال في الفقه الإسلامي حسب الغرض من التقسيم إلي[1]:

1. من حيث التقويم يقسم المال إلي:

أ. مال مقوم: وهو ما كان من مصدر حلال.

ب. مال غير مقوم: وهو ما كان من مصدر غير حلال.

2. من حيث المعاملة والانتفاع (محاسبياً) يقسم المال إلي:

أ. عروض قنية: وهي العروض التي يتم اقتناءها للاستخدام في العملية الانتاجية (اصول ثابتة).

ب. عروض تجارة: وهي العروض المعدة للبيع وتحقيق الربح (أصول متداولة).

ج. نقود: وهي مقياس للقيمة تستخدم للتعامل وتبادل السلع والخدمات.

***رأس المال:** يعرف رأس المال في الفكر الإسلامي بانه ذلك الجزء من الثروة النقدية أو العينية الذي يخصص للاستثمار من قبل الملاك في بداية المشروع. وعند النظر إلي تعريفات رأس المال في الفكر المعاصر نجد منها:

1. **رأس المال النقدي:** وهو كمية الأموال النقدية المستثمرة في مشروع معين.
2. **رأس المال العيني:** وهو كمية الأموال العينية المستثمرة في مشروع معين.
3. **رأس المال المملوك:** وهو رأس المال النقدي والعيني المملوك لأصحاب المشروع.
4. **رأس المال المقترض:** هو قيمة الأموال التي يقترضها المشروع لتسيير أعماله.
5. **رأس المال الاقتصادي:** وهو كمية من الأموال اللازمة لتصريف أمور المشروع سواء كانت مملوكة أو مقترضة.
6. **رأس المال العامل:** الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

بالنظر إلي كل هذه التعريفات نجد أن النوع الأول يعتبر جزء من رأس المال حسب الفكر الإسلامي وكذلك النوع الثاني أما النوع الثالث وهو رأس المال حسب الفكر الإسلامي، وكذلك النوع الثاني أما النوع الثالث وهو رأس المال المملوك فيتفق مع التعريف الإسلامي لرأس المال أما النوع الرابع فيختلف مع التعريف الإسلامي لأن الإسلام يعتبر القرض قرضاً حسناً وليس جزء

---

1 البحيصي، مرجع سابق، ص ص 33-36.

من رأس المال وأيضا يختلف مع التعريف الخامس لنفس السبب، واما النوع السادس فيعتبر قاصراً عن المفهوم الإسلامي.

ثالثاً: النماء:

النماء في اللغة هو الزيادة ، وينقسم النماء من ناحية طبيعته إلي[1]:

1. **نماء خلقي:** وهو ما كان من الله سبحانه وتعالى دون تدخل البشر.
2. **نماء فعلي:** وهو ما كان بإعداد الإنسان.
3. **نماء حقيقي:** وهو الزيادة الفعلية.
4. **نماء تقريري:** وهو القابلية للزيادة.

أما من ناحية محاسبية فينقسم النماء إلي:

1. **الربح:** وهو زيادة ثمن بيع عروض ثمن شرائها وغلة المكتري من عروض التجارة.
2. **الغلة:** وهي المتجدد من عروض قبل بيعها.
3. **الفائدة:** وهو زيادة ثمن بيع عروض القنية عن ثمن شرائها والمتجدد من عروض القنية وغلة المكتري من عروض القنية.

حسب المفهوم المعاصر فإن كلا من الربح والغلة يعتبران ربحاً عادياً (ربح ايرادي) أما الفائدة فهي ربح رأسمالي.

رابعاً: التكلفة التاريخية:

أطلق رجال الفقه الإسلامي اصطلاح " الثمن الأول" على ما يعرف الآن في المحاسبة باسم التكلفة التاريخية، كما اطلقوا اصطلاح "الكلفة" على عناصر التكلفة ، ويعرف ابن عابدين الثمن الأول فيقول" هو الثمن المدفوع في السلعة سواء زاد عن القيمة أو نقص" ويقول بن راشد عن الثمن الأول: "يحسب في الثمن ماله عين قائمة كالصبغ والكمد والفتل وما أشبه بذلك فإنه بمنزلة الثمن.

هذا يوضح أن مفهوم الثمن الأول في الفكر الإسلامي يعادل مفهوم التكلفة التاريخية في الفكر المحاسبي المعاصر.

خامساً: التكلفة الجارية:

أي تكلفة الحصول على السلعة من السوق في ذلك الوقت.

---

1 البحيصي، مرجع سابق، ص 36.

سادساً: التجارة:

التجارة هي تقليب المال بغرض الربح، ويعرفها الإمام الرازي بقوله:" التجارة هي التصرف في المال سواء كان حاضراً أو في الذمة طلباً للربح" وعليه يمكن تحديد العناصر الأساسية للتجارة وهي:

1. تقليب الأموال بالبيع والشراء.
2. مدة التقليب.
3. المخاطرة.
4. طلب الربح.

*** البيع:**

البيع هو إخراج الشيء من المالك، أو هو مقابلة شيء بشيء،أو مال بمال،ويصبح بثمن حال أو مؤجل، ومن أنواع البيع[1]:

أ. عين بعين ويسمي"مقايضة".

ب. عين بثمن ويسمي "سلم".

ج. ثمن بثمن ويسمي"صرف".

*** الشراء:** هو إدخال الشيء فى الملك أو إستبدال شىء بشىء.

*** مدة التقليب:** أي المدة ما بين شراء السلع وبيعها.

*** المخاطرة:**

هى الأخطار التى يتعرض لها الإنسان فى امواله نتيجة عملية البيع والشراء،وهى حدوث خسائر.

*** طلب الربح:**

طلب الربح هو هدف التجارة من بيع وشراء،وفى ذلك يقول الامام الطبري"أن الرابح من تجارته هو المستبدل سلعته بسلعة أنفس منها،أو بثمن أفضل من ثمنها الذى اشتراها به أما الخاسر فى تجارته فهو المستبدل سلعته بسلعه دونها أو دون الثمن الذى اشتراها به".

---

1 محمد عبدالله دراز(1979م)، دراسات إسلامية فى العلاقات الإجتماعية والدولية. القاهرة: دار القلم، ص101.

خلاصة المبحث:

تعتبر معايير المحاسبة المالية الإسلامية' بأنها مجموعة من الارشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات والمحاسبة التي يقوم بها المنظمة أو شركة التأمين، من اثبات وقياس وعرض وافصاح خلال الفترة الزمنية، وتهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية لتطوير ونشر وتعديل ومراجعة تحديث فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات الإسلامية، عن طريق التدريب وعقد الندوات واصدار النشرات الدورية واعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل،والسعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات الارشادية المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارات وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة.وفى مؤلفات وكتابات الفقه الإسلامي، يقسم المال في الفقه الإسلامي حسب الغرض من التقسيم إلي، يقسم المال إلي مال مقوم: وهو ما كان من مصدر حلال،ومال غير مقوم: وهو ما كان من مصدر غير حلال، من حيث المعاملة والانتفاع (محاسبياً) يقسم المال إلي، عروض قنية،وعروض تجارة ونقود وهي مقياس للقيمة تستخدم للتعامل وتبادل السلع والخدمات. بينما يعرف رأس المال في الفكر الإسلامي بانه ذلك الجزء من الثروة النقدية أو العينية الذي يخصص للاستثمار من قبل الملاك في بداية المشروع. إلي عدة تعريفات منها،رأس المال النقدي ،ورأس المال العيني،ورأس المال المملوك،ورأس المال المقترض،ورأس المال الاقتصادي،ورأس المال العامل. وبالرجوع لموضوع التكلفة التاريخية، نجد أن رجال الفقه الإسلامي أطلقوا عليه اصطلاح الثمن الأول على ما يعرف الآن في المحاسبة باسم التكلفة التاريخية، وأيضاً، تم التطرق لموضوع التكلفة الجارية،أي تكلفة الحصول على السلعة من السوق في ذلك الوقت،وكذلك مفهوم التجارة،التى يقصد بها تقليب المال بغرض الربح.

المبحث الثالث

ضوابط الافصاح والمبادىء المحاسبية فى الفكر الإسلامي والفروقات بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية

أولاً: ضوابط الافصاح فى الفكر الإسلامي:

فى القرن التاسع عشر الميلادي ظهرت فى فرنسا،مدرسة جديدة أسمت نفسها المدرسة الإجتماعية، مهد لها"أوجست كونت" بفلسفته الواقعية وكان من أكبر داعميها "إميل دوركايم" و"وليسان ليفى بريل" اللذان حاولا هدم النظريات القديمة فى الدين والفلسفة والمنطق والاخلاق قائلين إن القوانين لا تهبط من المساء،ولاتنبع من عقلية الفرد، بل هى وليدة العقل المشترك الذى هو ضرورة من ضرورات الحياة الإجتماعية؛ وقد إشتهر عند آخرين من علماء الغرب أن الأخلاق الدينية مهمتها تنظيم الصلة بين الخالق والمخلوق،ولا شأن بأمور المعاملات الإنسانية.

يتضح مما سبق حداثة المنهج الأخلاقي فى الفكر المحاسبي،وكذلك وجود معارضة شديدة لتطبيق هذا المنهج الأخلاقى فى بناء نظرية المحاسبة أو فى إعداد التقارير المحاسبية،ويرجع ذلك الى أن المجتمع المعاصر يعتبر غايته القصوى تعظيم الربح،ومن ثم يستبعد إدخال القيم كدالة تؤثر على آلية العمل المحاسبي وأهدافه.

القول بأن موضوع الأخلاق فى الديانات ينحصر فى مادة العبادة والشؤون الآلهية،إن صح دين ما، فما أبعده عن أن يكون طابعاً لقانون الأخلاق فى الإسلام،فالإسلام لم يدع النشاط الإنسانى فى ناحيتين الفردية والإجتماعية مجالاً حيوياً أو فكرياً أو أدبياً أو روحياً،إلا رسم له منهجاً للسلوك وفق قاعدة معينة،بل وتخطي علاقة الإنسان بنفسه،وعلاقته ببني جنسه فشمل علاقته بالكون فى جملته وتفصيله ووضع لذلك كله ما شاء الله،من الآداب المرضية والتعاليم السامية، وهكذا جمع ما فرقه الناس.

بإستقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة نجد أن الآراء تدور حول العديد من المحاور المعبرة عن الإفصاح وهي:

1. البيان الكافى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما"[1].

---

1 محمد بن ناصر الألباني (1986م)، صحيح سنن ابن ماجه، ج(2). القاهرة: المكتب الإسلامي، ص29.

من هنا لزم فى المعاملات الإفصاح والبيان بمواصفات السلعة أو الخدمة وكذلك الإفصاح عن الموقف المالي للشركة، ولا يثني على السلعة بما ليس فيها وإلا يكتم من عيوبها وخفايا صفاتها شيئاً وإستخدام أدوات وأساليب تقييم وقياس عادلة وملائمة لتبين قيمة السلعة أو الخدمة الحقيقية.

على المصرف أن يوازن بين التبيان من ناحية وبينها وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخري، بحيث لا تطغي مصلحة على أخري، ولا يعنى الإفصاح أن يبين المصرف عن خططه المستقبلية الأمر الذى يؤدي الى الأضرار بالمصرف أو المستثمرين.

2.الصدق فى عرض المعلومات: يقول الله تعالي:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ} سورة التوبة الآية (119).

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"إن الصدق يهدي الى البر وإن البر يهدى الى الجنة وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً".

يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم:"مر فى السوق على رجل أمامه كومة بر فأدخل يده الكريمة فيها فنال أصابعه بعض البلل فقال ما هذا ياصاحب البر؟ فقال: أصابته السماء يارسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا جعتله فوق البر حتى يراه الناس، من غشنا ليس منا"[1].

فى ذلك حث المتعاملين على بيان وإظهار عيوب ما يقومون ببيعه أو عرضه سواء سلعة أو خدمة، فإن الصدق فى مقدمة قيم المعاملات، والصدق رأس أخلاق الإيمان وأبرز خصائص المؤمنين،وتبين الآية السابقة أهمية الصدق فى الإفصاح وحث المسلمين على أن يتخذوا الصدق شعارهم والوصف بالصدق يشمل الصدق مع النفس،والصدق مع الله،والصدق مع الغير فى جميع الإلتزامات والعقود والمعاملات، فيجب على البائع أن يكون صادقاً فى إخبار المشتري وبيان السلعة،وصدق المشتري فى قدر الثمن والصدق والبيان بمعني واحد وذكر أحدهما تأكيداً للآخر،وكذلك صدق المحاسب (ومراقب الحسابات) فى إعداد القوائم المالية وعرضها والتقرير عنها، وينبغي على المصرف أن يكون صادقاً فى إفصاحه عن معاملاته حتى يأنس اليه الآخرون وتزداد درجة الثقة فيه.

3. النصح لمستخدمي المعلومات: قال الله تعالي:{أُبَلِّغُكُمْ رِسَالاَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ} سورة الأعراف الآية (62).

---

1 محمد بن ناصر الألباني (1986م)، صحيح الجامع الصغير. القاهرة: المكتب الإسلامي، ص342.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"الدين النصيحة،قالوا لمن يارسول الله،قال:لله ولكتابه ولرسوله ولأئمه المسلمين وعاميتهم"[1].

"وأول النصح أن ينصح الإنسان نفسه، فمن غشها فقلما ينصح غيره،وحق من استنصح أن يبدل غاية النصح، وأن كان ذلك فى يضره..قال ابن عباس رضي الله عنه:لا يزال يزداد فى صحة رأيه ما نصح لمستشيره،فإذا غشه سلبه الله نصحه ورأيه"[2].

النصح للآخرين من الخصال الإسلامية الرفيعة،والنصح لكل الآخر يشمل مصالح الأفراد أو مصالح الأمة،والنصح هو إخلاص المحبة للغير فى إظهار ما فيه صلاحه،وقد عظم النبى صلى الله عليه وسلم: أن النصح واجب لكافة الناس وذلك بأن تتحري مصلحتهم مصلحتهم فى جميع أمورهم.

المصرف يجب أن يقدم النصح للآخرين من خلال الإفصاح عن معاملاته وأدواته المالية وأبرز عيوبها ومزاياها وتقديم النصح للمستثمرين لأنسب أداة مالية تلائم ظروفهم.

4. الأمانة والدقة فى توصيل المعلومات: قال تعالي:{وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ{8} سورة المؤمنون الآية(8).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك"[3] إن الأمانة من القيم المرتبطة بالصدق والمتممة له ،والأمانة يراد بها الشىء من الدين،والمؤمن عليه أن يؤدي الأمانة فى ميقات معين ويأمر الله فى الآية السابقة ،هذا الأداء وكأنه يحذر المدين من عدم الوفاء به،لأنه عهد وثيق بينه وبين الدائن، وينبغي أن يوفي به وأن يرد الأمانة الى صاحبها شاكراً فى موعدها المحدد،وفى الآية يصف الله المؤمنون بأنهم راعون وحافظون لأمانتهم وعهدهم،ويؤدون دائماً حقوقهم أداءاً مخلصاً صادقاً والوصف بالأمانة من أهم أوصاف المسلمين،لأن المسلم لا يأكل حقاً لأحد.

فى المؤسسات المالية الإسلامية مقتضي الأمانة أن يتم الإفصاح عن حقوق الآخرين وتقييمها بإسلوب عادل حتى يرد لكل صاحب حق حقه،ولا ينقص من مستحقات الآخرين شيئاً.

فى البيع يوجد بيع الأمانة ومن ضمنها بيع المرابحة،يتم الإفصاح بين البائع والمشتري،عن تكلفة شراء السلعة والمصروفات المتعلقة بها والربح دون زيادة أو نقص.

---

1 محمد بن ناصر الألباني(1986م)، صحيح سنن ابن ماجه،ج(3). القاهرة: المكتب الإسلامي، ص 88.

2 أبوالقاسم الحسين الأصفهاني(1985م)، الذريعة الى مكارم الشريعة. القاهرة: دار الصحوة، ص 206.

3 محمد بن ناصر الألباني(1986م)،صحيح سنن ابن ماجه،ج(3). القاهرة: المكتب الإسلامي، رواه ابن حنبل فى سننه والترمذي، وابو داؤود

5. شهادة الحق: قال الله تعالي: {وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} سورة البقرة الآية (283).

الله سبحانه وتعالى فى الآية السابقة ينهي عن كتمان الشهادة ويجب عدم التدليس فيها بقول كلام مبهم،زيادة فى التحذير من كتمها،ويقول الله تعالي:{وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} أي يكون مذنباً ذنباً كبيراً، ويأمر الله المؤمنين بأن يشهدوا شهادة حق صادقة إبتغاء وجه الله،بحيث لا يخالطها تبديل ولا تحريف ولا كتمان حتى ولو أن شهادة الحق تعود عليهم بالضرر فإن الله سيجعل لهم فرجاً من كل ضيق.

تعتبر التقارير التى تقدمها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية للأطراف الداخلية والخارجية من قبل الشهادة،التى يجب أن تلتزم بدقتها وصحتها ويجب أن تكون صحيحة وغير مبهمة.

6. الوفاء بالعهد: قال الله تعالي:يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ} سورة المائدة الآية(1).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"آية المنافق ثلاث:إذا حدث كذب،وإذا وعد أخلف،وإذا أؤتمن خان" والله عز وجل يطلب من المؤمنين الوفاء بالعهود والعقود،وهو مصدر رسمي به ما يعقد ثم أطلق على الإلتزام به وتشمل العقود التى يعقدها المؤمنين بعضهم البعض كعقود المعاملات فى البيع والشراء وغيرها من العقود.

ثانياً: ضوابط الافصاح المحاسبي فى الفكر المحاسبى:

لقد أهتم الفكر المحاسبى بربط الأخلاق بالمحاسبة سواء بإعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية، أو فى تبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة، سواء عند إعداد القوائم المالية أو الإفصاح عنها، ويعتمد المنهج الأخلاقي على القيم الأخلاقية، وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية،والمرجع التقليدي للمدخل الأخلاقي فى المحاسبة يوجد كتابات (سكون) (1941م) حيث إستخدم ثلاثة مفاهيم رئسية هى الحق والصدق والعدالة وتعتمد نظريته على الأفكار الأتية[1]:

1. يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية.
2. يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضاً حقيقياً ودقيقاً بدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة.

1 Scott(1941).The Basic For Accounting Principle"The Accounting Review" DEC.P.341-349.

3. يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وغير منحازة وموضوعية.

4. يجب أن تخضع المباديء المحاسبية لعملية إعادة النظر حتى تكون متسقة مع الظروف المتغيرة.

5. يجب أن تطبق المباديء المحاسبية بصورة متسقة بقدر الإمكان.

قد إكتفي فيما بعد بمعياري العدالة وعدم التضليل[1]، بينما صنف (باتيلو) العدالة على انها المعيار الأساسي الذى يجب أن يستخدم لتقويم المعايير الأخري لأنه المعيار الوحيد الذى يتضمن إعتبارات أخلاقية[2].

تعتبر العدالة الى التطابق مع معيار يقام بصورة رسمية أو غير رسمية لتحقيق معاملة منصفة، فيجب أن لا تُعد هذه القوائم بهدف خدمة فرد معين أو مجموعة معينة على حساب آخرين غيرهم أي يجب أن توخذ مصالح جميع الأطراف فى الإعتبار وبتوازن صحيح، كما يشير الصدق فى المحاسبة الى نشر الحقائق محددة وتعتبر القوائم المالية ،تعبر بصدق عندما تفصح عن القيم الجارية للأصول والأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيم،ولكن صدق التقارير المالية يعتمد على الصدق الأساسي فى القواعد والمبادىء المقبولة التى تقوم عليها القوائم،حيث تقدم القواعد والاجراءات الموضوعية أساساً غير كافي لقياس الصدق[3].

من العرض السابق يتضح أهمية القيم الأخلاقية فى تحقيق الإفصاح المحاسبي فى المنهج الإسلامي، وكذلك تقدم المنهج الأخلاقي فى الفكر الإسلامي عنه فى الفكر المحاسبي كما يتضح من الشكل أدناه:

1S c. yu,(1976).The Structure of Accounting Theory''The university press of Flourida,p. 20.

2 Jw .Patillo(1965). The Foundation of Financial Accounting Baton Rouge London,State university press .p 11.

3 اندون س. هندريكسن(د.ت)، النظرية المحاسبية. ترجمة/ كمال الخليفة ابوزيد، ص ص 32-33.

الشكل (1/3/3)

الفرق بين الضوابط الأخلاقية فى الفكر المحاسبي والضوابط الأخلاقية

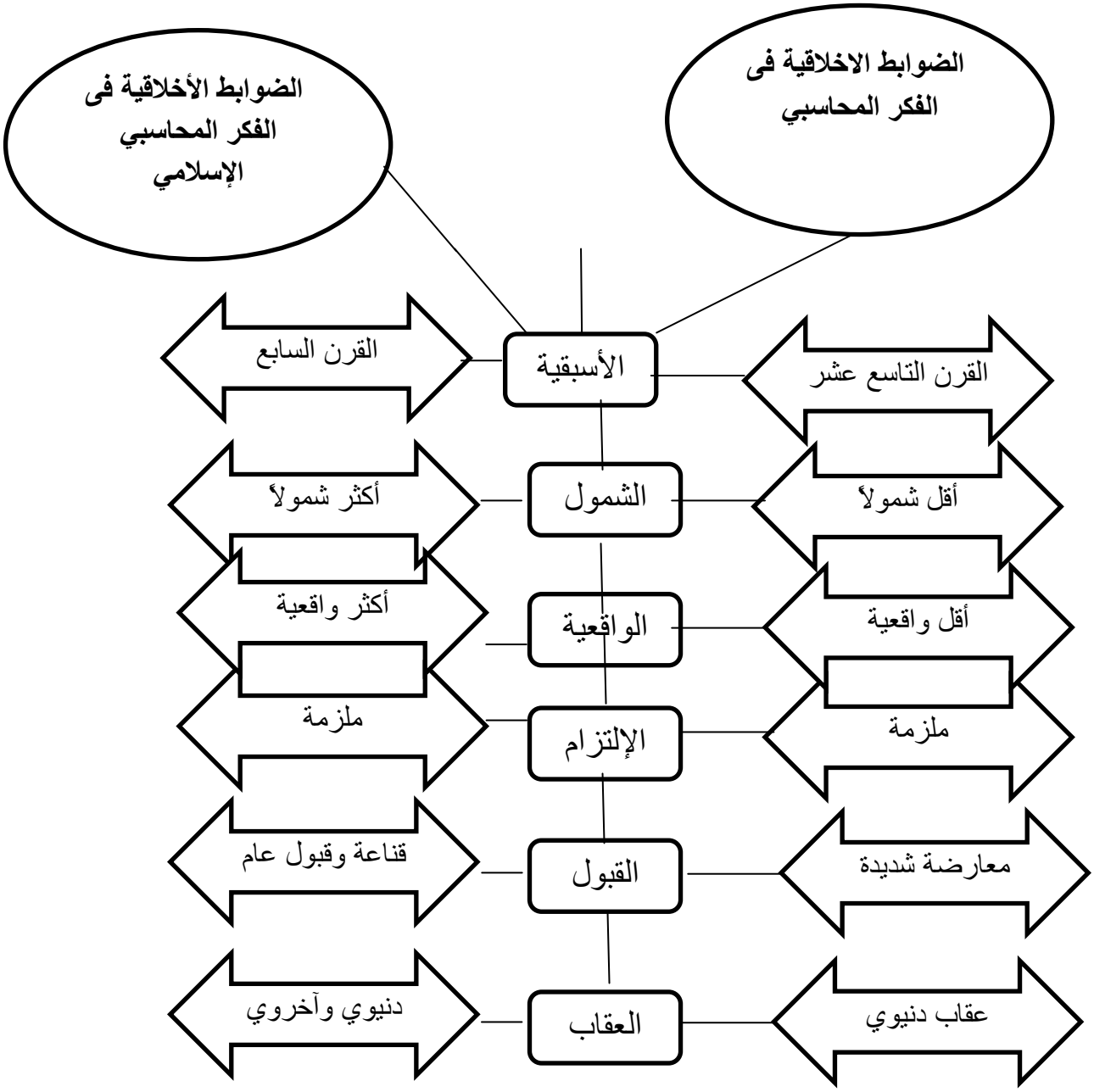

المصدر: سامي يوسف كمال(2000م)، ضوابط الإفصاح المحاسبي فى الفكر المحاسبي والفكر المحاسبي الإسلامي، ص11.

بالرجوع للشكل رقم (1/3/3) يتبين أنه يتناول الفرق بين الضوابط الأخلاقية فى الفكر المحاسبي والضوابط الأخلاقية.

المنهج الأخلاقي وجد معارضة فى الفكر المحاسبي، بل أن البعض أعتبره هدفاً صعباً ومستحيل الإنجاز، ويستدل أصحاب هذا الإتجاه على ذلك بمعيار العدالة حيث يعتبروه هدفاً صعب

الوصول اليه،حيث يكون القرار تابعاً لطرف معين من أطراف متعددة مستفيدة من القوائم المالية،ونجد داخل كل طرف مستويات ثقافية متعددة ومواهب وإهتمامات متعددة، ويعتبر الوصول الى عدالة المعلومات هدفاً صعباً فى تلك الظروف.وترجع هذه القناعة أيضاً الى الإعتقاد بأن توازن السوق لدي المجتمع المعاصر يتحقق عندما يتم تخصيص الموارد المتاحة فى إتجاه الحالات التى تتمتع بأعلي معدلات عائدات ممكنة، بصرف النظر عن أساليب الحصول على العائد،ولكن هذا التوازن لا يتفق مع المصلحة العامة والقيم الأخلاقية والإجتماعية السائدة فى الزمان والمكان، ميزة حيث أن الميزة التى يحصل عليها البعض لهذا الإلتواء يتحقق به الضرر للأخرين، بينما الشفافية يستفيد منها الجميع، وكذلك عدم إمكانية إخضاع القيم الأخلاقية للقياس الموضوعي، وإختلاف الأشخاص فى تفسيرهم لهذه القيم الأخلاقية للقياس الموضوعي،كما يهاجم البعض هذا المنهج أيضاً فى إخفاقه فى تقديم أساس سليم لتطوير المبادىء المحاسبية أو لتقييم المبادىء المقبولة حالياً. وذلك لأن المنهج الأخلاقى يتطلب الأخذ بمجموعة من القيم تتخذ كأنماط أو معايير للحكم على سلوك أو تصرف معين،بينما يعتمد منهج الأحداث على فكرة الإبتعاد عن القيم كأساس لإعداد التقارير المالية.

صحيح أن العلوم الإجتماعية عامة والأخلاقية خاصة يصعب إخضاعها للمنهج التجريبي، وبالتالي قياسها لكن المنهج الإسلامي حدد ثوابت لا تتغير، ويرجع اليها فى تحديد السلوك الأخلاقي بحيث لا تصبح خاضعة للمصلحة الخاصة،فالأمانة صفة محددة لها مواصفاتها وكذلك عكسها الخيانة،ولا يمكن ببساطة أن يحل إصطلاحاً محل الآخر مهما كانت المبررات،والمنهج الاخلاقى للإفصاح المحاسبي فى الإسلام يعتبر هذه القيم تحدد أساليب وحدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المؤسسات المالية الإسلامية لابد لها من الإلتزام بالقيم الأخلاقية عند قيامها بعملية الإفصاح عن معلوماتها الداخلية والخارجية، وكذلك فهى فى حاجة الى مراعاة هذه القيم عند الإفصاح عن العلاقة بينها وبين أصحاب الحسابات الإستثمارية والمودعين لها[1].

1 سامى يوسف كمال محمد(2000م) ضوابط الافصاح المحاسبي فى الفكر المحاسبي والفكر المحاسبى الاسلامى، ص12

ثالثاً: الفروض والمبادىء المحاسبية فى ضؤ الفكر الإسلامي:

الفروض المحاسبية فى ضؤ الفكر الإسلامي:

تنقسم الفروض المحاسبية الى نوعين هما[1]:

1. فروض تتعلق بالوحدة المحاسبية وهى:

أ. فرض الشخصية المعنوية.

ب. فرض إستمرار المشروع.

2. فروض تتعلق بالعمليات المالية:

أ. فرض القياس النقدي.

ب. فرض موضوعية القياس.

فرض الشخصية المعنوية: وهو فرض ينص على أن جميع المنشآت ولأغراض المحاسبة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية أصحاب المشروع على الرغم من أن ملكية المشروع من الناحية القانونية لصاحبه أو أصحابه ويتمتع المشروع بذمة مالية مستقلة عن ذمة أصحاب المشروع المالية،ويصبح له حق التقاضي والمقاضاة وينتج عن هذا الفرض ما يلى:

1. تصبح أصول المشروع ملكاً للمشروع بإعتباره شخصاً معنوياً وليس لأصحاب المشروع إلا حق فى هذه الأصول عند التصفية وحق عند الربح.

2. رأس المال هو مجموع الأصول المستثمرة فى المشروع بغض النظر عن مصدرها سواء كان تمويل من أصحاب المشروع أو من الغير.

3. يتعامل المشروع مع أصحابه كمعاملته مع الغير.

4. تنفصل الإدارة عن الملكية.

موقف الإسلام من فرض الشخصية المعنوية:

ناقش الإسلام مسالة الخلط بين الشخصية المعنوية للشركة خاصة فى موضوع الأنعام حيث كانت الأنعام هو مجال الإستثمار الرئيسي فى ذلك يقول: الرسول صلى الله عليه وسلم" لا تفرقوا بين مجتمع ولا تجمعوا بين متفرق" وذلك فى حديثه لجباة الزكاة وبذلك يكون الرسول صلى الله عليه وسلم :قد نهي عن جباة الزكاة عن تفريق مال الشركاء وحساب الزكاة على كل واحد منهم على حده،بل أمرهم بالإبقاء على الشركة وفرض الزكاة على الشركة نفسها،بغض النظر عن ملكية

---

1 منتدي المحاسب العربي.مقال الفروض المحاسبية فى ضوء المحاسبة المعاصرة والمحاسبة الاسلامية، محاسب متخصص 2014/3/12م.http:/ accdiscussion.com

كل شريك منهم.كما نهي عن الشراكة بقصد التملص من الزكاة أو تخفيض قيمتها، ففى زكاة الغنم نجد أنه لو كان لثلاث أشخاص بصفتها شركة مستقلة عن أصحابها أما لو كانت هنالك (40) شاة لثلاث أشخاص،كل على حده،منفصلين فيؤخذ من كل منهم شاة ،وبهذا يكون إعتراف بالشخصية المعنوية لهذه الشركة وفرض الزكاة عليها[1].

كما أن الدولة الإسلامية التى نشأت فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم: كانت مستكملة مقوماتها السياسية والإدارية والمالية والمحاسبية،بما فى ذلك بيت مال المسلمين،الذى هو مؤسسة عامة ليست مملوكة لفرد معين أو أفراد محددين،ولصاحب بيت المال أن يستقرض باسم بيت المال لسداد إلتزامات بيت المال،مع إشتراط قدرة بيت المال على السداد، ولكن هنا إعطاء بيت المال حق الإستقراض وصلاحية إستقرار الحقوق والديون فى بيت المال،يوضح أن له ذمة مالية مستقلة،كما أن إدارة الأوقاف فى الوقت الحالي لديها من المميزات والخصائص التى توضح أن له ذمة مالية مستقلة ومن أهم هذه الخصائص[2]:

1. عدم نسخ عقد الإيجار بوفاة مدير الأوقاف.
2. حق مدير الأوقاف فى إسترداد أي مبلغ ينفقه من جيبه الخاص على شؤون الوقف.
3. حق الإستدانة على مال الأوقاف.
4. عدم جواز قيام الواقف بإسترداد ما أوقفه. وقد إعترف مؤتمر الزكاة الأول المنعقد بالكويت فى الفترة من(29 رجب–أو شعبان 1404هـ، الموافق 30 ابريل– 2 مايو 1984م) بالشخصية المعنوية للشركات المساهمة،وربط الزكاة على الشركة نفسها بإعتبارها شخصاً معنوياً، ولكن على الرغم من إعتراف الاسلام بهذا الفرض إلا أن الإسلام لا يجيز بعض النتائج المترتبة عليه،فالإسلام يعترف برأس المال المقدم من أصحاب المشروع فقط، أما الأموال المقدمة من الآخرين (القروض) فلا تدخل فى رأس المال.

كما أن بعض المحاسبين،ولغرض قياس كفاءة الإدارة يرى ضرورة فرض فوائد على رأس المال، وهذا مرفوض فى الفكر الإسلامي. وخلاصة الأمر فإن الإسلام يعترف بفرض الشخصية المعنوية مع ضرورة التفريق بين رأس المال المقدم من أصحاب المشروع وبين القروض،وكذلك عدم فرض أى فوائد سواء أكانت على القروض أو رأس المال.

---

1 يحي السليم(2014م) مدونة حول فلسفة الشخصية المعنوية، ص ص 5–6 www.lysulaim.ws

2 عبدالقادر بانية (2005م)، مدخل لدراسة القانون الاداري والعلوم الادارية، ط.3. الرباط: دار النشر المغربية، ص ص 221–232

فرض إستمرار المشروع:

هو إفتراض بأن أي منشأة مستمرة فى عملياتها الى ما نهاية فى حال غياب قرينه يفهم منها العكس، وأن حياة المشروع تفوق حياة أصحاب المشروع ،وحياة العمر الإنتاجي لأصوله الثابتة.

هذا الفرض يتفق والتوقع الطبيعي لأصحاب المشروع وإدارته بإعتبار أن التصفية حالة إستثنائية يؤدي هذا الفرض الى ضرورة قياس وتقييم أصول المشروع وخصومه على أساس أن المشروع مستمر الى ما لا نهائية وقد أدي ذلك الى النتائج المحاسبية التالية:

1. تقسيم حياة المشروع الى فترات دورية بغرض قياس نتائج الأعمال.
2. ضرورة التفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية.
3. ضرورة تحديد المقدمات والمستحقات.
4. ضرورة إحتساب أقساط الإهلاك.

بمناقشة موضوع الإستمرار فى الفقة الإسلامي نجد أن الإستمرارية والموالاة واجبة فى الإسلام، ففى العبادات التى فرضها الله سبحانه وتعالى من صوم وصلاة وزكاة، قد إتصفت بضرورة الإستمرار والموالاة فى أدائها فى المعاملات يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " أحب الأعمال الى أدومها" ويحض علماء المسلمين على الإستمرارية ،وقد أهتم الفقة الإسلامي بموضوع الإستمرارية فى المعاملات ،وتتبع حركة رأس المال، وإستمرارية تقليب الأموال طلباً للربح ولا ربح إلا بعد سلامة رأس المال،وأن القاعدة هى الإستمرارية وأن التوقف هو الإستثناء ،والإجماع منعقد بين الفقهاء بأن الشركة من العقود الجائزة، لا العقود اللازمة بمعني أن للشريك أن ينفصل متى شاء،ويؤكد تعريف التجارة فى الإسلام بأنها تقليب الأموال بقصد تحقيق الربح مفهوم الإستمرار، فالربح ربما لا يتحقق فى صفقة أو فترة مما يستلزم الإستمرار فى صفقة أخرى،أو فترة أخري لتحقيق الربح وهكذا دواليك.

كما أن تقسيم الإسلام للأموال الى نقود وعروض ،وتقسم العروض الى تجارة وعروض فنية وإقتناء المشروع لعروض القنية "الأصول الثابتة" والتى تتميز بأنها تعمر لفترات طويلة والهدف منها الإستخدام،وليس البيع ويؤكد مفهوم الإستمرار فى المشروعات،كما أن إعتراف الإسلام بالأصول المعنوية كالشهرة لا تتحقق فى فترة قصيرة، يؤكد أيضاً مفهوم إستمرار المشروع كما أن النظرية الإسلامية فى التقويم تختلف مبادئها فى معالجة التقويم فى المشروع المستمر عنها،فى حالة التنازل أو التتارك "التصفية" مما يؤكد إعتراف الفقة الإسلامي بمفهوم لإستمرار المشروع.

فرض القياس النقدي:

يعنى هذا الفرض أنه لا بد من قياس العمليات المالية بالنقود بإعتبارها الوسيلة المتعارف عليها فى القياس، وقد تعرض هذا الفرض لكثير من الإنتقادات بسبب تقلبات الأسعار وعدم ثبات القوة الشرائية للنقود وقد تعددت الإقتراحات لحل هذه المشكلة وكان من هذه الإقتراحات[1]:

1. إعادة التقدير سنوياً.
2. إستخدام الأرقام القياسية.
3. إلحاق جداول تفسيرية لقائمة المركز المالي تبين الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية،

وبالنسبة للنقود فهى موجودة منذ العصور القديمة ،وقد عرف العرب النقود،حيث كانت ترد عليهم نقول هرقل ونقود كسري،وقد كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهم وتزن الذهب بوزن تسميه دينار، وبدأ سك النقود فى عهد عبدالملك بن مروان لتمييز المغشوش من الخالص،وقد قام النظام الإسلامي فى الدولة الإسلامية منذ عصر النبى صلى الله عليه وسلم على أساس النقدين،الذهب والفضة وقد تم تقسيم الأموال فى الإسلام الى ما يلي:

أ. مال يراد به المعاملة وهو النقود.

ب.مال يراد به الإنتفاع وهو العروض.

* فالنقود تستخدم للتعامل بصفتها مخزن للقيمة،أما العروض فيتم إستخدامها فى العملية التعليمية، ومن هنا نري إختلاف وظيفة كل منها عن الآخر، وبالنسبة للنقود فإنها لابد أن تحتفظ بوظيفتها كمخزون للقيمة ،أما العروض فيتم إستخدامها فى العملية الإنتاجية، ومن هنا نري إختلاف وظيفة كل منها عن الآخر،وبالنسبة للنقود فإنها لابد أن تحتفظ بوظيفتها كمخزون للقيمة ولا تتحول لسلعة تباع وتشتري،وفى ذلك يري بن عابدين "أرايت الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء،ولا تكون الأشياء ثمناً لها فالنقود ليست مقصودة فى ذاتها بل هى وسيلة للمقصود،وقد حرم ربا الفضل فى الذهب والفضة(النقود)".

كما اخبرنا الرسول صلى الله عليه وسلم:حيث قال"لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة إلا سواء بسواء،وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم".

العلة من تحريم ربا الفضل فى النقود هو إتخاذهما سلعة تباع وتشتري،مما يؤدي الى تذبذب قيمتها ويفقدها وظيفتها الأساسية كمخزن ومقياس للقيمة.

---

1 عبدالقادر باينة، مرجع سابق، ص 233.

قد إتفق فقهاء المسلمين على إعتبار النقود وسيلة للتعامل بين الناس عامة ،وللتعامل فى النشاط التجاري خاصة،كما أجمعوا على ضرورة إستخدام القياس النقدي فى نشاط المضاربة ،وقد تناوله فقه المعاملات موضوع تكوين الشركات،وحدد رأس مالها على أنه إما نقود أو عروض مقومة بالنقود،كما أن فقه الزكاة حدد نصاب التجارة بإستخدام النقدين،وفى ذلك يقول أبوعبيدة"إن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين دينار فإذا بلغ عشرين دينار ففيه نصف دينار، والورق "الفضة" لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم فضية، ففيه خمسة دراهم".

يتضح من كل ما سبق أن الإسلام قد إعتمد النقدين كأداة شرعية للقياس المحاسبي الصحيح، كما أن إستخدام النقدين (الذهب والفضة) كأساس للقياس مع إلغاء كونهما سلعة تباع وتشتري يؤدي الى نتائج مرضية وحلول جيدة لمشكلة تقلب الأسعار التى تواجه المحاسبين فى العصر الحديث.

فرض موضوعية القياس:

هذا الفرض يعنى قياس العمليات المالية من وقع المستندات المؤيدة لها وتعتبر الموضوعية من أعقد المشكلات المحاسبية، نظراً لعدم وجود موضوعية مطلقة لأن بعض العمليات المالية لا يمكن توفر مستند لها مثل عمليات الإهلاك وأثر تقلبات الأسعار عند تقييم الأصول خاصة لدي الذين ينادون بضرورة التقييم على أساس التكلفة الجارية حيث أن ذلك أقل قابلية،والموضوعية من التكلفة التاريخية، والمتتبع لدراسة فقه المعاملات يجد أن الدليل الموضوعي لإثبات العمليات المالية هو من المسلمات التى نادي بها فقه المعاملات،ويتضح ذلك صراحة وتختم بخاتم لإثبات تسجيلها.

كما جاء فى قولى تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً } سورة البقرة الآية (282).

يوضح ضرورة كتابة الديون لكى يكون هنالك مستند لتسجيل هذه الديون والمطالبة بها وهذا لا يقتصر فقط على الديون بل كل المعاملات المالية يؤدي الى تحقيق قدر أكبر من الموضوعية حيث يتم المحافظة على قوة نقدية ثابتة ،مما يمكن من التغلب على مشكلة التقلب فى المستوى العام للأسعار.

المبادىء المحاسبية فى ضؤ الفكر المحاسبي:

المبادىء المحاسبية هى القواعد التى تحكم العمل المحاسبي بدءاً بإجراءات التسجيل حتى نهاية العمل المحاسبي،وإعداد التقارير اللازمة وتتأثر المباديء المحاسبية بعاملين وهما[1]:

* الفروض المحاسبية المتعرف عليها.

* أهداف المحاسبة.

تنقسم المباديء المحاسبية الى نوعين وهما:

1. مباديء مرتبطة بتحديد الربح وهي:

أ. مبدأ تحقيق الإيرادات.

ب. مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات.

2. مباديء مرتبطة بالمركز المالي وهي:

أ. مبدأ التكلفة التاريخية.

ب. مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً.

***مبدأ تحقيق الإيرادات:** ويقصد بهذا المبدأ تحديد الوقت الذى يجب عنده الإعتراف بالإيراد،حتى يمكن إثباته فى الدفاتر.وفى الفكر المعاصر فإن الإيراد يتحقق عندما يتم تبادل السلع والخدمات بما يقابلها من أشياء أو نقود، ومبدأ التحقق يطبق على الإيرادات بشكل مخالف لتطبيقه على النفقات فلا يتم تسجيل الإيرادات بشكل مخالف لتطبيقه على النفقات، فلا يتم تسجيل الإيراد إلا إذا حدثت عملية البيع، أما الخسائر فيقوم المحاسب بتسجيلها فى حال وقوعها فعلاً،وفى حال إحتمال وقوعها، وهو ما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر،وفى هذا إتباع لأساس البيع فى الإعتراف بالإيراد فى الوقت الذى يرى فيه بعض المحاسبين أن حدوث الإنتاج،وإكتمال العملية الإنتاجية هو الأساس للإعتراف بالأرباح؛ سواء تم البيع أو لم يتم وقد جاء قسم ثالث من المحاسبين ليوفق بين الرأيين السابقين، ويقول بأن الربح يتولد بالإنتاج ويتحقق بالبيع.

عند دراسة وقياس الربح فى الفكر الإسلامي تواجهنا نفس المشكلة وهى متى يتم الإعتراف بالإيراد،وقد ناقش الفقه الإسلامي هذا الموضوع من نواحي مختلفة ففى فقه الزكاة نجد أن المال يخضع للزكاة سواء أكان نامياً أو قابل للنماء وبغض النظر عن بقاء المال فى صورة عروض تجارة أو تحوله الى نقود وهذا إعتراف بالإيراد عند الإنتاج، أما فى فقه المعاملات فقد أجاز

---

1 حيدر بن عطا(2017م) مدخل الى المحاسبة فى الفكر الإسلامي، ص ص 13-25.

الفقهاء إستخدام المبدأ الأنسب لكل شركة سواء بالبيع أو الإنتاج أو النضوض"والنضوض" يعني تحول العروض الى نقود.

مما سبق يتضح أن التحقق من الفقه الإسلامي يتميز بدرجة مرونة عالية تبدأ من مبدأ الإنتاج فى فقه الزكاة مروراً بمبدأ البيع فى فقه المعاملات وحتى مبدأ النضوض فى فقه المضاربة.

***مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات:** يتم تكوين المشروعات غالباً بهدف تحقيق الربح ومقياس مدي بلوغ المشروع لهذا الهدف بمقابلة الإيرادات بالنفقات ويقتضى تحديد صافى الربح ،طرح كل بنود النفقات من الإيرادات، أو لم يتم وهو ما يعرف بأساس الإستحقاق. وقد ناقش الفكر الإسلامي مبدأ المقابلة من عدة زوايا،ففى الأنشطة الإقتصادية تتم المقابلة بين الإيرادات والنفقات،ويقسم النماء (الإيراد) فى الإسلام لثلاثة أقسام هى:الربح،والغلة والفائدة[1].

ففى شركات المضاربة يكون الربح هو ناتج عملية المقارنة بين إيراد المضاربة ونفقاتها، ويوزع بين صاحب العمل، وصاحب رأس المال فى حين أنه فى الشركات العادية "التى ليست مضاربة" تكون المقابلة شاملة كل الإيرادات مقابل كل النفقات، أما فى فقه الزكاة فتكون المقابلة على مستوي المركز المالي للمنشأة، حيث يتم المقابلة بين عروض التجارة والنقود من جهة والخصوم من جهة أخري، لتحديد وعاء الزكاة الذى تفرض الزكاة على أساسه.

* **مبدأ التكلفة التاريخية:** التكلفة التاريخية هى تكلفة شراء الأصل مضافاً اليها جميع النفقات التى تنفق على الأصل حتى يصبح جاهزاً للإستعمال ،وقد إعتمد المحاسبون مبدأ التكلفة التاريخية فى تسجيل الأصول خاصة وان هذا المبدأ يساير فرض موضوعية القياس لذلك يتجاهل المحاسبون التغير الذى يطرأ على قيمة الأصول بين تاريخ الإقتناء وتاريخ إعداد القوائم المالية.

قد عرف الفكر الإسلامي التكلفة التاريخية باسم الثمن الأول ،ويتم تسجيل الأصول فى الفكر المحاسبي،عند إقتنائها بالتكلفة التاريخية ويبقى هذا التسجيل سارياً مادامت التكلفة التاريخية توافق التكلفة الجارية،وإذا إختلفنا يتم إعتماد التكلفة الجارية،كما أن فقه المضاربة يقوم على وجوب إحتساب النفقة التاريخية التى انفقت فعلاً على النشاط وذلك بهدف الوصول الى نتيجة الأعمال سواء بالربح أو الخسارة.

* **مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً:** يقتني المشروع الأصول المتداولة بقصد الإتجار بها وتحقيق الربح،ويتم تقويم هذه الأصول على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل وبذلك يؤخذ فى الإعتبار الربح المحقق فقط أما الخسائر فيؤخذ منها فى الإعتبار الخسائر المحققة والخسائر

---

1 حيدر بن عطا، مرجع سابق، ص18

المتوقعة، وفى الفكر الإسلامى نجد أن فقه المضاربة لا يعتمد على هذا المبدأ لأنه يعتمد على مبدأ نضوض المال، وتحول كل العروض الى نقود،أما فى فقه المعاملات وفقه الزكاة فتقوم الأصول المتداولة فى الفكر الإسلامي على أساس القيمة السوقية الجارية،وبهذا يؤخذ بعين الإعتبار الأرباح المحققة والمتوقعة وكذلك الخسائر المحققة والمتوقعة،أي يتم أخذ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً فى الإعتبار سواءاً أكانت ربح أو خسارة.

المبادىء المحاسبية فى قياس الربح الإسلامي:

1. قياس الربح بمقارنة المركز المالي فى نهاية المدة مع المركز المالي فى نهاية المدة مع المركز فى فقه زكاة التجارة: ترتكز نظرية المحاسبة المالية فى الفكر الإسلامي على مفهوم المال المقوم، وتنظر الى أعيان الأصول من حيث المفهوم الطبيعي لها ومن حيث التغيرات التى تأخذ مكانها فى تاريخين معينين لمعرفة التغير الذى طرأ عليها،وبالتالى يرتكز الربح على النمو والزيادة فى القيمة ويتحدد الربح بالزيادة التى طرأت على رأس المال المستثمر فى التجارة،أي الأصول المتداولة والنقود.

لما كان النماء يقسم الى ثلاثة أقسام هى؛ الربح ،والغلة،والفائدة، فإن الزيادة فى عروض القنية الناتج عن تغير أسعارها لا توصف بالربح،بل هى الفائدة كما أن الأرباح العرضية لا تعتبر ربح بل غلة، لذلك لا بد عند إعداد الحسابات الختامية من التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة نظراً للأهمية البالغة للتمييز وأثره على توزيع الأرباح وعلى الفريضة المالية، حيث أجمع الفقهاء على أن الربح يضاف الى أصل المال فى حوله اما الغلة والفائدة فيستقبل بهما حول(سنة) جديدة.

2. قياس الربح بمقابلة الإيرادات بالتكاليف فى فقه المعاملات: فى فقه المعاملات يعتمد قياس الربح على مقابلة الإيرادات بالتكاليف وفى ذلك يقول المالكية فى تعريف الربح انه:"زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة" ومن كلمة ثمن نستنتج أن المقصود الربح الناتج عن بيع عروض التجارة،لا الفائدة الناتجة عن بيع عروض القنية، ويستخدم لهذا الغرض أما الأساس الزمني، حيث تقابل نفقات كل فترة بإيراداتها أو الأساس المباشر حيث تقابل إيرادات كل عملية بنفقاتها كما هو الحال فى بيع المرابحة، حيث يتم تحديد التكلفة ويضاف اليها نسبة معينة كربح،ففى حالة شركة المضاربة تكون مقابلة النفقات بالربح فقط،أما فى شركة الأموال فتكون المقابلة بين جميع الإيرادات مع النفقات.

3. الربح هو عائد التقليب والمخاطرة ويختلف بإختلاف أثر هذه العوامل: يتضح من تعريف التجارة الذى يحددها بأنها عملية تقليب المال من أجل تقليب المال من أجل الربح، بأن الربح هو

عائد التقليب والمخاطرة وتتفاوت المشروعات فيما بينها فى موضوعات التقليب والمخاطرة، وتفاوت مدة التقليب يؤدي الى إختلاف أرباح المشروعات ولا تقل أهمية فترة التقليب عن أهمية عنصر المخاطرة.

4. لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال: تختلف نسبة الربح بإختلاف فترة تقليب المال وبإختلاف درجة المخاطرة وتستمر المشروعات حولاً من أجل تحقيق الربح،ولا يتحقق الربح إلا بعد سلامة رأس المال الحقيقي من حيث قوة إستبدال الأصول به،ولما كانت سلامة رأس المال تعنى المحافظة على العروض التى اقتنيت برأس المال المذكور،فإن الربح هو ذلك الجزء من الزيادة التى لا يحتاجها المشروع للمحافظة على سلامة رأس المال،من حيث قوة إستبدال العروض به،وفى ذلك يقول الأمام الطبري"الأرباح من تجارته هو المستبدل سلعته المملوكة عليه بسلعة انفس من سلعته،أو ممن ثمنها الذى يبتاعها به" ويقول هنا يبتاعها به يوضح أن المقصود ليس الثمن الأول"التكلفة التاريخية" بل الثمن وقت المبادلة التاريخية،والثمن وقت المبادلة مشغول بحاجة أصلية فى المشروع المستمر وهى حاجة المشروع الى سلعة أخري بدلاً من السلعة المباعة كى يستمر فى نشاطه دون إنكماش فى حجم الإنتاج لذلك فإن سلامة رأس المال لا تتم إلا بعد تمام الدورة الكاملة للتقليب ،ومن هنا نفهم أن سلامة رأس المال،تعنى المحافظة عليه من حيث قوة إستبدال العروض به وهذا يوضح تكلفة المبيعات هى تكلفتها الإستبدالية لا تكلفتها التاريخية،وكذلك لابد من تحديد قسط الإهلاك للأصول الثابتة على أساس قيمة الإستبدال لا التكلفة التاريخية ولكى يكون هنالك ربح لا بد أولاً من تعويض قيمة المستهلك من هذه الأصول نتيجة الإستخدام فى العملية الإنتاجية.

5. الربح يتولد بالإنتاج ويتحقق بالبيع والربح التقليدي يجب أخذه فى الإعتبار: يتحقق النماء فى المال بمجرد إنتهاء العملية الإنتاجية سواء نض المال أو لم ينض ولكن البيع يظهر هذا النماء الذى كان مخفياً قبل إتمام عملية البيع حيث أن البيع هو عملية تبديل العروض بالنقود تؤدي الى ظهور الربح لذلك لا يسمح أن نقول أن الربح تحقق بالبيع والعبرة فى التقويم بحدوث الربح لا بظهوره، وعليه سواء كان المال فى أخر الفترة نقداً أو على شكل عروض تجارة تامة الصنع،فإن الربح قد يكون تحقق وهذا يعنى أننا نأخذ بعين الإعتبار ليس الأرباح المحققة فعلاً فقط بل أيضاً المتوقع تحقيقها،وهذا المبدأ من المباديء الأساسية للنظرية الإسلامية فى تحديد الربح.

6. المباديء المطبقة عند الربح تطبق عند قياس الخسارة: النقيض للربح هو الخسارة أو النقص الذى يطرأ على رأس المال ،وما ينطبق على الربح فى المبادىء المحاسبية فى الفكر الإسلامي

ينطبق على الخسارة ،ففى الوقت الذى لا تنطبق فيه نفس قواعد الربح على الخسارة فى الفكر المعاصر ،حيث يؤخذ فى الإعتبار الربح والخسارة،فيؤخذ الربح المحقق والتوقع بعين الإعتبار.

رابعاً: الفروقات بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية:

تعتبر المحاسبة من العلوم الإجتماعية، التى تتأثر بقيم وأخلاقيات وسلوكيات أفراد المجتمع الذين تتم المحاسبة على معاملاتهم، كما أنها تتطور من حيث الأساليب والإجراءات التنفيذية مع التغيرات المستمرة فى الظروف المحيطة للوفاء بالإحتياجات من المعلومات المحاسبية.

المحاسبة فى الفكر الإسلامي لها مفهومها وخصائصها التى تعكس القيم العقائدية والأخلاقية والسلوكية للمجتمع المسلم، كما أنها كذلك متطورة فى أساليبها وإجراءاتها لتأخذ بأساليب التقنية الحديثة، لأن الحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أولي الناس بها،ومن أهم الفروق بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية ما يلي:

1. **الميثاق العقدي:** تقوم المؤسسات المالية على العقيدة الشمولية الإسلامية على أنه عقيدة وشريعة، وعبادات، ومعاملات، يقيم شئون الحياة على سند الدين.

بينما تقوم المؤسسات المالية التقليدية،على عقيدة العلمانية، التى تفصل الحين عن حلبة الحياة، ومن مفاهيمها العقدية:" دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، وأن الدين عبادات وليس له علاقة بما هو خارجهما.

2. **الميثاق الأخلاقي:** تقوم المؤسسات المالية الإسلامية على قيم أخلاقية؛مثل الأمانة ،والصدق، والوفاء والإلتزام،والقناعة،والعدل،والتسير...ونحو ذلك فهى السياج والسجية والضابط المعنوي للمعاملات ،ولمن يقومون بها.

بينما تفصل المؤسسات المالية التقليدية بين المعاملات والأخلاق، وتطبق المفهوم الشائع: المعاملات شىء والأخلاق شىء آخر،وهنالك إتجاه حديث يري أن الأخلاق الحسنة تقود الى المعاملات الحسنة.

3. **المشروعية:** تقوم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، على ما أحله الله من معاملات أي تكون موافقة لإحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية،فالمرجعية هى المعايير والضوابط الشرعية المستنبطة من فقه المعاملات وكذلك الفتاوي الصادرة من مجامع ومراكز وهيئات الفقه الإسلامي. بينما تقوم معاملات المؤسسات المالية التقليدية على القوانين والأعراف وما فى حكم ذلك حتى ولو كانت مخالفة لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية.

4. العقود: يحكم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، مجموعة من العقود الشرعية ومنها؛ عقود البيع، وعقود السلم،وعقود الوكالة، وعقود المزارعة والمغارسة، والمساقاة، وعقود المرابحة، ونحو ذلك ومرجعيتها فقه العقود.

بينما تتضمن بعض عقود المؤسسات المالية التقليدية:نصوصاً بها ربا،وجهالة وغرراً، ونحو ذلك، كما انها قائمة على الأقراض والإقتراض بفائدة،أى تطبق نظام الفائدة فى معظم معاملاتها.

5. نوعية المعاملات: تقوم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية على البيع والشراء، والإجارة، والمشاركات، والمضاربات، ونحو ذلك كما تقوم على نظام الإستثمار الفعلي، وطبقاً لقاعدة المشاركة فى الربح والخسارة (الغنم بالغرم، والكسب بالخسارة).

أما معظم معاملات المؤسسات المالية التقليدية، تقوم على نظام القراض، والإقتراض بفائدة والتى تعتبر من الربا المحرم شرعاً.

6. حقيقة النقود: تنظر المؤسسات المالية الإسلامية الى النقود على أنها معياراً للقياس وأساساً لتحديد أثمان السلع والبضائع والخدمات،ويحكم تحويل عملة الى عملة أخري فقه الصرف،ولا ينظر اليها على أنها سلعة تباع وتشتري.

بينما تنظر المؤسسات المالية التقليدية الى النقود على أنها كذلك أساساً للقياس ولتقويم السلع والخدمات، كما تعتبرها فى نفس الوقت وفى ذاتها سلعة تباع وتشتري نقداً وبالآجل.

7.معاملة الديون: تعامل المؤسسات المالية الإسلامية مبلغ الدين على أنه ثابت فلا يزيد بالتأخير ولا ينقص بالتعجيل، وعند عجز المدين المعسر عن السداد فى المعياد يعطي له، مهلة لحين يساره أو إسقاط الدين عنه إذا تبين أنه لا يستطيع السداد،وأساس ذلك قوله الله تبارك وتعالي: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ} سورة البقرة الآية (280).

بينما تزيد المؤسسات المالية التقليدية مقدار الدين عند التأخير، وتخفيضه عند السداد المبكر تطبيقاً للقاعدة الربوية:"اتقضي أم تربي"، كما تطبق نظام بيع الدين بالدين وهذا منهي عنه شرعاً.

8.البعد الإجتماعي: تهتم المؤسسات المالية الإسلامية بالبعد الإجتماعي والبيئي فى معاملاتها ومن نماذج ذلك: صندوق الزكاة، وصندوق القرض الحسن،والمشروعات الإجتماعية والبيئية، كما تهتم بالضروريات والحاجيات، التى تدخل فى نطاق مقاصد الشريعة الإسلامية.

بينما تقوم معظم المؤسسات المالية التقليدية على النظام الربوي المادي، وغايتها تحقيق أقصي ربحية ممكنة، وقد يكون له بعض الجوانب الإجتماعية التى يرغمها القانون عليها.

9. تطهير الأموال: تتعامل المؤسسات المالية فى مجال الحلال الطيب المطابق لأحكام ومباديء الشريعة الإسلامية، وإن إختلطت أموالها بحرام بدون قصد،فتقوم بعملية التطهير والتخلص من الحرام فى وجوه الخير العامة وفقاً لفتاوي الفقهاء.

بينما تتعامل المؤسسات المالية التقليدية بالحلال والحرام، وفى مجال الطيب والخبيث ومن معاييرها الأساسية تحقيق أقصى ربحية ممكنة دونما أي إعتبار لقضية تطهير المال من الحرام.

10. فريضة الزكاة: تنص النظم الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية على إحياء فريضة الزكاة، وذلك بتحصيلها من المساهمين،وممن يرغب من أصحاب الحسابات الإستثمارية وتنفقها فى مصارفها الشرعية وفق ضوابط ومعايير شرعية.

بينما لا تعبأ المؤسسات المالية التقليدية بفريضة الزكاة لا تحصيلاً ولا إنفاقاً.

يتضح من التحليل والمقابلة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية أن هنالك فروقاً جوهرية بينهما، وهذا بدوره يؤثر على طبيعة أعمال المحاسبين والمراجعيين.

تري الباحثة أن الإسلام لم يترك شاردة أو واردة فى الأمور المالية، وإلا وضع لها قيود وضوابط ومباديء، حتى لا تضيع الحقوق ولا يظلم أحد،عليه نستنتج أن أغلب الفروض والمباديء فى علم المحاسبة منبعها الإسلام وأن أدخل عليها العلم الحديث بعد التحديثات،ولكن تظل هذه المباديء والفروض والمعايير،تنتمي للعصور الأولي فى الإسلام، ولا توجد فروقات كبيرة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية، إلا فى بعض المعاملات الخاصة بالربا الذى نهي عنه الله تعالى جلا وعلا فى كتابه الكريم، والذى يُعد فيه ظلم لكل طرفي التعاقد، والله أسال الهداية والحفظ والتوفيق للجميع.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل عدة مجالات حيث تناول المبحث الأول ماهيه ونشأة وأهمية وخصائص وأهداف المحاسبة من منظور إسلامي ، بينما تناول المبحث الثاني من خلال التطرق لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية، أما المبحث الثالث، فقد تناول ضوابط الافصاح والمبادىء المحاسبية فى الفكر الإسلامي والفروقات بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدية. ففى ضوابط الافصاح والمبادىء المحاسبية فى الفكر الإسلامي والفروقات بين المحاسبة الإسلامية والمحاسبة التقليدي، نجد أن من أهم المعايير المحاسبية الإسلامية يتبين ذلك من خلال صور البيان الكافى، كما جاء فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما"،وهنا لزم فى المعاملات الإفصاح والبيان بمواصفات السلعة أو الخدمة وكذلك الإفصاح عن الموقف المالي للمنظمة أو الشركة ولا يثني على السلعة بما ليس فيها وإلا يكتم من عيوبها وخفايا صفاتها شيئاً،والصدق فى عرض المعلومات، كما جاء فى قوله الله تعالي:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ} سورة التوبة الآية (119)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"إن الصدق يهدي الى البر وإن البر يهدى الى الجنة وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً"والنصح لمستخدمي المعلومات وغيرهم من المتعاملين،لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:"الدين النصيحة، قالوا لمن يارسول الله،قال:لله ولكتابه ولرسوله ولأئمه المسلمين وعاميتهم". والأمانة والدقة فى توصيل المعلومات،وشهادة الحق، والوفاء بالعهد.

كما أهتم الفكر المحاسبي بضوابط الافصاح المحاسبي من خلال ربط الأخلاق بالمحاسبة سواء بإعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية،ويعتمد المنهج الأخلاقي على القيم الأخلاقية، وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية. وقد إعتمد الإسلام النقدين(الذهب والفضة) كأداة شرعية للقياس المحاسبي الصحيح كما اخبرنا الرسول صلى الله عليه وسلم:حيث قال"لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة إلا سواء بسواء، وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم". والعلة من تحريم ربا الفضل فى النقود هو إتخاذهما سلعة تباع وتشتري،مما يؤدي الى تذبذب قيمتها ويفقدها وظيفتها الأساسية كمخزن ومقياس للقيمة. وقد إتفق فقهاء المسلمين على إعتبار النقود وسيلة للتعامل بين الناس عامة، وللتعامل فى النشاط التجاري خاصة،كما أجمعوا على ضرورة إستخدام القياس النقدي فى نشاط المضاربة.

الفصل الرابع
الدراســـة الميدانيـــــة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن قطاع التأمين بالسودان.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن قطاع التأمين بالسودان

أولاً: تاريخ وتطور صناعة التأمين في السودان:

بدأ التأمين في السودان عن طريق ظهور وكالات وفروع تابعة لشركات بريطانية وسويسرية وفرنسية وايطالية ومصرية وتديرها غالباً المؤسسات التي تعمل في التجارة الخارجية وكانت تحصر نشاطها بداية في تأمينات التجارة الخارجية التأمين البحري، ولاحقاً امتدت لتشمل التأمينات الاخرى كالحريق والحوادث وثم تأمينات الحياة، وكانت هذه الشركات غير خاضعة لاي نوع من الرقابة حتى آواخر عام 1960 حيث صدر قانون الرقابة على المؤمنين لسنة (1960م).

في عام (1961م) تأسست اول شركة تأمين وطنية شركة التأمنيات العامة (سودان) المحدودة وتولت التأمين على الحياة في فروع الشركات الاجنبية.

في عام 1965 تأسست شركة النيل الازرق للتأمين المحدودة وتمارس جميع انواع التأمين وفي عام 1967 تأسست الشركة السودانية للتأمين واعادة التأمين المحددة وتأسست شركة التأمنيات المتحدة (سودان) عام 1968 وتبعتها في 1973 تأسست شركة اعادة التأمين الوطنية لتمارس جميع انواع اعادة التأمين.

في عام 1976 تأسس اتحاد شركات التأمين واعادة التأمين السودانية وضم في عضويته جميع شركات التأمين واعادة التأمين السودانية ووضع من أهم اهدافه العمل على تنمية وتطوير صناعة التأمين في السودان وذلك بنشر الوعي التأميني.

في 1979 تأسست شركة شركة التأمين الاسلامية وفي عام 1981 تأسست شركة النيلين للتأمين شركة الشرق الاوسط للتأمين وشركة جوبا للتأمين.

في عام 1983 تأسست شركة شيكان للتأمين واعادة التأمين وفي عام 1985 تأسست شركة البركة للتأمين.

في عام 1989 تأسست شركتين الشركة الوطنية للتأمين وشركة السافنا للتأمين، وتأسست شركة البحر الاحمر للتأمين وشركة السلامة السلامة للتأمين في عام (1992م).

في عام 1992 تم الغاء قانون الرقابة على المؤمنين لعام 1960 وصدر قانون الاشراف والرقابة على أعمال التأمين والذي تم بموجبه الزام كل شركات التأمين ان تمارس نشاطها على نمط التأمين التعاوني الاسلامي، وتم بموجبه هذا القانون تأسيس الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين في عام 2001 الغي قانون الإشراف والرقابة على اعمال التأمين لسنة 1992

بصدور قانون على التأمين لسنة 2001 للاشراف والرقابة على أعمال التأمين وسميت هيئة الرقابة على التأمين حالياً يتكون سوق التأمين السوداني حوالي (14) تقريباً شركة تأمين مباشر وشركة واحدة لاعادة التأمين[1].

ثانياً: التأمين في السودان:

السودان بلد متدني المخاطر ويتمتع بمعدل جريمة متدني وندرة الحرائق ومعدل حوادث متدني كذلك وجميع هذه المعطيات تجعل أقساط التأمين متدنية نوعاً ما مقارنة بأسواق التأمين الكبرى في أفريقيا. على أية حال، معظم السودانيين حريصون على التأمين وتقوم الشركات بتخصيص جزء من ميزانياتها لمقابلة التأمين الشامل.

تأمين السيارات ضد مسئولية حوادث الطرف الثالث إجباري ويجب أن يتم إجراؤه بالتزامن مع تجديد رخصة القيادة حتى لو لم يكن المؤمن مالكا سيارة. يفضل معظم مالكي السيارات إجراء التأمين الشامل، وبالنظر إلى مختلف أنواع التأمين يتمتع تأمين السيارات بالحصة الكبرى من بواليص التأمين.

تم تطبيق التأمين في السودان خلال العقد الأول من القرن العشرين واليوم يوجد هناك أربعة عشرة شركة تأمين تعمل في سوق التأمين. كان هناك استثمار محدود من القطاع الخاص في شركات التأمين منذ استحداث القانون الذي يلزم شركات التأمين بالعمل وفقاً للشريعة المحدد بالتأمين التكافلي الذى يعتبر الأرباح التأمينية من نصيب حامل البوليصة التأمينية بدون تحقيق الربح لشركة التأمين غير حصتها في أرباح الإستثمارات. يعتبر بنك البركة من الرواد العالميين في مجال الخدمات المالية وهو يمتلك شركة تابعة باسم شركة البركة للتأمين وبهذا الوصف يصير حملة البواليص أوصياء على الشركة. يتم الإحتفاظ بالجزء الأكبر من فائض الأرباح السنوية، حسب ما يحدده مراقب التأمين، في حساب إحتياطي البواليص بينما يتم توزيع الرصيد على حملة البواليص. على أية حال، أوضح المسؤلون التنفيذيون في صناعة التأمين أن أنظمة التأمين التى تحكمها القواعد الشرعية في ماليزيا تمنح كل من ملاك الشركة وحملة البواليص نسبة من فائض الأرباح.

---

1 نادي بانوراما. تاريخ وتطور صناعة التأمين في السودان الأفق الجديد للمواقع الالكترونية، 5/مارس،2014م نقلاً من الإنترنت.

حوالي عام 1980م، أصبح السودان أول دولة تقدم خدمات التأمين التكافلي الذي استحدثته شركة التأمين الإسلامية السودانية الرائدة وبعد قيام المشير البشير بثورة الإنقاذ في عام 1989م تم حظر التأمين غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

تكمن صعوبة تسويق خدمات التأمين فى كونها تعتمد فى المقام الأول على وجود إقتصاد مبني على آليات حديثة ووسائل إنتاج متعددة ومجتمع يتوفر فيه وعي كبير بأهمية التأمين من شراء وثائق التأمين دون التأثير على متطلباته المعيشية والحياتية الأخري،كالصحة والتعليم وغيرها من الإحتياجات اليومية.

خلال أكثر من خمسين عاماً مرت صناعة التأمين فى السودان بالكثير من التغيرات الجذرية بدءاً بمرحلة التأميم فى عهد الرئيس الأسبق نميرى،وإنتهاء بأسلمة سوق التأمين السوداني فى العام(1992م) وهى المرحلة المفصلية والأكثر أهمية فى تاريخ هذه الصناعة إذ شهد سوق التأمين بعد الأسلمة حراكاً لم يعرفه طوال تاريخه وإرتفعت أقساط التأمين إرتفاعاً كبيراً حتى وصلت حسب آخر الإحصائيات الى أكثر من مائة مليون دولار.

ثالثاً: شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة:

ظلت شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة منذ تأسيسها في العام 1983 وانطلاقتها الفعلية كواحدة من شركات التأمين الإسلامية التى بدأت في نهايات العام 1990م، مدفوعة بتأمين جميع موجودات القطاع العام والمساهمة في تأمين موجودات القطاع الخاص إحدى أهم روافع الاقتصاد الوطني وروافد التنمية المستدامة . وقد امتازت منذ عهد نشأتها الباكرة بتصميم المبادرات واقتحام المجالات التأمينية ذات المخاطر العالية وانعاش سوق التأمين بأطياف من المنتجات الجديدة بحسب ما تقتضيه الحاجة التأمينية للأسواق الناشئة. وقد استطاعت في وقت وجيز أن تنجز محفظة تأمينية قل أن تتوفر في شركة واحدة من حيث تنوعها وقدرتها على إدارة الخطر. وتعتبر شيكان أكبر شركة تأمين على مستوى السوق السوداني وفقاً لتقرير الأداء الخاص بالسوق السوداني للعام 2015م الصادر عن هيئة الرقابة علي التامين[1].

تزاول الشركة نشاطها التأميني وفق أحكام الشريعة الاسلامية التي تقتضي أن يكون تأميناً تعاونياً، حيث تعتبر الأقساط المدفوعة تبرعاً في المحفظة التعاونية للشركة من قبل أصحاب

---

1 شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة:ثلاثة عقود من النجاح والنمو المتواصل(2012م) مجلة الموسوعة التعريفية الإقتصادية لجمهورية السودان، الخرطوم، ص 74.

الممتلكات المؤمنة (حملة وثائق التأمين) ويتم توزيع فوائض التأمين عليهم كما أنهم يُمثلون بأعضاء في مجلس إدارة الشركة ويتحملون قسطاً من الخسائر عند حدوثها.

يشرف علي رقابة أعمال الشركة من النواحي الشرعية نفر كريم من علماء الشريعة والقانون والاقتصاد وفق المبادئ والمرتكزات التي يقوم عليها التأمين الاسلامي والذي تمثل التجربة السودانية أضفى صيغه ونماذجه.

إستطاعت خلال ما يقارب الثلاثة عقود من عمرها المديد إن شاء الله،أن ترسخ أقدامها فى سوق التأمين السوداني، وأصبحت الشركة الاولي بين شركات التأمين العاملة فى السوق من حيث حجم الأقساط، إذ تستحوذ الشركة على ما يزيد عن ال(55%) من إجمالي أقساط السوق وكذلك من حيث الإنتشار الجغرافي،إذ تنتشر فروع الشركة ومكاتبها الفرعية فى كافة ولايات السودان،وكذلك من الكادر البشري، إذ يزيد عدد منتسبي الشركة عن الألف من العمالة المؤهلة والمدربة والملتزمة،والتى رفدت بها العديد من شركات التأمين العاملة داخل السودان وخارجه.

لعل شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة من الشركات القلائل على مستوي العالم التى تزاول التأمين بكافة أنواعه(التأمين العام،التأمين على الحياة،التأمين الطبي،والتأمين الزراعي).

كما تنهض الشركة بمهام التأمين علي ممتلكات القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد وتسهم بفعالية في مجالها الأساسي المتمثل في التأمين والتعويض عن الخسائر. إذ تُعتبر الشركة الاولي في مجال التكافل بالبلاد . فضلاً عن قيامها باضافة تغطيات تأمينية شتى في مجال تأمين الثروة الحيوانية والتأمين الزراعي وتامين حصيلة الصادر إضافة للتأمين الطبي كأول شركة تأمين سودانية تطرق هذا المجال.

فبدأت الشركة بمزاولة التأمين العام بفروعه الأساسية المتمثلة فى تأمين الممتلكات ضد مخاطر الحريق والسرقة والاخطار الطبيعية والخسائر التبعية المترتبة عليها من توقف الاعمال التى تؤدي الى فقدان الأرباح وغيرها من الخسائر المالية،وكذلك التأمين على المركبات بشقيه الإجباري والشامل، والتأمين الهندسي بأنواعه المختلفة،وتأمين البضائع المنقولة براً وبحراً وجواً، والتأمين على هياكل السفن والطائرات ،ومايتبع ذلك من التأمين على الركاب وتأمين المسئوليات، وتأمين الحوادث المتنوعة، والذي يشمل التأمين على النقود داخل الخزائن والنقود المنقولة وخيانة الأمانة والتأمين الشامل على المصارف،وتأمين الحوادث الشخصية وغيرها من فروع تأمين الحوادث المتنوعة، وتأمين المسؤوليات الذى يشمل تأمين مسؤوليات المخدم وإصابات العمل وتأمين المسئولية العامة وغيرها من فروع تأمين المسئوليات.

ثم ما لبثت الشركة أن أدخلت التأمين التكافلي، البديل الشرعي للتأمين على الحياة بكافة فروعه، التكافل الجماعي، حماية الرهن، التكافل العائلي، ومضاربات التكافل عن طريق الإدخار والإستثمار وغيرها من فروع التأمين التكافلي، ثم جاءت خطوتها الجبارة والعلامة الفارقة فى مسيرتها عندما إقتحمت مجال التأمين الطبي، كأول شركة تأمين سودانية تدخل هذه الخدمة فى سوق التأمين السوداني،وكان لها الفضل بعد نجاح هذه الخطوة فى تشجيع عدد من شركات التأمين العاملة فى السوق الى الدخول فى مجال تقديم خدمة التأمين الطبي.

كعادتها دائماً كشركة مبادرة ومبتكرة أدخلت شركة شيكان التأمين الزراعي بشقيه الحيواني والنباتى كأول شركة فى سوق التأمين السوداني وواحدة من الشركات القلائل على مستوي العالم التى توفر هذه الخدمة التأمينية، وكان لما أصابته من نجاح الدافع والمحفز لعدد من شركات التأمين العاملة فى السوق الولوج لهذا المجال.

تتوالي سلسلة المبادرات والابتكارات عندما وفرت شركة شيكان للمتعاملين فى قطاع الصادر منتجاتها التأمينية لتأمين حصيلة الصادر، ثم أردفت ذلك بتوفير التغطيات التأمينية للتأمين على التمويل الأصغر كأول شركة تقتحم هذا المجال، دعماً لسياسية الدولة الرامية لدعم الشرائح الضعيفة والتخفيف من حدة الفقر بالرغم من المخاطر الجسيمة لهذا النوع من فروع التأمين ونجاحها فى ذلك فتح أيضاً الطريق للشركات العاملة فى السوق لتوفير هذه التغطيات التأمينية.

كما إستطاعت الشركة من خلال توفير هذه الباقة المتكاملة والشاملة من المنتجات التأمينية أن تلبي طموحات وتطلعات وإحتياجات كافة العملاء فى القطاعيين العام والخاص، وعلى مستوي المؤسسات بكافة أنواعها(صناعي،تجاري،مالي،وخدمى)، وكذلك على مستوي الأفراد[1].

الإنتشار الجغرافي وآليات تسويق الخدمات:

يعتبر الإنتشار الجغرافي للفروع من الأهداف الإستراتيجية للشركة لنشر والوعي التأميني وجعل الخدمة التأمينية فى متناول الجميع،وذلك إيماناً بأهمية التأمين فى خدمة الإقتصاد القومي وزيادة الإنتاج وبث الطمانينة فى نفوس رجال الأعمال بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة.[2]

ولتقديم خدمة سهلة وميسورة لجميع عملائها وفرت شركة شيكان شبكة واسعة من الفروع والمكاتب الفرعية في كافة أرجاء البلاد بلغت في مجملها 79 فرعاً ومكتباً تقدم كافة انواع التأمين

---

1 شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة:ثلاثة عقود من النجاح والنمو المتواصل(2012م) مجلة الموسوعة التعريفية الإقتصادية لجمهورية السودان ،الخرطوم، ص 74.

2 موقع شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.http:// shiekanins/ index.php/ar/home/show

ومنها (بورتسودان ، والجزيرة، والابيض، جوبا، وعطبرة، حلفا، كوستي، وسنار، نيالا، ودنقلا، القضارف، وكسلا، وشرق النيل، وأم درمان، الخرطوم جنوب، القيادة العامة، الفاشر، والدمازين، والفولة، وحلة كوكو، والرنك، وملكال، كما تم فتح مكاتب فرعية فى كل من، الحصاحيصا، والمناقل، والفولة، والمنطقة البحرة بقري، سوق ليبيا، والفاو، والسوق المحلي بالخرطوم، والخرطوم شرق). بالاضافة إلى ما يفوق 300 وكيل ومنتج مدرّبون ومزوّدون بكافة المعلومات اللازمة لتسويق شتى المنتجات التأمينية. ويقف من خلفهم كادر فني وإداري ومالي في أعلى درجات التأهيل المعرفي والخبرة العملية يقومون بأعمالهم بكل فعالية واقتدار.

إعادة التامين:

ظلت الشركة تقوم بدورها في دعم النشاط الاقتصادي بالبلاد من خلال حصولها علي اتفاقيات إعادة تأمين ذات طاقات استيعابية عالية و كلفة مالية معقولة مما قلل من صادر العملات الصعبة للخارج حيث تقوم بإعادة تأمين أعمالها مع كبريات شركات الاعادة المصنفة في الفئة الاولي سواء علي الصعيد الاقليمي أو العالمي.

تقليل الخسائر:

هي إحدى إدارات الشركة المتخصصة التي تقوم بإجراء المسوحات المختلفة لكافة المنشآت التي يتم تأمينها وتهدف إلي تخفيض تكاليف الخسائر في الممتلكات وعلي تقليل الحوادث أو منعها وذلك بالتعرف علي مواقع الخلل وسد الثغرات وزيادة الاحتياطات اللازمة، كما تقوم بإجراء المسوحات عند حدوث الخطر وتقدير القيمة الحقيقية للأضرار، وتستعين أحياناً ببيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية الكبرى المتخصصة في هذا المجال[1].

الخدمات والمنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة:

1. التكافل: (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة): ويقدم التكافل الجماعي (أخطار فقد الدخل بسبب الوفاة، العجز،المرض) التكافل المعاشي، مضاربات التكافل،التكافل لحماية الرهن (فردي، جماعي)، تأمين السفر (داخلي وخارجي).
2. التأمين الطبي: (جماعي، عائلي، تنويم).
3. التأمين البحري: (تأمين البضائع المنقولة عن طريق البحر أو الجو والخسائر التي تلحق بالبضائع المنقولة بالبر وفق شروط وثيقة النقل البري).
4. تأمين الحريق والسرقة: (تأمين الممتلكات ضد أخطار الحريق والسطو والشغب).

---

1 موقع شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.http:// shiekanins/ index.php/ar/home/show

5. التأمين الهندسي: (عطب الآلات،المعدات الالكترونية، كافة أخطار المقاولين، كافة أخطار التركيب، معدات وآليات المقاولين،إنفجار الغلايات).

6. تأمين السيارات : (التأمين الشامل، الطرف الثالث).

7. تأمين الحوادث المتنوعة: (تأمين النقود،خيانة الأمانة، الحوادث الشخصية إصابات العمل، تأمين الزجاج، المسئولية المدنية، أخطاء المهنة).

8. تأمين تقليل الخسائر: وهو الذي يستهدف تأمين الخسائر المتوقعة.

9. التأمين الجوي أو تأمين الطيران: (أجسام الطائرات والسفن، تأمين المسئوليات،تأمين الحوادث الشخصية، تأمين فقدان الرخصة).

10. تأمين النفط الطاقة: (أثناء الانشاء والتشييد،أثناء التشغيل،وتكلفة التحكم في الآبار).

11. التأمين الزراعي: (المحصولي والحيواني).

12. تأمين ائتمان حصيلة الصادرات.

13. تأمين التمويل الأصغر:(ويشمل الأخطار المعنوية "أمانة وصدق وطرق إدارة المشروع"، وأخطار مادية "تبديد،سوء إدارة، كساد،تدني أسعار،حريق،سرقة خيانة أمانة،..ألخ).

وثيقة أمان المغترب.

14. التأمينات الأخرى التي تجيزها هيئة الرقابة العليا.

رابعاً: شركة التأمين الاسلامية المحدودة:

شركة التأمين الاسلامية في السودان هي أولي شركات التامين التكافلي ظهوراً ، حيث ظهرت الي حيز الوجود سنة 1399هـ الموافق 1979م، في الخرطوم من قبل بنك فيصل الاسلامي السوداني[1].

شركة التأمين الاسلامية المحدودة تجربة رائدة وأصيلة استقت من نبع الشريعة الاسلامية الغراء وعلوم العصر وأدواته، فجمعت بين الفكر والعمل والأصالة والمعاصرة، ونقلت صيغة التأمين التعاوني الإسلامي من الإطار النظري إلى الواقع العملي فأصبحت بذلك نموذجا اقتصاديا كأول شركة تأمين اسلامية تعمل بنظام التأمين التعاوني التكافلي الاسلامي في العالم وساهمت

1 شركة التأمين الإسلامية المحدود، السودان (2019م)، متاح على الموقع الالكتروني
http://www.islamicinsur.com/alwathiiqa

بفعالية في أسلمة الاقتصاد الإسلامي عموماً وقطاع التأمين على وجه الخصوص ، كما عملت على تجويد كافة خدماتها من خلال[1]:

أ. الاهتمام بالزبون أولا وأخيرا والعامل الصادق معه وذلك بالسعي لتحقيق تطلعاته ورغباته للوصول إلى السعادة.

ب. الاهتمام بالتطور والتحسين المستمر في مجال التأمين واستخدام التقنيات الحديثة.

ج. الاهتمام بالعاملين وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب والتأهيل المستمر.

د. الاهتمام بتوفير بيئة عمل صالحة.

ه. السعي الجاد الصادق لتحقيق رغبات وتطلعات المساهمين.

و. الالتزام التام بالمحافظة على أخلاقيات العمل.

ز. التفاعل التام مع المجتمع.

نشأة الشركة:

تأسست شركة التأمين الاسلامية في 21 يناير 1979م كشركة خاصة ذات مسئوليات محدودة.

المؤسسون:

- بنك فيصل الاسلامي السوداني:
- الأستاذ / محمد يوسف محمد .
- الأستاذ / يوسف عبد الرحمن .

الأسس التي قامت عليها شركة التأمين الاسلامية المحدودة:

1. أن يكون التأمين تعاونياً بين المشتركين الغاية منه نفع المشتركين.
2. أن يكون ما يدفعه المشترك قسطا مقدما ومحددا بنية التبرع به كله أو بعضه، لمن تحل به مصيبة من المشتركين وهو واحدا منهم ، فالتأمين التعاوني عقد في حقيقته وإن كان المتبرع قد يحصل على عوض نظير تبرعه، ولكنه عقد تبرع لم يؤثر فيه الغرر عملا بمذهب المالكية.
3. أن يكون للمشترك نصيب في إدارة الشركة ليشعرهم بالتعاون المتبادل، ويمكنهم من رعاية مصالحهم في الشركة.
4. أن تستثمر الشركة ما يمكن استثماره من أموال المشتركين لصالحهم، ولا مانع من أن تأخذ الشركة، المؤسسين، نسبة محددة من ربح الاستثمار نظير الإدارة.

---

1 ويكدبيديا http://www.islamicinsur.com/alwathiiqa

5. أن تكون للشركة هيئة رقابة شرعية تشترك مع المسئولين في الشركة في وضع نماذج وثائق التأمين، وتراجع عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية.
6. أن تخضع جميع معاملات الشركة في مجال التأمين وغيره لما تفرضه أحكام الشريعة الاسلامية.
7. المؤمن له عضو في هيئة المشتركين،حملة الوثائق،ويمكن أم ينتخب لعضوية مجلس الإدارة حسب ما يحدده النظام الأساسي للشركة ممثلا لحملة الوثائق، ويساهم في إدارة الشركة عبر الاجتماع السنوي العام لهيئة المشتركين[1].

خامساً: الشركة السودانية للتأمين:

نشأة الشركة:

أربعون عاماً فى خدمة الإقتصاد الوطنى فى سوق التأمين فى مطلع القرن الماضي صلات وثيقة بالتجارة الخارجية، وكانت الشركات التجارية الكبري وهي فى جملتها شركات أجنبية أيضاً، فكانت عمليات التأمين محدودة، وتشير الإحصائيات الى أن عدد الوكلاء بلغ حينذاك حوالى (72) وكيلاً.

فى العام (1967م) تقدمت مؤسسة بلغارية للسيد/ عزالدين السيد الرئيس الحالي للشركة،تطلب منه أن يكون وكيلاً لها،ولكنه لم يستجيب للرجاء لإقتناعه بالضرورة والسيطرة على الإقتصاد السوداني،وهنا اقترحت عليه المؤسسة البلغارية إنشاء شركة مساهمة سودانية يسيطر رأس المال السوداني، على واحد وخمسين بالمائة(51%) من أسهمها والمؤسسة البلغارية على ما تبقي، وتم الإتفاق على هذا الوضع[2].

فى منتصف عام (1967م) اكتملت إجراءات تأسيس الشركة وفقاً لقانون التأمين للعام (1960م) وتوفر رأس المال الذى يحدده القانون وفى نوفمبر من نفس العام(1967م) بدأت الشركة نشاطها، حيث قام السيد وزير التجارة السوداني بافتتاح مكاتب الشركة بشارع الجمهورية بالخرطوم.

---

1 موقع شركة التأمين الإسلامية،ويكدبيديا http://www.islamicinsur.com/alwathiiqa

2 الشركة السودانية للتأمين، الخرطوم، ص3.

هكذا نشأت الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين المحدودة وكانت أعمالها عند قيامها قاصرة على تأمين السيارات والتأمين ضد الحريق، ولكنها أخذت تتسع شيئاً فشيئاً حيث شملت كافة مجالات التأمين عند نهاية عامها الاول[1].

مجالات التأمين التى تعمل فيها الشركة:

مجالات التأمين التى تعمل فيها الشركة على أساس التأمين الإسلامي التعاوني وهي الصيغة الشرعية للتأمين التى أقرتها الهيئة العامة للإشراف والرقابة على الأعمال التأمينية بموجب قانون الهيئة للعام(2002م) لشركة هيئة رقابية شرعية من علماء الفقه الإسلامي والقانوني[2].

أهم المباديء والمرتكزات التى يقوم عليها التأمين الإسلامي هي[3]:

1. التبرع:

عقد التأمين الإسلامي هو تبرع فالقسط الذى يدفعه المشترك يعتبر مالاً متبرعاً به كله أو جزء من لأن التأمين التجاري يشتمل على غدر، والغدر يبطل شرعية عقود المعاوضات المالية، ولما كان عقد التأمين التجاري هو عقد معاوضة مالية، لذا فإن الغدر يبطله لكنه لا يبطل عقود التبرعات.

2. المشاركة فى الفائق التأميني:

بموجب هذا المبدأ يتحمل المؤمن لهم (حملة وثائق التأمين) أن توزع عليهم كل أو جزء من فوائض أقساط التأمين.

3.المشاركة فى الخسارة الزائدة:

بموجب هذا المبدأ يتحمل المؤمن لهم الخسائر التى تتعدي حصيلة الشركة من الموارد كل بنسبة مساهمته فى الأقساط مثل، استحقاقه للفوائض تماماً حسب القاعدة الفقهية (الغنم بالغرم)، ولذلك فإن المشترك فى التأمين التعاوني الإسلامي ،معرض للغنم والغرم، بخلاف التأمين التجاري الذى لا يجعل للمشترك نصيباً فى الفائض أو المساهمة فى الخسارة الزائدة[4].

طبيعة النشاط الذى تعمل فيه الشركة:

حيث تعمل الشركة فى عدة أنشطة منها ما يلي[5]:

---

1 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم، ص 244.

2 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم، ص3.

3 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم،2019م، ص 3.

4 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم،2019م، ص 4.

5 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم،2019م، ص 4.

1. التأمين التكافلي.
2. التأمين الهندسي.
3. تأمين النفط والطاقة.
4. تأمين الطيران.
5. تأمين الصادرات.
6. التأمين الزراعي.
7. التأمين الطبي.
8. تأمين السفر.
9. تأمين الثروة الحيوانية.
10. تأمين الحوادث المتنوعة.
11. تأمين ضد الحريق والسرقة.

شركات إعادة التأمين:

يتم إعادة التأمين من قبل الجهات التالية[1]:

1. لويزر، لندن.
2. ميونخ ري، موريشيص.
3. الوطنية لإعادة التأمين، السودان.
4. أفريكاري، المغرب، ومصر.
5. مصر لإعادة التأمين، مصر.
6. العربية لإعادة التأمين،بيروت لبنان.
7. البحرين.
8. الهند.

فروع الشركة السودانية للتأمين:

تتمثل الفروع فى الولايات كما يلي[2]:

1. فرع مدني.
2. فرع بورتسودان.

---

1 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم،2019م، ص 4-5.

2 الشركة السودانية للتأمين،الخرطوم،2019م، ص 5.

3. فرع القضارف.
4. فرع دنقلا.
5. فرع الابيض.
6. فرع كوستي.
7. الفروع داخل الولاية.
8. فرع أم درمان.
9. فرع بحري.
10. فرع الكلاكلة.
11. فرع الرياض.
12. فرع أركويت.
13. فرع سوبا.
14. فرع المنطقة الحرة (قري).

سادساً: الصندوق القومى للتأمين الإجتماعي:

الفكرة والملامح:

يعتبر التأمين الاجتماعي من الانظمة الاجتماعية الحديثة التي توفر الحماية الاجتماعية للمواطنين من اخطار الحياة التي تواجههم ويتميز نظام التأمين الاجتماعي عن غيرة من النظم الاخري حيث يتميز بعدة خصائص ذاتية أهمها انه[1]:

1. نظام الزامي يطبق بسلطة القانون ومناط الالزامية والجبرية وهو مبدا التضامن كاساس لحياة الافراد في جماعة.
2. تديرة الدولة عن طريق هيئة او مؤسسة مستقلة.
3. يمول تمويلاً ذاتياً ولا تختلط مواره بموارد الدولة وتعتبر امواله اموال عامة مخصصة لاغراض محددة في القانون.
4. لا يهدف الي تحقيق الربحية .لذا لا تمارس شركات التامين الخاصة هذا النوع من التأمين.
5. يتميز بالشمول حيث يشمل جميع العاملين بغض النظر عن الجنس والنوع واللون والعقيدة. يكفل مزايا نقدية وعينية للمشتركين فيه واسرهم.

---

1 ويكدبيديا الموسوعة الحرة،موقع الصندوق القومى للتأمين الإجتماعي،2019م.

يمكن تعريفه بانه تشريع الزامي تصدره الدولة لحماية العاملين باجور من مخاطر اجتماعية محددة وذلك بكفالة المزايا النقدية والعينية لهم ولافراد اسرهم والتي يتم تمويلها عن طريق الاشتراكات.

لقد عرفت معظم دول العالم غنيها وفقيرها نظام التأمين الاجتماعي واخذت به كنظام قانوني حديث وأصبح من ضمن أركان النظام الاجتماعي للدولة. كما اهتمت به المنظمات الدولية والاقليمية كمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

الادارة:

يعمل نظام التأمين الاجتماعي عن طريق الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وهو مؤسسة اجتماعية مالية مستقلة ذات شخصية اعتبارية. وتقع رئاسة الصندوق في الخرطوم بشارع علي عبداللطيف بالخرطوم، ولديه (34) مكتباً ثمانية منها بولاية الخرطوم و(26) مكتباً في ولايات السودان المختلفة.

الاهداف: يعمل نظام التأمين الاجتماعي علي تحقيق الاهداف التالية:

1. توفير الحماية الاجتماعية والحياة الكريمة للعاملين وافراد اسرهم وذلك بتامين دخل شهري مستمر في حالات فقدان القدرة علي الكسب وفقدان الدخل.
2. توفير الاستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليهم مما يسهم في ذيادة الانتاج ورفع الانتاجية.
3. يعمل علي استقرار علاقات العمل حيث يقوم بدور الوسيط بين المؤمن عليهم واصحاب العمل بجمع الاشتراكات المستحقة علي اصحاب الاعمال ثم دفعها للمؤمن عليهم عند الاستحقاق في شكل معاشات المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمار فوائض اموال النظام في المجالات الاستثمارية المختلفة.
4. تعميق قيم التكافل والتضامن بين ابناء المجتمع.

الاخطار التي يغطيها النظام: يغطي نظام التأمين الاجتماعي المخاطر التالية[1]:

1. الشيخوخة أي التقاعد من الخدمة بسبب بلوغ السن القانونية.
2. العجز الصحي.
3. الوفاة (وفاة طبيعية او اصابية).
4. العجز المستديم الناتج عن اصابة العمل أو المرض المهني.

---

1 ويكدبيديا الموسوعة الحرة،موقع الصندوق القومى للتأمين الإجتماعي،2019م، ص 1-2.

5. الفصل او الاستقالة.

6. ويدفع الصندوق للمؤمن عليه أو أفراد اسرته معاشاً شهرياً مستمراً أو تعويضاً من دفعة واحدة لكل من يتعرض من المؤمن عليهم لايا من الاخطار التي يغطيها النظام.

التمويل: يمول نظام التأمين الاجتماعي بصورة اساسية عن طريق الاشتراكات التي يدفعها اصحاب العمل والمؤمن عليهم 25% من كامل الاجر بما في ذلك جميع العلاوات والبدلات الثابتة والمستقرة.

يلتزم صاحب العمل بنسبة 17% والمؤمن عليه بنسبة 8% .ومن المعلوم أن اموال نظام التأمين الاجتماعي والمعاشات والتعويضات معفاه من الرسوم والضرائب وكافة الرسوم والعوائد والعمولات التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة أخري.

الزامية التأمين الاجتماعي: يكون التأمين في الصندوق طبقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي الزامياً علي جميع أصحاب الاعمال في السودان والعاملين لديهم الذين يسري عليهم القانون.

سريان وتطبيق القانون: يسري قانون التأمين الاجتماعي الزامياً علي جميع العاملين في[1]:

1. القطاع الخاص.
2. الهيئات والمؤسسات العامة التي تمول من مواردها الذاتية.
3. الشركات المنشاة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م.
4. الشركات والبنوك التي تمتلك الدولة كل أسهمها.
5. العاملون لدي اصحاب اعمال يستخدمون عاملا واحد فأكثر.
6. أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف.

التزامات صاحب العمل: يمثل صاحب العمل الضلع الاساسي في نظام التأمين الاجتماعي وذلك بمساهمته في تمويل النظام ب(17%) ومشاركته في ادارة النظام عبر مجلس ادارة الصندوق.

تتمثل أهم التزامات وواجبات صاحب العمل تجاه قانون التأمين الاجتماعي في الاتي[2]:

1. قيد اسم منشاته لدي الصندوق.
2. التأمين علي العاملين معه.
3. سداد الاشتراكات.

---

1 ويكدبيديا الموسوعة الحرة،موقع الصندوق القومى للتأمين الإجتماعي،2019م، ص 2.

2 ويكدبيديا الموسوعة الحرة،موقع الصندوق القومى للتأمين الإجتماعي،2019م، ص 2

خلاصة المبحث:

تناول المبحث نبذة تعريفية عن قطاع التأمين بالسودان،كما تطرق المبحث لتاريخ وتطور صناعة التأمين في السودان، وخلفية عن التأمين في السودان بصورة عامة،وأهم عوامل تطور وإزدهار صناعة التأمين فى السودان،وايضاً أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه صناعة التأمين في السودان، التي من بينها بالضرورة مشكلة ضعف الوعي التأميني، ومشكلة توفير وتأهيل الكوادر البشرية، ومشكلة التسويق، ومشكلة رأس المال وحقوق حملة الأسهم،وغيرها، كما تناول المبحث عدد من شركات التأمين في السودان، منها شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين،وشركة التأمين الاسلامية المحدودة،والشركة السودانية للتأمين والصندوق القومى للتأمين الإجتماعي، من حيث، الرؤية، والرسالة، والقيم، والنشأة، والملامح والفكرة، ونبذة تعريفية عن شركات التأمين، والانتشار الجغرافي، ومجالات وطبيعة النشاط التأميني التى تعمل فيها شركات التأمين، والخدمات والمنتجات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين، وأيضاً المؤسسون لشركات التأمين، وفروع شركات التأمين في العاصمة القومية أو الإتحادية، في مختلف ولايات السودان،ومن حيث الاخطار التي يغطيها النظام في نظام التأمين الإجتماعي، ونظام التمويل في التأمين الاجتماعي بصورة اساسية عن طريق الاشتراكات التي يدفعها اصحاب العمل والمؤمن عليهم.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا المبحث تناولت الدراسة عرضاً موضوعياً للمنهج والإجراءات التي تم إتباعها في هذه الدراسة ،والذي يشمل منهج وأدوات الدراسة وصف المجتمع، والعينة ومجتمعها، والأدوات التي إستخدمتها والمعالجات الإحصائية وصدق الأدوات وثباتها وفيما يلي إجراءات تفاصيل الدراسة الميدانية.

أولاً: منهج الدراسة:

إستخدمت فى هذا الدراسة؛المنهج التاريخي،والإستقرائي،والإستنباطى والمنهج الوصفي التحليلي.

فالمنهج التاريخي لعرض أدبيات الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع الدراسة. كما إستخدمت المنهج الإستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات،من خلال إستنتاج العديد من جوانب النظام المراد إقتراحه بالرجوع الى القواعد والضوابط التى تحكم الأداء فى مجال عمليات التأمين التعاونى أو التكافلي ونظريات التأمين المختلفة فى هذا الخصوص.

كما إتبعت المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات، وذلك من خلال إستقراء لبعض أنظمة التأمين المختلفة سواء الأنظمة التقليدية أو الأنظمة الإسلامية،ومن ثم الخروج بنتائج يتم صياغتها وتضمينها فى الإطار المقترح.

أما المنهج الوصفى التحليلى فهو المنهج الذى يهدف الى وصف ظواهر وأحداث وأشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها وتصنيف وتحليل وتقديم المعلومات المتعلقة بالظواهر المختلفة لايجاد العلاقة المتداخلة بينها وإمكانية التنبؤ بما ستؤول اليه الظاهرة وبالتالى الحلول المختلفة للمشكلات[1].

كما يهدف الي بناء الإطار النظري لها وذلك بالاعتماد علي أدبيات موضوع الدراسة الحالي، وكذلك في تحقيق كفاءة وفعالية الأداء في شركات التأمين التكافلي والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها وإستخلاص النتائج منها.

---

1 لويس كوهين؛ ولورانس مانيسون(1990م) مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية.ترجمة/ كوثرحسين. القاهرة:الدار العربية للنشر والتوزيع؛ص 93.

ثانياً: أدوات جمع المعلومات:

فيما يتعلق بجمع البيانات إعتمدت الدراسة على البيانات من المصادر الاولية والتى تتمثل فى الاستبانة الموجهة لعينة من المفحوصين فى عينة البحث ،كأداة من أدوات الدراسة، كما إعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر البيانات الثانوية، والمتمثلة بالعديد من أنظمة التأمين سواءاً الإسلامية أو التقليدية المتبعة التى تشمل والمراجع والدوريات والتقارير والمؤتمرات والندوات وأوراق العمل والبحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فى مجال التأمين بشكل عام.

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من عينة من المفحوصين فى مجال شركات التأمين الإسلامي (شركة التأمين الإسلامي،وشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين)، والمراجعين، والمؤمن عليهم (المساهمين) والعاملين بالصندوق القومي للتأمين الإجتماعي، والأكاديميين من اساتذة الجامعات فى ولاية الخرطوم.

رابعاً: عينة الدراسة:

ذكر (عبدالرحمن أحمد عثمان (2006م)، تعرف العينة على أنها نسبة مأخوذة من مجتمع البحث الكلي بحيث تمثله تمثيلاً صادقاً[1].

كما ورد فى طارق الرشيد(2006م)، تعرف العينة على انها هى جزء من المجتمع الأصلى الذى تجرى عليه الدراسة ، تحتوى على بعض العناصر التى تم إختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلى،وتعتبر أفضل وسيلة لأجراء البحوث العلمية[2].

عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

إستخدمت الدراسة العينة العشوائية البسيطة التى تعرف كما ذكر طارق الرشيد (2006م)، الى إن هى العينة التى تحقق لجميع وحداتها بالمجتمع نفس الفرص فى الإختيار[3].

---

1 عبد الرحمن أحمد عثمان.مناهج البحث العلمى. الخرطوم:منشورات جامعة السودان المفتوحة،2006م، ص127.

2 طارق محمد الرشيد.الأساليب الكمية للبحث العلمى:عرض وتحليل البيانات يدوياً وبإستخدام برنامج SPSS. أم درمان: كلية النصر التقنية، 2006م، ص 39.

3 طارق محمد الرشيد،المرجع السابق، ص 41.

ذكر آدم الزين (2002م)، بأن العينة العشوائية البسيطة هى أفضل أنواع العينات من حيث إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع البحث[1]، وقد إتبعت الدراسة لإختيار العينة الخطوات التالية:

1. فى هذه الخطوة تم حصر شركات التأمين الاسلامية بولاية الخرطوم.
2. تم الاتصال بالسياق الرسمى لاجراء الدراسة الميدانية وذلك باصدار خطاب للجهات المسئولة.

تتمثل عينة الدراسة من مجموعة بلغت (170) فرداً من المفحوصين، الذين يمثلون مجموعة من العاملين فى مجال شركات التأمين الإسلامي (شركة التأمين الإسلامي، وشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين)، والمراجعين، والمؤمن عليهم (المساهمين)، والعاملين بالصندوق القومي للتأمين الإجتماعي ومجموعة الأكاديميين من اساتذة الجامعات فى ولاية الخرطوم، ويتضح وصف العينة وخصائصها من خلال الجداول أدناه.

درجة ثبات وصدق الإستبانة:

فى هذا الجزء تناولت الدراسة ثبات وصدق الإستبانة بعد الدراسة الإستطلاعية وإجراء الدراسة الميدانية بصورتها الأخيرة، ويتم اختبار صدق وثبات الاستبيان بعدة أدوات أشهرها معامل الفاكرونباخ ومعامل التجزئة النصفية وهذة المعاملات تأخذ قيماً بين الصفر والواحد فعندما تكون قيمتها قريبة من الواحد نقول بأن الاستبيان صادق وانه ممثل للمجتمع،وفي هذه الدراسة إستخدمت الدراسة معامل الفاكرونباخ والذي يعتمد على حساب الارتباط الداخلي بين اجابات الاسئلة ويحسب بالمعادلة التالية:

$$a = \frac{k}{k-1}\left(\frac{1-\sum_{=1}^{k}\sigma_{yi}{}^{2}}{\sigma_{x}{}^{2}}\right)$$

حيث إن[2]:

(k) تمثل عدد الاسئلة.

($\sigma_{yi}{}^{2}$) تمثل الانحراف المعياري لاجابات السؤال (i)

($\sigma_{x}{}^{2}$) تمثل الانحراف المعياري لكل الاجابات.

---

1 آدم الزين محمد.الدليل الى منهجية البحث وكتابة الرسائل الجامعية. أم درمان: مطبعة جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ،2002م،ص 54.

2 غيث البحر،ومعن التنحي.التحليل الاحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج (IBM spss).أنقرة(تركيا): مركز سبر للدراسات الاحصائية والسياسات العامة ،2014م متاح على الموقع الالكتروني (www.sabr-sp.com)

قد تم التأكد من صدق وثبات المقياس باجراء الاختبار على عبارات كل محور من محاور الدراسة على حده باستخدام البرنامج الإحصائي(spss) حيث تم معرفة معامل الصدق والثبات كما يبين الجدول (1/2/4) التالي أدناه:

الجدول (1/2/4)

معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفاكرونباخ

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	16	0.86	0.93
المحور الثاني	14	0.73	0.85
المحور الثالث	15	0.82	0.91
المحور الرابع	12	0.77	0.88
اجمالي عبارات المحاور	**57**	**0.91**	**0.95**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من الجدول رقم (1/2/4) الذي يبين نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفاكرونباخ لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا من الثبات الداخلي لجميع محاور الاستبانة سواء كان ذلك لكل محور على حده أو على مستوى جميع محاور الاستبانة حيث بلغت قيمة الثبات بألفاكرونباخ للمقياس الكلي (0.91) وقيمة الصدق تساوي (0.95)، وهي قيمة مرتفعة وتشير الي ان الاداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات وتحقق اهداف الدراسة.

الثبات:

الجدول (2/2/4)

معامل الثبات

معامل الثبات
0.91

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (2/2/4) الذى يتناول معامل الثبات؛ فالثبات هو قدرة الاداء على إعطاء نفس النتائج فى حالة تطبيقها فى مجتمع مماثل وفى ظروف مماثلة بعد فترة قصيرة[1].

1.أحمد حسين اللقانى؛ وعلى أحمد الجمل.معجم المصطلحات التربوية.ط2.القاهرة:عالم الكتب؛1999م،ص117.

لقياس معامل الثبات إستخدمت الدراسة معامل الفا كرونباخ والذى يعتبر من أميز وأفضل الأساليب لقياس معامل الثبات، وبالرجوع للجدول أعلاه؛ نجد أن الثبات بلغ في اجمالي المحاور (0.91) وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على أن هنالك درجة عالية من الثبات في مجتمع الدراسة الحالي.

صدق الإستبانة:

الجدول (3/2/4)

معامل الصدق

معامل الصدق
0.95

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (3/2/4) الذى يتناول معامل الصدق؛ فإن الصدق الذاتي للمقياس يساوي الجذر التربيعي لمعامل ثباته،عند تطبيق هذا التعريف على معامل الثبات الذي حصلت عليه الدراسة بطريقة الفاكرونباخ ؛عليه يكون معامل الصدق الذاتي وهو (0.95) وهي قيمة مرتفعة جداً تدل وبوضوح على وجود درجة عالية من الصدق الذاتي في مجتمع الدراسة الحالي.

$\sqrt{\text{الثبات}}$ = الصدق= (0.95).

وصف بيانات العينة:

الجدول (4/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	39	%22.9
إدارة أعمال	59	%34.7
إقتصاد	39	%22.9
دراسات مالية ومصرفية	14	%8.3
أخرى	19	%11.2
المجموع	**170**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

الشكل (1/2/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

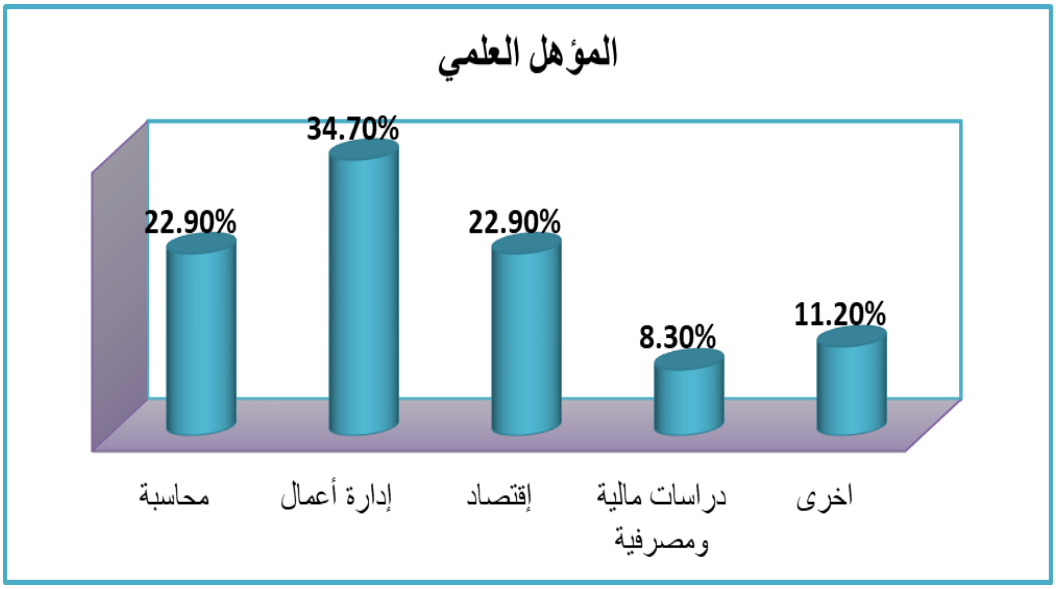

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول(4/2/4) والشكل رقم (1/2/4) الذي يتناول توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي (الأكاديمي) يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة، من حملة المؤهل العلمي إدارة أعمال بنسبة (34.7%)، ويليهم محاسبة، وإقتصاد لكل منهما بنسبة (22.9%)، وأخري بنسبة (11.2%)، وأخيراً دراسات مالية ومصرفية بنسبة(8.3%).

الجدول (5/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي

المؤهل الاكاديمي	التكرار	النسبة
شهادة ثانوية	3	1.8%
دبلوم وسيط	7	4.1%
بكالوريوس	19	11.2%
دبلوم عالي	31	18.2%
ماجستير	68	40%
دكتوراه	41	24.1%
أخرى	1	0.6%
المجموع	**170**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

الشكل (2/2/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل الأكاديمي

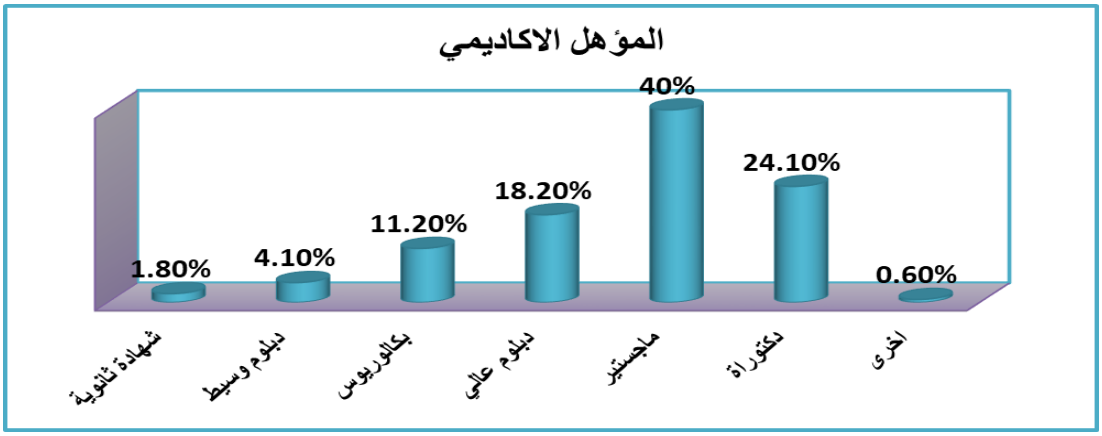

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالنظر للجدول رقم(5/2/4) والشكل(2/2/4) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي، يتضح أن أغلب أفراد العينة، من حملة درجة الماجستير بنسبة (40%)، ويليهم حملة الدكتوراه بنسبة (24.1%) ثم حملة الدبلوم العالي بنسبة (18.2%) بينما حملة البكلاريوس بنسبة (11.2%) والدبلوم الوسيط بنسبة (4.1%) وحملة الشهادة الثانوية بنسبة(1.8%) وأخري بنسبة (0.6%)، حيث يتبين إن اغلب المفحوصين حاصلين على مؤهل علمي فوق الجامعي (دبلوم عالي، ماجستير، ودكتوراة) بنسبة (82.3%)، وهي تمثل نسبة عالية تدل على أن اغلب افراد العينة من حملة الدراسات العليا الذين يرجو منهم تقديم الكثير من الخبرات في هذا المجال الهام والحيوي.

الجدول (6/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	33	%19.4
من 6 الي 10 سنوات	83	%48.8
من 11 الي 15 سنة	38	%22.4
16 سنة فأكثر	16	%9.4
المجموع	**170**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

الشكل (3/2/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

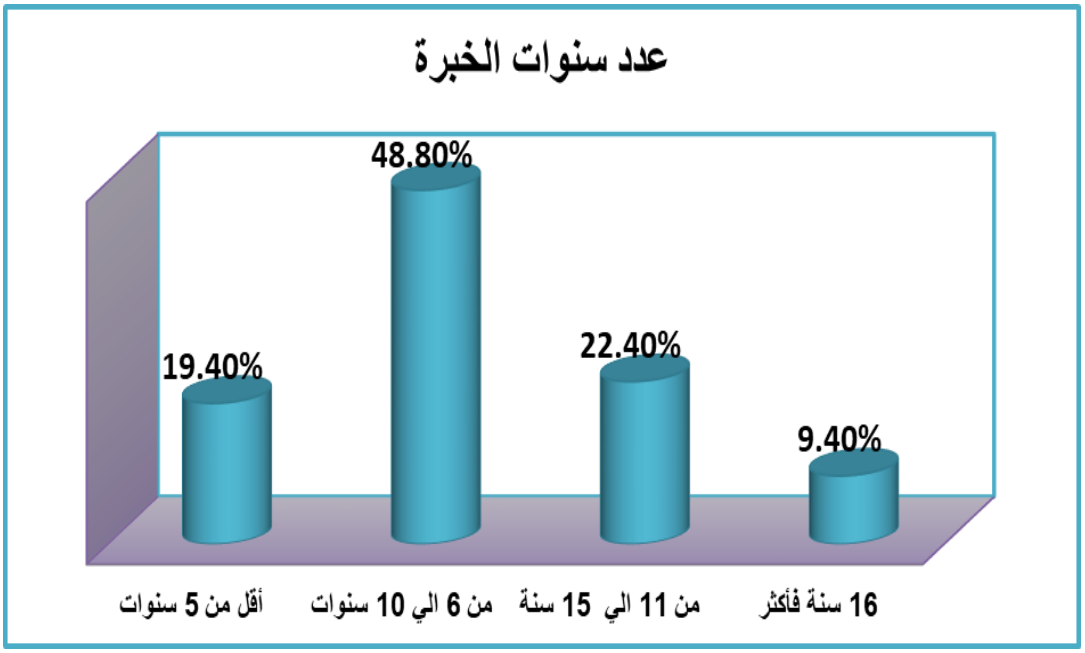

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول (6/2/4) والشكل البياني(3/2/4) أعلاه والذي يشير الي عدد سنوات الخبرة يتبين إن معظم افراد العينة عدد سنوات خبرتهم (6 الي 10 سنوات) بنسبة(48.8%) تليها نسبة أصحاب الخبرات (من11 واقل من 15 سنة) بنسبة (22.4%) ومن ثم (اقل من 5 سنوات) بنسبة (19.4%) وأخيراً الذين لديهم سنوات خبرة 16 سنة فأكثر في مجال التأمين بنسبة (9.4%) مما تقدم نجد ان اغلب افراد العينة من أصحاب الخبرات في مجال العمل التأميني.

الجدول (7/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	التكرار	النسبة
دورة واحدة	39	%22.9
دورتان تدريبيتان	83	%48.8
ثلاث دورات فأكثر	48	%28.3
المجموع	**170**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

الشكل (4/2/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد الدورات التدريبية

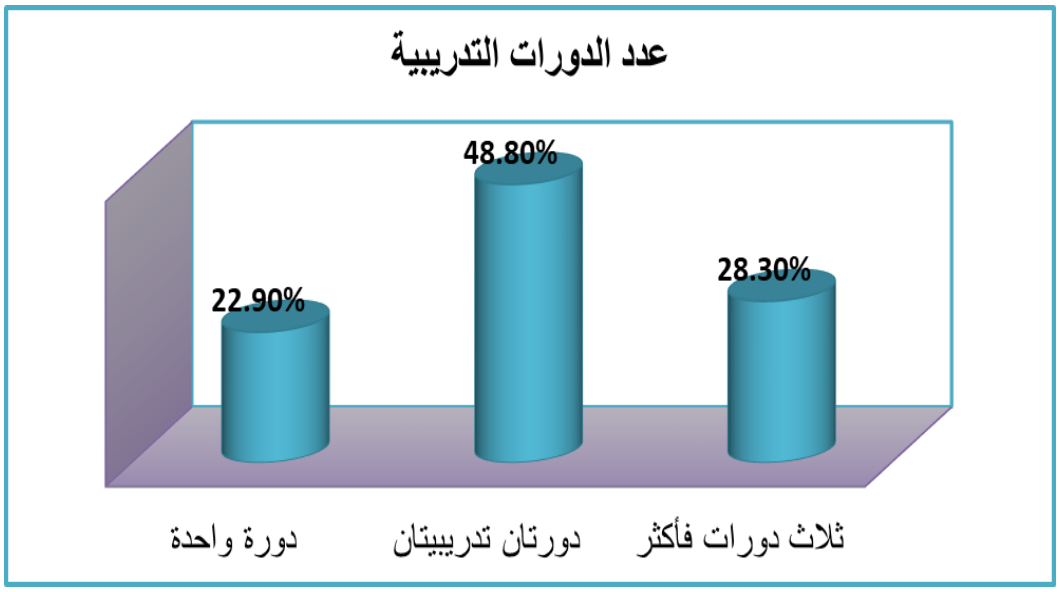

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (7/2/4) والشكل البياني رقم (4/2/4) والذي يشير الي عدد الدورات التدريبية يتبين إن معظم افراد العينة من الذين حصلوا على دورتان تدريبيتان بنسبة (48.80%) ويلي ذلك الحاصلين على أكثر من ثلاث دورات بنسبة (28.30%) وأخيراً الحاصلين على دورة واحدة بنسبة (22.90%) مما تقدم نجد أن أغلب افراد العينة حصلوا على أكثر من ثلاث دورات تدريبية في هذا المجال الحيوى.

الجدول (8/2/4)

نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (المؤهل العلمي)

محاور الدراسة	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مج المربعات	قيمة ف المحسوبة	القيمة الإحتمالية	التفسير
الأول	بين المجموعات	1542.436	6	257.073	5.720	.000	توجد فروق
	داخل المجموعات	7325.470	163	44.942			
	المجموع	8867.906	169				
الثاني	بين المجموعات	301.556	6	50.259	2.852	.011	توجد فروق
	داخل المجموعات	2872.067	163	17.620			
	المجموع	3173.624	169				
الثالث	بين المجموعات	420.679	6	70.113	2.440	.028	توجد فروق
	داخل المجموعات	4683.915	163	28.736			
	المجموع	5104.594	169				
الرابع	بين المجموعات	67.199	6	11.200	.368	.898	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	4954.777	163	30.397			
	المجموع	5021.976	169				

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (8/2/4) نجد انه يبين نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (المؤهل العلمي) بالنسبة للمحور الأول حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (8867.906)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات(257.073) وداخل المجموعات (44.942)،وبدرجة حرية (169)، وقيمة"ف" المحسوبة (5.720)، والقيمة المعنوية(0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الثاني حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (3173.624)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (50.259) وداخل المجموعات (17.620)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة "ف" المحسوبة (2.852)، والقيمة المعنوية (0.011) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الثالث حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (5104.594)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (70.113) وداخل المجموعات (28.736)، وبدرجة حرية (169)، وقيمة"ف" المحسوبة (2.440)، والقيمة المعنوية (0.028) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الرابع حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (5021.976)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (11.200) وداخل المجموعات (30.397)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة "ف" المحسوبة (0.368)، والقيمة المعنوية(0.898) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

حيث يتبين أن كل من المحور (الأول والثاني والثالث) توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بينما بالنسبة للمحور الرابع يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الجدول (9/2/4)

نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (عدد سنوات الخبرة)

محاور الدراسة	مصدر التباين أو الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مج المربعات	قيمة ف المحسوبة	القيمة الإحتمالية	التفسير
الأول	بين المجموعات	728.911	3	242.970	4.956	.003	توجد فروق
	داخل المجموعات	8138.995	166	49.030			
	المجموع	8867.906	169				
الثاني	بين المجموعات	146.667	3	48.889	2.681	.049	توجد فروق
	داخل المجموعات	3026.957	166	18.235			
	المجموع	3173.624	169				
الثالث	بين المجموعات	14.071	3	4.690	.153	.928	لاتوجد فروق
	داخل المجموعات	5090.523	166	30.666			
	المجموع	5104.594	169				
الرابع	بين المجموعات	89.032	3	29.677	.999	.395	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	4932.944	166	29.717			
	المجموع	5021.976	169				

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالنظر للجدول رقم (9/2/4) تبين نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (عدد سنوات الخبرة)،بالنسبة للمحور الاول: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (8867.906)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (242.970) وداخل المجموعات(49.030)،وبدرجة حرية (169)، وقيمة "ف" المحسوبة (4.956)،والقيمة المعنوية (0.003) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الثاني: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (3173.624)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (48.889) وداخل المجموعات (18.235)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة "ف" المحسوبة (2.681)، والقيمة المعنوية (0.049) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الثالث: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (5104.594)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (4.690) وداخل المجموعات (30.66)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة "ف" المحسوبة (0.153)، والقيمة المعنوية(0.928) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الرابع: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (5021.976)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (29.677) وداخل المجموعات (29.717)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة "ف" المحسوبة (0.999)، والقيمة المعنوية (0.395) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

حيث يتضح أن المحور الأول والثاني توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بينما يتبين أن كلا من المحور الثالث والرابع لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الجدول (10/2/4)

نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (عدد الدورات التدريبية)

محاور الدراسة	مصدر التباين او الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مج المربعات	قيمة ف المحسوبة	القيمة الإحتمالية	التفسير
الأول	بين المجموعات	245.475	2	122.737	2.377	.096	لاتوجد فروق
	داخل المجموعات	8622.431	167	51.631			
	المجموع	8867.906	169				
الثاني	بين المجموعات	68.230	2	34.115	1.835	.163	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	3105.394	167	18.595			
	المجموع	3173.624	169				
الثالث	بين المجموعات	3.306	2	1.653	.054	.947	لاتوجد فروق
	داخل المجموعات	5101.288	167	30.547			
	المجموع	5104.594	169				
الرابع	بين المجموعات	1.438	2	.719	.024	.976	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	5020.539	167	30.063			
	المجموع	**5021.976**	**169**				

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال جدول رقم (4-2-21) الذي يبين نتيجة إختبار "ANOVA" تحليل التباين الآحادي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات المبحوثين تعزي لمتغير (عدد الدورات التدريبية) بالنسبة للمحور الأول: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (8867.906)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (122.737) وداخل المجموعات (51.631)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة "ف" المحسوبة (2.377)، والقيمة المعنوية(0.096) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الثانى: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (3173.624)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات(34.115) وداخل المجموعات (18.595)، وبدرجة حرية(169)،وقيمة"ف" المحسوبة(1.835)،والقيمة المعنوية(0.163) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الثالث: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (5104.594)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات (1.653) وداخل المجموعات (30.547)، وبدرجة حرية(169)، وقيمة"ف" المحسوبة(0.054)، والقيمة المعنوية(0.947) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للمحور الرابع: حيث نجد أن مصدر التباين أو الإختلاف بالنسبة للمجموع الكلي (5021.976)، ومتوسط مجموع المربعات بين المجموعات(0.719) وداخل المجموعات (30.063)، وبدرجة حرية(169)،وقيمة"ف" المحسوبة(0.024)، والقيمة المعنوية(0.976) وهي عند مستوي معنوية أكبر من (0.05) عليه نستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

حيث يتبين أن كل المحاور الأربعة لا توجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية.

المعالجات الإحصائية:

لمعالجة البيانات تم إستخدام المعالجات والمعادلات الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج الإحصائي؛ وبعد الإنتهاء من جمع بيانات الدراسة تم فرزها وترميزها ثم تحليلها تم إدخال بيانات هذه العينة في جهاز الحاسوب بإستخدام التحليل الإحصائي(الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية)(SPSS) (Statistical Packaged for social Science)(الإصدار20) إستخدمت الدراسة عدداً من الاختبارات والاساليب الإحصائية ومن أهمها:

1. معادلة الفا كرونباخ.
2. التكرار والنسبة المئوية.
3. المتوسط الحسابي.
4. الإنحراف المعياري.
5. إختبار "ت" لعينتين مستقلتين.
6. إختبار تحليل التباين الآحادي.
7. إختبار كاي تربيع.

المبحث الثالث

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

تمهيد:

وفى هذا الفصل من البحث تناولت الدراسة عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج وتفسيرها؛ ومن ثم التوصل لأهم النتائج والتوصيات والمقترحات لدراسات مستقبلية.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج محاور الدراسة:

لمعرفة آراء أفراد العينة حول عبارات محاور الإستبانة؛ تم فحص إستجابات أفراد العينة حول جميع عبارات المحاور في الإستبانة، ومن ثم إستخدم النسبة المئوية و(المتوسط الحسابى) و(الإنحراف المعيارى) لمعرفة أهمية كل عبارة، وقد تم القيام بترميز هذه العبارة كما موضح بالجدول أدناه.

الجدول (1/3/4)

درجات مقياس ريكارد الخماسي

الاستجابة	لا أوافق تماما	لا أوافق	أوافق لحد ما	أوافق	أوافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالنظر للجدول رقم (1/3/4) اعلاه نجد انه يشير لدرجات مقياس ريكارد الخماسي (أوافق تماما، أوافق، أوافق لحد ما ،لا أوافق، لا أوافق تماما).

الجدول (2/3/4)

مقياس مستوى الموافقة حسب الوسط المرجح لمقياس ريكارد الخماسي.

قيمة المتوسط	اتجاه العبارة
من 1 الي 1.79	لا أوافق بشدة
من 1.80 الي 2.59	لا أوافق
من 2.60 الي 3.39	أوافق لحد ما
من 3.40 الي 4.19	أوافق
من 4.20 الي 5	أوافق تماما

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (2/3/4) الذي يبين مقياس مستوى الموافقة حسب الوسط المرجح لمقياس ريكارد الخماسي، يتبين، أن طول الفترة المستخدمة هو (5/4) اي حوالي (0.80) وقد حسب طول الفترة على أساس ان الأرقام الخمسة(1-2-3-4- 5) قد حصرت فيما بينها (4) مسافات.

أولاً: مناقشة محاور الدراسة:

المحور الأول: مدي قيام نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) بتقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري:

الجدول (3/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	هنالك إلمام بأهداف التأمين الإسلامي (التكافلي).	77	75	13	4	1
		%45.3	%44.1	%7.6	%2.4	%0.6
2	هنالك إلمام بطبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.	62	87	15	6	0
		%36.5	%51.2	%8.8	%3.5	%0
3	معرفة أن عقد التأمين التكافلي (التعاوني)، عقد تبرع.	65	83	19	2	1
		%38.2	%48.8	%11.2	%1.2	%0.6
4	معرفة القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للتأمين.	65	71	20	13	1
		%38.2	%41.8	%11.8	%7.6	%0.6
5	ممارسة العمليات التأمينية علي أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع للتأمين التجاري.	58	81	29	1	1
		%34.1	%47.6	%17.1	%0.6	%0.6
6	هنالك إلمام بطبيعة التسجيل المحاسبي في مؤسسات التأمين من حيث، (أسماء الحسابات؛ أو مفهومها وطريقة تقييدها).	55	87	22	6	0
		%32.4	%51.2	%12.9	%3.5	%0
7	يتم الإلتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأعمال وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.	75	69	25	1	0
		%44.1	%40.6	%14.7	%0.6	%0

8	عدم تأمين الممتلكات التي تتنافي مع أحكام الشريعة الإسلامية.	59	73	23	15	0
		%34.7	%42.9	%13.6	%8.8	%0
9	معرفة أن طرفا العقد المؤمن والمؤمن لديهم ذمتين ماليتين.	59	80	20	11	0
		%34.7	%47.1	%11.8	%6.4	%0
10	يقدم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن.	71	69	26	3	1
		%41.7	%40.6	%15.3	%1.8	%0.6
11	يوزيع الفائض التأميني علي جميع المستأمنين بصفتهم مساهمين.	73	67	19	8	3
		%42.9	%39.4	%11.2	%4.7	%1.8
12	يساعد الفائض التأميني في تحقيق أهداف التأمين التكافلي (التعاوني) أو (الإسلامي).	91	63	14	0	2
		%53.5	%37.1	%8.2	%0	%1.2
13	يعتبر عقد التأمين التكافلي عقد جماعي يلتزم بموجبه كل مساهم بدفع مبلغ مالي معين.	47	111	10	0	2
		%27.6	%65.3	%5.9	%0	%1.2
14	تدار العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم	53	87	26	2	2
		%31.2	%51.2	%15.2	%1.2	%1.2
15	يقوم التأمين التكافلي على أساس التضامن والتكافل.	54	106	8	1	1
		%31.8	%62.3	%4.7	%0.6	%0.6
16	يقوم التأمين التكافلي على أساس تحمل تبعية الخطر وتوزيعه.	66	74	17	12	1
		%38.8	%43.5	%10	%7.1	%0.6
اجمالي المحور الأول		1030	1283	306	85	16
		%37.8	%47.2	%11.3	3.1	%0.6

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالنظر للجدول رقم (3/3/4) يتبين أنه يشير للمحور الأول، التكرارات التي حصلت عليها الباحثة من استجابات أفراد العينة حول؛ مدي قيام نظام التأمين التكافلي(الإسلامي) بتقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري.

الجدول (4/3/4)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	هنالك إلمام بأهداف التأمين الإسلامي (التكافلي).	4.31	0.763	أوافق تماما
2	هنالك إلمام بطبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.	4.21	0.745	أوافق تماما
3	.معرفة أن عقد التأمين التكافلي (التعاوني)،عقد تبرع.	4.23	0.738	أوافق تماما
4	معرفة القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للتأمين.	4.09	0.925	أوافق
5	ممارسة العمليات التأمينية علي أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع للتأمين التجاري.	4.14	0.756	أوافق
6	هنالك إلمام بطبيعة التسجيل المحاسبي في مؤسسات التأمين من حيث،(أسماء الحسابات؛أو مفهومها وطريقة تقييدها).	4.12	0.763	أوافق
7	يتم الإلتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأعمال وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.	4.28	0.731	أوافق تماما
8	عدم تأمين الممتلكات التي تتنافي مع أحكام الشريعة الإسلامية.	4.04	0.915	أوافق
9	معرفة أن طرفا العقد المؤمن والمؤمن لديهم ذمتين ماليتين.	4.10	0.847	أوافق
10	يقدم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن.	4.21	0.808	أوافق تماما
11	يوزيع الفائض التأميني علي جميع المستأمنين بصفتهم مساهمين.	4.17	0.929	أوافق
12	يساعد الفائض التأميني في تحقيق أهداف التأمين التكافلي (التعاوني) أو (الإسلامي).	4.41	0.743	أوافق تماما
13	يعتبر عقد التأمين التكافلي عقد جماعي يلتزم بموجبه كل مساهم بدفع مبلغ مالي معين.	4.18	0.640	أوافق
14	تدار العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم	4.10	0.781	أوافق
15	يقوم التأمين التكافلي على أساس التضامن والتكافل.	4.24	0.620	أوافق تماما
16	يقوم التأمين التكافلي على أساس تحمل تبعية الخطر وتوزيعه.	4.12	0.900	أوافق
اجمالي الجدول		4.184	0.788	أوافق

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (4/3/4) الذي يشير لمدي قيام نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) بتقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري، حيث نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بالموافقة (أوافق تماما، وأوافق)،ومن خلال العبارة رقم (13) يعتبر عقد التأمين التكافلي عقد جماعي يلتزم بموجبه كل مساهم بدفع مبلغ مالي معين،حيث نجد أن الوسط الحسابي (4.18) والإنحراف المعياري (0.640) كانت درجة الموافقة بنسبة (65.3%). وبالرجوع للعبارة رقم (16) يقوم التأمين التكافلي على أساس تحمل تبعية الخطر وتوزيعه،وحيث كان الوسط الحسابي (4.12) والإنحراف المعياري(0.900) كانت درجة الموافقة بنسبة (43.5%).

بالنسبة لإجمالي الجدول أعلاه ؛حيث كان الوسط الحسابي(4.184) والإنحراف المعياري (0.788) كانت درجة الموافقة بنسبة (47.2%).

تتفق النتيجة مع دراسة عامر (2010م)، وقد كان أهم نتائج هذه الدراسة إن النموذج المقترح والمبني على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين) كلٌ بشكل مستقل عن الأخر، ويساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بهم، وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي لكل من المساهمين والمشتركين، كما أن النموذج المقترح تتمثل أهم مقوماته في إبراز وتأصيل القواعد والأسس التي تقوم عليها عملية ضبط الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، وتتمثل فروض النظام المالي المقترح في تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية التي تتم في شركات التأمين التكافلي، مما يحقق فرص التقاء أهداف المساهمين والمشتركين، الأمر الذي يسهم في تطور مقومات النمو والتقدم لتلك المؤسسات مما يدعم إستمرارية وجودها في المجتمع.

قد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إصدار قانون ينظم عمليات التأمين التكافلي وإبراز مرتكزاته وأسسه التعاونية بشكل متوازي مع التطورات الدولية، وضرورة العمل على إبراز الجوانب الايجابية التي يتميز بها نظام التأمين التكافلي فنياً ومالياً للاستفادة منها في تحقيق عناصر المنافسة محلياً، وضرورة الاهتمام بالكادر البشري في الشركة وتأهيل العاملين فنياً من

حيث الإحاطة بكافة عمليات التأمين الإدارية، ومالياً من حيث المعالجات وعرض نتائج الأعمال بما يتوافق مع التطورات الدولية.

كما تتفق النتيجة مع دراسة جباي(2014م)، والتى من أهم نتائج الدراسة فيها؛ تتمثل في إن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بحيث يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية لفترات متتالية لنفس المؤسسة وبين المؤسسات الأخري كما يلبي التوافق إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ويوفر الوقت والجهد والمال لتجميع وتوحيد البيانات، ويسهل عمليات الإتصال وتبادل المعلومات مع الأسواق العالمية،ويمكن من مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات المدرجة بالأسواق المالية. وكما أوصت دراسة جباى (2014م) بالإهتمام بموضوع توافق المعايير المحاسبية لما يحققه من فائدة تزيد من جودة المعلومات المحاسبية، والعمل علي إيجاد إطار مفاهيمي يسهل من اتخاذ القرارات الإستثمارية المحلية والإجنبية.

المحور الثاني: مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي:

الجدول (5/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إعطاء صورة حقيقية للوضع المالي الخاص بحملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين).	80	84	4	2	0
		%47.1	%49.3	%2.4	%1.2	%0
2	ضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي ومتابعة العمليات العادية والخاصة بالمؤسسة.	58	89	21	1	1
		%34	%52.4	%12.4	%0.6	%0.6
3	تسهم في تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق المشتركين.	52	104	13	1	0
		%30.6	%61.2	%7.6	%0.6	%0
4	مراعاة تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.	69	82	17	1	1
		%40.6	48.2	%10	%0.6	%0.6
5	مراعاة إعداد الحسابات الختامية والتقارير	69	90	10	0	1

	المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني	%40.6	%52.9	%5.9	%0	%0.6
6	عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية الإسلامية.	62	80	25	3	0
		%36.5	%47	%14.7	%1.8	%0
7	ترقية النظام المحاسبي وفقاً للأنظمة المحاسبية الدولية.	90	75	4	0	1
		%52.9	%44.1	%2.4	%0	%0.6
8	توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقية.	66	90	14	0	0
		%38.9	%52.9	%8.2	%0	%0
9	تطبيق معايير المحاسبة المالية.	80	82	7	1	0
		%47.1	%48.2	%4.1	%0.6	%0
10	زيادة ثقة المستأمنين.	73	87	8	1	1
		%42.9	%51.2	%4.7	%0.6	%0.6
11	الإعتماد علي القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة.	54	102	12	1	1
		%31.7	%60	%7.1	%0.6	%0.6
12	تقوم شركة التأمين بتقديم الخدمات التأمينية المختلفة للمستأمنين على أساس أن الخطر الذي يتم التعرض له خطراً اقتصادي ، قابلاً للقياس بطريقة حسابية.	48	94	26	2	0
		%28.2	%55.3	%15.3	%1.2	%0
13	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية، في تحقق التقاء أهداف المساهمين والمشتركين بشركات التأمين التكافلي.	69	85	15	1	0
		%40.6	%50	%8.8	%0.6	%0
14	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي، في تطور مقومات النمو والتقدم استمرارية وجودها في المجتمع.	61	91	15	3	0
		%35.9	%53.5	%8.8	%1.8	%0
اجمالي المحور الثاني		931	1235	191	17	6
		%39.1	%51.9	%8	%0.7	%0.3

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (5/3/4) يتبين أنه يشير للمحور الثاني، التكرارات التي حصلت عليها الباحثة من استجابات أفراد العينة، حول مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي.

الجدول (6/3/4)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	إعطاء صورة حقيقية للوضع المالي الخاص بحملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين).	4.42	0.603	أوافق تماما
2	ضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي ومتابعة العمليات العادية والخاصة بالمؤسسة.	4.19	0.713	أوافق
3	تسهم في تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق المشتركين.	4.22	0.600	أوافق تماما
4	مراعاة تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.	4.28	0.713	أوافق تماما
5	مراعاة إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني.	4.33	0.641	أوافق تماما
6	عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية الإسلامية.	4.18	0.743	أوافق
7	ترقية النظام المحاسبي وفقاً للأنظمة المحاسبية الدولية.	4.49	0.608	أوافق تماما
8	توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقية.	4.31	0.616	أوافق تماما
9	تطبيق معايير المحاسبة المالية.	4.42	0.602	أوافق تماما
10	زيادة ثقة المستأمنين.	4.31	0.653	أوافق تماما
11	الإعتماد علي القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة.	4.35	0.656	أوافق تماما
12	تقوم شركة التأمين بتقديم الخدمات التأمينية المختلفة للمستأمنين على أساس أن الخطر الذي يتم التعرض له خطراً اقتصادي ، قابلاً للقياس بطريقة حسابية.	4.22	0.647	أوافق تماما
13	13.يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية، في تحقق التقاء أهداف المساهمين والمشتركين بشركات التأمين التكافلي.	4.11	0.688	أوافق
14	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي، في تطور مقومات النمو والتقدم استمرارية وجودها في المجتمع.	4.24	0.682	أوافق تماما
اجمالي الجدول		**4.29**	**0.654**	**أوافق تماما**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

جدول رقم (6/3/4) يبين مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي، يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بالموافقة (أوافق تماما، وأوافق).

من خلال العبارة رقم (6) عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية الإسلامية نجد أن الوسط الحسابي(4.18) والإنحراف المعياري (0.743) بدرجة موافقة بنسبة (47%).

بالرجوع للعبارة رقم (13) يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية، في تحقق التقاء أهداف المساهمين والمشتركين بشركات التأمين التكافلي، وحيث كان الوسط الحسابي(4.31) والإنحراف المعياري(0.653) كانت درجة الموافقة بنسبة (50%).

أما بالنسبة لإجمالي الجدول أعلاه؛حيث كان الوسط الحسابي(4.29) والإنحراف المعياري (0.654) كانت درجة الموافقة بنسبة (51.9%).

تتفق النتيجة مع دراسة مليكة (2011م) التى توصلت الى إن النظام أو التنظيم المحاسبي، يفيد في تنظيم المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية الى حد كبير لأنه ما جاء إلا للرقي بالنظام المحاسبي وجعله مواكباً للأنظمة المحاسبية العالمية أخذاً بعين الاعتبار إحتياجات المؤسسة الاقتصادية؛ كما إن التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي دور إيجابي في تحسين وضعية المؤسسة الاقتصادية، مادام هذا النظام يأخذ بعين الاعتبار إحتياجات هذه المؤسسات.

كما تتفق النتيجة مع ما جاء فى دراسة حليمة خنقاوي (2012م) التى من أهم نتائجها إن النظام المحاسبي يؤدي إلى تحسين وجودة المعلومات الدالية وبالتالي إعطاء ضمان لمستخدمي هذه المعلومات وذلك من خلال التزام شركة التأمين بتطبيق النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

المحور الثالث: مدي قيام النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي:

الجدول (7/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يُعدُّ النّظام المُحاسبيّ من أهمّ الأنظمة الماليّة في المُؤسّسات والشّركات.	102	62	6	0	0
		%60	%36.5	%3.5	%0	%0
2	يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لمزوالة نشاطها.	66	95	9	0	0
		%38.8	%55.9	%5.3	%0	%0
3	يساعد الإفصاح عن البيانات المالية لشركات التأمين التكافلي في التعرف علي حقيقة الوضع المالي للمساهمين والمشتركين.	73	85	9	2	1
		%42.9	%50	%5.3	%1.2	%0.6
4	يُسهم في تقديم تحليلٍ واضحٍ عن طبيعة العمل والنّشاطات الماليّة لشركات التأمين.	74	83	9	2	2
		%43.5	%48.8	%5.3	%1.2	%1.2
5	يُسهم فى التعرف علي الوضع الماليّ المعلن بشركة التأمين.	57	93	16	2	2
		%33.5	%54.7	%9.4	%1.2	%1.2
6	يسهم ترابط العمليات المحاسبية مع بعضها البعض في تغطية الجوانب المالية والفنية لكافة المعاملات المتعلقة بأنشطة شركات التأمين التكافلي.	62	85	21	1	1
		%36.4	%50	%12.4	%0.6	%0.6
7	يمكّن الإدارة من الاطلاع علي التقارير المحاسبية.	55	99	12	3	1
		%32.4	%58.2	%7	%1.8	%0.6
8	يمكّن الإدارة من صناعة وإتّخاذ القرارات المُناسبة.	58	85	22	3	2
		%34.1	%50	%12.9	%1.8	%1.2
9	يساعد الإدارة في التعرف علي الأداء والحالة الاقتصاديّة بشركة التأمين.	60	91	16	3	0
		%35.3	%53.5	%9.4	%1.8	%0
10	يَستخدِم النّظام المُحاسبيّ مجموعةً من أدوات المُحاسبة لصياغة وقياس وتقييم العمليّات	48	86	33	3	0
		%28.2	%50.6	%19.4	%1.8	%0

	المُحاسبيّة التي يتمُّ تطبيقها في المُؤسّسة.					
11	يتشمل النظامِ المُحاسبيّ على عناصرَ أساسيّةٍ تُسهمُ في كتابة قيود المُحاسبة للمُؤسّسة.	87	72	9	1	1
		%51.2	%42.3	%5.3	%0.6	%0.6
12	يساعد نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين التكافلي في تحقيق الأهداف المنشودة.	42	120	5	1	2
		%24.7	%70.6	%2.9	%0.6	%1.2
13	زيادة الافصاح المحاسبي في شركات التأمين يحقق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.	37	103	21	7	2
		%21.7	%60.6	%12.4	%4.1	%1.2
14	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية في شركات التأمين التكافلي، في تحقق أهداف المساهمين والمشتركين.	45	103	19	3	0
		%26.4	%60.6	%11.2	%1.8	%0
15	يساعد تأهيل وتدريب الكادر البشري في الإحاطة بكافة عمليات التأمين إدارياً ومالياً بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.	48	98	22	2	0
		28.2	%57.7	%12.9	%1.2	%0
اجمالي المحور الثاني		914	1360	229	33	14
		%35.9	%53.3	%8.9	1.3	%0.6

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (7/3/4) يتبين أنه يشير للمحور الثالث، التكرارات التي حصلت عليها الباحثة من استجابات أفراد العينة الوقوف حول مدي قيام النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي.

الجدول (8/3/4)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	يُعدُّ النّظام المُحاسبيّ من أهمّ الأنظمة الماليّة في المُؤسّسات والشّركات.	4.56	0.564	أوافق تماما
2	يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لمزوالة نشاطها.	4.34	0.575	أوافق تماما
3	يساعد الإفصاح عن البيانات المالية لشركات التأمين التكافلي في التعرف علي حقيقة الوضع المالي للمساهمين والمشتركين.	4.33	0.687	أوافق تماما
4	يُسهم في تقديم تحليلٍ واضحٍ عن طبيعة العمل والنّشاطات الماليّة لشركات التأمين.	4.32	0.735	أوافق تماما
5	يُسهم فى التعرف علي الوضع الماليّ المعلن بشركة التأمين.	4.18	0.743	أوافق
6	يسهم ترابط العمليات المحاسبية مع بعضها البعض في تغطية الجوانب المالية والفنية لكافة المعاملات المتعلقة بأنشطة شركات التأمين التكافلي.	4.21	0.723	أوافق تماما
7	يمكّن الإدارة من الاطلاع علي التقارير المحاسبية	4.20	0.693	أوافق تماما
8	يمكّن الإدارة من صناعة وإتّخاذالقرارات المُناسبة	4.14	0.794	أوافق
9	يساعد الإدارة في التعرف علي الأداء والحالة الاقتصاديّة بشركة التأمين.	4.22	0.686	أوافق تماما
10	يَستخدِم النّظام المُحاسبيّ مجموعةً من أدوات المُحاسبة لصياغة وقياس وتقييم العمليّات المُحاسبيّة التي يتمُّ تطبيقها في المُؤسّسة.	4.05	0.739	أوافق
11	يتشمل النظامِ المُحاسبيّ على عناصرَ أساسيّةٍ تُسهمُ في كتابة قيود المُحاسبة للمُؤسّسة.	4.43	0.677	أوافق تماما
12	يساعد نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين التكافلي في تحقيق الأهداف المنشودة.	4.17	0.616	أوافق
13	زيادة الافصاح المحاسبي في شركات التأمين يحقق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.	3.98	0.784	أوافق
14	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية في شركات التأمين التكافلي، في تحقق أهداف المساهمين والمشتركين.	4.12	0.660	أوافق
15	يساعد تأهيل وتدريب الكادر البشري في الإحاطة بكافة عمليات التأمين إدارياً ومالياً بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.	4.13	0.667	أوافق
اجمالي الجدول		4.23	0.689	أوافق تماما

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالنظر للجدول رقم (8/3/4) يتبين أنه يشير للوقوف على مدي قيام النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي؛ حيث يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بالموافقة (أوافق تماما، وأوافق) ،وبالرجوع للعبارة رقم (2) يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لمزوالة نشاطها، وحيث كان الوسط الحسابي(4.05) والإنحراف المعياري (0.575) وكانت درجة الموافقة بنسبة (50.6%).

من خلال العبارة رقم (10) يَستخدِم النّظام المُحاسبيّ مجموعةً من أدوات المُحاسبة لصياغة وقياس وتقييم العمليّات المُحاسبيّة التي يتمُّ تطبيقها في المُؤسّسة،وحيث كان الوسط الحسابي(4.34) والإنحراف المعياري(0.739) كانت درجة الموافقة بنسبة (55.9%). أما بالنسبة لإجمالي الجدول أعلاه، نجد أن الوسط الحسابي(4.23) والإنحراف المعياري(0.689) درجة الموافقة بنسبة (53.3%).

تتفق النتيجة مع ما جاء فى دراسة بعليش(2011م) من أهم نتائج الدراسة فيها،إن النظام المحاسبي للتأمينات مستمد من النظام المحاسبي المالي، مع وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين، تتوافق مع خصوصيات هذا النشاط، كما لايوجد اختلاف بين إعداد القوائم المالية لشركات التأمين مع المنشأة الأخرى، حيث أن هذه السجلات تستعمل لتسجيل البيانات المتعلقة بعمليات التأمين، وإثباتها محاسبياً من خلال القيود المحاسبية، وهي تعتبر المصدر الأساسي لمخرجات النظام المحاسبي، إن التسجيل المحاسبي للعمليات في مؤسسات التأمين يتميز عن باقي القطاعات من حيث أسماء الحسابات أو مفهومها، وطريقة تقييدها وهذا راجع إلى طبيعة نشاط التأمين.

المحور الرابع: التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي:

الجدول (9/3/4)

التوزيع التكرار لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ضعف الإلمام بأهداف التأمين التكافلي (الإسلامي).	44	73	29	22	2
		%25.9	%42.9	%17.1	%12.9	%1.2
2	عدم تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.	31	85	50	3	1
		%18.2	%50	%29.4	%1.8	%0.6

3	ضعف إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني	32	95	38	5	0
		%18.8	%55.9	%22.4	%2.9	%0
4	عدم تقديم أي تقارير وقوائم مالية تتطلبها الرقابة القانونية والشرعية علي أعمال شركات التأمين.	49	72	42	7	0
		%28.8	%42.4	%24.7	%4.1	%0
5	ضعف نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين التكافلي.	52	84	29	5	0
		%30.6	%49.4	%17.1	%2.9	%0
6	عدم الإلمام ومعرفة طبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.	57	93	18	2	0
		%33.5	%54.7	%10.6	%1.2	%0
7	ضعف الإلمام بالقوانين والتشريعات التنظيمية للتأمين.	45	89	34	2	0
		%26.4	%52.4	%20	%1.2	%0
8	قلة توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقية لإنجاز عمليات الرقابة والمراجعة.	47	63	57	1	2
		%27.6	%37.1	%33.5	%0.6	%1.2
9	التغيرات فى الوضعية المالية فى شركات التأمين.	28	85	46	5	6
		%16.5	%50	%27.1	%2.9	%3.5
10	قلة توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة.	30	76	43	19	2
		%17.6	%44.7	%25.3	%11.2	%1.2
11	عدم إتباع المعايير المحاسبية الدولية.	26	71	47	23	3
		%15.3	%41.8	%27.6	%13.5	%1.8
12	عدم تحديث وتقنين القوانين التشريعية والتنظيمية فى المجال المحاسبي.	32	57	52	27	2
		%18.8	%33.5	%30.6	%15.9	%1.2
اجمالي المحور الرابع		473	943	485	121	18
		%23.2	%46.2	%23.8	%5.9	%0.9

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (9/3/4) يتبين أنه يشير للمحور الرابع، التكرارات التي حصلت عليها الباحثة من استجابات أفراد العينة حول أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.

الجدول (10/3/4)

المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات المحور الرابع

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	ضعف الإلمام بأهداف التأمين التكافلي(الإسلامي)	3.79	1.008	أوافق
2	عدم تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.	3.84	0.759	أوافق
3	ضعف إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني.	3.91	0.723	أوافق
4	عدم تقديم أي تقارير وقوائم مالية تتطلبها الرقابة القانونية والشرعية علي أعمال شركات التأمين.	3.96	0.838	أوافق
5	ضعف نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين التكافلي.	4.08	0.770	أوافق
6	عدم الإلمام ومعرفة طبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.	4.20	0.669	أوافق تماما
7	ضعف الإلمام بالقوانين والتشريعات التنظيمية للتأمين.	4.04	0.716	أوافق
8	قلة توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقية لإنجاز عمليات الرقابة والمراجعة.	3.89	0.857	أوافق
9	التغيرات فى الوضعية المالية فى شركات التأمين	3.55	0.967	أوافق
10	قلة توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة.	3.73	0.896	أوافق
11	عدم إتباع المعايير المحاسبية الدولية.	3.66	0.935	أوافق
12	عدم تحديث وتقنين القوانين التشريعية والتنظيمية فى المجال المحاسبي.	3.53	1.00	أوافق
اجمالي الجدول		**3.85**	**0.844**	**أوافق**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (10/3/4) نجد أنه يبين، المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنتيجة والترتيب بالنسبة للتكرارات التي حصلت عليها الباحثة من استجابات أفراد العينة حول أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي، يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بالموافقة (أوافق تماما، وأوافق)،ومن خلال العبارة رقم (1)

ضعف الإلمام بأهداف التأمين التكافلي (الإسلامي)، نجد أن الوسط الحسابي(3.79) والإنحراف المعياري (1.008) بدرجة موافقة بنسبة (42.9%).

بالرجوع للعبارة رقم (10) قلة توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة، وحيث كان الوسط الحسابي(3.66) والإنحراف المعياري(0.935) كانت درجة الموافقة بنسبة (44.7%).

أما بالنسبة لإجمالي الجدول أعلاه؛حيث كان الوسط الحسابي(3.85) والإنحراف المعياري (0.844) كانت درجة الموافقة بنسبة (46.2%).

قد إتفقت النتيجة مع دراسة حفصة (2011م) التي أظهرت أهم نتائجها؛أنه لا توجد علاقة بين الربحية، وعمر الشركة، وكذلك وجود علاقة ايجابية بشكل كبيرَ بين حجم الشركة كالربحية، وأيضا هنالك علاقة بين حجم رأس المال كالربحية.

أيضاً تتفق النتيجة مع دراسة لعشيبي، وداري (2011م)، ومن أهم النتائج التى توصلت اليها ،إن الدورة المحاسبية في شركات التأمين معكوسة، حيث أن الإيرادات والمتمثلة في الأقساط المحصلة تسبق النفقات والمتمثلة في التعويضات التي تدفع في حال تحقق الخطر المؤمن ضده، كما إن شركات التأمين لا يمكنها تحديد النتيجة الحقيقية للدورة إلا بعد مرور سنوات وهذا راجع إلى كون التزاماتها طويلة الأمد (مدة العقود).

كما إتفقت النتيجة مع دراسة بلقاسم، ولعيساوي (2015م) التى من أهم نتائجها، إن هنالك مجموعة من العوامل التى تفسر وضعية قطاع التأمين فى الجزائر التى تحد من نموه،منها ضعف تسويق الخدمات التأمينية،وعدم الإلتزام بالقوانين المتعلقة بالتأمين، وغياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد، ونقص الكوادر المتخصصة فى التأمين.

ثانياً: مناقشة فروض الدراسة:

الفرضية الأولي: يسهم نظام التأمين التكافلي(الإسلامي) فى تقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري:

الجدول (11/3/4)

مناقشة الفرضية الأولي

الفرض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة المعنوية	الاتجاه	التفسير
الأول	4.184	0.788	180.871	31	0.000	أوافق	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (11/3/4) والذي يناقش الفرضية الأولي؛مدي إسهام نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) فى تقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري،يتضح أن المتوسط الحسابي (4.184) بانحراف معياري (0.788) كما نجد ان قيمة كاي تربيع المحسوبة تبلغ (180.871) بدرجة حرية (31) ونجد إن القيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية الأولي ، وبالتالي قبول الفرضية، كشفت نتائج البحث،فان نظام التأمين التكافلي(الإسلامي) له دور فاعل في تقديم نماذج إقتصادية تكافلية مقارنة بنظام التأمين التجاري.

تتفق النتيجة مع دراسة عامر (2010م)، وقد كان أهم نتائج هذه الدراسة إن النموذج المقترح والمبني على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين) كلٌ بشكل مستقل عن الأخر، ويساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بهم، وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي لكل من المساهمين والمشتركين، كما أن النموذج المقترح تتمثل أهم مقوماته في إبراز وتأصيل القواعد والأسس التي تقوم عليها عملية ضبط الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، وتتمثل فروض النظام المالي المقترح في تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية التي تتم في شركات التأمين التكافلي، مما يحقق فرص التقاء أهداف المساهمين والمشتركين، الأمر الذي يسهم في تطور مقومات النمو والتقدم لتلك المؤسسات مما يدعم استمرارية وجودها في المجتمع.

قد أوصت دراسة عامر(2010م) بالعمل على إصدار قانون ينظم عمليات التأمين التكافلي وإبراز مرتكزاته وأسسه التعاونية بشكل متوازي مع التطورات الدولية، وضرورة العمل على إبراز الجوانب الايجابية التي يتميز بها نظام التأمين التكافلي فنياً ومالياً للاستفادة منها في تحقيق عناصر المنافسة محلياً، وضرورة الاهتمام بالكادر البشري في الشركة وتأهيل العاملين فنياً من حيث الإحاطة بكافة عمليات التأمين الإدارية، ومالياً من حيث المعالجات وعرض نتائج الأعمال بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.

كما تتفق النتيجة مع دراسة خنقاوي (2012م) التى خلصت أهم نتائجها الى أن النظام المحاسبي يؤدي إلى تحسين وجودة المعلومات الدالية وبالتالي إعطاء ضمان لمستخدمي هذه المعلومات وذلك من خلال التزام شركة التأمين بتطبيق النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، ذلك أن المحاسبة أداة تساعد في تحديد المبالغ والمتمثلة في الأقساط والتعويضات الخاصة بشركة التأمين.

الفرضية الثانية: النظام المالي والمحاسبي المقترح يسهم في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي:

الجدول (12/3/4)

مناقشة الفرضية الثانية

الفرض الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة المعنوية	الاتجاه	التفسير
	4.29	0.654	147.082	23	0.000	أوافق تماماً	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (12/3/4) والذي يناقش الفرضية الثانية،مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي، يتضح أن المتوسط الحسابي،(4.29)،والإنحراف المعياري (0.654) وقيمة كاي تربيع المحسوبة (147.082) ودرجة حرية (23) ونجد ان القيمة المعنوية بلغت (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية الثانية ولصالح الموافقين تماما على ماجاء بجميع اسئلة الفرضية، وان الفرضية تحققت ، وبالتالي قبول الفرضية، وكشفت نتائج البحث، إن يسهم النظام المالي والمحاسبي في تطوير أداء التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.

تتفق النتيجة مع دراسة عفانة (2010م) التى توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النموذج المقترح والمبني علي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين) كل بشكل مستقل عن الآخر، ويساهم في اعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بهم وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقا

للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة الوضع المالي لكل من المساهمين والمشتركين.

أيضاً تتفق النتيجة مع دراسة بعليش(2011م) وقد توصلت أهم نتائجها، إن النظام المحاسبي للتأمينات مستمد من النظام المحاسبي المالي، مع وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين، تتوافق مع خصوصيات هذا النشاط، كما لايوجد اختلاف بين إعداد القوائم المالية لشركات التأمين مع المنشأة الأخرى، حيث أن هذه السجلات تستعمل لتسجيل البيانات المتعلقة بعمليات التأمين، وإثباتها محاسبياً من خلال القيود المحاسبية، وهي تعتبر المصدر الأساسي لمخرجات النظام المحاسبي،إن التسجيل المحاسبي للعمليات في مؤسسات التأمين يتميز عن باقي القطاعات من حيث أسماء الحسابات أو مفهومها، وطريقة تقييدها وهذا راجع إلى طبيعة نشاط التأمين.

عليه يتبين إن النظام المحاسبى فى شركات التامين التكافلى (أو الإسلامي) يسهم فى تنمية وتطوير النظام المالي والمحاسبي في تطوير أداء التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي، ولذلك لما له عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه،مثل قياس وتسجيل الأحداث الإقتصادية والمالية وعرضها وتبويبها فى قوائم وتقارير مالية لإيصالها الى مستخدميها من متخذى القرارات الإقتصادية والمحاسبية داخل المنشأة وخارجها ، وتتمثل هذه المقومات من عناصر أساسية هى دليل الحسابات والمجموعة المستندية والدفترية والسجلات والقوائم والحسابات الختامية.

الفرضية الثالثة: يقوم النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي:

الجدول (13/3/4)

مناقشة الفرضية الثالثة

الفرض الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة المعنوية	الاتجاه	التفسير
	4.23	0.689	198.788	26	0.000	أوافق تماماً	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (13/3/4) والذي يناقش الفرضية الثالثة؛يقوم النظام المقترح بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي.نجد أن المتوسط الحسابى (4.23)،والإنحراف المعياري (0.689)،وقيمة كاي تربيع المحسوبة (198.788)،بدرجة حرية (26) القيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) ،عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية الثالثة ، وبالتالي قبول الفرضية وكشفت نتائج البحث إن،عملية التنظيم المحاسبي والرقابة للعمليات المالية والفنية لها مردود إيجابي في شركات التأمين التكافلي.

تتفق النتيجة مع دراسة مليكة (2011م) ومن أهم نتائجها، إن التنظيم المحاسبي يعتمد على القانون التجاري في تنظيم الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعلى استخدام عدد من الحسابات والمستندات المحاسبية المتلائمة مع طبيعة النشاط الاقتصادي في هذه المؤسسات ومستوى فهم المحاسبين للتنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، وإمكانية نجاح النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير وأن يتم تجاوز مرحلة الصعوبة وذلك بالتعود عليه والممارسة وإستغلال الإمكانيات المتاحة،كما إن النظام المحاسبي المالي يفيد في تنظيم المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية لى حد كبير لأنه ما جاء إلا للرقي بالنظام المحاسبي وجعله مواكباً للأنظمة المحاسبية العالمية أخذاً بعين الاعتبار احتياجات المؤسسة الاقتصادية؛كما إن التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي دور إيجابي في تحسين وضعية المؤسسة الاقتصادية، مادام هذا النظام يأخذ بعين الاعتبار إحتياجات هذه المؤسسات.

كما تتفق النتيجة مع دراسة شطيبة (2013م)، ومن أهم نتائج الدراسة فيها أن النظام المحاسبي المالي ساعد على تسهيل عملية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، كما أن الجزائر تبنت النظام المحاسبي الذي يتوافق مع طبيعة الاقتصاد، في قطاع التأميناتٍ خصائص تميزه عن القطاعات الأخري.

عليه نرى بأن عملية النظام أوالتنظيم المحاسبي بشركات التأمين التكافلى (أو الإسلامي) والرقابة للعمليات المالية والفنية هى تمثل نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط وإلتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للشركة بقصد

خدمة الأطراف الداخلية والخارجية، لها مردود إيجابي في شركات التأمين التكافلي (أو الإسلامي) وتعمل على تحقق الأهداف المرجوة.

الفرضية الرابعة: هناك عدة تحديات وصعوبات تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي:

الجدول (14/3/4)

مناقشة الفرضية الرابعة

الفرض الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي تربيع	درجة الحرية	القيمة المعنوية	الاتجاه	التفسير
	3.85	0.844	125.729	26	0.000	أوافق	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول رقم (14/3/4) والذي يناقش الفرضية الرابعة الذى نصه (هناك عدة تحديات وصعوبات تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي)،حيث نجد أن المتوسط الحسابى(3.85) والإنحراف المعياري (0.844)، وقيمة كاي تربيع المحسوبة (125.729) بدرجة حرية (26) والقيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية الرابعة، وتحقق الفرضية، وبالتالي قبول الفرضية،وكشفت نتائج البحث انه توجد هناك عدة تحديات وصعوبات تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.

تتفق النتيجة مع دراسة حفصة (2011م) التى تناولت معالجة أهم العوامل التي تؤثر على ربحية شركات التأمينُ من خلال تقدير أداء الشركة الذي يرتبط أداء شركة التأمين لهذه المحددات المحتملة مثل حجم الشبكة،ونسبة الخسارة، ونسبة الاستثمار، رأس المال ،ونمو أقساط التأمين،وذلك من خلال الاعتماد على دراسة القوائم الدالية (الميزانية، حسابات النتائج) من شركات التأمين كالمنشورات الدالية، كالكتاب السنوي الذي نشرته جمعية التأميناتُ في باكستان،وقد أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين الربحية،وعمر الشركة، وكذلك وجود علاقة ايجابية بشكل كبيرَ بين حجم الشركة كالربحية ،وأيضا علاقة بين حجم رأس المال كالربحية.

كما تتفق النتيجة مع دراسة لعشيبي، وداري (2011م)، ومن أهم نتائج الدراسة فيها،إن الدورة المحاسبية في شركات التأمين معكوسة، حيث أن الإيرادات والمتمثلة في الأقساط المحصلة

تسبق النفقات والمتمثلة في التعويضات التي تدفع في حال تحقق الخطر المؤمن ضده، كما إن شركات التأمين لا يمكنها تحديد النتيجة الحقيقية للدورة إلا بعد مرور سنوات وهذا راجع إلى كون التزاماتها طويلة الأمد (مدة العقود)، وقلة التأمين ضد بعض الأخطار كالتأمين على الحياة مقابل الإقبال على أنواع الأخرى؛ونقص الحملات التوعية بضرورة التأمين.

أيضاً إتفقت النتيجة مع دراسة طاليب (2012م) من أهم نتائجها التي توصلت اليها هي أن النظام المحاسبي المالي يواجه صعوبات في تقييم الإستثمارات المالية ويعتبر اللجوء الي استخدام القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية أمر صعب التحقيق؛ كما أوصت الدراسة بضرورة تحديث المعالجات المحاسبية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ، وتوفير الكفاءات المؤهلة لقيادة التغيير في المعايير ومراجعة القوانين التشريعية والتنظيمية سنوياً.

كما تتفق النتيجة مع دراسة بلقاسم ؛ولعيساوي (2015م)،فى مجتمع وعينة وأداة الدراسة؛ من أهم نتائج الدراسة،إن هنالك مجموعة من العوامل التى تفسر وضعية قطاع التأمين فى الجزائر التى تحد من نموه، منها ضعف تسويق الخدمات التأمينية، وكذلك عدم الإلتزام بالقوانين المتعلقة بالتأمين، وغياب الثقافة التأمينية لدى الأفراد، ونقص الكوادر المتخصصة فى التأمين، وأوصت الدراسة بالعمل على تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية فى مجال التأمين، من خلال فتح تخصصات جديدة فى مجال التأمين فى الجامعات والمعاهد العليا، ووضع إتفاقيات ما بين البنوك وشركات التأمين من أجل نشر ثقافة التأمين وتوزيعه،وتشجيع الدولة للمواطنين على التأمين وتحفيز شركات التأمين على الإستثمار.

عليه يتضح بإن التأمين التكافلي هو عقد تبرع وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يبني على المقاصة لتقديم خدمة تأمينية تكافلية لمصلحة مشروعية، بين طرفين، المؤمن له بصفته مشتركاً والذي قبل دفع قسط الإشتراك، والمؤمن بصفته عاملاً ووكيلاً عن المشتركين والذي قبل تسلم قسط الإشتراك وتعهد بمقتضى ذلك أن يدفع للمشترك أو المستفيد مبلغاً من المال على سبيل: التعويض المثلي، أو الإيراد الدوري، أو الدفع الرأسمالي) إذا تحقق الخطر المغطى لموضوع التأمين، ومجموع المؤمن لهم وهم المشتركون يغنمون الفائض إن وجد ويغرمون الخسارة الزائدة إن تحققت ويشاركون في بالعمل الإدارة بالمنظمة أوالشركة.

ثالثاً: مناقشة الإنحدار الخطي البسيط لإعتبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

الجدول (15/3/4)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المعدل للفرضية الأولى

الفرضية الاولي	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
	0.935	0.875	0.87	26836

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (15/3/4) أعلاه يتبين أنه يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المعدل للفرضية الأولي، حيث نجد أن الخطأ المعياري(0.26836)،ومعامل الإرتباط (0.935) ،ومعامل التحديد (0.875)، ومعامل التحديد المعدل (0.87) وهي قيمة مرتفعة وهذا يدل على أن معادلة الانحدار أو التنبؤ جيدة.

عليه نستنتج أن نظام التأمين التكافلي(الإسلامي)، يسهم فى تقديم نماذج إقتصادية تكافلية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري.

الجدول (16/3/4)

تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الأولى

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	84.513	1	84.513	1173.508	.000
	Residual	12.099	168	.072		
	Total	**96.612**	**169**			

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (16/3/4) يتبين أنه يشير لتحليل التباين أنوفا (ANOVA) أعلاه، حيث نجد أن القيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية، وهذا يعني قبول معادلة الانحدار، وأن النموذج ككل معنوي.

جدول (17/3/4)

معاملات المتغيرات Coefficients للفرضية الأولى

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	**-.821**	**.146**		**-5.613**	**.000**
Mean2	**1.157**	**.034**	**.935**	**34.257**	**.000**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (17/3/4) نجد أنه يشير لجدول المعاملات الذي يضمن على معاملات المتغيرات التي دخلت المعادلة الموجودة في العمود(B) الخطأ المعياري لكل عمود في عمود (Std Error)، وتظهر قيمة الإحصائي(T)، ومستوى الدلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة بيتا (Beta) حيث نجد أن القيمة المعنوية (0.000) و(0.000)، علي التوالي وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية،لذا فهي قيمة دالة احصائياً.

الفرضية الثانية:

الجدول (18/3/4)

معامل الارتباط ومعامل التحديد للفرضية الثانية

الفرضية الثانية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
	0.972	0.95	0.95	26836

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (18/3/4) حيث نحد أنه يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد، ومعامل التحديد المعدل للفرضية الثانية، يتبين أن الخطأ المعياري (0.26836) ومعامل الإرتباط

(0.972)، أما معامل التحديد (0.95) بينما معامل التحديد المعدل (0.95) وهي تفسر أن (95%)، من التغير في المتغير التابع كان بسبب المتغير المستقل.

عليه نستنتج أن النظام المالي والمحاسبي المقترح يسهم في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي.

الجدول (19/3/4)

تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الثانية

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	274.252	1	274.252	2886.827	.000
Residual	15.960	168	.095		
Total	290.212	169			

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (19/3/4) نجد أنه يشير لتحليل التباين أنوفا (ANOVA) أعلاه ،حيث نجد أن القيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية، وهذا يعني قبول معادلة الانحدار ، وأن النموذج ككل معنوي.

الجدول (20/3/4)

معاملات المتغيراتCoefficients للفرضية الثانية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	−.475	.169		−2.801	0.00
	.175	.003	.972	53.729	.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (20/3/4) نجد أنه يشير لجدول المعاملات ويحتوي على، معاملات المتغيرات التي دخلت المعادلة الموجودة في العمود(B) الخطأ المعياري لكل عمود في عمود (Std Error)، وتظهر قيمة الإحصائي(T)، ومستوى الدلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة بيتا

(Beta) حيث نجد أن القيمة المعنوية (0.000)، و(0.000) علي التوالي، وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية،لذا فهي قيمة دالة احصائياً.

الفرضية الثالثة:

الجدول (21/3/4)

معامل الارتباط ومعامل التحديد للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
	0.98	0.97	0.97	1.63071

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (21/3/4) حيث نحد أنه يبين معامل الارتباط ومعامل التحديد، ومعامل التحديد المعدل للفرضية الثالثة، يتبين أن معامل الإرتباط (0.98)، ومعامل التحديد (0.97) ، بينما معامل التحديد المعدل (0.97) وهي تفسر أن (97%)، من التغير في المتغير التابع كان بسبب المتغير المستقل.

عليه نستنتج أن النظام المقترح يقوم بإعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي.

الجدول (22/3/4)

تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الثالثة

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14959.845	1	14959.845	5625.645	.000
	Residual	446.749	168	2.659		
	Total	15406.594	169			

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (22/3/4) يتبين يشير لتحليل التباين أنوفا (ANOVA) فالقيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية، وهذا يعني قبول معادلة الانحدار، وأن النموذج ككل معنوي.

الجدول (23/3/4)

معاملات المتغيرات Coefficients للفرضية الثالثة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.194	.897		-3.563	.000
		1.293	.017	.985	75.004	.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (23/3/4) نجد أنه يشير لجدول المعاملات الذي يتضمن على معاملات المتغيرات التي دخلت المعادلة الموجودة في العمود (B) فالخطأ المعياري لكل عمود في عمود (Std Error)، وتظهر قيمة الإحصائي(T)، ومستوى الدلالة الخاصيتين باختبار دلالة قيمة بيتا (Beta) حيث نجد أن القيمة المعنوية (0.000)، و(0.000) على التوالي، وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية، لذا فهي قيمة دالة احصائياً.

الفرضية الرابعة:

الجدول (24/3/4)

معامل الارتباط ومعامل التحديد للفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
	0.927	0.859	0.859	3.60143

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول رقم (24/3/4)، حيث نجد أنه يشير لمعامل الارتباط ومعامل التحديد، ومعامل التحديد المعدل للفرضية الرابعة، يتبين أن قيمة الخطأ المعياري (3.60143)، ومعامل الإرتباط (0.927) ،وأما معامل التحديد (0.86) ، بينما معامل التحديد المعدل (0.86)،وهي تفسر أن (86%)، من التغير في المتغير التابع كان بسبب المتغير المستقل.

عليه نستنتج أن هنالك عدة تحديات وصعوبات تؤثر في التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.

الجدول (25/3/4)

تحليل التباين أنوفا (ANOVA) للفرضية الرابعة

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13262.967	1	13262.967	1022.565	.000
	Residual	2179.009	168	12.970		
	Total	15441.976	169			

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (25/3/4) يتبين أنه يشير لتحليل التباين أنوفا (ANOVA) أعلاه نجد أن القيمة المعنوية (0.000) وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية، وهذا يعني قبول معادلة الانحدار ، وأن النموذج ككل معنوي.

الجدول (26/3/4)

معاملات المتغيرات Coefficients للفرضية الرابعة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	−16.510	1.980		−8.338	.000
		1.217	.038	.927	31.978	.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

بالرجوع للجدول (26/3/4) نجد أنه يشير لجدول المعاملات الذي يتضمن على معاملات المتغيرات التي دخلت المعادلة الموجودة في العمود (B) فالخطأ المعياري لكل عمود في عمود

(Std Error)، وتظهر قيمة الإحصائي(T)، ومستوى الدلالة الخاصيتين باختبار دلالة قيمة بيتا (Beta) حيث نجد أن القيمة المعنوية (0.000)، و(0.000) على التوالي، وهي عند مستوي معنوية أقل من (0.05) عليه نستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات الفرضية،لذا فهي قيمة دالة احصائياً.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل عدة مواضيع بحيث تناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن قطاع التأمين بالسودان، بينما تناول المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، والتي تضمنت عرضاً موضوعياً للمنهج والإجراءات التي تم إنتهاجها في هذه الدراسة، والذي يتضمن منهج وأدوات الدراسة، ووصف المجتمع، عينة الدراسة ومجتمعها، والأدوات التي إستخدمت، والمعالجات الإحصائية وصدق الأدوات وثباتها، كما تناول المبحث الثالث عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج وتفسيرها. وفي الحقيقة يمكن القول أن المحاسبة الإسلامية كنظرية لا تزال في بدايتها كنظرية علمية لها فروضها وأسسها ومفاهيمها وأهدافها. ومن أهم أحكام عامة للمعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، نظم الله سبحانه وتعالى أساس محاسبة الحقوق والالتزامات حين أمر عباده قبل اربعة عشر قرناً بكتابة الديون مهما كانت ضئيلة في قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين إلي أجل مسمى فاكتبوه" وهذا تشريع بضرورة تسجيل الحقوق والالتزامات. كما حث الله سبحانه وتعالي عباده على الكسب الحلال وأحل لهم التجارة في الطيبات من السلع وأداء المنافع والخدمات بقوله تعالي" فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه". كما حرم الله أنواعاً من المعاملات لمنع انتشار الفساد في الأرض كالربا والميسر والرشوة كما حرم اكتناز الأموال لما في ذلك من تعطيل لهذه الأموال من المشاركة في عمارة الأرض كما حرم الله سبحانه وتعالي تطفيف الكيل والميزان. كما أن الزكاة فريضة في الإسلام وبدونها لا تكتمل أركانه وهي تطهر المال والنفس والولد وتقتل في الإنسان غريزة الشح والبخل وتعمل على تماسك المجتمع كي يبقى قوياً عزيزاً.

فالإسلام منهج حياة متكامل لكل نواحي الحياة وشريعته صالحة لكل الأزمنة والأمكنة وهي شريعة للناس جميعاً وتقوم على مجموعة من القواعد الكلية الثابتة وهذا يعطيها الثبات كما أنها تركت الفروع والتفاصيل لتتكيف حسب الظروف والأحوال وهذا يعطيها صفة المرونة.

الخاتمـــــــــــــة

وتشتمل على الآتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج:

بتبويب النتائج الي نتائج الدراسة النظرية ونتائج الدراسة الميدانية، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج كما يلي:

1. يعتبر عقد التأمين التكافلي (الإسلامي)، عقد تبرع، وهو يقوم على أساس التضامن والتكافل، وتحمل تبعية الخطر وتوزيعه.
2. يعتبر عقد التأمين التكافلي عقد جماعي يلتزم بموجبه كل مساهم بدفع مبلغ مالي معين.
3. يتم الإلتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأعمال وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.
4. إن نظام التأمين التكافلي(الإسلامي) له دور فاعل في تقديم نماذج إقتصادية تكافلية مقارنة بنظام التأمين التجاري.
5. يسهم النظام المالي والمحاسبي في تطوير أداء التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي.
6. إن عملية التنظيم المحاسبي والرقابة للعمليات المالية والفنية لها مردود إيجابي في شركات التأمين التكافلي.
7. يُعدُّ النّظام المُحاسبيّ من أهمّ الأنظمة الماليّة في المُؤسّسات والشّركات.
8. يساعد زيادة الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية لشركات التأمين التكافلي في التعرف علي حقيقة الوضع المالي للمساهمين والمشتركين، كما يحقق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.
9. يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية في شركات التأمين التكافلي، في تحقق أهداف المساهمين والمشتركين.
10. توزيع الفائض التأميني علي جميع المستأمنين بصفتهم مساهمين.
11. يساعد توزيع الفائض التأميني في تحقيق أهداف التأمين التكافلي أو (الإسلامي).
12. يساعد تأهيل وتدريب الكادر البشري في الإحاطة بكافة عمليات التأمين إدارياً ومالياً بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.

13.هناك عدة تحديات وصعوبات تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي منها مايلى:

أ. ضعف الإلمام بأهداف التأمين التكافلي (الإسلامي) وعدم الإلمام ومعرفة طبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.

ب. قلة توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة.

ج. عدم تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.

د. ضعف إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني.

هـ. ضعف الإلمام بالقوانين والتشريعات التنظيمية للتأمين.

و. قلة توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقية لإنجاز عمليات المراجعة والرقابة.

ز. عدم إتباع معايير المحاسبية الدولية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال ما تم توصل اليه من نتائج توصى الدراسة بمايلى:

1. أهمية الإلمام بأهداف التأمين التكافلي (الإسلامي).

2. الإلمام بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل فى مجال التأمين،وطبيعة وخصوصية قطاع العمل التأميني.

3. أهمية توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة فى مجال العمل المحاسبي عموماً وعلى وجه الخصوص فى مجال التأمين التكافلى (الإسلامي)، بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.

4. العمل تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.

5. أهمية إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني.

6. تفعيل نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) لما له من دور فى تقديم نماذج إقتصادية تكافلية مقارنة بنظام التأمين التجاري.

7. أهمية أن يكون عقد التأمين التكافلي (الإسلامي)، عقد تبرع، بحيث يقوم على أساس التضامن والتكافل وتحمل تبعية الخطر وتوزيعه.

8. العمل على توزيع الفائض التأميني علي جميع المستأمنين بصفتهم مساهمين.

9. أن يكون عقد التأمين التكافلي عقد جماعي يلتزم بموجبه كل مساهم بدفع مبلغ مالي معين.

10. أهمية عملية التنظيم المحاسبي والرقابة للعمليات المالية والفنية لما لها من دور في شركات التأمين التكافلي (الإسلامي).

11. العمل توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقية لإنجاز عمليات المراجعة والرقابة، وضرورة إتباع معايير المحاسبية الدولية.

12. أهمية الإلتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأعمال وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.

13 دراسات لبحوث مستقبلية:

أ. إجراء دراسة عن محاسبة شركات التأمين الإسلامي (التعاونى) في ظل المعايير المحاسبية الدولية، دراسة مقارنة بين الدول العربية.

ب. تقديم دراسة عن، التنظيم المحاسبي في البنوك والمصارف الإسلامية وفق إدارة الجودة الشاملة فى النظام المحاسبي المالي.

ج. إجراء دراسة عن، مدى فاعلية الافصاح باستخدام القيمة العادلة في شركات التأمين التكافلي الإسلامي في ضوء معايير المحاسبة الدولية.

المصادر والمراجـــــع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

السنة النبوية المطهرة.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

- ابراهيم عثمان؛ وآخرون(2007م) الأنظمة المحاسبية المتخصصة ،الفروع، البنوك التجارية، شركات تأمين الوحدات الحكومية. الأسكندرية: دار الفتح للتجليد الفني.
- أبوالقاسم الحسين الأصفهاني (1985م)، الذريعة الى مكارم الشريعة. القاهرة: دار الصحوة.
- أبي يعلى محمد بن الحسين الماوردي (1978م)، الاحكام السلطانية. القاهرة: مصطفى البابى الحلبي.
- أحمد سالم ملحم(2012م) التأمين الإسلامي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أحمد ابوالسعود(2008م)عقد التأمين بين النظرية والتطبيق.الأسكندرية:دار الفكر الجامعي.
- أحمد بن محمد علي الفيومي المقرى (1987م) المصباح المنير. معجم عربي. بيروت: مكتبة لبنان.
- أحمد حسين اللقانى، وعلى أحمد الجمل(1999م) معجم المصطلحات التربوية. ط2. القاهرة: عالم الكتب.
- آدم الزين محمد(2002م) الدليل الى منهجية البحث وكتابة الرسائل الجامعية. أم درمان: مطبعة جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر.
- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج(د.ت) المملكة العربية السعودية، المحاسبة المالية، الجزء الاول.
- الصديق محمد الامين الضرير(1428هـ-2007م)، التأمين:الكتاب الأول. الخرطوم: شركة مطابع السودان المحدودة للعملة.
- المعجم الوسيط (1999م) ج(1). القاهرة. مجمع اللغة العربية. دار المعارف.
- المعايير الشرعية(2010م)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة (البحرين).
- اندون س. هندريكسن(د.ت)، النظرية المحاسبية. ترجمة/ كمال الخليفة ابوزيد.
- ثناء محمد طعيمة(2002م)، محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيقى والعملي. عمان: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- حربي محمد عريقات؛ وسعيد جمعة عقل(2008م)، التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق. عمان (الأردن): دار وائل للنشر والتوزيع.

- حسن أحمد غلاب؛ وآخرون(2003م) أساسيات المحاسبة المالية. عين شمس: مكتبة عين شمس.
- حيدر بن عطا(2017م)، مدخل إلي المحاسبة في الفكر الإسلامي. دار شهرزاد للنشر والتوزيع.
- رمضان أبو السُعود(1994م) المُوجز في شرح العُقود المُسماة، عُقود البيع والمُقايضة والتأمين. بيروت: الدار الجامعيّة.
- زياد رمضان(1998م)، مباديء التأمين:دراسة عن واقع التأمين. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- سامر مظهر قنطفجي (د.ت) فقه المحاسبة الإسلامية. حلب، سوريا: مكتبة شعاع.
- سامي يوسف كمال(2000م)، ضوابط الإفصاح المحاسبي فى الفكر المحاسبي والفكر المحاسبي الإسلامي.
- طارق محمد الرشيد(2006م) الأساليب الكمية للبحث العلمى:عرض وتحليل البيانات يدوياً وبإستخدام برنامج SPSS. أم درمان: كلية النصر التقنية.
- عبد الرحمن أحمد عثمان(2006م) مناهج البحث العلمى. الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة.
- عبد الحميد محمود البعلي؛ ووائل إبراهيم الراشد (2004م)، نظام التأمين التكافلي الإسلامي: قواعده، وفنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري. الكويت: الديوان الأميري.
- عبدالسميع المصري(1980م)، التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة وهبة.
- عبدالقادر بانية (2005م)، مدخل لدراسة القانون الاداري والعلوم الادارية، ط 3. الرباط: دار النشر المغربية.
- عبدالله الفيصل(2006م). المحاسبة: مبادئها وأسسها. الرياض: دار الخريجي.
- عبدالماجد عبدالله (د.ت) محاسبة المنشآت المتخصصة، أم درمان، دار جامعة أم درمان الاسلامية للطباعة والنشر.
- عصام البحيصي (1969م)، المحاسبة في الإسلام. غزة (فلسطين).
- على محي الدين القره داغي(2004م)، التأمين الإسلامي: دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، ج(1). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- علي أحمد سليمان(1999م) قاموس المصطلحات الإقتصادية. الخرطوم: المكتبة الأكاديمية.
- علي محيي الدين القره داغي(2011م) التأمين التكافلي الإسلامي" دراسة تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، ج(2). بيروت: دار البشائر الإسلامية.

- كمال الدين مصطفي الدهراوي؛ وعبدالوهاب نصر علي(2006م)المحاسبة المالية(1). دار الجامعيين للطباعة.
- لطفي محمود عيسي،ومصطفي خضير(1966م)،دراسات فى المحاسبة المتخصصة. القاهرة: دار المعارف.
- لعشيش جمال(2011م) محاسبة المؤسسات والجباية وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: متيجة للطباعة.
- لويس كوهين؛ ولورانس مانيسون(1990م) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية ترجمة/ كوثر حسين. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.
- محمد بن ناصر الألباني(1986م)، صحيح الجامع الصغير. القاهرة: المكتب الإسلامي.
- محمد بن ناصر الألباني(1986م)،صحيح سنن ابن ماجه،ج(3).القاهرة:المكتب الإسلامي، رواه ابن حنبل فى سننه والترمذي، وأبو داؤود.
- محمد توفيق البلقينى، وجمال عبدالباقى واصف(2004م)، مباديء إدارة الخطر والتأمين. المنصورة: دار الكتب الأكاديمية.
- محمد عبد الحليم عمر(د.ت) الأخلاق الإسلامية والمحاسبة. جامعة الأزهر.
- محمد عبدالله دراز(1979م)، دراسات إسلامية فى العلاقات الإجتماعية والدولية. القاهرة: دار القلم.
- محمود جودت ناصر(1998م)، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوى للنشر.
- محمود محمود الساجي(2006م)، المحاسبة فى شركات التأمين على ضؤ المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين. جامعة المنصورة: المكتبة العصرية.
- محمود محمود السجاعي(2007م) المحاسبة فى شركات التأمين،المكتبة العصرية.
- نضال فارس العربيد(2013م)، المحاسبة فى شركات التأمين. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- نعمات محمد مختار(2005م) التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- نعيم دهمش؛ ومحمد أبونصار، ومحمود الخلايلة (د.ت) مباديء المحاسبة: العلمية والعملية. ج(1).
- يوسف عبدالرحمن(1412هـ-1991م)، المؤجز فى التأمين الاسلامي بين النظرية والتطبيق:الكتاب الاول. القاهرة: مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر.

2/ المجلات والدوريات:

- التأمين التكافلي(2016م)، مجلة بيت التأمين المصري السعودي الالكترونية.
- حسام الشقويري(2020م)التأمين التكافلي.موقع مجلة صحيفة اليوم السابع الالكترونية، 11/10/ 2020م.
- حفصة مالك(2011م)، زيادة ربحية شركات التأمينات من خلال دمج خدمات التأمين في القطاع الدالي، باكستان، مجلة الابحاث الاكاديمية العالمية، المجلد (1)، العدد(3)، نوفمبر2011م.
- شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة: ثلاثة عقود من النجاح والنمو المتواصل (2012م). مجلة الموسوعة التعريفية الإقتصادية لجمهورية السودان، الخرطوم.
- مني جباي(2014م) أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية علي الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين.
- مهدي مبارك (1427هـ–2006م)، التأمين فى السودان: التسويق ومشكلات أخري. مجلة المصارف، السنة (4)، العدد (16)، الخرطوم:إتحاد المصارف السوداني، جمادي الآخرة.

3/ الرسائل العلمية:

- بلقاسم زهيدة؛ولعيساوي نوال(2015م)، تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين فى الجزائر: دراسة حالة عينة من شركات التأمين، ب(عين الدفلي،البليدة)،جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص تأمينات وبنوك.
- توهامي مليكة(2011م) التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية،جامعة ورقلة، الجزائر،رسالة ماجستير.
- حليمة خنقاوي (2012م) التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي والمالي" دارسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات بورقمة (**CAAT**)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح. ورقمة، الجزائر، رسالة ماجستير.
- سالمي محمد الدينوري(2009) قائمة التدفقات النقدية فى ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنه،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، قسم التسيير، تخصص محاسبة، رسالة ماجستير.
- سامر مظهر قنطقجي(2003م) دور الحضارة الإسلامية فى تطور الفكر المحاسبي، جامعة حلب، كلية الإقتصاد، رسالة دكتوراه.

- طاليب فاتح(2012م) محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة) الشركة الجزائرية للتأمين، جامعة أمحمد بوقرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.
- ظبايبية سليمة(2014م) دور محاسبة شركات التأمين فى إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- عادل عشي(2010م) الأداء المالي للمؤسسة: قياس وتقييم، الجزائر، جامعة بسكرة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، قسم التسيير، تخصص محاسبة، رسالة ماجستير.
- عامر أسامة(2014م) أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف.
- عامر حسن عفانة(2010م) إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، رسالة ماجستير.
- عبد الحميد محمود البعلي، ووائل إبراهيم الرشد(2004م)" نظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي: قواعده وفنياته مع المقارنة بالتأمين التجاري، كلية التجارة، جامعة الكويت، الكويت، رسالة ماجستير.
- عيساوي سعيدة(2012م)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، رسالة ماجستير العلوم التجارية، دراسات محاسبية وجبائية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- فلاف صليحة(2015م)، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي: تجارب عربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، رسالة دكتوراه.
- قاسم الفكي على جاد الله(2014م) فاعلية خدمات التأمين التكافلي في السودان. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، رسالة ماجستير.
- لعشيبي أسامة، وداري حنان(2011م) التنظيم المحاسبي والجبائي في شركات التأمين، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، رسالة ماجستير.
- مجدي ترك (2005م) إطار لنظام معلومات محاسبي لصناديق التأمين الخاصة فى ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر الشريف.
- محمد مكي سعدو الجرف(1983م)، التأمين التبادلي الإسلامي دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، جامعة أم القري، قسم الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير.

- محمد مكي سعدو الجرف(1988م)التأمين التعاوني والتكافلي بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، جامعة أم القري (المملكة العربية السعودية)، قسم الإقتصاد الإسلامي،رسالة دكتوراه.
- مسعود شطيبة (2013م) التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة شركات التأمين منطقتي ورقلة وغارداية"،الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، رسالة ماجستير.
- معتز أمين عبد الحميد.أثر الافصاح باستخدام القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الابلاغ المالي الدولية على الابلاغ المالي في شركات التأمين.جامعة عمان العربية، رسالة دكتوراه، 2008م.
- نور الدين بعيليش(2011م)، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر، رسالة ماجستير.
- يونس صالحي(2014م) مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية،جامعة ورقلة،رسالة ماجستير.

4/ المؤتمرات والندوات وأوراق العمل:

- ابراهيم بورنان، والطاهر مخلوف(2009م) النظام المحاسبي المالي بين المباديء المحاسبية والمعايير الدولية ،مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول: الإطار المفاهيمى للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه فى ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.
- ابن منصور عبدالله كوديد سفيان(2012م) ،التأمين التكافلي من خلال الوقف ، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب دول " جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 3- 2012/12/4م.
- أحمد محمد السعد(2011م)، تطبيقات التصرف فى الفائض التأميني.بحث مقدم الى الملتقي الثالث للتأمين التعاوني ،الرياض(السعودية):الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الفترة من 7-12/8/ 2011م.
- المجمع الفقهى الإسلامى الدولي(2009م)، دور الرقابة الشرعية فى ضبط أعمال البنوك الإسلامية، أهميتها، شروطها، طريقة عملها، جدة(السعودية)، (26/ابريل 2009م)، تحت رقم (19/3).
- رياض منصور الخليفي(2010م)، قوانين التأمين التكافلي ،الأسس الشرعية والمعايير الفنية، دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلية،مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية ومجمع الفقه

الإسلامي الدولي.المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،11-13/ أبريل 2010م.

- السيد حامد حسن محمد (2010م) الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، الآفاق والمعوقات والمشاكل، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن 11-13 أبريل،2010م.
- شعبان محمد البرواري(2010م)،الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، (ورقة عمل) مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في المنامة(البحرين)، 25-27 مايو 2010م.
- عبد الحميد ناصر(2009م) تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني"، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض السعودية.
- عبد الستار أبوغدة(2007م) أسس التأمين التكافلي"، المؤتمر الثاني للمصارف الاسلامية، دمشق، سوريا، المنعقد في فندق الفورسيزنز.
- عبد الستار الخويلدي(2012م) مشروع قانون نموذجي في التأمين التكافلي:مع نظام أساسي نموذجي لشركة تأمين تكافلي .الدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الجزائر.
- عبدالحميد محمود البعلي (2007م)، بعنوان، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي،(ورقة عمل) ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر وثاق الثاني،جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية،الديوان الأميري.
- عثمان بابكر أحمد (1997م) قطاع التأمين فى السودان، تجربة التحول من التأمين التقليدي الى التأمين الاسلامي (ورقة عمل)، البنك الاسلامي للتنمية: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 1418-1997م.
- عجيل حاسم النشمي(2012م)،مباديء التأمين الإسلامي،الدورة العشرون لمؤتمر الفقة الإسلامي الدولي، الجزائر.
- على محيى الدين القرة داغي (2009م) التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته.(ورقة عمل) ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الأسلامي الرياض السعودية، فندق الانتركونتنتال، المنعقد خلال الفترة20-2009/1/22م.
- العيفة عبدالحق، ومحمد ابراهيم مادي(2012م)، الفائض التأميني وتوزيعه فى شركات التأمين الإسلامي، (ورقة عمل)، بحث مقدم الى الملتقي الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب دول ،جامعة حسيب بن بوعلي، يومي 3-4/ديسمبر 2012م.

- غبيش سليمان، وعبدالرحمن بومطاري(2008م)، بعنوان،خصائص وأهداف المحاسبة فى المؤسسات المالية الإسلامية(ورقة عمل) مقدمة للمؤتمر الدولي فى فقه المعاملات والإقتصاد والمالية الإسلامية، 20-21/ 10/ 2008م.
- مبارك العوض محمد.معايير المحاسبة المالية الإسلامية.مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، البحرين(المنامة)،27-29 أبريل 2010م.
- مرازقة صالح؛وبوهرين فتيحة (د.ت) ،ورقة عمل، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية ، التجارية،بعنوان الاقتصاد الإسلامي:الواقع ورهانات المستقبل.
- موسى مصطفى القضاة(د.ت) التحديات التي تواجه صناعة التكافل، المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية.
- مولاي خليل(د.ت) التأمين التكافلي: الواقع والآفاق.(ورقة عمل)،الجزائر:المركز الجامعى غليزان.
- ناصر عبدالحميد(2009م)، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني(ورقة عمل) بحث مقدم الى ملتقي التأمين التعاوني،الرياض (السعودية)،الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، فى الفترة من 20/ 22 /2009/1م.
- هيثم محمد حيدر،ومحمد ابراهيم مادي(2009م)، الفائض التأميني فى شركات التأمين الإسلامي (ورقة عمل) بحث مقدم الى ملتقي التأمين التعاوني،الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل فى الرياض،الفترة من20/22/1/ 2009م.

5/ القوانين والتشريعات:

- ابراهيم أبوالنجا(د.ت)، التأمين فى القانون الجزائري الأحكام العامة طبقاً لقانون التأمين الجديد. ط3. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
- الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية(1995م)، العدد رقم (13)، 8 مارس 1995م.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون(07-11)، المادة(4) المتعلق بالنظام المحاسبى المالي،الجريدة الرسمية، العدد(74)، بتاريخ،25 نوفمبر 2007م.
- ديوان الرقابة المالية (د.ت) النظام المحاسبي الموحد. ط 2. بغداد(جمهورية العراق).
- عبد الستار الخويلدي(2012م) مشروع قانون نموذجي في التأمين التكافلي: مع نظام أساسي نموذجي لشركة تأمين تكافلي .الدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر.
- فوزي رشيد(1979م) الشرائع العراقية القديمة.عمان :دار مجدلاوي للنشر.

6/ المواقع الإلكترونية:

- آدم الصاوي(2014م) منتدي المحاسب العربي، متاح فى الموقع الالكتروني. //https accdiscussion.com
- التأمين التكافلي الإسلامى وآفاقة المستقبلية متاح على الموقع الالكتروني، https/ elasrag.wordpress.com
- جريدة المحاسبين(صوت المحاسب).المبادىء المحاسبية الأساسية للنظام المحاسبي، متاح على الموقع الألكتروني www.almohasben.com
- حسن شحاتة (2004م)المحاسبة الإسلامية،متاح على الموقع الالكتروني، www.iefopedia.com .
- حســين حامد حسان،أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، متاح في: http://www.hussein-hamed.com/pagedetails.aspx?id=116
- سامر مظهر قنطقجي (2011م) المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق (ورقة بحثية) منشورة بموقع مركز أبحاث فقة المعاملات الاسلامية: WWW.Kantakji.com
- سامر مظهر قنطقجي.تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية. http://www.univ-ecosetif.com/seminars/islamicfinance/8.pdf
- الشركة الأولي للتأمين، 2014م متاح على الموقع الالكترونى: \http\\ Arabic firstinsurance.jo
- شركة التأمين الإسلامية المحدود،السودان(2019م)، متاح على الموقع الالكترونى. http://www.islamicinsur.com/alwathiiqa
- صالح بن عبدالله بن حميد(2003م)، التأمين التعاوني الإسلامي، الموقع الالكترونى: Islamto day.net
- عاطف سليمان.هيكل النظام المحاسبي. www.wattpad.com
- عثمان الهادي.شركات التأمين السودانية رائدة صناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم، 2018م، موقع منبر سونا.https://www.suna-sd.net/ar/single?id=6016
- غيث البحر، ومعن التنحي(2014م) التحليل الاحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج
- (IBM spss) ،(أنقرة) تركيا: مركز سبر للدراسات الاحصائية والسياسات العامة متاح على الموقع الالكتروني (comwww.sabr-sp)
- مأمون حمدان.مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية،جامعة دمشق،كلية الإقتصاد،قسم المحاسبة. متاح فى الموقع الالكترونىwww.kantakji.com
- مدونة صالح محمد القراء للعلوم المالية والإدارية،محاسبة،تدقيق الحسابات،الجزء الاول متاح على الموقع الالكتروني.www.shatharat,net/vb

- منتدي المحاسب العربي.مقال الفروض المحاسبية فى ضوء المحاسبة المعاصرة والمحاسبة الاسلامية،محاسب متخصص 2014/3/12م.http:/ accdiscussion.com
- الموقع الالكتروني.www.shatharat,net/vb
- منتدي موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي(2010م) المحاسبة الإسلامية

www.iefpedia.com

- ويكدبيديا الموسوعة الحرة،موقع الصندوق القومى للتأمين الإجتماعي، 2019م.
- يحي السليم(2014م) مدونة حول فلسفة الشخصية المعنوية www.lysulaim.ws
- يوسف كمال. منتدى المحاسب العربى. متاح على الموقع الالكتروني:

https// accdiscussion.com/ acc7454.html

ثانياً: المراجع باللغة الإجنبية:

- Accounting System(2016) Business Dictionary, Retrieved.
- Hairul Suhaimin Arhar(2005) An Exploratory study on Takaful Accounting,Reporting and Its Regulation in Malysia.
- Hifza Malik (2011).scientific articles, determinants of insurance companies profitability an analysis of insurance sector of Pakistan journal of Academic Research International, ISSN: 2223-9553 Volume 1, Issue 3, November .
- Denis Clair,Lambart(1996),Economie des assurances,Armaad Collin Masson.
- Economics Principles in action (2003).Appear Saddle River, New jersey(07458) person prentice Hall Sullivan, Arthur.
- Essential features of Modern Accounting System bkd(2016).com CAP firms Financial Accounting Retrieved 27/11.
- Hayat Khan(2015).Optimal Incentive for Takaful (Islamic Insurance) operators Journal of Economic Behavior and Organization journey 2015, Department of finance, La Trobe University Bundoor, Melbourne, VIC,3086, Australia.
- Ibrahim Muhamed Muye& Ahmed Fahmi Shiekh Hassan.”Does Islamic Insurance Development Promote Economic Growth 7 th International Economic and Business Manaement Conference,5th -6th October 2015. Faculty of Economics and Manaement.University of Patra.Malysia Serdang
- Islamic Financial Service Industry,(2016) Stability Report,op,cit.
- Jw .Patillo(1965). The Foundation of Financial Accounting Baton Rouge London,State university press .
- Le System Compatible Financier ministersdes Finance(2009) .Conceal national de la Comptablitie ENAG ,edtions Alger.
- S c. yu,(1976).The Structure of Accounting Theory’’The university press of Flourida.
- Scott ,(1941).The Basic For Accounting Principle”The Accounting Review” DEC.

الملاحـــــــــــق

ملحق رقم (1)

الإستبانة

جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد:.....المؤقر

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نظراً لمكانتكم العلمية والعملية في مجال الإدارة والمحاسبة ومساهمتكم المقدرة في مجال البحث العلمي؛نرجو من سيادتكم التكرم بتحكيم هذه الاستبانة التى بين أيديكم،وهى دراسة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، بعنوان: **إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضؤ الفكر المحاسبي الإسلامي.**

وجزاكم الله خيراً.

إعداد الباحثة:

إحلام الطيب خضر حاج الحسين

أولاً: البيانات الأساسية(الشخصية):

للإجابة على هذه الأسئلة ضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تراها مناسبة.

1. المؤهل (أو التخصص) العلمى:

أ.( ) محاسبة. ب.( ) إدارة أعمال. ( ) ج. ( ) إقتصاد.

د.( ) دراسات مالية ومصرفية. و.( ) أخري.

3. المؤهل الأكاديمي:

أ.( ) الشهادة الثانوية.ب.( ) دبلوم وسيط. ( ) ج.( ) بكلاريوس.

د.( ) دبلوم عالي.ه.( ) ماجستير. ( ) و.( ) دكتوراه. و ( ) أخري

4. **عدد سنوات الخبرة:**

أ. ( ) أقل من 5 سنوات. ب.( ) من 6- 10سنوات.

ج. ( ) من 11-15سنة. د. ( ) 16 سنة فأكثر.

5. عدد الدورات التدريبية في هذا المجال:

أ.( ) دورة تدريبية واحدة. ب.( ) دورتان تدريبيتان. ج.( ) ثلاث دورات فأكثر.

ثانياً : قياس متغيرات محاور الدراسة:

المحور الأول: دور نظام التأمين التكافلي (الإسلامي) في تقديم نماذج إقتصادية خالية من الربا مقارنة بنظام التأمين التجاري:

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	هنالك إلمام بأهداف التأمين الإسلامي (التكافلي).					
2	هنالك إلمام بطبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.					
3	معرفة أن عقد التأمين التكافلي(التعاوني)،عقد تبرع.					
4	معرفة القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة للتأمين					
5	ممارسة العمليات التأمينية علي أساس التأمين التعاوني كبديل مشروع للتأمين التجاري.					
6	هنالك إلمام بطبيعة التسجيل المحاسبي في مؤسسات التأمين من حيث،(أسماء الحسابات؛أو مفهومها وطريقة تقييدها).					
7	يتم الإلتزام بالأحكام الشرعية في جميع الأعمال وفقاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للشركة.					
8	عدم تأمين الممتلكات التي تتنافي مع أحكام الشريعة الإسلامية.					
9	معرفة أن طرفا العقد المؤمن والمؤمن لديهم ذمتين ماليتين.					
10	يقدم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن.					
11	يوزيع الفائض التأميني علي جميع المستأمنين بصفتهم مساهمين.					
12	يساعد الفائض التأميني في تحقيق أهداف التأمين					

	التكافلي(التعاوني) أو (الإسلامي).					
13	يعتبر عقد التأمين التكافلي عقد جماعي يلتزم بموجبه كل مساهم بدفع مبلغ مالي معين.					
14	تدار العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم.					
15	يقوم التأمين التكافلي على أساس التضامن والتكافل.					
16	يقوم التأمين التكافلي على أساس تحمل تبعية الخطر وتوزيعه.					

المحور الثاني: مدي مساهمة النظام المالي والمحاسبي المقترح في تطوير أداء التنظيم لعملية المحاسبة والرقابة في شركات التأمين التكافلي:

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	إعطاء صورة حقيقية للوضع المالي الخاص بحملة الأسهم وحملة الوثائق (المشتركين).					
2	ضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي ومتابعة العمليات العادية والخاصة بالمؤسسة.					
3	تسهم في تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق المشتركين.					
4	مراعاة تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.					
5	مراعاة إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني.					
6	عرض القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية الإسلامية.					
7	ترقية النظام المحاسبي وفقاً للأنظمة المحاسبية الدولية.					
8	توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقية.					
9	تطبيق معايير المحاسبة المالية.					
10	زيادة ثقة المستأمنين.					
11	الإعتماد علي القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة.					
12	تقوم شركة التأمين بتقديم الخدمات التأمينية					

	المختلفة للمستأمنين على أساس أن الخطر الذي يتم التعرض له خطراً اقتصادي ، قابلاً للقياس بطريقة حسابية.					
13	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية، في تحقق التقاء أهداف المساهمين والمشتركين بشركات التأمين التكافلي.					
14	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي، في تطور مقومات النمو والتقدم استمرارية وجودها في المجتمع.					

المحور الثالث: مدي مساهمة النظام المقترح فى إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية والمحاسبية الخاصة بهم وضرورة زيادة الإهتمام بالبيانات المالية لشركات التأمين التكافلي:

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يُعدُّ النّظام المُحاسبيّ من أهمّ الأنظمة الماليّة في المُؤسّسات والشّركات.					
2	يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لمزوالة نشاطها.					
3	يساعد الإفصاح عن البيانات المالية لشركات التأمين التكافلي في التعرف علي حقيقة الوضع المالي للمساهمين والمشتركين.					
4	يُسهم في تقديم تحليلٍ واضحٍ عن طبيعة العمل والنّشاطات الماليّة لشركات التأمين.					
5	يُسهم فى التعرف علي الوضع الماليّ المعلن بشركة التأمين.					
6	يسهم ترابط العمليات المحاسبية مع بعضها البعض في تغطية الجوانب المالية والفنية لكافة المعاملات المتعلقة بأنشطة شركات التأمين التكافلي.					
7	يمكّن الإدارة من الاطلاع علي التقارير المحاسبية.					
8	يمكّن الإدارة من صناعة وإتّخاذ القرارات المُناسبة.					
9	يساعد الإدارة في التعرف علي الأداء والحالة الاقتصاديّة بشركة التأمين.					
10	يَستخدِم النّظام المُحاسبيّ مجموعةً من أدوات المُحاسبة لصياغة وقياس وتقييم العمليّات المُحاسبيّة التي يتمُّ تطبيقها في المُؤسّسة.					
11	يشتمل النظامِ المُحاسبيّ على عناصرَ أساسيّةٍ تُسهمُ					

	في كتابة قيود المُحاسبة للمُؤسّسة.					
12	يساعد نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين التكافلي في تحقيق الأهداف المنشودة.					
13	زيادة الافصاح المحاسبي في شركات التأمين يحقق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.					
14	يسهم تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية في شركات التأمين التكافلي، في تحقق أهداف المساهمين والمشتركين.					
15	يساعد تأهيل وتدريب الكادر البشري في الإحاطة بكافة عمليات التأمين إدارياً ومالياً بما يتوافق مع التطورات الدولية في هذا المجال.					

المحور الرابع: أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنظيم المحاسبي في شركات التأمين التكافلي:

الرقم	العبارة	مستوي الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	ضعف الإلمام بأهداف التأمين التكافلي (الإسلامي).					
2	عدم تسجيل العمليات المالية التأمينية دفترياً أولاً بأول.					
3	ضعف إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد النشاط التأميني.					
4	عدم تقديم أي تقارير وقوائم مالية تتطلبها الرقابة القانونية والشرعية علي أعمال شركات التأمين.					
5	ضعف نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين التكافلي.					
6	عدم الإلمام ومعرفة طبيعة وخصوصية قطاع شركات التأمين.					
7	ضعف الإلمام بالقوانين والتشريعات التنظيمية للتأمين.					
8	قلة توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والموثوقية لإنجاز عمليات الرقابة والمراجعة.					
9	التغيرات في الوضعية المالية في شركات التأمين.					
10	قلة توافر الكفاءات المدربة والمؤهلة.					
11	عدم إتباع المعايير المحاسبية الدولية.					
12	عدم تحديث وتقنين القوانين التشريعية والتنظيمية في المجال المحاسبي.					

ملحق رقم (2)

محكمو الإستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العملية	موقع العمل
1	أ. د. كمال أحمد يوسف	أستاذ	جامعة النيلين
2	د. محمد الناير محمد النور	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د. محمد أبكر أحمد محمد	أستاذ مشارك	جامعة الزعيم الأزهري
4	د. زهير أحمد على	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	د. تماضر الصادق بابكر	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
6	د. سادات فيصل عبدالفتاح	أستاذ مساعد	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
7	د. عصام السيد بريمة	استاذ مساعد	جامعة الزعيم الأزهري
8	د. أروى طه محمد العطا	استاذ مساعد	كلية النصر التقنية
9	د. محمد الأمين الصادق	استاذ مساعد	كلية النصر التقنية